الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم : علوم التسيير

الشعبة : علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

العنوان:

أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية- دراسة حالة مؤسسة صيدال-

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير

من إعداد الطالبة:
- نمديلي بشرى

إشراف الأستاذ:
- د. بلحاج طارق

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الأصلية	الصفة
بوطلاعة محمد	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف/ميلة	رئيسا
بلحاج طارق	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف/ميلة	مشرفا ومقررا
قرين ربيع	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف/ميلة	ممتحنا
مشري فريد	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف/ميلة	ممتحنا
نجيمي عيسى	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد الصديق بن يحي/ جيجل	ممتحنا
بن سالم فاروق	أستاذ محاضر أ	جامعة فرحات عباس /سطيف 1	ممتحنا

السنة الجامعية :2022 /2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

انطلاقا من قوله تعالى" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

حمدتك باللسان والجنان ... وحمدك عزة النعم الحسان.

بداية نشكر الله ونحمده على توفيقه لنا لانجاز هذا العمل ونصلي ونسلم ونبارك على شفيعنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

لا يسعنا ونحن نضع هذا العمل إلا أن ننسب الفضل لذويه فالاعتراف بالجميل لأهله واجب وأكيد. نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى فضيلة الأستاذ " طارق بلحاج" الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل ووجهنا حتى تحقق المراد على خير ما يرام

فبارك الله فيه وجزاه خيرا.

وأتقدم بالشكر أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا علينا بتقييم هذا العمل.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل وشجعنا على البحث ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة حلوة أو دعاء في علم الغيب.

والحمد لله من قبل ومن بعد.

إهداء

إلى رفد العطاء والكرم...ونبراسي الذي ينير دربي دوما ...**أبي**

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها...وحضنتني أحشاؤها قبل يديها..

أمي

حفظكما الله تعالى ومد لكما في عمركما

إلى من يطيب به عيش الدهر . .رفيق العمر . .رمز الإخلاص والعطاء

زوجي

إلى قرتا عيني بسمة الحاضر وأمل المستقبل..أبنائي..

نورسين، قيس

إلى خير من أشدد بهم أزري وأشركهم في أمري. ..إخوتي

وأخواتي كل باسمه

إلى إخوة لي لم تلدهم أمي..أصدقائي وأحبتي من يفرحون

لفرحي ويسرهم نجاحي

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره

أهدي هذا العمل المتواضع

الملخص

أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة –دراسة حالة مؤسسة صيدال–

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن الأثر الذي يُخلفه تَبني حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية المتداوَلة في مؤسسة صيدال، حيث تُمثل حوكمة الشركات المُتغيِّر المُستقِل، وجودة المعلومة المالية المُتغيِّر التابع والذي تمت دراسته من خلال التطرق إلى الأبعاد التي تَحكم جودة المعلومة المالية (المُلاءَمة، المَوثوقية، الثبات، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة). ومن خلال طبيعة موضوع الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها اعتَمَدنا المنهج الوصفي؛ قصد وصف متغيرات الدراسة وتحليلها معتمِدين في ذلك على أداة "الاستبيان"؛ من أجل معرفة توجهات أهل الاختصاص المُوكَلة إليهم مَهمة مسك المحاسبة في المُجَمَّع المُقدَّر عددهم بِـ 112 محاسبًا ومُدَقِّقَ حسابات. وقد تم تحليل بيانات الاستبيان اعتمادًا على مجموعة من الاختبارات الإحصائية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

وبعد عملية التحليل توصلنا إلى وجود أثر لتطبيق حوكمة الشركات (مبادئ و ركائز) على تحقيق جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال إلا أن نتائج الانحدار المتعدد أكدت أن المبادئ هي الأكثر تأثيرًا على جودة المعلومة المالية من خلال معامل التأثير الذي بلغ 2.605 عند مستوى دلالة 0.000، في حين بلغ تأثير الركائز ما قيمته 1.288 عند مستوى معنوية 0.001.

وقد أوصت الدراسة أنه من الضروري وجود دليل لحوكمة الشركات خاص بالمجمع مَهمته أن يضبط الأداء، ويحدد نمط توزيع المسؤوليات والسلطات، وعلاقة الإدارة بأصحاب المصالح، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا بُدَّ من استحداث قسم خاص بمبادئ تطبيق الحوكمة وآلياتها في القانون التجاري الجزائري، يتضمن كيفية ممارسة الحوكمة وطرائق الإفصاح عن مدى تطبيقها، حيث يكون بمثابة المَرجع الأساسي للشركات في ممارستها للحوكمة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، مبادئ حوكمة الشركات، ركائز حوكمة الشركات، الجودة، المعلومة المالية، جودة المعلومة المالية..

Abstract

The Impact of Applying Corporate Governance on Improving the Quality of Information: Saidal Group as a Case Study

The aim of this study is to investigate the impact of corporate governance on improving the quality of financial information circulated in the pharmaceutical company Saidal. "Corporate Governance" is the independent variable, while the "Quality of Financial Information" is the dependent variable. This latter was identified by addressing the factors that govern the quality of financial information (appropriateness, reliability, consistency, understandability, and comparability). Due to the nature of the study's subject matter and aims, a descriptive and analytical approach was adopted, in view to describe and analyze the study's variables. For this very objective, a "survey" was designed to identify the tendencies of the specialized personnel tasked with accounting and auditing in the Saidal Group, totaling 112 accountants and auditors. The survey results were analyzed using a set of statistical tools and tests using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

After conducting the analysis, we have found evidence that implementing corporate governance (either principles or pillars) has had a positive impact on improving the quality of financial information in Saidal Group. However, the results of the polynomial regression analysis indicated that "the principles" had a stronger impact on the quality of financial information, with an impact factor of 2.605 at a significance level of 0.000, while the impact of "the pillars" was valued at 1.288 at a significance level of 0.001.

The study's recommendations outlined the necessity of producing "A Guide to Corporate Governance" on Saidal's own. This guide should, on the one hand, regulate performance, allocate responsibilities and authorities, and frame the relationship between management and stakeholders; and on the other hand, it is necessary for the establishment of a dedicated department for the principles and mechanisms of governance in the Algerian Commercial Law. This department should include guidelines for governance practices and disclosure methods to measure their implementation. This department shall also serve as the fundamental reference for corporates practicing governance.

Keywords: corporate governance, principles of corporate governance, pillars of corporate governance, quality, financial information ,quality of financial information.

الفهارس

شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص بالعربية	
الملخص بالإنجليزية	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
قائمة المختصرات	
قائمة الملاحق	
مقدمة	**أ- ز**
الفصل الأول: الإطار النظري والعملي لحوكمة الشركات	**80-24**
تمهيد	**24**
المبحث الأول: مدخل لحوكمة الشركات	**25**
المطلب الأول: عوامل ظهور حوكمة الشركات، مفهومها	**25**
المطلب الثاني: نظام حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها	**32**
المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات وأهدافها	**37**
المبحث الثاني: أساسيات حول حوكمة الشركات	**40**
المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات	**40**
المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات	**43**
المطلب الثالث: محددات حوكمة الشركات وأبعادها	**54**
المبحث الثالث: نماذج وتجارب الدول الغربية في مجال حوكمة الشركات	**62**
المطلب الأول: نماذج حوكمة الشركات	**62**

المطلب الثاني: التجربة الفرنسية	**63**
المطلب الثالث: التجربة الأمريكية	**67**
المبحث الرابع: تجارب دولة مصر والتجربة الجزائرية في مجال حوكمة الشركات	**73**
المطلب الأول: التجربة المصرية	**73**
المطلب الثاني: التجربة الجزائرية	**75**
المطلب الثالث: تقييم التجربة الجزائرية في مجال حوكمة الشركات	**76**
خلاصة	**80**
الفصل الثاني: جودة المعلومة المالية	**82**
تمهيد	**82**
المبحث الأول: ماهية المعلومة المالية	**82**
المطلب الأول: مفهوم المعلومة المالية وأنواعها	**82**
المطلب الثاني: أشكال عرض المعلومات المالية	**87**
المطلب الثالث: مستخدمي المعلومة المالية وأهدافهم	**95**
المبحث الثاني: أساسيات حول جودة المعلومة المالية	**101**
المطلب الأول: جودة المعلومة المالية	**101**
المطلب الثاني: خصائص وقيود جودة المعلومة المالية	**110**
المطلب الثالث: العوامل المعززة لجودة المعلومة المالية ومعيقات الوصول إليها	**122**
المبحث الثالث: الجهود الجزائرية في سبيل تعزيز جودة المعلومة المالية	**127**
المطلب الأول: إصلاح النظام المحاسبي مسعى من مساعي تحسين جودة المعلومة الماية	**127**
المطلب الثاني: تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر مسعى من مساعي الإصلاح	**138**
المطلب الثالث: أثر الإصلاح (الإصلاح المحاسبي، تنظيم المهن المحاسبية) على تحسين جودة المعلومة المالية	**145**

خلاصة	**149**
الفصـــل الثالث: أثر مبادئ وركائز حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية	**151**
تمهيد	**151**
المبحث الأول: أثر مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية	**152**
المطلب الأول: أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	**152**
المطلب الثاني: علاقة مبادئ حوكمة الشركات بجودة المعلومة المالية	**154**
المبحث الثاني: ركيزة إدارة المخاطر وأثرها على تحسين جودة المعلومة المالية.	**158**
المطلب الأول: ماهية الخطر Risk	**158**
المطلب الثاني: ماهية إدارة المخاطر	**164**
المطلب الثالث: علاقة إدارة المخاطر بتحسين جودة المعلومة المالية	**169**
المبحث الثالث: ركيزة الإفصاح وأثرها علي تحقيق جودة المعلومة المالية	**175**
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح ومقوماته	**175**
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح وأدواته	**178**
المطلب الثالث: أثر الإفصاح على تحسين جودة المعلومة المالية	**181**
المبحث الرابع: ركيزة الرقابة وأثرها علي تحقيق جودة المعلوم المالية	**185**
المطلب الأول: نظام الرقابة الداخلية جزء من ركيزة الرقابة	**185**
المطلب الثاني: لجنة المراجعة جزء من ركيزة الرقابة	**193**
المطلب الثالث: المراجعة الخارجية جزء من ركيزة الرقابة	**198**
خلاصة	**206**

الفصل الرابع: أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية بمؤسسة صيدال	**208**
تمهيد	**208**
المبحث الأول: نظرة عامة عن المجمع الصناعي صيدال	**209**
المطلب الأول: التعريف بالمجمع الصناعي صيدال	**209**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	**213**
المطلب الثالث: فروع ووحدات المجمع الصناعي صيدال	**220**
المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية	**227**
المطلب الأول: متغيرات، بيانات الدراسة وفرضياتها	**227**
المطلب الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	**230**
المبحث الثالث: التحليل الاحصائي للدراسة الميدانية	**236**
المطلب الأول: الأساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل	**237**
المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لخصائص عينة الدراسة	**240**
المطلب الثالث: إختبار صحة فرضيات الدراسة	**255**
خلاصة	**280**
خاتمة	**281**
قائمة المراجع	**293**
قائمة الملاحق	

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
.1	سير عمل مجلس الإدارة	44
.2	الخصائص الأساسية لنوعي هيكل الملكية	99
.3	تصنيف charreaux الحديث لآليات الحوكمة	52
.4	احتياجات مستخدمي المعلومة المالية	99
.5	الخصائص النوعية للمعلومة المالية حسب (IASB)	112
.6	نقاط الإختلاف بين PCN و SCF	134
.7	الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان	227
.8	ترميز المتغيرات الشخصية.	231
.9	معامل الاتساق الداخلى لمحاور الاستبيان والدرجة الكلية	235
.10	معامل الاتساق الداخلى لعبارات الاستبيان والدرجة الكلية	237
.11	معامل الثبات الفا كرومباخ	239
.12	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي	240
.13	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	241
.14	توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي	242
.15	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص الأكاديمي	242
.16	توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة	243
.17	توزيع عينة البحث حسب المنصب	243
.18	مجالات تقييم الوزن النسبي للمتوسط الحسابي	244
.19	إجابات المبحوثين لعبارات المحور الأول–مبادئ حوكمة الشركات–	245
.20	اختبار T في حالة عينة واحدة T–test	249
.21	إجابات المبحوثين لعبارات المحور الثاني– ركائز حوكمة الشركات–	249

.22	T-test واحدة عينة حالة في T اختبار	251
.23	إجابات المبحوثين لعبارات القسم الثالث- خصائص جودة المعلومة المالية-	252
.24	T-test واحدة عينة حالة في T اختبار	255
.25	اختبار T في حالة عينة واحدة T-test للفرضية الأولى	256
.26	اختبار T في حالة عينة واحدة T-testللفرضية الثانية	257
.27	إختبار T لمتغير الجنس	259
.28	تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لاختبار الفروق في إجابات أفراد العينة حول اهتمام المجمع الصناعي صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير(الشهادة العلمية، التخصص الأكاديمي، سنوات الخبرة، المنصب)	260
.29	نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية	263
.30	نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الرئيسية لجودة المعلومة المالية	261
.31	نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ملاءمة المعلومة المالية	262
.32	نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية الموثوقية	263
.33	نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية	264
.34	نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ثبات المعلومة المالية	265

.35	نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية القابلية للفهم	266
.36	نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة	267
.37	نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية	268
.38	نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الأساسية لجودة المعلومة المالية	269
.39	نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ملاءمة المعلومة المالية	271
.40	نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر تطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية الموثوقية	272
.41	نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية	273
.42	نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحسين خاصية ثبات المعلومة المالية	274
.43	نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحسين خاصية قابلية المعلومة المالية للفهم	275
.44	نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية قابلية المعلومة المالية للمقارنة	275
.45	نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأثر حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية	276

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
.1	عوامل ظهور حوكمة الشركات	28
.2	خصائص حوكمة الشركات	31
.3	العناصر المؤثرة على نظام المعلومات في الشركة	33
.4	مكونات نظام حوكمة الشركات	35
.5	الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة في الشركات	36
.6	أهداف حوكمة الشركات	38
.7	نقاط التداخل بين لجنة التدقيق والرقابة الداخلية	47
.8	المحددات الداخلية والخرجية لحوكمة الشركات	56
.9	مراحل العمل المحاسبي في ضل البعد الرقابي لحوكمة الشركات	59
.10	التقارير المالية الصادرة للإصلاح في مجال حوكمة الشركات	64
.11	ملخص لمحتوى قانون الأمن المالي	67
.12	مؤشر مدى تنظيم تعارض المصالح	71
.13	مؤشر حوكمة حملة الأسهم	72
.14	مسار البيانات داخل نظام المحاسبة	85
.15	أنواع المعلومة المالية	86
.16	أنواع القوائم المالية	92
.17	العلاقة بين القوائم المالية	93
.18	الأطراف الداخلية المستخدمة للمعلومة المالية وأهدافهم	96

.19	الأطراف الخارجية المستخدمة للمعلومة المالية وأهدافهم	98
.20	مؤشرات تدني الجودة في الشركة	106
.21	معايير جودة المعلومة المالية في ظل حوكمة الشركات	108
.22	الخصائص النوعية للمعلومة المالية حسب FAS	111
.23	أهمية الخصائص النوعية لتصفية المعلومات المالية	120
.24	تعارض خاصية الملائمة والموثوقية	125
.25	أثر الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المالية	147
.26	العلاقة بين الإصلاح المحاسبي وحوكمة الشركات	148
.27	مبادئ حوكمة الشركات حسب OCDE	153
.28	مسؤليات مجلس الإدارة في إطار عمل حوكمة الشركات	156
.29	مثلث الخطر Triangle of Risk	160
.30	أنواع المخاطر	162
.31	العلاقة بين هيكل إدارة المخاطر وأهداف الشركة وفق تقرير COSO	168
.32	مراحل عملية إدارة المخاطر	171
.33	مخطط عام لإدارة المخاطر حسب زمن حدوثها والأثر المتوقع منها	172
.34	أنواع نظام الرقابة الداخلية ووسائل تحقيقها	188
.35	مقومات نظام الرقابة الداخلية	189
.36	هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة (COSO)	191

.37	أهمية لجان المراجعة	194
.38	أنواع تقارير لمراجعة الخارجية	201
.39	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	214

الاختصار	العبارة باللغة الأصلية	العبارة باللغة العربية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الأمريكية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعابير الدولية لإعداد التقارير المالية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
FAF	Financial Analysts Federation	فيديرالية التحليل المالي
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معاييرالمحاسبة الأمريكي
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
PCN	Plant Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
SCF	System Comptable Financial	النظام المحاسبي المالي
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبين الأمريكيين
IVSC	International Valuation Standards Council	لجنة معايير التقييم الدولية
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
ENPP	Société National Produit pharmacier	الشركة الوطنية للإنتاج الصيدلاني
SNIC	Société National des Industries Critiques	الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية

الرقم	الملحق
.1	الشكل القانوني للقوائم المالية الواجب عرضها وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري
.2	الإستبانة الموجهة للتحكيم
.3	قائمة الأساتذة المحكمين
.4	معامل الإرتباط بين كل محور من الاستبيان والدرجة الكلية
.5	معامل الإرتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية
.6	نتائج اختبار ثبات الاستبيان
.7	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي
.8	اختبار T في حالة عينة واحدة T-test للفرضية الأولى
.9	اختبار T في حالة عينة واحدة T-testللفرضية الثانية
.10	اختبار العينة المستقلة Independent Sample T test ، واختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)
.11	نتائج الإنحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الرابعة
.12	نتائج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات الجزئية للفرضية الرئيسية الثانية
.13	نتائج الإنحدار الخطي المتعدد لإختبار الفرضية الرئيسية الثالثة
.14	نتائج الإنحدار الخطي البسيط لإختبار الفرضيات الجزئية للفرضية الرئيسية الثالثة

مقدمـــــــة

اكتسب موضوع حوكمة الشركات (Corporate Governance) مكانة في الساحة العالمية، بعد سلسلة الإنهيارات (Meltdowns) الكبيرة والأزمات المالية (Financial crisis) التي طالت الكثير من المؤسسات والشركات، مثل الأزمة المالية في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية سنة 1997، وكذا أزمة شركة إنرونEnron التي كانت تنشط في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الامريكية سنة 2001، وشركة وورلد كوم World com الأمريكية للاتصالات، وفي سنة2002 بعد إنهيار شركة آرثر اندرسون التي تعتبر في تلك الحقبة واحدة من أكبر خمس شركات المحاسبة والمراجعة في العالم، بحيث يشرف هذا المكتب على مهنة تدقيق أعمال شركة إنرون للطاقة، والذي تسبب في إفلاسها بعد قيام مالك هذا المكتب بتزوير بعض الحقائق المالية بحكم ملكيته لأسهم في شركة إنرون.

وفي ضوء هذه الأزمات يمكن القول أن الخطوة الأولى نحو إنهيار هذه الشركات كانت عدم إظهار المعلومات والبيانات الحقيقية لهذه الأخيرة، والتي تعكس بصدق الواقع المالي لها.

وكرد فعل قامت الكثير من المنظمات والهيئات الدولية بإصدار مجموعة من التقارير والقوانين التي تهدف إلى تفعيل العمل بمعايير الرقابة وتشجيع الإفصاح بما يخدم تطبيق حوكمة الشركات، ففي سنة 1999 أصدرت كل من بورصة نيويورك New York Stock Exchange National ونقابة الأوراق المالية Association Securities Dealor التقرير المعروف ب Blue Ribbon Reports والذي اهتم بزيادة فعالية الدور الذي تقوم به لجان التدقيق والمراجعة بالشركات بشأن الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وفي سنة 2002 تم إصدار قانون ساربر أوكسلي Sarbare Oxley-Act الذي أقر بدور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يسود العديد من الشركات، كما ركز على تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات.

وبالنظر لتزايد درجة التعقيد والترابط بين الأعمال المحاسبية في الشركة الواحدة، وباعتبار أن العمل المحاسبي لوحة فنية واحدة لابد أن تتناسق ألوانها وتترامى خطوطها معا بانسجام تام لتحقق هدفها وتعكس الصورة الحقيقية للمركز المالي في الشركة، من خلال توصيل المعلومات الهامة لشرائح مختلفة في المجتمع تعرف بأصحاب المصلحة، والتي تترجم في شكل قوائم وتقارير مالية تعد المرجع الأساسي لاتخاذ القرار داخل الشركة.

وإذا ما نظرنا إلى نقطة أساسية يمكن للمسيرين من خلالها التلاعب وتوجيه الأعمال لتحقيق مصالحهم الخاصة في خضم الصراع القائم بين الأطراف الفاعلة في الشركة (صراع الوكالة)، نجد أن القوائم والتقارير المالية المتأتية من الأنظمة المحاسبية تعتبر أداة للتلاعب وطمس الحقائق في يد المسيرين يجب الحرص على مراقبتها، كونها أساس لتقييم أداء الشركات، وعلى اعتبار أن الوسيلة الأساسية لتقييم أداء المسيرين متاحة بين أيديهم وجب العمل على ضمان أن تكون القوائم والتقارير المالية ذات جودة عالية حتى

تعكس الوضع الحقيقي للشركة وأداء المسيرين بها. في هذا الصدد، أصبحت مشكلة تباين المعلومة المالية المتوفرة بحوزة مختلف الأطراف داخل وخارج الشركة، تستدعي حلها من خلال تبني نوع من التوافق المحاسبي الذي تبنى عليه عملية إنتاج هذه المعلومة ألا وهو إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية، معايير التقارير المالية الدولية IFRS /IAS والتي أصبحت مرجع للمحاسبة الدولية.

وبالتالي فإن جوهر العمل المحاسبي بعد إصدار هذه المعايير يقضي بضرورة الوصول إلى معلومة مالية تتصف بالجودة، وقد اتفق المهتمون بهذا المجال على تحديد مجموعة من الخصائص النوعية التي يجب توفرها في المعلومات المالية، وفي هذا الإطار أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية "FASB" البيان رقم(02) والذي حدد فيه مجموعة من الخصائص النوعية التي تحكم جودة المعلومة المالية، حيث قسمت هذه الخصائص إلى أساسية وثانوية حيث تتمثل الخصائص الأساسية في خاصيتين وهما الملائمة والموثوقية وما يندرج ضمنهما من خصائص فرعية، في حين تتمثل الخصائص الثانوية في الدقة، الثبات، القابلية للمقارنة. وحتى تتحقق في المعلومة المالية صفة الجودة لابد لها أن تراعي مجموعة من القيود والتي تتمثل في قيد التكلفة / المنفعة، وكذلك قيد الأهمية النسبية.

أما على المستوى المحلي وجدت الجزائر نفسها مجبرة على إعادة ترتيب أوراقها وتجديد طرق تسيير مؤسساتها بما يتماشى والمتغيرات الجديدة، ففي سنة 2007 انعقد أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات حيث شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتجمع جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسات، وكان البداية لتبلور فكرة حوكمة الشركات، وفي حين كان الهدف من تبني هذا الميثاق الإستفادة من التجارب الرائدة في مجال حوكمة الشركات واسقاطها على المؤسسات الجزائرية.

ومن أجل زيادة فاعلية حوكمة الشركات كنظام مستجد في المؤسسة الجزائرية، كان من اللازم إجراء تعديلات على النظم المحاسبية والمالية المعمول بها، فقد توجهت الجزائر نحو تبني نظام محاسبي مالي SCF بدل المخطط المحاسبي الوطني PCN الذي أصبح لا يساير المرحلة الاقتصادية الحالية واستبداله مع نظام يتماشى والمعايير المحاسبية الدولية التي من شانها تقديم معلومات مالية ترقى للمقارنة مع المؤسسات الأجنبية. وفي ضوء هذه المتغيرات إرتأينا إعتماد موضوع هذه الدراسة من خلال محاولة إسقاط مجمل هذه التغيرات على وضعية المجمع الصناعي صيدال والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من النسيج المؤسساتي في الجزائر.

أولا: إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق فإن الإشكالية التي نحن بصدد معالجتها، من خلال هذه الدراسة تبحث عن تبيان الأثر الناتج عن تطبيق حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومة المالية بالمجمع الصناعي صيدال، ويمكن التعبير عن هذه الإشكالية بالسؤال الرئيسي التالي:

- **إلى أي مدى يؤثر تطبيق حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية بمؤسسة صيدال؟**

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمحور حول:

1. إلى أي درجة تلتزم مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات؟
2. ما مدى إلتزام المجمع الصناعي صيدال بتوفير الخصائص النوعية(أساسية+ ثانوية) لجودة المعلومة المالية؟
3. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية حول اهتمام المجمع الصناعي صيدال بتطبيق حوكمة الشركات من أجل تحسين جودة المعلومة المالية والتي تعزى إلى المتغيرات الشخصية؟
4. هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0,05** لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خصائص جودة المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال؟
5. هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0,05** لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خصائص جودة المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

إستجابة لمتطلبات الدراسة وقواعد البحث العلمي قمنا بصناعة الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الأولى H_a:** تلتزم مؤسسة صيدال بدرجة متوسطة بتطبيق حوكمة الشركات.
2. **الفرضية الثانية H_b** : تلتزم مؤسسة صيدال بدرجة كبيرة بتوفير الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية.
3. **الفرضية الثالثةH_c** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول اهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات والتي تعزى إلى المتغيرات الشخصية.
4. **الفرضية الرابعة H_D** : هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0,05** لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خصائص جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال.
5. **الفرضية الخامسة H_E:** هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0,05** لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خصائص جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال.
6. **الفرضية العامة:** هناك أثر كبير وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0.05** لتطبيق حوكمة الشركات (مبادئ، ركائز) على تحقيق جودة المعلومة المالية مؤسسة صيدال.

ثالثا: أهداف الدراسة

من بين الأهداف التي يراد تحقيقها من هذه الدراسة ما يلي:

- التعريف بحوكمة الشركات والإحاطة بمختلف الأبعاد المرتبطة بهذا المفهوم؛
- تبيان أهمية حوكمة الشركات كنظام مستجد في الشركة، يقوم على التفاعل الحاصل بين مكونات النظام من مدخلات ومخرجات التغذية العكسية؛
- إستعراض بعض التجارب الرائدة في مجال حوكمة الشركات، ومحاولة تبيان النقاط الإيجابية في هذه التجارب من أجل الاستفادة بها في تقويم التجربة الجزائرية والدفع بها إلى المستوى المطلوب؛
- الإحاطة بمفهوم المعلومة المالية كأحد مخرجات نظام المحاسبة في الشركة؛
- إستعراض الخصائص النوعية التي تحدد جودة المعلومة المالية والقيود التي تحكمها في ظل معايير المحاسبة المالية الدولية؛
- تبيان أثر الإصلاح المحاسبي في الجزائر والتوجه إلى إستخدام النظام المحاسبي المالي SCF على تحسين جودة المعلومة المالية؛
- تحليل أبعاد الركائز الأساسية لحوكمة الشركات والتي تتمثل في ركيزة إدارة المخاطر، ركيزة الرقابة الداخلية، ركيزة الرقابة أو المراجعة الخارجية، من أجل الوصول إلى البحث عن أثر هذه الركائز على تحقيق جودة المعلومة المالية.

رابعا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من قيمة متغيراتها وخطورتها في نفس الوقت، لأن أي قصور في نظام حوكمة الشركات ينعكس سلبا على جودة المعلومة المالية، وبالتالي تصبح القوائم المالية مضللة وغير معبرة عن الواقع المالي للشركة، بالإضافة لضرورة لفت الانتباه إلى وجوب الإهتمام بحوكمة الشركات من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدورها الفعال في توفير بيئة أعمال تتسم بالمصداقية والشفافية ما يساهم في تحقيق وتحسين جودة المعلومة المالية.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

لقد وقع اختيار الموضوع بناءا على عدة أسباب منها:

- أهمية الموضوع، حيث أن الدراسة تتمحور حول إحدى الصعوبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، إثر تطبيق النظام المحاسبي المالي بمتغيراته الجديدة، وفي ضوء هذا المستجد تبرز أهمية تطبيق حوكمة الشركات كصمام أمان لمواجهة مختلف الأخطار التي تحول دون الوصول إلى عرض معلومة

تتصف بالجودة، ومن هنا سنبحث عن إجابة للسؤال الرئيسي سواء كان تطبيق حوكمة الشركات له أثر إيجابي على تحسين جودة المعلومة المالية أم لا.

- الموضوع يعالج إشكالا حتمياً يفرضه تطبيق حوكمة الشركات ألا وهو الوصول إلى تحقيق جودة المعلومة المالية في الشركة، والذي يعتبر عاملاً محفزاً للاستثمار الداخلي والأجنبي.

سادسا: منهج وأدوات الدراسة

يعتبر اختيار المنهج الملائم للدراسة خطوة مهمة في مسار أي بحث علمي، باعتباره المرشد والدليل الذي يسعى من خلاله الباحث الوصول إلى النتائج المرجوة، وهو عبارة عن جملة من الخطوات المتسلسلة التي توجه تفكير الباحث وتوجب عليه اتباعها بطريقة منظمة ومنسقة، أي أنه مسعى ومسار صارم يستوجب على الباحث إخضاع نشاطه البحثي إلى تنظيم دقيق ونظرا لاختلاف المناهج باختلاف مواضيع البحث وعلى اعتبار أن هذه الدراسة تنتمي إلى الدراسات الوصفية والتحليلية فقد اعتمدنا على:

- المنهج الوصفي في وصف حوكمة الشركات، خصائصها، مبادئها، أبعادها، محدداتها وكذلك في وصف المعايير التي تحكم جودة المعلومة المالية، كما تم الاستعانة بأسلوب التحليل في تحليل مختلف العلاقات التي تربط حوكمة الشركات بجودة المعلومة المالية والبحث عن أثر تطبيق مبادئ وركائز حوكمة الشركات على تحسين خصائص جودة المعلومة المالية.
- وفي الجانب التطبيقي اعتمدنا أسلوب الاستقصاء عن طريق الاستبانة لجمع البيانات، ومن ثم وصفها وتحليلها اعتمادا على مختلف الإختبارات الإحصائية بالإستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

سابعا: حدود الدراسة

- **الحدود الزمنية:** تم اجراء الدراسة الميدانية في بداية سنة 2022 انطلاقا من شهر فيفري إلى غاية شهر سبتمبر، ولهذا يرتبط مضمون ونتائج هذه الدراسة بهذه الفترة الزمنية.
- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة في إطار مؤسسة صيدال بمختلف فروعه والتي تتمثل في كل من المديرية العامة للمجمع بالدار البيضاء الجزائر العاصمة، وحدة الانتاج بالدار البيضاء، مركز البحث والتطوير المتواجد بجسر قسنطينة، مديرية التسويق والمبيعات ووحدة الانتاج بيوتيك المتواجدين بزميلي الحراش بالجزائر العاصمة.
- **الحدود البشرية:** شملت هذه الدراسة الأفراد المكلفين بمهنة المحاسبة في مؤسسة صيدال أي العاملين بصفة محاسب، مدقق حسابات في الفروع والوحدات التالية: كل من المديرية العامة للمجمع بالدار البيضاء

الجزائر العاصمة، وحدة الانتاج بالدار البيضاء، مركز البحث والتطوير المتواجد بجسر قسنطينة، مديرية التسويق والمبيعات ووحدة الانتاج بيوتيك المتواجدين بزميلي الحراش بالجزائر العاصمة.

- **الحدود الموضوعية:** شملت هذه الدراسة المجالات المرتبطة بموضوع الدراسة وهي حوكمة الشركات، مبادئ حوكمة الشركات، حوكمة الشركات في الجزائر، النظام المحاسبي المالي، جودة القوائم المالية،ركائز حوكمة الشركات، إدارة المخاطر، الإفصاح، الرقابة .

ثامنا: صعوبات الدراسة

يمكن تلخيص أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال إعداد الأطروحة فيما يلي:

- صعوبة التواصل مع الجهات المسؤولة في مؤسسة الدراسة في بداية البحث والذي تزامن مع أزمة كرونا مما اضطرنا إلى تأجيل الزيارة الميدانية ؛
- صعوبة الوصول إلى العاملين والمدراء في المصالح المحاسبية والمالية قصد تسليمهم الإستمارات للحصول على آرائهم وإجباتهم؛
- تماطل بعض العاملين في الإجابة على الإستبيان سواء الإلكتروني أو الورقي رغم الوقت الممنوح لهم وزيارتنا المتكررة لهم.

تاسعا: الدراسات السابقة

إذا كانت الدراسات السابقة تمثل ما كتب من بحوث ودراسات علمية ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة، فهي نقطة بداية أي بحث مهما كان حجمه أو موضوعه حيث يهدف الباحثون من خلال عرض الدراسات السابقة إلى:

- معرفة هل سبق بحث أو دراسة بعض جوانب الموضوع من قبل أو لا؟
- معرفة نقاط القوة والضعف فيما يخص بحث أو دراسة مشابهة لموضوع الدراسة؟
- تحديد أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين ما تم دراسته والدراسة الحالية؟
- ما الإضافة العلمية التي ستضيفها الدراسة الحالية للدراسات السابقة؟

1- الدراسات السابقة التي تطرقت للمتغير المستقل حوكمة الشركات:

- **دراسة يمينة سهايلية (2009):**

الموسومة بـ" **دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية مع الإشارة الى حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف. تهدف الباحثة من خلال هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ورفع كفاءة أسواق الأوراق المالية من خلال البحث عن سبيل لرفع كفاءة سوق الأوراق المالية

بالجزائر من خلال إرساء ودعم تطبيقات حوكمة الشركات، وانطلقت الباحثة من تساؤل رئيسي يبحث عن كيف يؤدي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات الى رفع كفاءة سوق الأوراق المالية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية ستة أسئلة فرعية (بهدف الإجابة عليها) وتليها تباعا ست فرضيات، ونظرا لطبيعة الموضوع فقد اعتمدت الباحثة على المنهج الإستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، حيث استخدمت أداة الوصف عند التطرق إلى الجوانب النظرية المتعلقة بمتغيرات البحث، أما أداة التحليل فقد استخدمت عند التعرض إلى الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية، وتوضيح إمكانية الاستفادة من ذلك في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية في الجزائر، حيث انحصرت الدراسة على حالة الجزائر وذلك بتحليل وتوظيف البيانات المتعلقة بأداء بورصة الجزائر ما بين الفترة 1999-2008.

وقد توصلت الباحثة الى حقيقة مفادها: أن حوكمة الشركات تساهم وبشكل كبير في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية من خلال الدور التي تؤديه في رفع أداء المؤسسات وحماية حقوق كل من له مصلحة في الشركة، وإلزامها على التقيد بالإفصاح عن معلومات ملائمة وموثوقة تسمح بتسعيير الأوراق المالية وفق قيمتها الحقيقية، حيث تزداد الثقة في الشركات ويصبح السوق أكثر جدبا للمستثمرين، ولكن ورغم القول بهذا الدور إلا أن إسقاطه على دراسة حالة الجزائر لم ترقي بعد إلى إحداث هذا التأثير وهذا راجع إلى عدم كفاءة الأسواق المالية الجزائرية ومحدودية عدد الشركات المدرجة بالبورصة الأمر الذي انعكس سلبا على حجم المعاملات، خاصة في ظل غياب ثقافة البورصة في المجتمع الجزائري، بالإضافة الى كون ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر هو ميثاق ضعيف وغير مفصل إلى حد ما لينسجم وخصائص الشركات.

ومما سبق يمكن اعتبار دراسة موضوع حوكمة الشركات بمبادئها وآلياتها وركائزها من مواطن تشابه دراسة الباحثة يمينة سهايلية مع الدراسة الحالية، أما بالنسبة لأوجه الاختلاف فكما سبق وان أشرنا أن الباحثة ربطت المتغير المستقل حوكمة الشركات بمتغير تابع وهو كفاءة أسواق الأوراق المالية بالجزائر في حين تعنى دراستي بدراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومة المالية بالمجمع الصناعي صيدال، ومما سبق يمكن القول بأن الفجوة البحثية تتمثل في:

- **فجوة زمانية:** اختلاف الإطار الزماني بين دراسة الباحثة والدراسة الحالية فقد غطت الدراسة الأولى الفترة الممتدة من1999 الى 2008.
- **فجوة مكانية:** خصت الدراسة الباحثة يمينة سهايلية بدراسة حالة الجزائر، أما الدراسة الحالية فقد درست المجمع الصناعي صيدال.
- **فجوة تطبيقية:** اعتمدت الباحثة على تحليل مؤشرات السوق المالي بالجزائر المنشورة في التقارير السنوية للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت على الاستمارة كأداة لاستجواب مفردات العينة وتم تحليلها عن طريق برنامج SPSS.

- **دراسة عمر علي عبد الصمد(2013):**

بعنوان " **نحو إطار متكامل لحوكمة الشركات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية.-دراسة نظرية تطبيقية-**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر(3)، يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى تصور إطار لحوكمة المؤسسات في الجزائر مبني على التجارب الدولية، يسمح بضبط الممارسات والآليات المطبقة للحوكمة خصوصا في ظل سعي الجزائر إلى الإندماج والإنفتاح على الإقتصاد الدولي، وانطلق الباحث بتساؤل رئيسي صاغه على النحو التالي: ماهي متطلبات تصور إطار متكامل لحوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مبني على التجارب الدولية للتقليل من فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الخارجي؟ وانبثق عنه ثلاث أسئلة فرعية، حيث وظف الباحث المنهج الوصفي في الأجزاء المرتبطة بالتأهيل العلمي لحوكمة المؤسسات، والتفاعل بين آلياتها وتأثيرها على فجوة التوقعات، كما استخدم المنهج التاريخي في الأجزاء المرتبطة بعرض نماذج الحوكمة الدولية ودراسة واقع الحوكمة في الجزائر، كما تم الاعتماد على مبدأ التعدد في الأسلوب لتجميع البيانات الأولية الخاصة بالبحث، واعتماد أسلوب المقابلات والإستبيان في تجميع البيانات الخاصة بالمسح، وذلك من خلال توزيع نوعين من الإستبيان،الأول من أجل الوقوف على واقع حوكمة الشركات في المؤسسات قيد الدراسة والثاني يدرس دور الحوكمة في التقليل من فجوة التوقعات في بيئة التدقيق. حيث تمثلت عينة الدراسة في 300 محافظ حسابات الذي تم انتقائهم بأسلوب العينة العشوائية وبعد عملية التجميع والفرز تقرر الإبقاء على 242 إستبانة، وتوصل الباحث من دراسته الى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- يتوقف تطبيق الحوكمة على الإدراك السليم للعناصر المكونة لإطارها الفكري والمتضمنة النظريات المفسرة لها، أسبابها، تعريفها، أهدافها الرئيسية، مبادئها، آلياتها، مقوماتها، بالإضافة إلى التجارب الدولية في تطبيق الحوكمة والتي تعتبر المنمي والمطور لنظام الحوكمة.
- انتهت الدراسة الميدانية إلى أن التدقيق الداخلي في الجزائر لم يتم تنظيمه بالشكل المطلوب وفق متطلبات الحوكمة، بحيث مازال قسم التدقيق الداخلي غير مستقل تنظيميا وهذا بتبعيته للإدارة العليا، بالإضافة الى ضعف مهارات وخبرات المدققين، وكدلك شمول عملية التدقيق على الجوانب المالية وفقط.
- من أهم العناصر المساهمة في تقليص فجوة التوقعات حسب الدراسة الميدانية تتمثل في تفعيل دور المنظمات المهنية وإصدار معايير للتدقيق متضمنة علاقة المدقق الخارجي مع باقي آليات الحوكمة، وتحديد عناصر جودة التدقيق حتى تكون مرشد موجه للمدققين الخارجيين عند القيام بأعمالهم.

ورغم أن هده الدراسة اقتصرت على دراسة متغير جزئي من المتغير المستقل (حوكمة المؤسسات) وأثره على عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة إلا أنها أفادت الباحثة في عرض وتحليل التجارب المختلفة في مجال حوكمة الشركات، واستقراء مجمل القوانين والتقارير التي تحكم عمليات الحوكمة في العالم

والاستفادة منها في استنتاج أوجه القصور في ممارسات الحوكمة بالجزائر، واستعراض أهم الدروس المستفادة من هذه التجارب من أجل النهوض بالشركة الجزائرية وإخراجها من النسق التقليدي.

- **دراسة أمينة فداوي (2013):**

الموسومة بـ "**دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية –دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالي ومحاسبة، جامعة باجي مختار، عنابة. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، وعلى هذا الأساس تم صياغة الإشكالية على النسق التالي: **ماهو دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟** وينبثق عن التساؤل الرئيسي سبع أسئلة فرعية تتفاعل فيما بينها لتخدم السؤال الرئيسي، واعتمدت الباحثة على المنهج الاستنباطي في البحث عن العلاقة والوصول لربط منطقي بين ركائز حوكمة الشركات وممارسات المحاسبة الإبداعية، وكذلك المنهج الوصفي وتم استخدام النماذج المالية لقياس ممارسات المحاسبة الإبداعية، وقد قدرت عينة الدراسة ب 50 شركة مساهمة فرنسية مسجلة بمؤشر SBF250. كما اعتمدت الباحثة على بناء نموذج على شكل معادلة انحدار خطي متعدد بثلاثة متغيرات يربط بين ركائز حوكمة الشركات وممارسات المحاسبة الإبداعية في العينة المدروسة.

وتوصلت الباحثة في نهاية الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250 لممارسة المحاسبة الإبداعية خلال الفترة 2007–2009، ودلك باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل سالب هبوطا، سعيا منها لتخفيف تقلبات الدخل بنقله من سنوات الدخل المرتفع إلى سنوات الدخل المنخفض، أي ممارسة تمهيد الدخل وذلك لتحسين صورة أدائها المالي، ويرجع ذلك إلى الأزمة التي هزت الاقتصاد الأوروبي في نفس الفترة.
- توجد مؤشرات ذات ذلالة إحصائية على دور ركيزة إدارة المخاطر في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.
- لا توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة المسجلة بمؤشر SBF250.
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250.

من خلال التعرض لحيثيات هذه الدراسة يمكن القول بأن هناك فجوة تطبيقية حيث اهتمت دراسة الباحثة بناء نموذج يبحث عن دراسة العلاقة بين ركائز حوكمة الشركات وانعكاسها على ممارسات المحاسبة

الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250، أما دراستي فقد عمدت إلى دراسة الأثر الذي يخلفه تطبيق حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية دراسة حالة مؤسسة صيدال وذلك من خلال استخدام الاستمارة كأداة لتجميع البيانات من مجتمع البحث وتحليلها عن طريق استخدام برنامج spss.

- **دراسة BOUSSADIA HICHEM(2013) بعنوان:**

La gouvernance D'entreprise et le control du Dirigeant :- CAS de L'entreprise publique Algérienne-

وهي دراسة بعنوان "**حوكمة الشركات والرقابة التنفيذية-دراسة حالة الشركة العامة الجزائرية-**" أطروحة دكتوراه، تخصص تدقيق ورقابة التسيير، انطلق الباحث من إشكالية مفادها: ماهي الآليات المتبعة لمراقبة وتحفيز مسير المؤسسة العامة على حماية المال العام والحرص على ربحيته؟

يبحث الباحث من خلال هذه الإشكالية على أثر آليات حوكمة الشركات المرتبطة بعمليات الرقابة على تحفيز مسير المؤسسة العامة من أجل حماية المال العام من خلال دراسة ثلاث مؤسسات عمومية جزائرية وهي:

- **مؤسسة "STARR"**

"Société de Terrassement D'Aménagement et de pavement Routier"

- **مؤسسة "SOGERHWIT"**

"Société General de Travaux Hydraulique de Tlemcen"

- **مؤسسة "SEROP"**

"Société D'Etudes et de Réalisation D'Owvages D'Art"

وقد توصل من خلال دراسته إلى:

- من أجل زيادة درجات الرقابة على المسيرين لا بد من الدخول إلى البورصة ولا يتم دلك إلا من خلال تعزيز اعتماد مبادئ الحوكمة التي ترتكز على الشفافية، وحتى تخرج المؤسسة الجزائرية العمومية EPE من المشاكل التقليدية التي تعاني منها، فلابد لها من تدعيم قضايا استقلالية المسيرين، التقليل من التدخلات الإدارية، تبني قواعد السلوك الجيد والذي يتجسد في حوكمة الشركات.

- **دراسة خليصة مجيلي(2017):**

الموسومة بـ "**دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الاعمال الجزائرية، دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس سطيف01،

الجزائر، تهدف الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات، المتمثلة في الإفصاح والشفافية من جهة وجودة المعلومة المحاسبية من حيث تحقيق الخصائص النوعية من جهة أخرى.

انطلقت الباحثة في دراستها من إشكالية مفادها البحث في: ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق متطلبات المحاسبة لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية؟ ومن أجل تحقيق الأهداف سابقة الذكر والإجابة عن الإشكالية اعتمدت الباحثة على المنهجين الوصفي والتحليلي في تركيب الجانب النظري للدراسة، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي تم اعتماد أسلوب الإستقصاء عن طريق الإستبانة التي اقتصرت على استقصاء أراء المهنيين في مجموعة من الشركات بولاية سطيف والتي قدرت ب 27 شركة، ثم توزيع 123 إستمارة، واسترجعت الباحثة منها 114 واستبعد منها 07، وبدلك يكون عدد الإستمارات الصالحة للتحليل 107 استمارة.

وتوصلت الباحثة إلى أن البيئة المحاسبية الجديدة في ظل الإصلاح الذي تولد عنه نظام محاسبي مالي لها أن تساهم في تعظيم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، والرفع من درجة الإفصاح والشفافية فيها بدرجة كبيرة.

وخلصت الدراسة إلى وجود معيقات في بيئة الأعمال الجزائرية تحد من تطبيق نظام المحاسبي المالي الأمر الذي ينعكس على تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات.

- هناك تأكيد واضح لأغلب أفراد العينة على أن النظام المحاسبي المالي يرفع من درجة الإفصاح والشفافية عن الأخطاء الجوهرية التي لها تأثير مادي على الفترة الحالية أو الفترة اللاحقة، ذلك نظرا لتبني النظام المحاسبي المالي قواعد المعالجة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الثامن.
- كما أكد المبحوثين أن النظام المالي المحاسبي يساهم بشكل كبير في تفعيل خاصية الملائمة، وذلك أن تطبيق هذا الأخير جعل القوائم المالية أكثر اعتمادية من قبل مستخدميها في اتخاد القرارات، كما أن استحداث قائمة التدفقات النقدية عزز من القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات حول حجم وتوقيت وقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية.

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة الباحثة من ناحية اختلاف (مؤسسة الدراسة) مكان إجراء الدراسة الميدانية أي وجود فجوة مكانية، بالإضافة إلى الاختلاف الموجود على مستوى تركيبة متغيرات الدراسة، ففي هذه الدراسة نلاحظ وجود متغيرين المتغير المستقل وهو النظام المالي المحاسبي أما المتغير التابع فهو المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات وذلك من خلال تحليل متغيرين جزئيين من المتغير التابع وهما الإفصاح والشفافية والثاني جودة المعلومة المحاسبية والذي يتم تحقيقه من خلال توفر الخصائص النوعية، أما في الدراسة الحالية فالمتغير المستقل هو حوكمة الشركات والمتغير التابع هو جودة المعلومة المالية والتي تقاس بمدى تحقق الخصائص النوعية الأساسية والثانوية.

- **دراسة عبد المجيد كموش (2018):**

بعنوان "**دراسة تحليلية لنماذج حوكمة الشركات، الآليات ونظام التشغيل**"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 02، يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى الوقوف على مكونات ومحددات نظام حوكمة الشركات، وكذلك تحديد آليات تفعيل هذا النظام، بالإضافة إلى التعرف على أهم النماذج الدولية الرائدة في هذا المجال، وكذا الإشارة إلى التجربة الجزائرية في مجال حوكمة الشركات.

وانطلق الباحث من سؤالين كما يلي:

- ماهي مميزات وخصائص النماذج العالمية لحوكمة الشركات؟
- ماهي آليات تشغيل نظام حوكمة الشركات؟ وما أبعاد التمايز في خصوصيته من بيئة إقتصادية إلى أخرى؟

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ليس هناك نموذج عالمي مثالي لحوكمة الشركات، وإنما مجموعة من النماذج التي تتلائم مع طبيعته وخصوصية البيئة الاقتصادية المطبق بها؛
- يختلف منطلق عمل كل آلية من آليات حوكمة الشركات، ويتمايز معها حجم وطريقة تأثير كل آلية؛
- تلعب الأطراف القانونية والمؤسسية دورا جوهريا في تحديد معالم أي نظام لحوكمة الشركات، حيث تشكل عنصر ضغط فعال لإلزام الشركات على تبني مبادئها وتوسيع مجال الحد من ممارستها.

2- الدراسات التي تطرقت للمتغير المستقل جودة القوائم المالية:

- **دراسة محمد أمين لونيسة (2016):**

الموسومة بـ " **تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية-دراسة عينية من مكاتب الخبرة المحاسبية**-" أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير مهنة التدقيق على المعلومة المالية وسبل التحسين من جودتها، عالج الباحث موضوعه من خلال طرح إشكالية مفادها: مامدى مواكبة تطور مهنة التدقيق في الجزائر للتطورات العالمية وأثرها على تحسين جودة المعلومة المالية؟

وقد اعتمد على المنهجين الوصفي والتاريخي لعرض الجزء النظري من الدراسة أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمد المنهج الإستقرائي باستخدام الأدوات الكمية الإحصائية لبرنامج SPSS في معالجة بيانات الاستبيان الذي وجه إلى مجموعة من مؤسسات الخبرة المحاسبية والتي قدرت ب 120 مكتب وتم استرجاع 85 استبيان وألغي منها 22 استبيان وبالتالي يصبح عدد الاستمارات الصالحة للمعالجة 63 استمارة والتي تقدر بنسبة 52,5 %من العدد الإجمالي.

وتوصل الباحث في هده الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك مراقبة ذات تأثير متوسط بطبيعة الحال على تطوير مهنة التدقيق في الجزائر من خلال التأثير على ممارسات المهنة على المستوى الوطني بإصدار معايير تدقيق جزائرية، تستند إلى المعايير الدولية لتدقيق، بما يتلائم مع المناخ الاقتصادي وحتى البيئة المهنية الجزائرية، في سبيل تحقيق جودة المعلومة المالية.

من خلال استعراض أهم النقاط التي توضح مسار هده الدراسة يمكن القول بأن هناك فجوة مكانية بين دراسة الباحث ودراستنا التي تعني بدراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومة المالية بالنسبة لمؤسسة صيدال.

- **دراسة سميحة بوحفص (2017):**

الموسومة بـ: "**أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية–**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، تهدف هذه الدراسة معرفة أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الرئيسية، الثانوية) في اتخاد القرارات المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية. وقد عالجت الدراسة الإشكالية التالية: هل لخصائص المعلومات المحاسبية أثر على اتخاد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

وفيما يخص معالجة إستمارة الجانب التطبيقي فقد اعتمدت الباحثة على أسلوب العينة العشوائية، حيث تم توزيع 150 إستمارة وتم استلام 119 فقط وبعد عملية الفرز تم الغاء 28، وفي الأخير تم الإبقاء على 98 إستمارة والتي تمثل 76% من العدد الإجمالي.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها الإقرار بوجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين خصائص المعلومة المحاسبية واتخاد قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وبالتالي يوجد تأثير لهذه الخصائص على هذا النوع من القرارات.

في حين أنه تم نفي هذه العلاقة فيما يخص أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في اتخاد قرارات الإستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- **دراسة إسماعيل غزال (2018):**

الموسومة بـ "**دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF–دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية (2011–2015)**"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص دراسات محاسبية وجبائية متقدمة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى تأثير سياسات التحفظ المحاسبي (سياسات الحيطة والحذر)

على جودة المعلومات المالية المفصح عنها في شركات المساهمة الجزائرية، وهذا بعد سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF الذي تضمن مفهوم الحيطة والحذر، وهذا بتقييم دور هذه الممارسة في تحسن جودة المعلومات المالية من خلال الحد من إنتهازية أصحاب القرار في الإفصاح عن الأرباح في غير صورتها الحقيقية.

ولتحقيق هدف البحث تم قياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة المدروسة باستخدام ثلاث نماذج قياسية هي نموذج (Jain and Rezaee,2004) مقياس نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود الغير العادية، نموذج المستحقات غير التشغيلية (2000، Givolyad Hyan) نموذج الاستحقاق الغير متماثل إلى التدفق النقدي (2006، Ball and Shiva Kamar)، وللوقوف على ممارسات إدارة الأرباح بالشكل الموجب قام الباحث باستخدام نموذج جونز (Jonez 1995) المعتمد على المستحقات الاختيارية، إضافة إلى مؤشر (Eckel 1981) من أجل معرفة حجم ممارسة تمهيد الدخل. واشتملت الدراسة على عينة مقدرة ب 47 شركة من مجموع 235 مشاهدة للفترة الممتدة 2011إلى 2015.

توصل الباحث إلى أن لسياسات التحفظ المحاسبي دور في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لغرض تضخيمها، إضافة إلى ممارسة سياسات التحفظ المحاسبي تستخدم لغرض ممارسات تمهيد الدخل، وهو ما ينعكس إيجابيا على جودة المعلومة المالية.

- **دراسة عبد الخالق أودينه 2020**

الموسومة بـ" **أثر الإفصاح عن التثبيتات وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية، دراسة ميدانية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبيين في ولاية الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.

يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإفصاح عن التثبيتات وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين المحاسبيين في ولاية الجزائر، حيث يمثل الإفصاح عن التثبيتات وفق القيمة العادلة المتغير المستقل، وجودة القوائم المالية المتغير التابع، والتي تم تقسيمها إلى أربعة أبعاد اعتمادا على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية (الموثوقية، الملائمة، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم) وبغية تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكاليتها المجسدة في التساؤل التالي:هل هناك أثر للإفصاح عن التثبيتات وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين المحاسبيين في ولاية الجزائر؟

اعتمد الباحث على الإستبيان كأداة لجمع البيانات المبحوثين، المتمثلين في عينة متكونة من 320 فرد، وتم تحليل نتائجه اعتمادا على مجموعة من الأدوات والاختيارات الإحصائية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وخلصت الدراسة إلى أنه يوجد أثر للإفصاح عن التثبيتات وفق

القيمة العادلة على جودة القوائم المالية بحيث قدرت مساهمته ب 23.5% على تعزيز جودة القوائم المالية حسب أراء العينة.

وتوصي الدراسة بضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي والتشريعات الجبائية ومناهج التعليم المحاسبي، بما يتوافق والمعايير الدولية المحاسبية ومعايير التقارير المالية، مع ضرورة العمل على زيادة نشاط بورصة الجزائر وتحرير أسواق التثبيتات الأخرى.

وتتوافق دراستنا مع دراسة الباحث من ناحية اعتماد نفس الأداة من أجل الدراسة الميدانية وهي الإستمارة، إلا أن مجتمع البحث يختلف فقد وجه الباحث الإستمارة إلى مجموعة من المهنيين الأكاديميين الممارسين لمهنة المحاسبة بولاية الجزائر، في حين وجهنا الإستمارة لممارسي مهنة المحاسبة بالمجمع صيدال الصناعي باعتباره شركة رائدة في صناعة الأدوية في الجزائر.

3- الدراسات التي جمعت متغيري الدراسة المتغير المستقل (حوكمة الشركات) المتغير التابع (جودة المعلومة المالية).

- **دراسة عبد الباسط مداح (2017)**

بعنوان "**أثر جودة المعلومة المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر.

يشير عنوان الدراسة إلى وجود ثلاثة متغيرات، المتغير المستقل وهو جودة المعلومات المحاسبية والتي تقاس من خلال الخصائص النوعية وهي: الملائمة، الثبات، المصداقية، قابلة للمقارنة. المتغير الوسيط: يتمثل في حوكمة الشركات والتي تم قياس مدى تطبيقها في الشركات من خلال البحث عن مدى تطبيق أو اعتماد مبادئها في الشركات قيد الدراسة. المتغير التابع: يتمثل في الكشف عن الفساد المالي والذي يقاس من خلال انتشار مظاهره والتي من بينها الإختلاس، الغش، التلاعب، الإعتداء على المال العام، وأثر هذه الممارسات على الشركات قيد الدراسة.

انطلق الباحث من إشكالية مفادها: ما مدى مساهمة جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني مبادئ حوكمة الشركات؟ ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة تم استعمال أسلوب العينة العشوائية، اعتمد في توصيل الإستمارات على التسليم المباشر، البريد الالكتروني، كما تم استغلال التظاهرات العلمية في الجامعات الجزائرية، الجلفة، المسيلة، باتنة، برج بوعريريج، بسكرة، سطيف، سوق أهراس، عنابة، مستغانم، ورقلة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها أن غياب التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات بالمؤسسات الاقتصادية، وكذا غياب الجودة في المعلومة المحاسبية كان من مسببات ظهور حالات الفساد المالي بالمؤسسات الإقتصادية قيد الدراسة.

تختلف دراسة الباحث عن دراستنا في أسلوب الطرح فقد ربط الباحث جودة المعلومات المحاسبية وحاول البحث عن مدى مساهمتها في التقليص من الفساد المالي وذلك تحت مظلة حوكمة الشركات في حين تبحث دراستنا عن الأثر الذي يخلفه تطبيق حوكمة الشركات بمبادئها والياتها وركائزها على تحسين جودة المعلومة المالية الفصح عنها في مجمع صيدال الصناعي.

- **دراسة دلال العابدي (2015):**

الموسومة بـ "**حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية–دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية** " أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

انطلقت الباحثة من إشكالية تبحث عن الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي؟ وبغية الحصول على أفضل الأساليب والطرق التي توضح آلية عمل حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي والتحليلي قصد وصف الجوانب النظرية لدراسة، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال دراسة تطبيق آليات حوكمة الشركات على شركة أليانس للتأمينات الجزائرية وذلك باستخدام الملاحظة والمقابلة الشخصية وتحليل ودراسة المعطيات المقدمة.

وتوصلت الباحثة إلى وجود إرتباط وثيق وايجابي بين آليات حوكمة الشركات المطبقة بالشركة ومستوى جودة المعلومة المحاسبية.

من خلال عرض مختلف أبعاد هذه الدراسة يمكن القول بأنه هناك فجوة مكانية تتمثل في اختلاف مؤسسة الدراسة بين الدراستين بالإضافة إلى الفجوة المنهجية التي تتمثل في اختلاف منهج دراسة الحالة فقد اعتمدت الباحثة على أسلوب المقابلة والملاحظة في حين اعتمدنا في دراستنا على أسلوب الإستمارة من أجل تحصيل البيانات الازمة لإجراء الدراسة.

- **مواطن الاستفادة من الدراسات السابقة**

بإعتبار الدراسات السابقة كما سبق وأن أشرنا القاعدة الأساسية التي انطلقت منها الباحثة في بناء الإشكالية وضبط موضوع الدراسة ونحن بصدد توضيح أوجه هذه الاستفادة:

- التحديد الدقيق للإشكالية وضبط الموضوع؛
- تحديد أبعاد المتغير المستقر والتابع ومنه بناء نموذج الدراسة؛
- تحديد واختيار أداة الدراسة الميدانية؛
- بناء خطة الدراسة خاصة ما يتعلق بالجانب العلمي لدراسة.

- **ما يميز هذه الدراسة:**

بعد استعراض الدراسات السابقة عن موضوع تأثير حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومة المالية تبين،(حسب اطلاعنا)، عدم وجود دراسات واضحة تدرس في شقها الأول تأثير مبادئ حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية وفي شقها الثاني دراسة تأثير ركائز حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومة المالية؛ لذا جاءت هذة الدراسة لتركز على تأثير مجمل هذه العناصر على جودة المعلومات المالية في المجمع الصناعي صيدال، لهدف تبيان تأثيرها مجتمعة أولاً، ثم تأثير كل من المبادئ والركائز على جودة المعلومات المحاسبية بشكل منفصل.

عاشرا: تقسيم الدراسة

بهدف الإجابة عن التساؤلات المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة تم هيكلة الدراسة إلى أربعة فصول، الثلاثة الأولى منها نظرية أما الفصل الرابع هو فصل تطبيقي بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار العلمي والعملي لحوكمة الشركات والذي تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول مدخل حوكمة الشركات، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه لأساسيات حوكمة الشركات، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لعرض نماذج وتجارب الدول الغربية في مجال حوكمة الشركات،في حين تطرقنا في المبحث الرابع إلى تحليل مؤشرات التجربة المصرية والجزائرية في مجال حوكمة الشركات.

وفيما يخص الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة جودة المعلومة المالية، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، تناول الأول ماهية المعلومة المالية، في حين استعرضنا في المبحث الثاني أساسيات حول جودة المعلومة المالية، أما المبحث الثالث فقد تناولنا الجهود الجزائرية المبذولة في سبيل تعزيز جودة المعلومة المالية.

وبالنسبة للفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة أثر مبادئ وركائز حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية، والذي قسم بدوره إلى أربعة مباحث، المبحث الأول تناول أثر مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية، المبحث الثاني استعرض ركيزة إدارة المخاطر وأثرها على تحقيق جودة المعلومة المالية، أما المبحث الثالث فقد درسنا فيه ركيزة الإفصاح وأثرها على المعلومة المالية، في حين خصصنا المبحث الرابع لدراسة ركيزة الرقابة وأثرها على تحقيق جودة المعلومة المالية.

أما الفصل الرابع وهو فصل تطبيقي، فقد تطرقنا في مبحثه الأول إلى المؤسسة قيد الدراسة "المجمع الصناعي صيدال" من خلال عرض بطاقة تعريفية للمجمع، عرض الهيكل التنظيمي ومختلف أجزائه ومكوناته، التعرف على مختلف فروع ووحدات المجمع. أما المبحث الثاني فقد خصصناه لتوضيح منهجية الدراسة الميدانية من خلال إستعراض المتغيرات، الفرضيات، المجتمع، وأداة الدراسة، كما عمدنا من خلال المبحث الثالث إلى التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية، من خلال توضيح الأساليب الاحصائية المستخدمة، الإختبارات القبلية على أداة الدراسة، التحليل الإحصائي لخصائص العينة، وأخيرا تم إختبار فرضيات الدراسة.

إحدى عشر: التعريفات الإجرائية

يعد توضيح المفاهيم المرتبطة بالدراسة خطوة بالغة الأهمية، تمكن للباحث من تحديد أبعاد المتغيرات المدروسة ومؤشراتها وبالتالي تسهل عملية رسم مسار الدراسة سواءًا من الجانب النظري أو التطبيقي. وعليه فنحن مطالبون هنا بتحديد مفهوم "حوكمة الشركات"، مبادئ حوكمة الشركات"، "ركائز حوكمة الشركات" "جودة المعلومة المالية"، "خصائص جودة المعلومة المالية (الملائمة، الموثوقية، الثبات، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة).

- **حوكمة الشركات:** هي الآلية التي تضبط العلاقة بين مختلف الفاعلين في الشركة من خلال توفير مجموعة من القوانين واللوائح التنظيمية.
- **مبادئ حوكمة الشركات:** تمثل مبادئ حوكمة الشركات العمود الفقري لتطبيق الحوكمة وفيما يلي سنستعرض هده المبادئ.
- **ضمان الإطار اللازم لتفعيل حوكمة الشركات:** يقضي هذا المبدأ بضرورة توفير الأساس القانوني للحوكمة على مستوى الشركة.
- **مبدأ حماية حقوق المساهمين:** ينص هذا المبدأ على ضرورة حماية حقوق المساهمين التي يكفلها لهم القانون، كل حسب مساهمته في رأس مال الشركة.
- **مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين:** يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتساوية لجميع المساهمين في نفس الفئة.
- **مبدأ تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة:** يضمن إطار حوكمة الشركات على تفعيل مسؤولية مجلس الإدارة اتجاه الشركة والأطراف الفاعلة فيها من خلال وضع الموازنات، مراجعة الأداء، ضمان سلامة التقارير المالية للشركة.
- **مبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح:** ينص هذا المبدأ على أنه ينبغي في إطار حوكمة الشركات الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يبينها القانون.
- **مبدأ الإفصاح والشفافية:** ينبغي أن يضمن إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كافة المسائل الهامة وهذا ما يعزز الشفافية.
- **إدارة المخاطر:** هي عملية متناسقة ومتكاملة على مستوى المنشأة، لتقدير وتحديد كيفية التقرير عن الفرص والتهديدات التي تؤثر على أهداف هذه المنشأة.
- **الإفصاح:** هو إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تظليل.
- **الرقابة:** تعرف الرقابة على أنها منهج عملي شامل يقوم على التفاعل الحاصل بين مجموعة من الآليات (الرقابة الداخلية، لجنة المراجعة، المراجعة الخارجية) أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

- **المعلومة المالية:** تعرف على أنها كل المعلومات الكمية والغير كمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها في القوائم والتقارير المالية للجهات الداخلية والخارجية في خطط التشغيل.
- **الجودة:** يقصد بجودة الشيء ملائمتة للغرض الذي أعد من أجله، وقد عرفت بأنها نظام جودة المنتج لخدمة طريقة الأداء، جودة المعلومات، جودة الأفراد، جودة أماكن العمل، جودة العملية الإنتاجية، جودة النظم الفرعية، جودة المعلومات، جودة أهداف الشركة، وبذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها أن تؤدي وظيفتها في إشباع حاجة في حدود المقابل الذي تتحمله.
- **جودة المعلومة المالية:** عرفت بأنها القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف الذي اعدت من أجله، فالجودة في المعلومة المالية هي الوجه الشفاف الذي يعكس طبيعة المؤسسة.
- **الملائمة:** المقصود بها أن تكون المعلومة المالية مفيدة لمستخدميها، وبالتالي يكون لها أثر بارزا في اتخاد قراراتهم، ومساعدتهم في تقييم الأحداث المالية الحاضرة والمستقبلية.
- **الموثوقية:** يقصد بها أن تعطي او تعكس المعلومة المالية الصورة الحقيقية والصادقة عن الكيان المحاسبي، والوضع الاقتصادي للأحداث والمعاملات، حتى تكون المعلومة المالية ذات مصداقية لابد أن تكسب المميزات التالية: الكمال، الحياد، الخلو من الأخطاء.
- **الثبات:** يقصد به أن تطبق المؤسسة نفس الأساليب والطرق المحاسبية في معالجة الأحداث المالية من فترة لأخرى.
- **القابلية للفهم:** تتطلب أن تكون المعلومة معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، ومن جهة أخرى يجب أن يكون لدى مستخدمها المعرفة الكافية في مجال المحاسبة وفي أعمال الشركة ونشاطاتها وعلى استعداد لدراسة هذه المعلومات بدرجة معقولة من الجدية،
- **القابلية للمقارنة:** يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات سابقة لنفس المؤسسة.

اثنا عشر: نموذج الدراسة

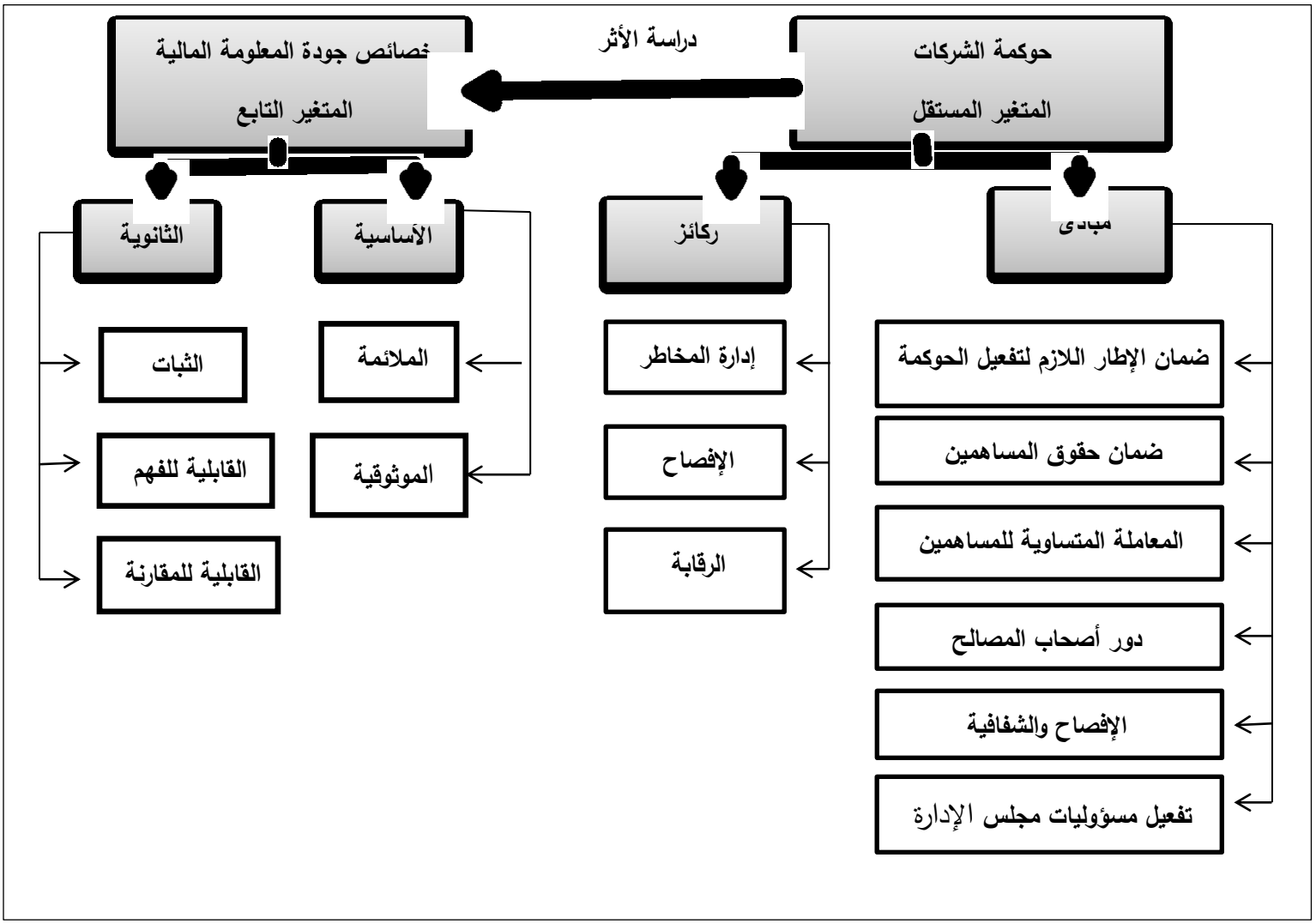

الفصـــل الأول:

الإطار النظري والعملي لحوكمة الشركات

تمهيد:

في ظل موجات التعثر المالي والمشاكل الناتجة عن سوء التصرف والإفتقار إلى الممارسات السليمة في الرقابة والمساءلة، ونقص الشفافية وعدم الإهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح السليم توالت المشاكل المالية في المؤسسات والشركات، وفي ظل مظاهر العولمة انتقلت المشاكل المالية من شركة لشركة ومن دولة لدولة لتولد أزمات مالية استعصى حلها دون تبني مفهوم جديد برز في الساحة الاقتصادية والمالية وهو حوكمة الشركات "Corporate governance" .

إن العمل بمفهوم الحوكمة في الشركة ليس هذفا بحد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق نتائج وأهداف تسعى إليها كل الأطراف في الشركة بما فيها تقليص حدة الصراع بين أصحاب المصلحة، محاربة الفساد، الوقاية من الأزمات، الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الافصاح والشفافية.

ولتوضيح الإطار العام لحوكمة الشركات قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مدخل لحوكمة الشركات؛

المبحث الثاني: أساسيات حوكمة الشركات؛

المبحث الثالث: نماذج وتجارب الدول الغربية في مجال حوكمة الشركات؛

المبحث الرابع: التجربة المصرية والتجربة الجزائرية في مجال حوكمة الشركات.

المبحث الأول: مدخل لحوكمة الشركات

احتل موضوع حوكمة الشركات مجال واسعاً من الدراسات الاقتصادية، وهذا راجع لأهميته الكبيرة في حَل الخلافات الناتجة عن مشاكل الوكالة ومشاكل تجدر المسيرين ولعل ما فعل العمل بقواعد الحوكمة إفلاس العديد من الشركات الدولية ودخولها في أزمات ناتجة عن فصل الإدارة عن الملكية، وفي خضم هذه الظروف أولى الباحثون عناية كبيرة للإلمام بمفهوم حوكمة الشركات ودراسة خصائصها كنظام متكامل لإدارة الشركة من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف الحوكمة التي لا تتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للشركة على المدى الطويل.

المطلب الأول: عوامل ظهور حوكمة الشركات، مفهومها

يرجع الباحثون مصطلح حوكمة الشركات إلى حقبة التسعينات من القرن الماضي إلا أن العمل به تزايد بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فقد يعتبره البعض حبل النجاة من مشاكل الوكالة لما يتيحه تطبيق هذا المفهوم وتبنى مبادئه من مزايا عديدة.

الفرع الأول: عوامل ظهور حوكمة الشركات

يقصد بالعوامل التي أدت إلى ظهور مصطلح حوكمة الشركات مجموعة الأسباب والمشاكل التي تطلب حلها اللجوء إلى تطبيق حوكمة الشركات وتتمثل هذه العوامل في:

أولا: نظرية الوكالة Agency Theory

تعتبر مشكلة الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين أول العوامل التي أدت إلى ظهور المفهوم الأولي للحوكمة، وتعتبر دراسة "بيرل ومينز" "**Means و Berle**" 1932 من الدراسات الرائدة في هذا المجال من خلال عقد ندوتهم بعنوان "الشركات الحديثة والملكية الخاصة" توصلاَ إلى نتيجة مفادها أن المنظمة صارت ضخمة الحجم ما سيؤدي إلى الإنفصال بين الملكية والرقابة وهذا ما ينجر عنه ما يعرف بمشكلة الوكالة.[1]

وقد أعطى "ROSS" 1973 صيغة رسمية للتضارب في المصالح بين الأصيل والعون ويتجلى هذا الصراع في كون المالك يتنازل عن صلاحيته لإدراة المؤسسة ويفوض السلطة إلى شخص محترف الذي يجب أن يتصرف وفقا لمصالح هذا المالك[2].

---

[1]- أمينة فداوي: **دور ركائز حوكم الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة لمؤشر SBF 250**، أطروحة دكتوره، كلية العلوم الاقتصادي وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013، ص: 28.

[2]- سعاد حايف: **أثر المحددات السلوكية والمهنية للمسيرين على الحوكمة الرشيدة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات العمومية لولاية سطيف**، مذكرة ماجستير، تخصص حوكمة ومالية مؤسسة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015، ص: 67.

إستناد إلى ما سبق عرف **Jensen** و**Meckling** علاقة الوكالة على أنها كل علاقة تنشأ بين طرفين بموجبها يوكل أحد الأطراف (الموكل) عن طريق عقد طرفاً آخر (الوكيل) لإنجاز أعمال معينة لصالحه[1]، ويتطلب ذلك من الموكل تفويض بعض من سلطة اتخاذ القرار إلى الوكيل.

حيث تفترض نظرية الوكالة أن البيئة التي تنشط فيها الشركة تمتاز بعدم تماثل المعلومات، أي أن المالك غير قادر على مراقبة جميع أعمال الإدارة وأن هذه الأعمال ممكن أن تكون مختلفة عن تلك التي يفضلها أو يبرع فيها، ويحدث هذا بسبب الإختلاف في الأهداف بين الإدارة والمالك وأن الإدارة تحاول التهرب من العمل وخداع المالكين.[2]

وتنجر عن مشكلة الوكالة مجموعة من التكاليف يتحملها الموكل لمعالجة التعارض وتصادم المصالح وتتمثل هذه التكاليف حسب **Roussep** في:[3]

1. تكاليف الرقابة والإلتزام:Monitoring and compliance costs

وهي التكاليف التي يتحملها الموكل لمراقبة سلوك المسير وجعله يعمل على تعظيم مصلحته الشخصية.

2. تكاليف التبرير: Justification costs

وهي التكاليف التي يتحملها المسير ليبرهن للموكل بأن التسيير يخدم مصلحته.

3. التكاليف المتبقية أو الخسارة : Remaining costs

وهي التكاليف الناتجة عن تجاوز تكاليف المراقبة العائد الحدي لنشاط الشركة، وفي هذه الحالة من الأحسن أن يتحصل الوكيل على تلك المصاريف بدلا من استخدامها.[4]

ويشير بتول محمد نوري في دراسته إلى أن الهدف الرئيسي لنظرية الوكالة هو توضيح كيف تصمم الأطراف المتعاقدة العقود لتقليل التكاليف المرتبطة بها وتخفيض حدة التضارب في المصالح بين طرفي علاقة الوكالة مما يجعل الوكيل يعمل لصالح الموكل.[5]

ثانيا: نظرية تجذر المسيرين: The theory of meritocracy

حاولت هذه النظرية تفسير وجود بعض المسيرين أو الأشكال التنظيمية الغير كفأة في ظل وجود أسواق يفترض أنها تنافسية، كما تفسر أيضا كيف يمكن استخدام آليات يفترض أنها تساهم في تعظيم كفاءة المؤسسات من طرف المسيرين لأجل إرساء جذورهم في المؤسسة لتثبيث مناصبهم.[6]

وفي هذا الإطار يهدف التجذر إلى تغيير سلطة المسير أمام أصحاب المصالح (المساهمين، مجلس الإدارة، الموظفين، ...إلخ) بغض النظر عن أدائه أو قيمته المضافة.

---

[1]- رامي حريد: **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص: 40.

[2]- بتول محمد نوري، علي خلف سلمان: **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ص:40.

[3]- رامي حريد: مرجع سبق ذكره، ص: 41.

[4]- لخضر أوصيف: **دور حوكمة الشركات في معالجة مشاكل نظرية الوكالة**، مجلة إبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 24، ديسمبر، 2015، ص: 408.

[5] - بتول محمد نوري، علي خلف سليمان: **مرجع سبق ذكره**، ص: 408.

[6] - Aida Guermagi : **Enracinement des dévidant cas de la Tunisie** -HALAV chives ouvertes, France, 2006, P:07.

بحيث يعمل المسير على إقناع المساهمين على أنه الأجدر لتسيير المؤسسة وتعويضه سيكون مكلفا، وهذا يعني أن التجذر يعكس رغبة المسير في التخلص ولو جزئيا من رقابة المساهمين، حتى يتمكن من الإستفادة من إمتيازات أكبر إما في شكل مكافآت نقدية أو في شكل مزايا عينية.[1]

وفي هذا الإطار قد يضطر المسيرون إلى التلاعب بالمعلومات **information manipulation** وتهدف هذه التلاعبات إلى تحسين مؤشرات الأداء على المستوى القصير، تغطية المعلومات السيئة والإقرار بالمعلومات الجيدة.

ومن جهة أخرى يسعى المسير لتفادي خطر استبعاده من خلال تعزيز المظلات الذهبية **Golden Parachutes** [*] في المكافآت وإحاطة نفسه بالحماية الكافية، من خلال توسيع شبكة علاقاته مع المساهمين من جهة وأصحاب المصالح من جهة أخرى وهذا ما يتيح له فرصة توسيع نطاق السلطة التنفيذية.[2]

إن التجذر بأشكاله المختلفة ينجم عنه آثار عديدة على أداء المؤسسة، حيث يرى البعض من الباحثين أن التجدر هو مصدر عدم الكفاءة.

ثالثا: الإنهيارات المالية: Financial Meltdowns

توالت سلسلة الإنهيارات المالية بداية بالأزمة المالية الآسيوية سنة **1997** التي يمكن إعتبارها أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط العمال والعلاقات فيما بين المنشآت والحكومة، وإنعكست هذه الأزمات في مشاكل ومعاملات الموظفين الداخلين والأقارب والأصدقاء، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين الأمر [3]، حيث عمدت إلي إخفاءها بممارسات محاسبية مبتكرة.

أما في الولايات المتحدة فقد زعزعت فضيحة شركتي **Enron 2001** و **World com** القاعدة الاقتصادية والمالية، حيث أقر الباحثون أن القواعد المالية لهذه الشركات لا تعبر عن الوضعية الفعلية لها، ويرجع هذا التلاعب إلى تواطئ مع شركات المراجعة والمحاسبة.[4]

كل هذه الأزمات أكدت على ضرورة إيجاد نظام متكامل يواجه هذه الإنحرافات ويؤسس لقاعدة إقتصادية ومالية مبنية على أساس الشفافية والإفصاح.

---

[1]- سعاد حايف، **مرجع سبق ذكره**، ص:70.

[*]- يستخد مصطلح **المظلات الذهبية** في إشارة إلى اتفاق أو شرط تعاقدي، تمنح عادة المكافآت والمزايا للمسؤول التنفيذي أو إطار سامي في الشركة كتعويض إذا تم تمكينهم بشكل غير مناسب في وظائفهم عند حدوث تغيير في الشركة كدمجها مع مؤسسة أخرى.

[2]- نفس المرجع: ص: 72.

[3]- دلال العابدي: **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، دراسة حالة شركة ألياس للتأمينات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015، ص: 27.

[4]- **نفس المرجع**، ص:14.

الشكل رقم (01-01): عوامل ظهور حوكمة الشركات

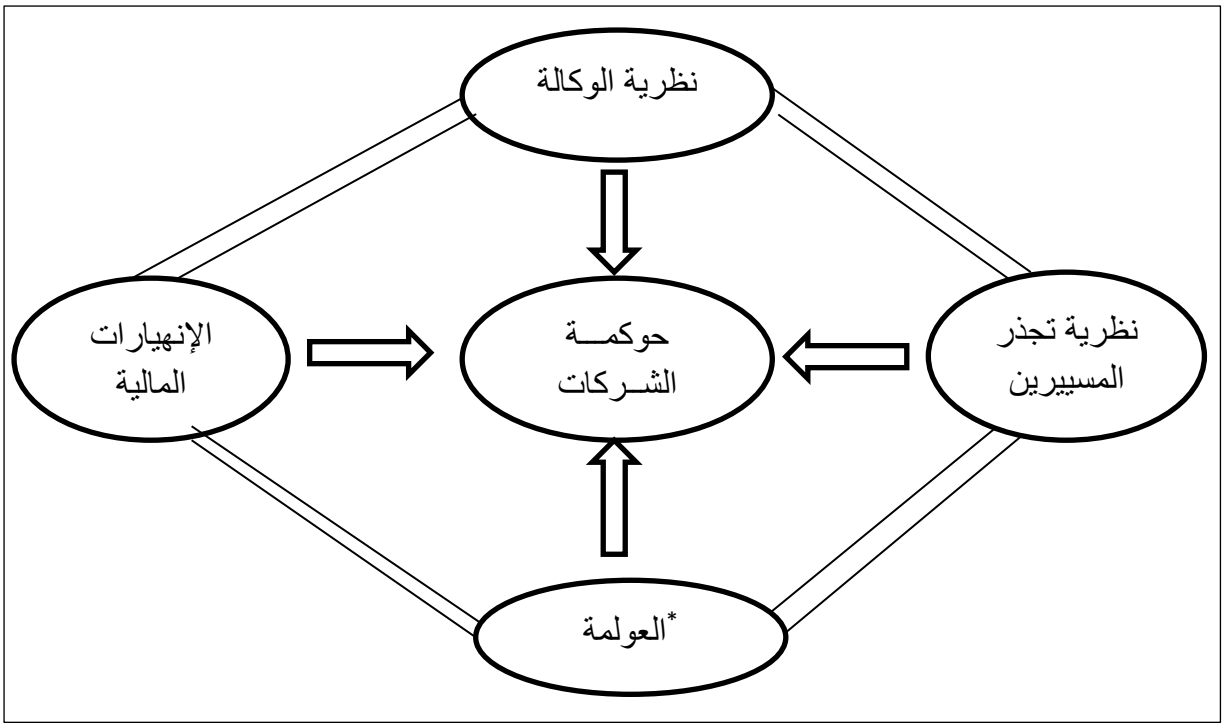

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفرع الثاني: مفاهيم حول حوكمة الشركات

ترتكز الحوكمة** في جوهرها على توطيد العلاقات بين أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والملاك وباقي أصحاب المصالح والمنظمات المهنية والحكومية وترتكز كذلك على كيفية تفعيل دور كل هذه الأطراف في توجيه ومراقبة العمليات التشغيلية، والتمويلية والاستثمارية للشركة.[1]

أولا: المفهوم اللغوي لحوكمة الشركات

يرجع أصل مصطلح **governance** إلى الفعل **Govern** والذي يعني سَيْطَرَ أَوْ أَدَارَ أو حَكَمَ أو ضَبَطَ وهو يعود إلى كلمة إغريقية قديمة، تعبر عن قدرات ربان السفينة التي يمارسها عند الإبحار فإذا عاد بعد أداء رحلته سالما معافى فعندها يمكن القول عنه أنه مارس إدارة سليمة ورشيدة وأسلوب فَذْ وكذلك الحالة بالعكس[2].

ويشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الإنجليزي لكلمة**Gouvernance** الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية.[3]

---

* - تعمل **العولمة** في ظهور الحوكمة عمل قنوات توزيع لمخلفات الأزمات والإنهيارات المالية حيث أصبحت دول العالم مرتبطة ببعضها وأي نكسة تصيب دولة معينة تتعدى أثارها حدود تلك الدولة إلى باقي دول العالم نظرًا لوجود ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسيات، حركات الإدماج... إلخ.

** - هناك عدة مرادفات لمصطلح **حوكمة الشركات** فالبعض يسميها الحوكمة المؤسسية أو الحاكمية المؤسسية ويرى آخرون بأنها الإجراءات الحكمية أو الإدارة الرشيدة، أو الإدارة الحكيمة أو الحكم الراشد.

[1]- مصطفى عقارى، حكيمة بوسلمة: **أثر تطبيق حكومة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، 2013، ص: 42.

[2]- صادق راشدي الشمري: **الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 17، أيار، 2008، ص: 119.

[3]- محي الدين شعبان: **الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة**، دار الشروق، ط1، 2014، ص:35.

ويعتبر لفظ الحوكمة مستحدثاً في اللغة العربية وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، وهو ما يعني الإنضباط والسيطرة والتحكم بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معاني[1] وعليه فهو يتضمن المعاني التالية:[2]

- **الحِكْمَةُ:** ماتقتضيه من التوجيه والإرشاد؛
- **الحُكْمْ:** ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تحكم السلوك؛
- **الإحْتِكَامْ:** ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية، وإلى خبرات وما تم الحصول عليه من خلال تجارب سابقة؛
- **التَحَاكُمْ:** طلب للعدالة خاصة من انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح الآخرين.

ثانيا: القراءة العلمية لمفهوم حوكمة الشركات

1.تعريفات الحوكمة من قبل بعض الهيئات الدولية:

يمكن عرض هذه التعريفات على النحو التالي:

1.1 تقرير لجنة Cadbury سنة 1992:

وصف أدريان كادبوري" في تقريره الشهير بتقرير كادبوري على أن حوكمة الشركات هي: " نظام بمقتضاه تدار به الشركات وتراقب"[3].يتفق كادبوري في هذا التعريف إلى حد كبير مع تعريف مؤسسة التمويل الدولية IFC لحوكمة الشركات بوصفها بالنظام الذي تتفاعل أجزائه من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة،

كما يؤكد على أن هذا النظام قد أوجد من أجل عمليات الإدارة في الشركة، باعتبار أن أغلب الأزمات المالية التي تعرضت لها الشركات في تلك الحقبة كانت ناتجة عن الصراع بين الأطراف ذات العلاقة في الشركة المتمثلة في الإدارة والملاك، أما بالنسبة لعمليات الرقابة المشار إليها في التعريف فهي بمثابة الحل الذي يمكن أن يخرج الشركة من دوامة الصراع، فعن طريق الرقابة الفعالة يتم تحديد دائرة الحقوق والمسؤوليات لكل طرف في الشركة.

2.1 منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية *OECD:

عرفت الحوكمة على أنها: " الإجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه ومراقبة منظمات الأعمال، ويحدد إطار حوكمة الشركات عملية توزيع الحقوق والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمدراء، حملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لصناعة

---

[1]- وسيلة سعود: **حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص استراتيجية المنظمات، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص:15.

[2]- عبد القادر بلهادي: **أثر ثقافة المؤسسة على تفعيل حوكمة المؤسسات**، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، تخصص إقتصاد منظمات، جامعة الجيلالي لياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص:43.

[3] - Martine Hilb ; **New corporate governance, Su successful board management, tools**, Springer publication, Berlin, Germany 2006, p:06.

*- **OECD** هي منظمة أسست عام 1916، وينظم 31 دولة من الدول المتقدمة التي تلتزم بالديمقراطية واقتصاد السوق، مقرها العاصمة الفرنسية باريس، وتلتزم المنظمة بدعم النمو المستدام والتوظيف ورفع مستوى المعيشة والحفاظ على الإستقرار المالي، ومساعدة البلدان الأخرى في التنمية الإقتصادية، والمساهمة في نمو التجارة العالمية .

القرارات، ويوفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة، ويحدد الوسائل لتحقيق هذه الأهداف ويحفز عمليات الرقابة على الأداء. "[1]

3.1 مؤسسة التمويل الدولية IFC:

تعرف حوكمة الشركات على أنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"[2]. يصف هذا التعريف الحوكمة على أنها نظام، والنظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة وفق علاقة تبادلية، تسير وفق معايير محددة، من أجل الوصول إلى الهدف. وحتى يكون هذا النظام ذو كفاءة يجب أن تنسجم مكوناته (مدخلات، مخرجات، التغذية العكسية) لتحدث الطفرة النوعية.

4.1 معهد المدققين الداخلين The Institute of internal auditors سنة 2002:

حوكمة الشركات هي: "مختلف العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح، من أجل توفير اشراف على إدراة المخاطر، مراقبة مخاطر الشركة، التأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف، والمحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها".[3] يركز هذا المفهوم على ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة وهي ركيزة إدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة ، والتي تعرف على أنها عملية تحديد، تحليل، السيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمشروع، وتقف حاجزا أمام تحقيق الأهداف.

2.تعريفات الحوكمة من قبل بعض الباحثين والمختصين:

اختلفت هذه التعريفات بإختلاف توجهات الباحثين واختصاصهم، وهذا ما سنعرضه فيما يلي:

- أشار **wilfton James** أحد خبراء الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن حوكمة الشركات هي: " مجموعة من الأطر التنظيمية والهيكلية التي تحكم توجيه الشركات وتنظيم العلاقة بين الإدارة والملاك والمساهمين وأصحاب المصالح".[4] يصف هذا المفهوم الحوكمة على أنها الآلية التي تضبط العلاقة بين مختلف الفاعلين في الشركة، من خلال توفير مجموعة من القوانين واللوائح.
- عرفها الكاتبان **Monks and Minow** على أنها: "علاقة بين عدد من الأطراف والمشاركين التي تؤدي إلى تحديد توجه وأداء الشركة".[5]
- في حين يرى مدير مسؤول برامج مركز المشروعات الدولية الخاصة "سوليفان وشكولنيكوف" أن حوكمة الشركات تعني في جوهرها:" إيجاد مجموعة من المبادئ ونظم القرارات من أجل حكم الشركة العصرية".[6]

---

[1]- أمينة فداوي: **مرجع سبق ذكره**، ص:35.

[2]- **نفس المرجع**، ص: 39.

[3]- The institute of internal auditor; **The lessons That lie beneath**, tone at the top journal; VSA, p: 31.

[4]- سيد عبد الرحمان عباس بله: **دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012، ص: 55.

[5]- عطا الله، خليل وراد: **الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقويم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسة**، المؤتمر العلمي حول التدقيق الداخلي في غار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات، تدقيق المصارف والمؤسسات المالية – تدقيق الشركات الصناعية)، مركز المشروعات الدولي الخاصة، أيام 24-26 سبتمبر 2005، ص: 15.

[6]- جون سوليفار، ألكسندر شكولنيكوغ: **أخلاقيات العمل المكون الرئيسي لحوكمة الشركات**، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر 2006، ص:03.

إنطلاقا من مختلف المفاهيم المعبرة عن المعنى اللغوي والإصطلاحي والعملي لحوكمة الشركات يمكن الوصول إلى تحديد جملة من الخصائص المرتبطة بهذا المفهوم كما يلي:[1]

- **الإنضباط: Discipline** إتباع السلوك الأخلاقي المناسب؛
- **الشفافية: Transparency** تقديم صورة حقيقية للأحداث؛
- **الاستقلالية: Independence** لا وجود لتأثيرات أو ضغوطات غير لازمة للعمل؛
- **المساءلة: Accountability** إمكانية تقييم أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- **العدالة: Fairness** إحترام حقوق مختلف أصحاب المصلحة؛
- **المسؤولية الإجتماعية: Social responsibility** النظر للمؤسسة كمواطن صالح.

الشكل رقم (01-02): خصائص حوكمة الشركات

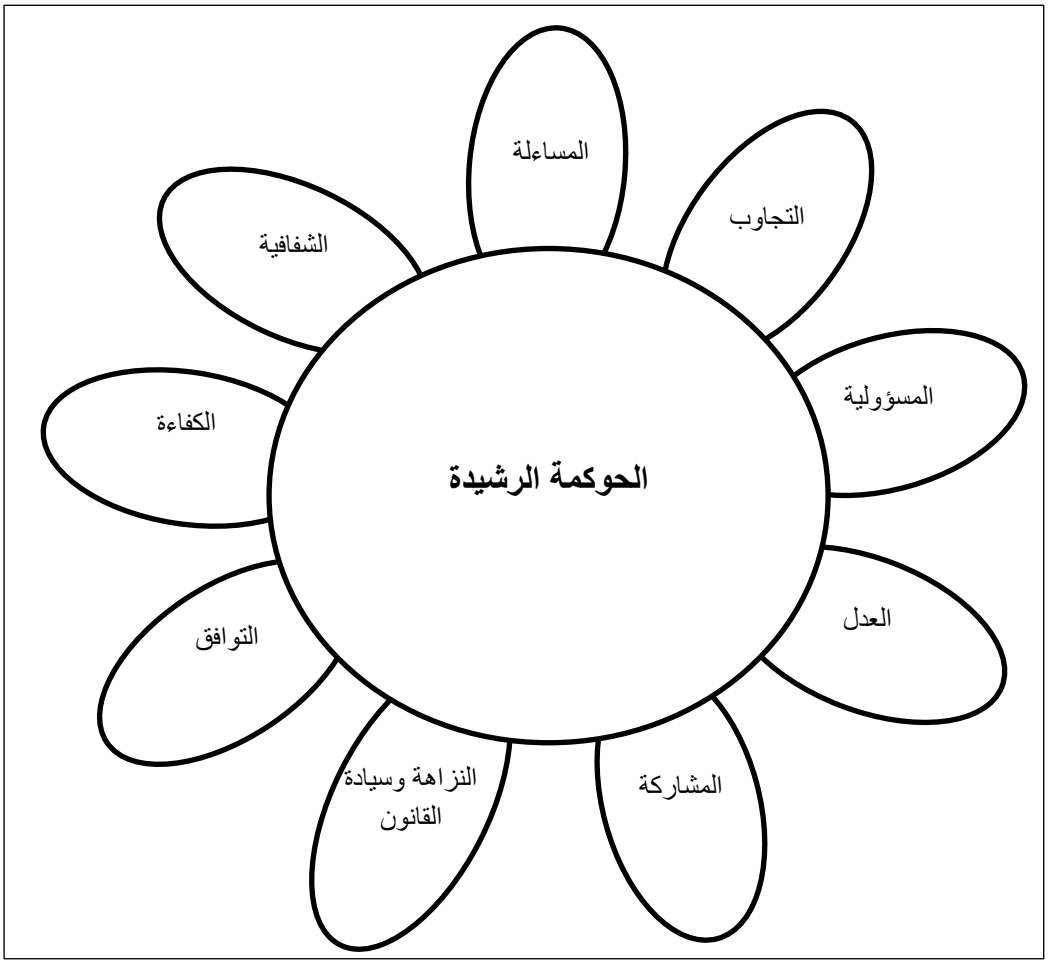

المصدر: السيد صافي أحمد وآخرون، **آليات حوكمة الشركات وأجهزة دعمها لتعزيز الأداء الإقتصادي في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، 2018، ص: 52.

في حين يرى بعض المختصين بأن للحوكمة علاقة وطيدة بثقافة الشركة وسلوك الأطراف العاملين فيها من ضمير مهني وعامل أخلاقي يحكم العلاقات داخل الشركة ومن هذا المنطق حوكمة الشركات هي "النظام

[1]- عبد القادر بلهادي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 49.

الذي من خلاله يتم توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية"[1].

وفي تعريف آخر يقدم الحوكمة على أنها: " مجموع القواعد والممارسات والضوابط الرقابية التي تهدف إلى قيام الإدارة باستخدام أصول الشركة المادية والمعنوية بأمانة لمصلحة المساهمين أو تمكين المساهمين وغيرهم من ذوي المصالح بالشركة من ممارسة حقوقهم وحماية مصالحهم[2].

في حين يحدد قانون حوكمة الشركات الجزائرية أن[3]: حوكمة الشركات هي فلسفة إدارية ومجموعة من الأحكام التي تهدف إلى ضمان الإستدامة والقدرة التنافسية للشركة من خلال:

- تحديد حقوق وواجبات أصحاب المصلحة؛
- تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات الناتجة عن هذه الحقوق والواجبات.

وإستنادا إلى التعاريف السابقة يمكن تعريف حوكمة الشركات من وجه نظر الباحثة على أنها: مجموعة من الآليات والضوابط والأنظمة التي تحكم العلاقات التفاعلية داخل الشركة وتحدد الإطار الصريح للحقوق والواجبات مع تعزيز آلية المساءلة، وذلك بتسخير جملة من الميكانيزمات تتمثل في الهرم الحوكمي (المهارات **SKILLS**، الخبرة **Expérience** والمعرفة **Knowledge**) التي تحوز عليها الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة في الشركة.

المطلب الثاني: نظام حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها

بهدف إعطاء مفهوم واضح حول نظام حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات لابد من التطرق أولا لمفهوم النظام System وعناصره ثم اسقاط هذه الأخيرة على حوكمة الشركات.

الفرع الأول: نظام حوكمة الشركات

أولا: مفهوم النظام The System

يمكن تعريف النظام على أنه:[4] "مجموعة من الأجزاء أو العناصر أو المقومات التي تعمل مع بعضها البعض بصورة متناسقة ومترابطة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف".

ويعتبر نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري، بحيث يعرف نظام المعلومات على أنه: " ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات لغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمتخذي القرارات، ومن خلال شبكة من قنوات وخطوط الإتصال."[5]

---

[1]- طارق عبد العال حماد: **حوكمة الشركات، المفاهيم المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص:03.

[2]- فداوي أمينة: مرجع سبق ذكره، ص: 33.

[3] - Boussadia Hicham ; **La gouvernance d'Enterprise et le control du Dirigeant cas de l'Enterprise publique Algérienne**, thèse de doctorat, Spé spécialité audit et contrôle de gestion, Université Boubaker belkaid, Tlemcen, Algérie, 2013, p: 13.

[4]- ابراهيم الهيبتي ، يحي السقا: **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العراق، 2003، ص: 15.

[5] - عصام الدين محمد متولي: **نظم المعلومات المحاسبية**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، ط2، 2015، ص:37.

من خلال هذا المفهوم يمكن توضيح أهم العناصر التي تؤثر على نظام المعلومات داخل المؤسسة في ما يلي:

الشكل رقم (01 –03): العناصر المؤثرة على نظام المعلومات في الشركة

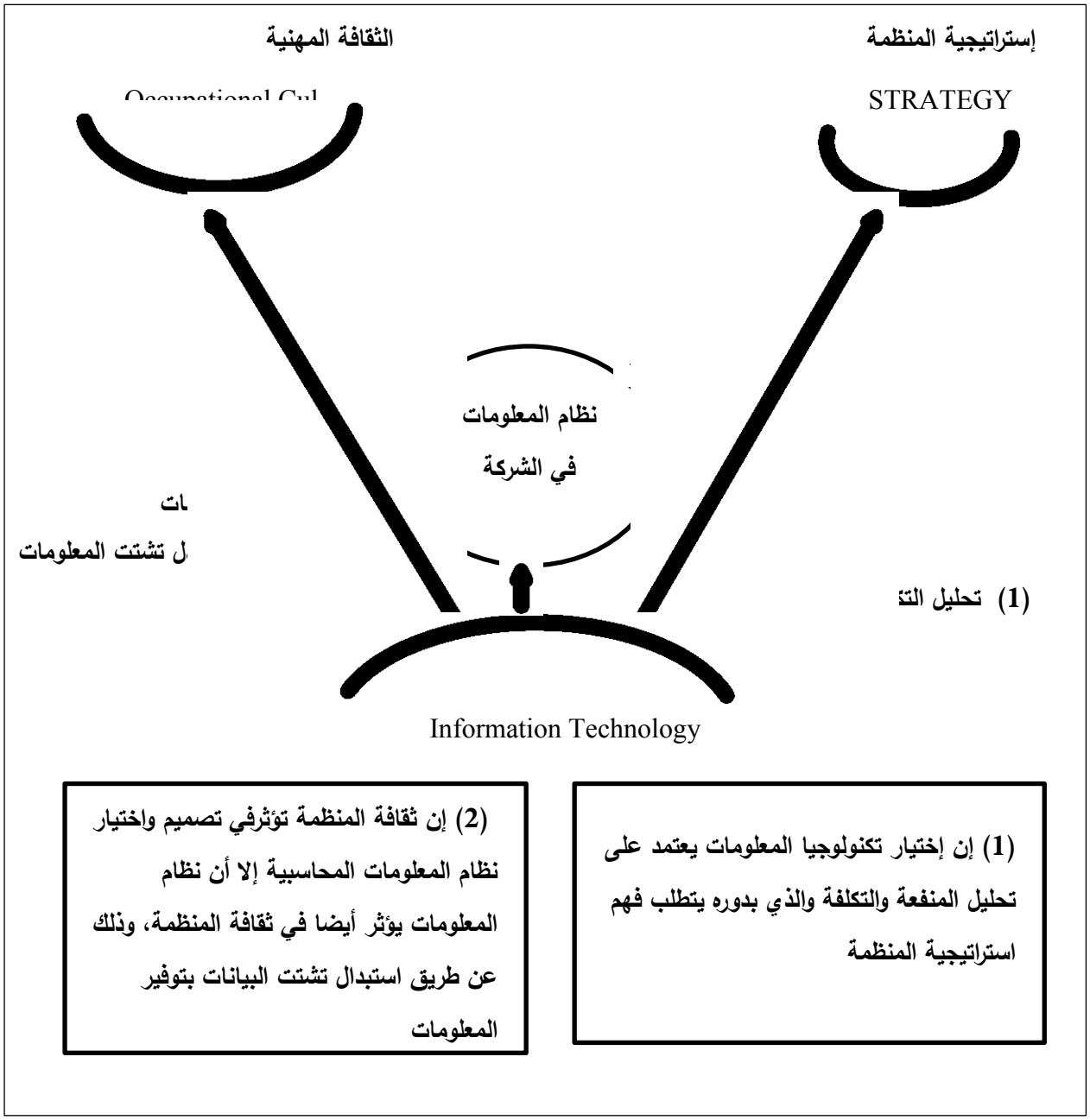

المصدر: عصام الدين محمد متولي: **نظم المعلومات المحاسبية**، جامعة العلوم التكنولوجيا، ط2، 2015، ص:31.

ثانيا: أجزاء النظام

يمكن النظر إلى أي نظام على أنه يتكون من العناصر التالية:[1]

1. المدخلات Input:

وهي نقطة بداية عمل النظام، وتتمثل في الاحتياجات الأولية اللازمة لعمل النظام، وقد تأخذ شكل أرقام مجردة أو أشكال ورسوم تعبر عن حالة معينة، ومن الممكن أن تكون مخرجات نظام معين مدخلات لنظام آخر من خلال علاقات الترابط والتداخل في تكوين تلك النظم.

2. العمليات التشغيلية Process:

وهي مجموعة العمليات التي تجري بواسطة الأجهزة أو القوى التي تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات من خلال توجيه مسارات تفاعل هذه المدخلات وضبطها بإستخدام قوى بشرية ومادية وإجراءات أخرى.

3. المخرجات Out put:

وهي حاصل تفاعل العمليات التشغيلية التي تجرى على المدخلات وفقا للأهداف المرسومة للنظام.

4. التغذية العكسية Feed back:

وهي عملية الحصول على المعلومات اللازمة لتقييم عناصر النظام السابقة، والتأكد من دقتها وامكانيتها في تحقيق أهدافها.

ثالثا: نظام حومكة الشركات Corporate governance System

من خلال التطرق إلى مفهوم النظام ونظام المعلومات، يمكن القول بأن نظام الحوكمة في الشركة هو ذلك النظام الرقابي الذي يتضن جملة من المتطلبات القانونية والتشريعية والإدارية والإقتصادية والتي تمثل مدخلات النظام، والتي تتدخل في تشغيلها مجموعة من آليات حوكمة الشركات سواء الداخلية (مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، تركز الملكية، الثقافية المؤسسة) أو الخارجية (رقابة الأسواق، البنوك، المراجعة الخارجية، ثقافة الأعمال)، تتفاعل الآليات لتنتج مبادئ حوكمة الشركات والتي تمثل مخرجات نظام الحوكمة.

وفي نظام حوكمة الشركات تتم التغذية العكسية من خلال عمليات الرقابة على العناصر السابقة بهدف تقيمها وتوجيهها إلى تحقيق الأهداف المسطرة خدمةً للوحدة الإقتصادية ككل.

[1]- إبراهيم الهيبتي ، يحيا السقا: **مرجع سبق ذكره**، ص: 17.

الشكل رقم (01-04): مكونات نظام حوكمة الشركات.

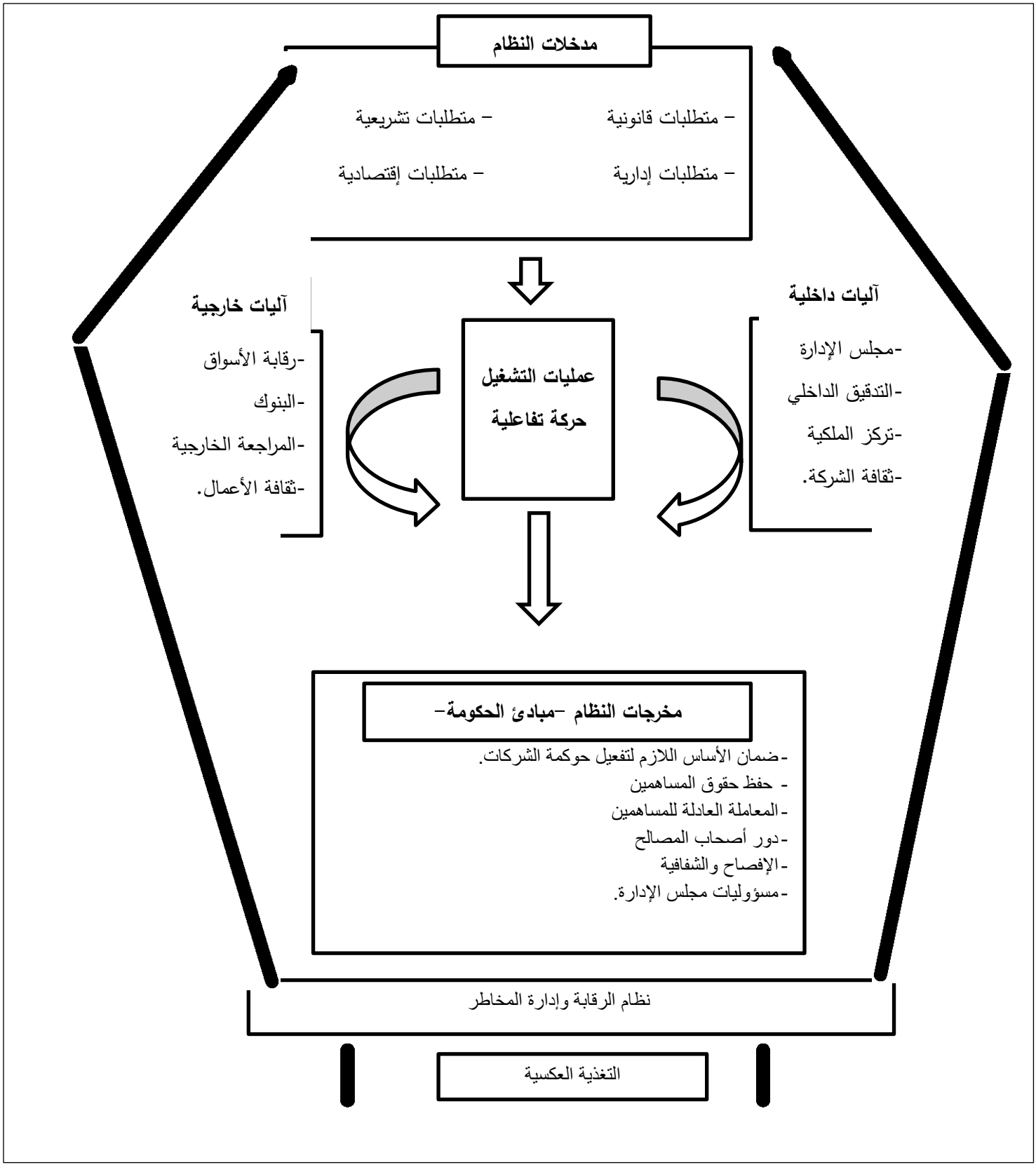

المصدر: عصام الدين محمد متولي: **نظم المعلومات المحاسبية**، بجامعة العلوم والتكنولوجيا، ط2، 2015، :31.

الفرع الثاني: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة في الشركات

بإعتبار أن حوكمة الشركات هي ذلك النظام الذي يضبط ممارسات الأفراد المعنية بالشركة المتمثلين في المساهمين، الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف العام للشركة.

وعلى هذا الأساس يمكن توضيح الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-05): الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة في الشركات

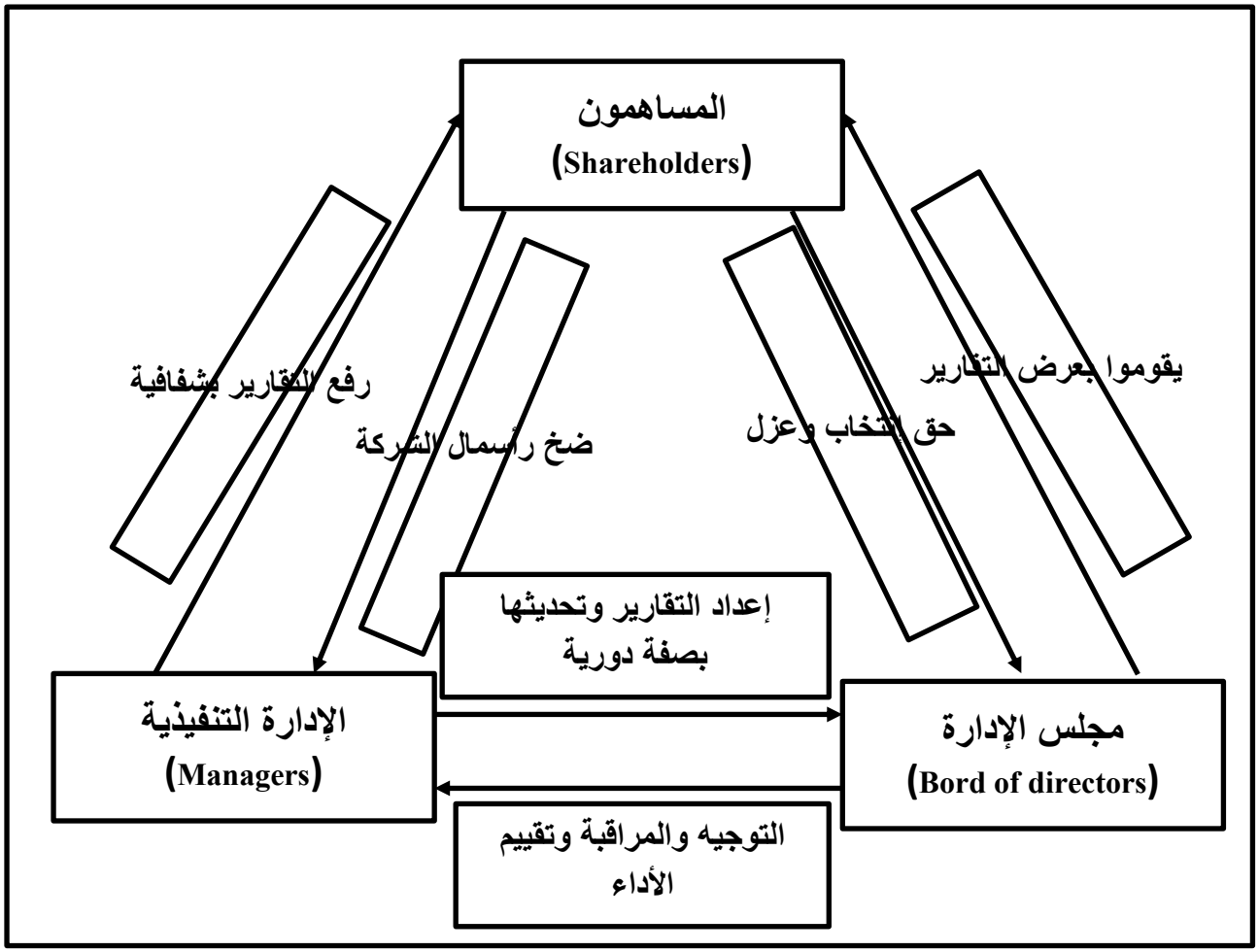

المصدر: مركز أبو ظبي للحوكمة، **أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم**، سلسلة الشركات الثقافية لمركز أبو ظبي للحوكمة، غرفة أبوظبي، ص: 09.

تؤدي حوكمة الشركات دور مهم للمحافظة على الترابط بين الأطراف السابق ذكرها، إلا أن الشركة تنشط داخل محيط خارجي يتضمن مجموعة من الأطراف الأخرى التي لها علاقة بالشركة والتي تتمثل في الحكومة، المجتمع، البنوك، الموردون، العملاء، كل هذه الأطراف لها علاقة بالشركة وبالتالي لها حقوق يجب على الشركة المحافظة عليها في إطار حوكمة الشركات.

المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات وأهدافها

تتزايد أهمية حوكمة الشركات خاصة في ظل حركات العولمة التي يشهدها العالم اليوم من إزالة للحواجز والحدود على إنتشار وانتقال المعلومات المالية عن طريق شبكات الأنترنت، ولهذا كان من الضروري تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية من أجل ضمان انسياب المعلومة المالية بدرجة أكبر من الدقة والموثوقية وصولا إلى تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق حوكمة الشركات.

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات

تتجلى أهمية حوكمة الشركات في الجانب الرقابي والمحاسبي وذلك كما يلي:

أولا: أهمية الحوكمة بالنسبة للشركة

تتمثل في: [1]

1. الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات وإنهاء وجوده وعدم السماح بعودته مرة أخرى؛

2. زيادة مستويات الثقة بين مختلف الأطراف العاملة في الشركة وتقليل حدة الصراع داخل الشركة؛

3. تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية، لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعى مصلحة المساهمين؛[2]

4. الوصول إلى الإستفاذة العظمى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، بطريقة تضمن الإستغلال الأمثل للموارد وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال؛[3]

5. تطبيق قواعد الحوكمة يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمارات اللازمة لتمويل المشاريع التوسعية والإنفتاح على أسواق المال العالمية.

ثانيا: أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين:

تتمثل في: [4]

1. تبرز أهمية الحوكمة من خلال الفصل بين الملكية والإدارة ومن تم الفصل بين المساهمين وإدارة الشركة، وكذلك الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، بسب ما يخلقه هذا الفصل من فاعلية تتصل بتحديد الرؤيا والإستراتيجية ومدى توافقهما مع متطلبات المستثمرين في الشركة؛[5]

2. ضمان قدر كاف من الفاعلية لمدققي الحسابات الداخلين والخارجين، والتأكد من تمتعهم بدرجة عالية من الإستقلالية وهذا ما يزيد من درجة الثقة في التقارير المالية التي تخدم مصلحة المساهمين؛

---

[1]- عمر يوسف عبد الله الحياري: **أثر تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالية**، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017، ص: 15.

[2]- العابدي دلال: **مرجع سبق ذكره**، ص: 25.

[3]- عمر يوسف عبد الله الحياري : **مرجع سبق ذكره**، ص: 16.

[4]- **نفس المرجع**، ص: 18.

[5]- رشام كهينة، شدري معمر سعاد: **إنعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية** ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 03، جوان 2016، ص: 144.

3. تحقيق النزاهة والحياد وعدم التحيز لمجموعة من المساهمين على حساب مجموعة أخرى.

4. الإفصاح الكامل على أداء الشركات والوضع المالي والقرارات الجهوية المتخذة من قبل الإدارة العليا.

الفرع الثاني: أهداف حوكة الشركات

يمكن حصر أهداف حوكمة الشركات في الشكل الموالي:

الشكل رقم(01-06): أهداف حوكمة الشركات

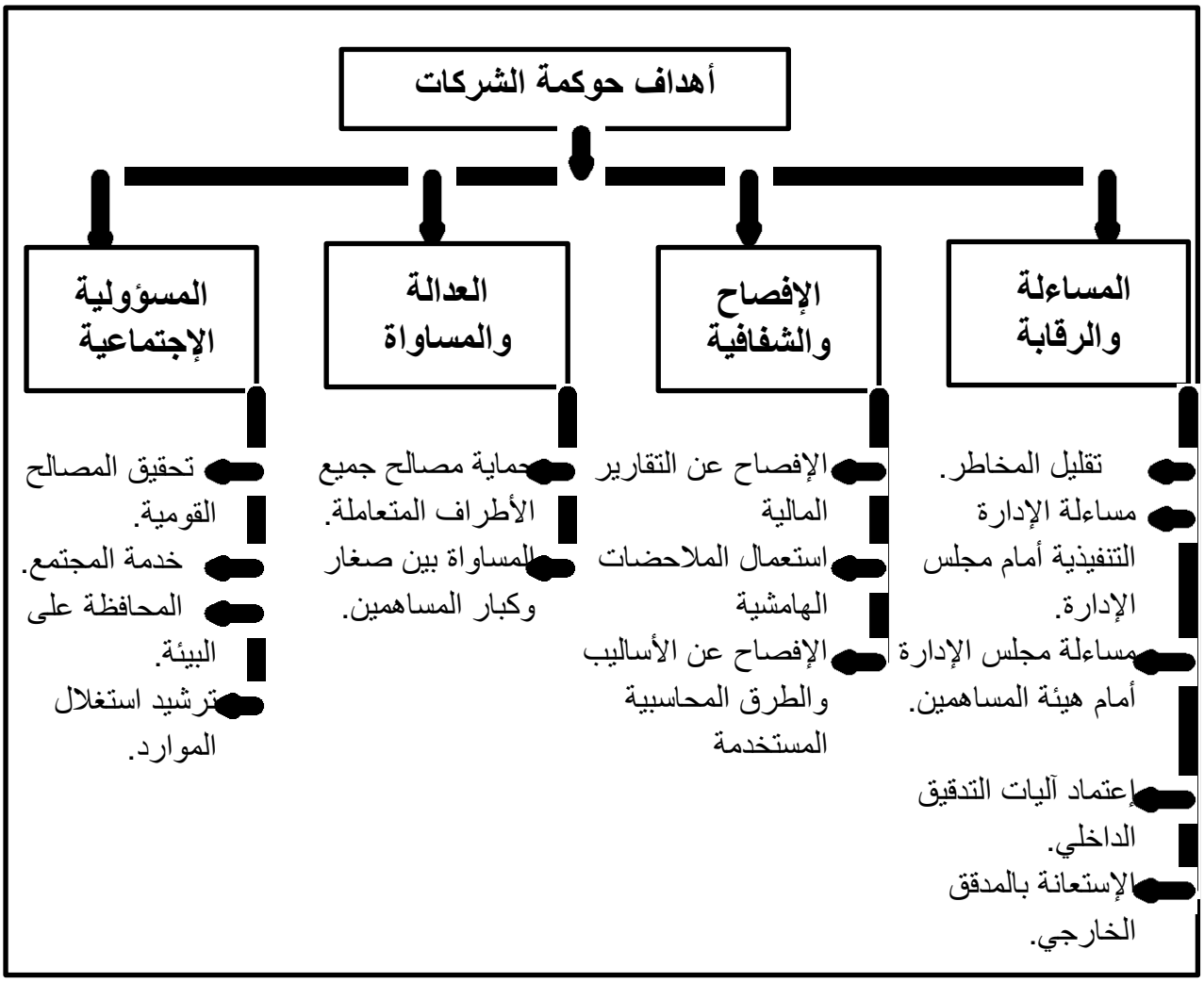

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- يمينة سهايلية: **دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2010، ص: 28.
- أمين طه، حمد النيل النور: **حوكمة الشركات**، جامعة الباحة، كلية العلوم الإدارية والمالية، برنامج الإنتساب المطور، ص: 11.
- وسيلة سعود: **حوكمة المؤسسات أداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص استراتيجية منظمات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص: 26-27.

إن القول بأهمية حوكمة الشركات أمر لا بد منه في الإقتصاديات الناشئة والمتقدمة على حد سواء، حيث تعتبر الأزمات الإقتصادية والمالية التي تعرض لها العالم والإقتصاديات المتقدمة أحسن دليل على حاجة هذه الأخيرة للحوكمة.

وبالنسبة للإقتصاديات الناشئة يعتبر ضعف الأطر والأنظمة القانونية، وضعف نوعية المعلومات المتداولة داخل الشركة المحرك الأكبر للفساد وانعدام الثقة في أنظمة الرقابة وأجهزة حل النزاعات وفض العقود، وغيرها من المشاكل التي يمكن أن تعيق عملية إنشاء شركة سواء في مراحلها الأولى وفي مراحل متقدمة من دورة حياتها من الأسباب الرئيسية لتبني حوكمة الشركات في اقتصاديات الدول الناشئة فهي بمثابة صمام الأمان.

المبحث الثاني: أساسيات حول حوكمة الشركات

لكي يتحقق مفهوم حوكمة الشركات وأهدافها، لابد أن تتوفر مجموعة من المبادئ والقواعد تدعم نظام الرقابة داخل الشركة، وحتى تعزز هذه المبادئ يجب من توفر مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها الحكم على جودة نظام الحوكمة داحل الشركة.

المطلب الأول: مبادئ حوكمة الشركات

نظرا لإتساع رقعة الدراسات في مجال حوكمة الشركات فقد عمدت الكثير من المنظمات الدولية إلى وضع مجموعة من الأسس والمبادئ الخاصة لحوكمة الشركات، حيث تمثل هذه المبادئ العمود الفقري لأي تطبيق جيد للحوكمة، ولعل أبرز المبادئ المتعارف عليها تلك التي خطتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCDE والتي أصبحت بمثابة مرجع دولي للإسترشاد والإستعانة بها في التطبيق السليم للحوكمة.

سنت هذه المبادئ سنة **1999** ثم تم تحديثها سنة **2014**، ليكون التعديل الأخير سنة **2015**، وذلك بدعم من جميع الدول (مجموعة العشرين) التي دعيت إلى المشاركة في عملية إعداد هذه المبادئ بالإضافة إلى مشاركة العديد من الدول الآسيوية، أمريكا اللاتينية، دول الشرق الأوسط، ودول شمال إفريقيا، وهذا ما يؤكد على أهمية هذه المبادئ.[1]

وخلصت المنظمة إلى إعتماد ستة مبادئ رئيسية لحوكمة الشركات يعتبر أولها إطاراً هاما ومرجعيا لتطبيق باقي المبادئ، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات

تتطلب الحوكمة الجيدة إطار قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعال وسليم، يمكن المشاركين في الأسواق الإعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية، ويضم هذا الإطار عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي، والتزامات إختيارية.[2]

إن سن وتفعيل هذه الأطر يختلف من دولة لأخرى حسب ما يقتظيه المحيط الإقتصادي والسياسي والإجتماعي ولهذا فقد أجازت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الإجتهاد في وضع الأطر القانونية لحوكمة الشركات تحت قيد مبدأ "الإلتزام والتفسير".[3]

وفيما يلي بعض الشروط التي يجب مراعاتها في عملية وضع المتطلبات القانونية والتشريعية:[4]

1. ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الإقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية؛

---

[1]- سعاد حايف ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 88.

[2]- محمد عبد الفتاح العشماوي، غريب جبر غنام: **حوكمة الشركات الأطراف الراصدة والمشاركة**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010، ص :143.

[3] - OECD, **Principles of corporate governance**, OCDE publication service, Paris, France, 2017, pp:. 13-17.

[4] - **ibid.**, p.p. 17-19.

2. ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات متوافقة مع أحكام القانون وشفافة وقابلة للتنفيذ؛

3. ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات محددا ومصمما بشكل واضح لخدمة المصلحة العامة؛

4. ينبغي أن تدعم لوائح سُوقْ الأوراق المالية الحكومية الفعالة للشركات؛

5. ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أحكامها وقراراتها التي ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة مع توفير الشرح التام لها؛

6. ينبغي تعزيز التعاون الممتد عبر الحدود، بما في ذلك الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف لتبادل المعلومات.

ثانيا: حفظ حقوق جميع المساهمين

يشمل هذا المبدأ آليات تضمن حصول جميع المساهمين على نفس الحقوق بحيث: [1]

1. يجب أن تتضمن قائمة الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في تسجيل الملكية، إرسال أو نقل الأسهم، الحصول على المعلومات المهمة ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وبإنتضام، المشاركة والتصويت في الجمعية العامة، إنتخاب وعزل مجلس الإدارة وكذلك نصيب من أرباح الشركة.

2. ينبغي أن يحصل المساهمون على المعلومات الكافية عن أي تغيرات في الشركة، مثل تعديل النظام الأساسي، الترخيص بإصدار أسهم جديدة ... إلخ .

ثالثا: المعاملة العادلة لجميع المساهمين

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة العادلة لجميع المساهمين سواء الصغار ومنهم أو الأجانب حيث يوفر لهم ما يلي:

1. ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت سواء شخصيا أو غيابيا، مع إعطاء نفس الأثر للأصوات التي تم الإداء بها، وكذلك إلغاء الحواجز التي تعرقل عملية التصويت عبر الحدود.[2]

2. لابد من المعاملة المتكافئة لحملة الأسهم من نفس الفئة، كما ينبغي الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين الحصول على درجة من التأثير لاتناسب ملكياتهم[3].

3. ينبغي معالجة تعارض المصالح الكامن في المعاملات بين الأطراف المشاركة.

---

[1]- أمينة فداوي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 47.

[2] - 0CDE : **OP-CIT,** P : 25.

[3]- دلال العبادي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 31.

رابعا: دور أصحاب المصالح في أساليب حوكمة الشركات

لابد أن يضمن إطار حوكمة الشركات حقوق أصحاب المصالح، أو من خلال الإتفاقيات المتبادلة، وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح في تكوين الثروة والوظائف، وإمكانية استدامة المنشآت من الناحية المالية السلمية.[1] وفي المقابل لا بد أن يتميز هذا الإطار بالشفافية اللازمة حيث لا يعيق قدرة أصحاب المصالح على التواصل والحصول على تعويض إنتهاك الحقوق.[2]

خامسا: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم عن كافة المسائل الهامة المتعلقة بالشركة، حيث حددت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية مجموعة من العناصر التي لابد أن يفصح عنها فيا يلي:[3]

1. النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة؛
2. أهداف الشركة والمعلومات غير المالية؛
3. الملكيات الكبرى للأسهم، بما في ذلك المستفدين من الملكية وحقوق التوصيت؛
4. مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيدين الرئيسين؛
5. المعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم، وعملية الإختيار والمديرين الآخرين في الشركة، وما إذا كان يتم النظر إليهم من قبل المجلس بإعتبارهم مستقلين؛
6. المعاملات بين الأطراف المرتبطة بالشركة، عمليات الإدماج، الإستحواذ؛
7. حجم المخاطر المتوقعة وعواملها سواء مخاطر الصناعة أو المخاطر النضامية والغير نضامية؛

كما تم الإشارة إلى أنه ينغي القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع مستقل كفئ ومؤهل وفقا لمعايير المراجعة عالية الجودة حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية وموضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن المعلومات المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي الهامة.[4]

سادسا: تفعيل مسؤولية مجلس الإدارة

طالما عرفت الحوكمة Governance بالنظام الذي يتم من خلاله إدارة وتنظيم ومراقبة المؤسسات، لذا ينبغي أن يكون لمجلس الإدارة تصور إستراتيجي عن الشركة ومراقبة عالية للإدارة ومساءلة المجلس أمام الشركة أو المساهمين وعليه القيام بالمهام التالية:[5]

– تعيين أو إبعاد كبار المسؤولين في الشركة بالإشراف على خطة خاصة لتولي المهام؛

---

[1]- صباح غربي، إسماعيل رومي: **نموذج مقترح لحوكمة الشركات بإستخدام نضم المعلومات**، المؤتمر العلمي الدولي الأول في الإتجاهات في الأعمال، يومي 5-6، أفريل 2016، جامعة عمان، الأردن، ص: 09.

[2] - OEDC**, OP-CIT** , P ; 40.

[3] -**ibid,** P-P 41-47.

[4]- وسيلة سعود: **مرجع سبق ذكره**، ص:25.

[5]- صادق راشد الشمري: **مرجع سبق ذكره**، ص: 19.

– صياغة ورسم استراتيجية الشركة ومراجعتها وكذلك إعداد الخطط الرئيسية بما يخص الموازنات السنوية، خطط العمل، سياسة المخاطر، مراقبة الأداء المراقبة والمتابعة فيما يخصص المصاريف الرأسمالية؛

وعلى هذا الأساس لابد أن يكون أعضاء مجلس الإدارة ذو خبرة وحنكة مهنية ،أن يتصفوا بالإخلاص والأمانة من أجل خدمة أصحاب المصلحة وتحقيق أهداف الشركة.

المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات

يرتكز هيكل حوكمة الشركات على جملة من الآليات التي وضعت لمواجهة مشكلة الوكالة التي تنشأ بين المسيرين والمساهمين أو بين المساهمين فيا بينهم حيث تعتبر هذه الآليات المنظم للعلاقات داخل الشركة، وتتمثل في:

الفرع الاول: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:Internal Governance Mechanism

تعتبر عن مجموع الأساليب والنظم التي تعزز مبدأ الرقابة والإشراف على أنشطة الشركة وذلك لزيادة جودة التقارير المالية والإلتزام بمعايير إعداد التقارير وتنقسم هذه الآليات إلى:

أولا: آلية مجلس الإدارة: Board of Directors

يعرف مجلس الإدارة على أنه: "حلقة الوصل والربط بين الأشخاص الذين يوفرون رأس المال والأشخاص الذين يستخدمونه لتكوين قيمة للشركة".[1]

وبالتالي فإن مجلس الإدارة الجيد هو الذي يضمن لحملة الأسهم التوظيف المناسب لأموالهم وتمثيلهم أحسن تمثيل والرقابة على المديرين التنفيذين.

1. سير عمل مجلس الإدارة:

إن بناء مجلس الإدارة يتميز بالكفاءة والفعالية يعتبر نقطة البداية لتطبيق مبادئ حوكمة بشكل سليم، من خلال إدراج مجموعة من التوصيات التي تساعد على السير الحسن لعمل مجلس الإدارة والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

[1]- إبراهيم محمد علي الجزراوي، بشرى فاضل خضير: **أنموذج مقترح للإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة: العدد 39، 2014، ص: 355.

الجدول رقم (01-01): سير عمل مجلس الإدارة

القانون الداخلي	▪ يحدد المهام المنوطة بمجلس الإدارة وكذا آلية تسيير عمله. ▪ يحدد المؤهلات والمهارات والخبرات اللازمة لإختيار أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. ▪ يحدد المبادئ التي تنظم علاقة مجلس إدارة مع اللجان المكونة له. ▪ يتم مراجعته وتحديثه حسب الحاجة. ▪ تتم مناقشته والموافقة عليه من طرف أعضاء مجلس الإدارة.
تبليغ أعضاء المجلس بالمعلومات	▪ يرسل رئيس مجلس الإدارة جدول الأعمال مصحوبا بالمستندات لجميع الأعضاء قبل الإجتماع بوقت كافي. ▪ المراجعة والموافقة على محاضر الإجتماعات السابقة. ▪ مناقشة التقارير الخاصة بلجان المجلس والتي تحتاج إلى اتخاد قرار. ▪ مناقشة العروض التي تقدمها الإدارة.
اجتماعات مجلس الإدارة	▪ يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل في السنة. ▪ يوضح جدول أعمال كل اجتماع بالتشاور مع رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي. ▪ يتأكد مجلس الإدارة من اكتمال النصاب القانوني للأعضاء قبل بدء الإجتماع. ▪ توثيق الإجتماعات وإعداد محاضر بالمناقشات والمداولات بما فيها عمليات التصويت التي تمت، تبويبها وحفضها.

أمانة مجلس الإدارة	▪ يساعد أمين مجلس الإدارة رئيس المجلس في تنظيم أعماله، تحديد رزنامة الإجتماعات، والبرنامج السنوي للأعمال. ▪ يقوم بإعداد مشروع محاضر الإجتماع التي يتم إخضاعها للمصادقة من طرف مجلس الإدارة.
تقييم أداء مجلس الإدارة	▪ من بين توصيات الحوكمة أن يجري مجلس الإدارة تقييم ذاتي لقدرته على تنفيذ مهامه وتلبية تطلعات المساهمين من خلال المراجعة الدورية لهيكلة تنظيمه وسير العمل.
مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة	▪ توفير إطار فعال للحوكمة من خلال إجاد توازن بين مصالح الأطراف ذات العلاقة. ▪ التوجيه الإستراتيجي للمؤسسة، وتبني آليات لإدارة المخاطر التي ممكن أن تتعرض لها. ▪ وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية. ▪ وضع سياسة الإفصاح والشفافية ومتابعة تطبيقها وفقا للوائح. ▪ استعراض خطط خلافة المناصب وبرامج التطوير الإداري للإدارة العليا. ▪ تحديد قواعد السلوك المهني وأداب العمل.

تشكيلة مجلس الإدارة	• **يتراوح عدد أعضاءه من ثلاثة (03) إلى ثلاثة عشرة (13) عضو.** • **3/1 من أعضاءه مستقلين.** • **لا يجوز الجمع بين منصب رئيس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر.**

المصدر: سعاد حايف: **أثر المحددات السلوكية والمهنية للمسيرين على الحوكمة الرشيدة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015، ص:105.

2. **لجان مجلس الإدارة:** وحتى يؤذي مجلس الإدارة مهامه على أحسن وجه يلجأ إلى تكوين مجموعة من اللجان تقوم برفع تقارير إلى المجلس بأعمالها، ومن بين هذه اللجان:

أ. لجنة التعيينات والحوكمة:

تقوم بالموافقة على المواصفات الوظيفية للأماكن الشاغرة في مجلس الإدارة، وتعتبر مسؤولة عن ترشيح الموظفين المؤهلين للتقدم لإنتخاب المجلس وتكون مسؤولية عن مراجعة الإرشادات الخاصة بتطبيق حوكمة الشركات، وإمداد مجلس الإدارة بالتوصيات الخاصة بتطوير وتحديث الإرشادات.[1]

ب.لجنة المكافآت:

تمثل التعويضات حافزًا للإدارة لزيادة قيمة الشركة، حيث تساعد في ربط مصالح حملة الأسهم مع مصالح المسيرين، ويبرز دور هذه اللجنة في تقديم الإستشارة وتوجيه النصح بخصوص مستويات المكافآة المناسبة للمديرين على ضوء التغيرات الداخلية والخارجية ،الأداء المالي للشركة، حالة السوق.[2]

ج. لجنة إدارة المخاطر:

كشفت الدراسات التي توالت بعد الأزمات المالية العالمية أن أحد أهم أسباب هذه الأزمات هو عدم تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة بشكل عام وإدارة المخاطر بشكل خاص، إن عملية إدارة المخاطر في الشركة نقطة جوهرية لابد من الإشارة إليها لما تتيحه من فرص لتقليل التعارض بين احتمال تحقق الحدث ونتائجه،[3]

[1]- **نفس المرجع**، ص: 335.
[2]- سعاد حايف : **مرجع سبق ذكره**، ص: 19.
[3]- وردة بلقاسم العايش: **إدارة المخاطر والإستراتيجيات المستقلة -دراسة حالة شركة المعادن بالمملكة العربية السعودية**، مجلة دراسات قانونية، العدد 05، 2012، ص: 03.

التي قد تحول دون تحقق الأهداف المسطرة في الشركة والإستجابة السريعة للتغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال.

د. لجنة التدقيق: تلعب لجنة التدقيق دورًا مهمًا في التأكد من موثوقية التقارير كما تشرف على وظيفة التدقيق الداخلي وإختيار المدقق الخارجي ودعم استقلاليته،[1] كما يقوم أعضاء لجنة التدقيق بمراجعة نطاق التدقيق وخطتها للتأكد من:[2]

- إكمال التغطية؛
- الحد من الجهود الزائدة؛
- الإستخدام الفعال لموارد المراجعة؛
- لابد من الإشارة إلى أن هناك إختلاف بين لجنة التدقيق والرقابة الداخلية في الشركة، فلجنة التدقيق تقوم بعملية الفحص المعمق للحسابات في حين يكون الغرض من لجنة الرقابة الداخلية هو تحديد النزاهة والإمتثال لجميع الأنشطة بما فيها ذلك الأمور المتعلقة بحدود الأخلاق وإدارة المخاطر.

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-07): نقاط التداخل بين لجنة التدقيق والرقابة الداخلية

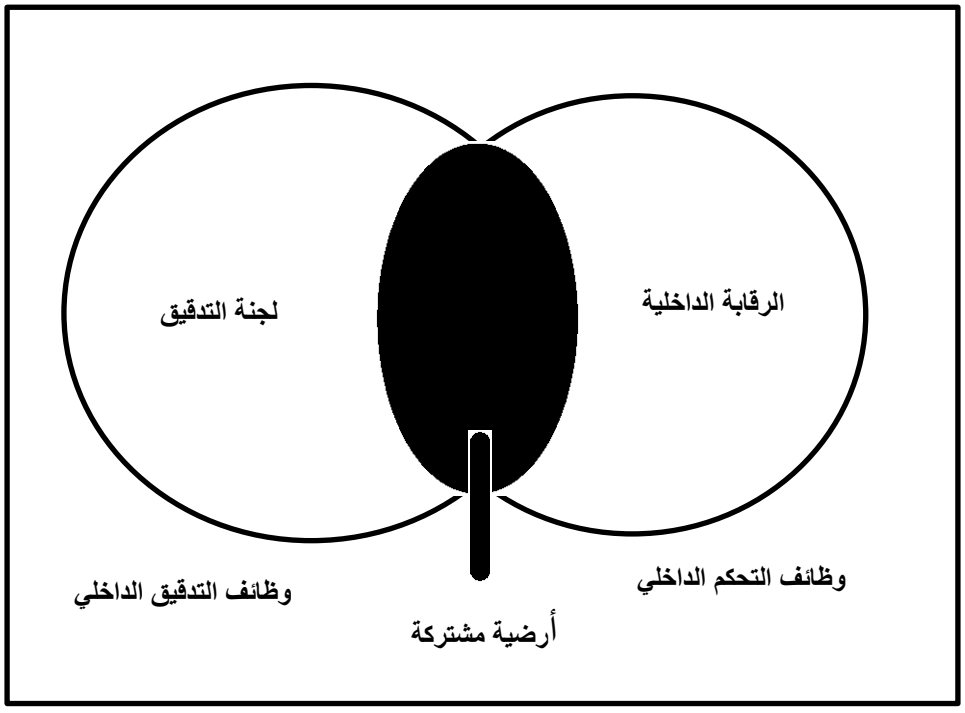

Source: Dimitris chorafas **: International financial Reporting Standards, Fair Value and corporate Governance**, CIMA publishing, British, 2006, p444.

[1]- عمر يوسف عبد الله الجباري: **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان 2017، ص: 28-29.

[2] - Dimitris chorafas : **International financial Reporting Standards, Fair Value and corporate Governance**, CIMA publishing, British, 2006, p:443.

3. الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في الشركة:

لقد نوهت معظم الدراسات والأبحاث بأن مجلس الإدارة يعتبر المحرك الأساسي لنظام الحوكمة في الشركة بإعتباره المسؤول عن رسم السياسات العليا للأنشطة كما تعتبر آلية مجلس الإدارة من الآليات التي تعمل على ضبط سلوك المسير وبالتالي الخروج من مشكلة تجذر المسيرين،[1] التي تم التطرق إليها سابقا.

ومن هذا المنطلق أكدت العديد من الدراسات أهمية الفصل بين وظيفتي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة لما له من أثر إيجابي وهذا ما تم توضيحه من قبل منظري مشكلة الوكالة، حيث أكد على تزايد المخاطر التي تنجم عن إزدواجية في الأدوار فتواجد صانع القرار داخل مجلس الإدارة يزيد من قدرته على الدفاع عن المشاريع التي تخدم مصلحته وهذا ما يسمح له بالتجذر.[2]

ثانيا: آلية التدقيق الداخلي: The Internal audite

يتطلب تفعيل الحوكمة في الشركة ضرورة تعيين مدقق حسابات مستقل ومؤهل ذو كفاءة مهنية لإجراء التدقيق لعمليات الشركة، بهدف إبداء الرأي الفني المحايد والموضوعي بخصوص درجة الصدق وشفافية القواعد المالية والمركز المالي للمؤسسة.[3]

من هذا المنطلق يبرز الدور الهام للتدقيق الداخلي كنشاط مستقل وموضوعي، يسعى إلى ضمان مصداقية القوائم المالية من جهة وضبط حالات الغش والتلاعب والتظليل حال وقوعها من جهة أخرى، وهذا ما يساعد في زيادة الثقة في المعلومة المالية المنشورة ويحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات والتعارض في مصالح كل الأطراف ذات المصلحة.

ثالثا: آلية تركز الملكية: Ownership Concentration

يعد تركز الملكية مقياس لوجود مساهمين كبار في الشركة، وهم ممن لهم حوافز أكثر لرصد سلوك الإدارة، ذلك كون التكاليف المرتبطة بهذا النشاط أقل من الفوائد المتوقعة من حيازتهم لنسبة كبيرة من أسهم المؤسسة كون العلاقة عكسية بين عدد الأسهم المملوكة والتكلفة المحملة على الوحدة الواحدة.[4]

حيث تبين الدراسات أن وجود أصحاب الملكية الكبيرة في الشركة يزيد من مستويات تطبيق الحوكمة.

لا شك أن تركيز الملكية في يد عدد قليل من المساهمين عامل مهم يسمح بتحسين الرقابة على المديرين ويساهم في دعم أداء الشركة على المدى الطويل، وهو ما يضمن نموها استمرارها ويطلق على هذه الحالة نظام سيطرة الداخلين.

---

[1] - laurence Godard, Alin Schatt : **Faut il limiter le cunul des fonctions dans les conseils d'administration ? le cas de français**, le revue de Siences de de gestion, n=03, 2005, p: 64.

[2]- خليدة عابي ، فاتح سودوك: **دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية -دراسة تحليلية لعينة من المراجعين الخارجين المستفيدين من خدماتهم في ظل حوكمة الشركات بالجزائر**، مجلة رؤى إقتصادية،جامعة الوادي، الجزائر، العدد 12، 2017، ص: 472.

[3]- أيمن طه حمد النيل النور: **حوكمة الشركات، جامعة الباحة، كلية العلوم الإدارية والمالية**، برنامج الإنسياب المطور، ص: 38

[4]- عبد المجيد كموش: **إلتزام شركات المساهمة بمبادئ حوكمة الشركات -دراسة تقيمية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص الحوكمة ومالية المؤسسة**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سيف، الجزائر، 2014، ص: 77.

ومع ذلك لا يمكن الجزم بعدم تعرض الشركة لسلوكيات سلبية ناتجة عن تواطئ أصحاب الملكية مع إدارة الشركة.[1]

ومما سبق نستنتج أن تركز الملكية يتحدد بعنصرين أساسين:

- عدد حملة الأسهم الكبار؛
- النسبة المؤوية للأسهم التي يمتلكها حملة هذه الأسهم من مجموع الأسهم؛

إن ما يلاحظ أن هيكل الملكية في الشركة ينقسم إلى نوعين وهو الملكية المركزة والملكية الغير مركزة في ما يلي سنوضح الإختلاف في خصائص نوعي هيكل الملكية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(01-02): الخصائص الأساسية لنوعي هيكل الملكية

الخصائص الأساسية	الملكية المركزة	الملكية الغير مركزة
عدد المساهمين والنسبة المؤوية للأسهم التي يمتلكونها	تكون الملكية أو السيطرة في يد عدد قليل من الساهمين يمتلكون نسبة عالية من الأسهم	تكون الملكية مركزة في يد عدد كبير من المساهمين الصغار مع عدد قليل من المساهمين الكبار. يمتلك المساهمون الصغار عدد قليل من الأسهم
نوع السيطرة	نظام سيطرة الداخلين Insiders	نظام سيطرة الخارجيين outsiders
تحمل المخاطر	مستوى مرتفع من المخاطر وهذا ما يساعد في رفع قيمة السهم	لا يبدي المساهمين الرغبة في تحمل المخاطر
نقاط القوة	- إمتلاك المساهمين القوة والحافز لرقابة الإدارة عن قرب وبالتالي تخفيض فرص الخداع. - الرغبة في الإبقاء على استثمارات الشركة.	- الإفصاح عن المعلومات بطريقة عادلة. - تقييم أداء الإدارة بموضوعية وحماية حقوق حملة الأسهم، - أكثر قابلية للمساءلة وأقل عرضة لسوء الإدارة. - تعزيز السيولة في الأسواق المالية.
نقاط الضعف	- إحتمال التواطئ مع الإدارة للإستلاء على الشركة على حساب صغار المساهمين أو لتحقيق مصالح شخصية.	- عدم الإستقرار في ملكية أسهم الشركة وهذا ما يؤثر على قيمة الشركة.

المصدر: إبراهيم محمد علي الجزراوي، بشري فاضل خضير : **أنموذج مقترح للإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 09، 2014، ص: 337.

[1]- إبراهيم محمد علي الجزراوي، بشرى فاضل خير خطير: **مرجع سبق ذكره**، ص: 336.

رابعا: آلية ثقافة المؤسسة: Mechanism of the Corporate culture

يرى "جون موات" Joane Mowat (2002) أن ثقافة المؤسسة تمثل أساسا شخصية المؤسسة من المعتقدات والقيم السلوكية المشتركة للمجموعة، والتي بدورها تعتبر رمزية وشاملة وموحدة يصعب تغييرها.[1]

في حين يشير "بورغاتي" Borgatti إلى أن ثقافة المؤسسة تتكون:[2] من كل العناصر المرئية وغير المرئية والواعية واللاواعية، والمصنوعات اليدوية لمجموعة ما، ومنه فالثقافة هي النموذج العقلي المشترك للمجموعة.

ويشير ذات المصدر أن ثقافة الشركة ليست نفسها رؤية الشركة، والرسالة المنصوص عليها في الشركة، بدلا من ذلك يتم التعبير عنها في الممارسات اليومية والإتصالات والمعتقدات.

والثقافة القوية في الشركة وفقا لبورغاتي هي المتسقة داخليا والمشتركة على نطاق واسع، هدفها توضيح السلوك المناسب.

أما "بولا" Bolla فيتطرق لأهمية آلية ثقافة المؤسسة كآلية من آليات الحوكمة ويوضحها فيمايلي:

- بما أن ثقافة المؤسسة آلية خفية للتنسيق توجه كل فرد نحو تحقيق الهدف المشترك،[3] وبما أنه لا يمكن تغيير الهدف دون فهم عوامل الجذب والمحركات الأساسية في ثقافة كل فرد في المؤسسة، وهذا من أهم العناصر التي تعنى بها حوكمة الشركات ، فهي تبحث عن تحقيق التوافق في الآليات والطرق والأهداف من أجل تقليص الصراع في الشركة.
- وفي هذا الإطار يضيف : "قيلس" Giles أن ثقافة الشركة تسهل عملية تعيين الموظفين الذين سينجحون الشركة بأقل التكاليف، كما يضيف ذات المصدر وأن[4] المتنبئ الوحيد الجدير بالثقة للنجاح في العمل هو مدى تطابق عادات عمل الفرد مع الثقافة التنظيمية.

الفرع الثاني: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات The external gouvernance Mécaniques

تمثل آليات الحوكمة الخارجية مجموعة من آليات الرقابة التي تمارسها الأطراف الخارجة عن الشركة والمتعاملة معها، وتعتبر هذه الأطراف المسؤولة عن تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة في الشركات من خلال ممارسها لمجموعة من الضغوط، وتتمثل هذه الآليات فيما يلي:

---

[1] - Joane Mowate : **corporate culture**, 2002, p20,(on line), http:// citesserx-ist. Psu.edu/ vien doc/ download, Jsessi onid= 1B3B8BF, Aviailable: 20-0-2020. 17:36.

[2] - Borgatti Stiphen.p **: organizational culture**, p64, (on line) Available. http://www.analytictech.com/mb21/ culture1.ntm, 20-09-2020. 13 :17.

[3] - Bola ; **Business open learning Archive, what is this thing called organizational culture**,p15, (o line) Available: http://Sol. Brunel.ac.vk/Jarvis/bola/culture.html.

[4] - Giles Russ : **Identifying and inflnencing organizational culture** , 2000, p :17, [on line] Available : http://WWW.informent.com/crp culture.htin .

أولا: آلية سوق المنتجات وسوق العمل الإداري: Mécanisme of the Product market and the administrative Labor market

تعد منافسة سوق المنتجات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، ويؤكد على هذه الأهمية كل من "هيس وإمبافو" " Hiss and Impavio" ذلك بقولهم أنه "وإذ لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح (أو أنها غير مؤهلة)، فسوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس الصناعة، وبالتالي ستتعرض للإفلاس"، إذن فإن منافسة سوق المنتجات يهدب سلوك الإدارة وخاصة إذا كان هناك سوق فعال للعمل الإداري للإدارة العليا،[1] وهذا يعني أن إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة سيكون لهم تأثير سلبي على مستقبل الشركة إذ غالبا ما تحدد اختيارات التعيين استبعاد الأشخاص الذين سبق وأن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية عن مراكز المسؤولية.

ثانيا: آلية الإندماج والإكتساب Mechanism Merger and acquisition

يعتبر كل من الإندماج والإكتساب (الإستحواد) من آليات إعادة الهيكلة في الشركات، ويشير كل من "جون وكيديا" "Johm and kedin" إلى وجود العديد من الأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى أن الإكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة (في الولايات المتحدة الأمريكية)، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الإستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحدث عملية إكتساب أو إندماج، وتعتبر هذه الآلية نقطة إيجابية في الشركة حيث تهدف إلى المحافظة على إدارة الشركة المستحودة وتعظيم قيمة الشركة.[2]

ثالثا: آلية المراجعة الخارجية External Review

تعرف المراجعة الخارجية على أنها[3] " عملية منتظمة لتجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات (الأحداث الإقتصادية) وذلك تحقيق مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعية والمقبولة قبولا عاما وتوصيل النتائج للأطراف المعنية".

وبالتالي فهل المراجع الخارجي يمثل حجر الزاوية للحوكمة الجيدة بحيث يساعد على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات المالية في الشركة؟

يؤكد المدققين الداخلين في الولايات المتحدة الأمريكية على أن دور المراجع الخارجي يعزز مستويات الحوكمة في الإشراف، التبصر، الحكمة، وينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات تحارب كل أنواع الفساد الإداري المالي، وأما التبصر فإنه يساعد متخذي القرار من خلال تزويدهم بتقويم مستقبل البرامج والسياسات، العمليات والنتائج، وأخيرا تحدد الحكمة الإتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة، ولإنجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المراجعون الخارجيون التدقيق المالي، تدقيق الأداء، والتحقق والخدمات

[1]- زين الدين بروش ، جابر دهيمي: **دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 6-7 ماي 2012 ، ص: 15.

[2]- أيمن طه حمد النيل النور،مرجع سبق ذكره، ص: 41.

[3] - Hugues Angot, christoin ficher, **Audit comptables, Audit informatique**, 3éme Edition, deboeck, Belgique, 2004, p : 7.

الاستشارية وقد أكدت بعض المنظمات المهنية والهيئات التنظيمية على ضرورة أخذ وظيفة المراجع الداخلي بعين الإعتبار من طرف المراجع الخارجي.[1]

رابعا: آلية التشريع والقوانين: legislation and the law

غالبا ما تؤثر هذه الآلية على التفاعلات التي تجرى بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظائفهم في عملية الحوكمة بل كيفية تفاعلهم مع بعضهم، فعلى سبيل المثال قد فرض قانون Sarbares oxly act متطلبات جديدة على شركات المساهمة الأمريكية تتمثل في زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، تقوية إشراف لجنة المراجعة على عملية إعداد التقارير المالية وكدلك الطلب من المدير التنفيذي ومدير الشؤون المالية الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، ووضع خطوطّ إتصال فعال بين المراجع الخارجي ولجنة المراجعة.[2]

خامسا: آلية ثقافة الأعمال: Business Culture

تعتبر تحدي في ممارسة الأعمال، ويكمن هذا التحدي في طريقة تكوين والمحافظة على شبكة علائقية مع مختلف الأطراف المتعاملة داخل النظام الدولي سواء المالي أو الإقتصادي أو التجاري، ولهذا يجب عدم تجاهل الإختلافات في المبادئ والقيم والأخلاقات في السوق الدولي للأعمال، من أجل الوصول لمعرفة ما يحفز نظراء الأعمال في الخارج.[3]

أما بخصوص ترسيخ ثقافة الأعمال يجب على المؤسسات الدولية المتعاملة في نفس المجال تعيين معايير خاصة للسلوك الأخلاقي لأشخاص من ثقافات مغايرة.

الفرع الثالث: التصنيف الحديث لآليات الحوكمة الخارجية

يعتمد هذا التصنيف حسب "charreaux" (1997) على الدمج بين معيارين: معيار الخصوصية وغير الخصوصية، ومعيار العمدية والعفوية، والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات المعيارين.

[1]- زين الدين بروش ، جابر دهيمي: **مرجع سبق ذكره**، ص 16..
[2]- **نفس المرجع**، ص: 40.
[3] - Eric Lynn : **Business culture**, Germau proverb p62, Available: http://www.entrepreneurship.de/wp/content/uploads/doing -business. With-germany.pdf, 25/09/2020, 17:17.

الجدول رقم (01-03):تصنيف charreaux الحديث لآليات الحوكمة

	الآليات الخاصة	الآليات الغير خاصة
الآليات العمدية	• الرقابة المباشرة المنفذة من قبل المساهمين. • مجلس الإدارة. • أنظمة الحوافز. • الهيكل التنظيمي. • المدققون الداخليون. • لجان المؤسسة. • النقابة الداخلية.	• المحيط القانوني التنظيمي. • النقابات الوطنية. • المدققون الخارجيون. • جمعيات المستهلكين.
الآليات العفوية	• شبكة الثقة غير الرسمية. • الرقابة المتبادلة للمسيرين. • ثقافة المؤسسة. • السمعة أمام الموظفين (احترام الإلتزامات).	• أسواق السلع والخدمات. • الأسواق المالية. • الوسطاء الماليون. • المقرضون. • سوق العمل. • السوق السياسي. • سوق رأس المال الإجتماعي. • المحيط الإجتماعي والإعلامي. • ثقافة الأعمال. • سوق التدريب والتكوين.

Source : Gérard charreaux : **Vers Une théorie du gouvernement des entreprises**, p9, document accessi ble en ligne sur : http://teg.u-bourgogne.Fr /wp/0960501.pdf (consulté le 25-08-2020).

يتضح جليا من هنا أن وضع آليات الحوكمة وتطبيقها لا يعود فقط إلى الأطراف ذات المصلحة بل يتوقف أيضا على تأثير المسير، حيث فسر Charreaux آليات الحوكمة ذات الطابع العمدي على أنها: "الهيكل الداخلي الرسمي المبني من طرف المسير ومرؤوسيه".

كما يشير نفس الكاتب إلى أن عمل الآليات الداخلية المقصودة قد يرتبط بمعلومات تنشرها آليات خارجية عفوية وهو بهذا يؤكد الترابط الموجود بين مختلف آليات الحوكمة، كما ينوه في مصدره إلى أن آليات الحوكمة لا تعمل بالضرورة على جميع الشركات فهي تأخذ بعين الإعتبار خصائص الشركة، أهدافها، حجمها وغيرها من المعايير.[1]

[1] - Gérard charreaux : **Vers Une théorie du gouvernement des entreprises**, p9, document accessi ble eu ligne sur : http://teg.u-bourgogne.Fr /wp/0960501.pdf (consulté le 25-08-2020 à 11 :28).

المطلب الثالث: محددات حوكمة الشركات وأبعادها

لكي تتمكن الشركات من الإستفادة من مزايا تطبيق مبادئ الحوكمة يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة وكذا الوصول إلى النتائج التي يمكن من خلالها تحديد الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات.

الفرع الأول: محددات حوكمة الشركات

تعتبر محددات حوكمة الشركات من المتطلبات الأساسية والضرورية جدا لتطبيق حوكمة الشركات لأن توفرها يؤذي إلى ضمان جودة وفاعلية الحوكمة، وتنقسم هذه المحددات إلى قسمين: داخلية وخارجية كما يلي:

أولا: المحددات الداخلية: Internal determinants تتضمن المحددات الداخلية لحوكمة الشركات اللوائح والأنظمة الداخلية التي تضبط وتحكم نشاط الأفراد داخل الشركة، فتحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات وكيفية توزيع السلطات، وإتخاد القرارات داخل الشركات بين الهيئة العامة للمساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية واللجان المنبثقة عن مجلس االإدارة.[1]

ويمكن عرض المحددات الداخلية لحوكمة الشركات بشيئ من التفصيل كما يلي:[2]

1. حجم وموقع المؤسسة الصناعي: Size and industry position

يؤثر حجم الشركة ومكانتها الصناعية ونطاقها العالمي على احتمالية الإبلاغ عن المعلومات المالية طواعية، حيث نجد الشركات الكبيرة تميل إلى تطبيق مبادئ الحوكمة كما لها تصنيفات حوكمة أفضل من الشركات الأصغر وخاصة المملوكة من العائلات، التي لها حافز أقل لتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل طوعي.

2. علاقة أصحاب المصلحة وأداء الشركة: Stakeholders relations and company performance

قد يأتي الضغط من ملكية الشركة لاسيما إذا كان هناك مستثمرون مؤسساتيون يؤثرون على أداء الشركة، وقد يؤذي ضغف الأداء المالي إلى تدقيق أوثق لممارسات الحوكمة وهياكل المكافآت الإدارية على سبيل المثال.

ثانيا: المحددات الخارجية: External determinates

تشير إلى المناخ العام للإستثمار في الدولة، وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين التي تؤكد على حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الإجتماعي والعائد الخاص[3]، وتتمثل المحددات الخارجية في:[4]

---

[1]- نهي أحمد الحايك: **أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية**، دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإفتراضية السورية، 2016، ص: 33.

[2] - Charl de villiers ,Ruth Dimer **: Determinants , mechanisms and consequences of corporate governance reporting**: a research framework, Journal of management and governance, 2020, p:07.

[3]- طالب علاء فرحان والمشهداني، إيمان شيخان: **الحوكمة المؤسسية والأداء المالى الإستراتيجى للمصارف**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص: 40.

[4] - Charl de villiers , Ruth Dines : **op-cit,** p :08.

1. القانونية : legal

يتحكم التشريع والقانون في الدولة بطبيعة ونوعية الأنظمة التي يجب على الشركات إتباعها في إطار ممارسة حوكمة الشركات، وفي هذا الصدد نميز ثلاث أنظمة تكرس لإطار قانوني فعال في مجال حوكمة الشركات حسب:

أ. نهج إلزامي للغاية: "يطبق أو يموت"

مثل محتوى قانون Sarbane-oxley- Act (Sox) والذي يتضمن عقوبات مالية وجبائية كبيرة لعدم الإمتثال لمبادئ الحوكمة، حتى وإن القانون يشجع الشركة على تطوير مبادئ ذاتية للحوكمة.

ب.نهج تطبيق أو شرح:

إستنادا إلى رمز لجنة كادبوري (Cadbury 1992) والذي تم تطويره ليصبح رمز المملكة المتحدة المشترك.

ج.نهج التطبيق والشرح:

فهذا النهج يعتمد على تطبيق المبادئ وشرح الممارسات وهو السمة المميزة لبعض قوانين الحوكمة في جنوب إفريقيا، والذي يعزز نظرة قائمة على الإعتماد على أساس متكامل لإعداد التقارير المالية من أجل توحيد نظم عرض النتائج المالية.

2. ضغط أصحاب المصلحة، الإعلام والفضائح: Stakeholder pressure , media and Scandals

تشمل الضغوط الخارجية الأخرى ضغوط أصحاب المصلحة والتي يمكن أن تتفاقم بسبب الضغط الإعلامي المباشر أو غير المباشر كما يمكن للفضائح أن تثير إهتمام متجدد بحوكمة الشركات في بلدان معينة على سبيل المثال جددت فضيحة شركة ENRON الإهتمام بالإفصاح عن حوكمة الشركات.[1]

3. كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية Efficiency of regulatory bodies and agencies

المتمثلة أساسا في هيئات سوق المال والبورصات، وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها، وكذلك وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم إلتزام الشركات.[2]

4. دور المؤسسات الغير حكومية: "مؤسسات ذاتية التنظيم" Non-governmental organizations

يتمثل دورها في ضمان إلتزام أعضاءها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي يضمن عمل الأسواق بكفاءة وتتمثل هذه المؤسسات الغير حكومية في جمعيات المحاسبين والمراجعين ونقابات المحامين على سبيل المثال.[3]

ويمكن توضيح المحددات السابق ذكرها من خلال الشكل التالي:

---

[1] - **Ipid** , p09.

[2] - السيد صافي، أحمد صادق: **آليات حوكمة الشركات وأجهزة دعمها لتعزيز الأداء الإقتصادي في الجزائر**، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 03، مارس 2018، ص: 06.

[3] - محمد حسن يوسف: **محددات الحوكمة ومعاييرها- مع إدارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر-، بنك الاستثمار القومي**،ط1،2007، ص:54.

الشكل رقم (01-08) : المحددات الداخلية والخرجية لحوكمة الشركات

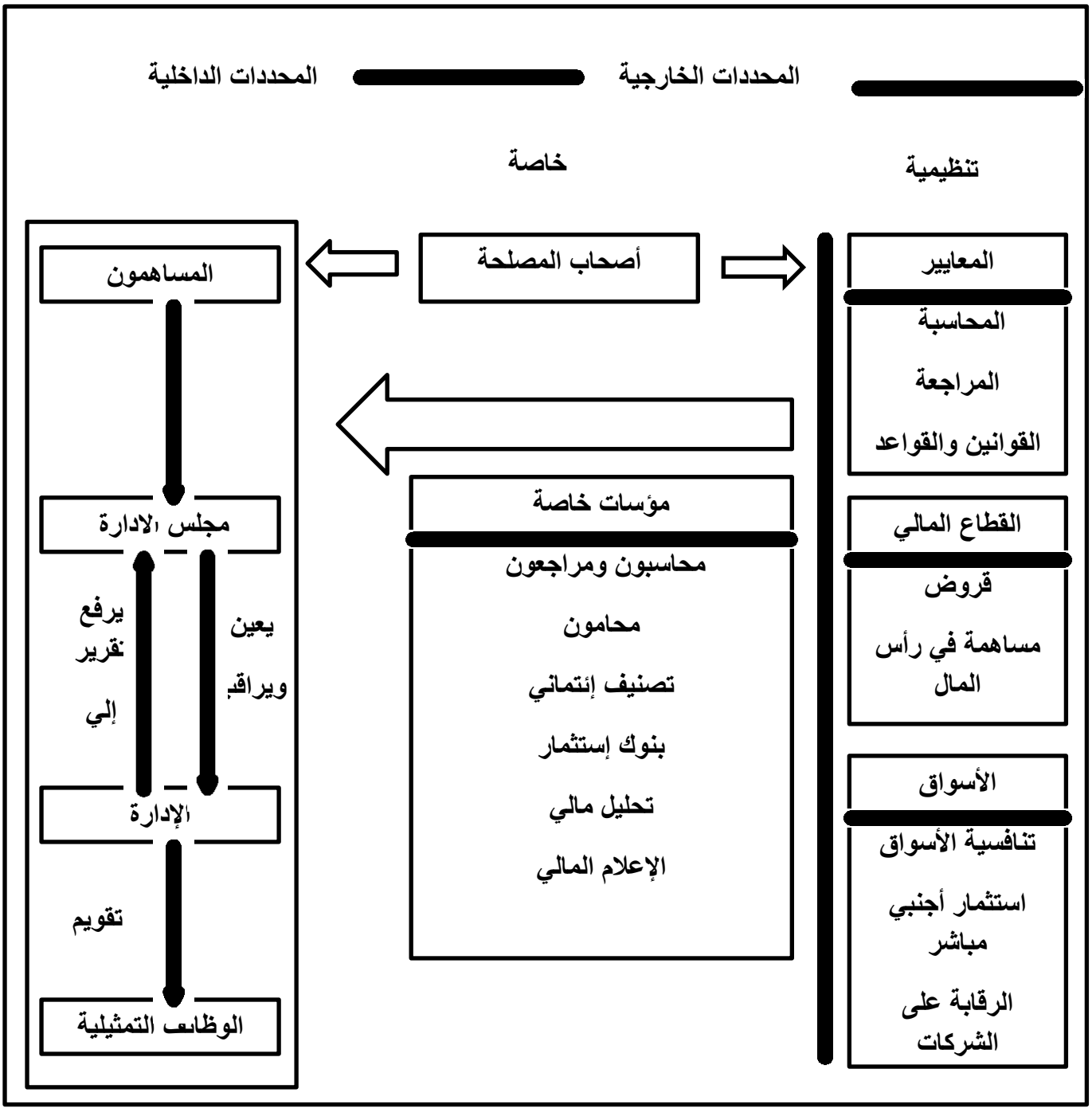

المصدر: أمينة فداوي: **دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية –دراسة عينية من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250**– مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص: 59.

وعلى ضوء ما سبق نلاحظ أن المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية فإنها تتأثر بمجموعة عوامل أخرى مرتبطة بالنظام الإقتصادي والإجتماعي، وبالوعي عند أفراد المجتمع، كما أنها مرتبطة أيضا بالبيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل الشركة، فهي جميعا تعمل على زيادة الثقة في الإقتصاد وتعميق دور

سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الإشهار والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المساهمين، كما أن الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص العمل.[1]

الفرع الثاني: أبعاد حوكمة الشركات

نتيجة تراكم الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات ومبادئها توصل الباحثين إلى صياغة وتحديد الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات والتي تتمثل في:

أولا: البعد الأخلاقي

يمثل البعد الأخلاقي حجر الزاوية والركيزة الأساسية التي تعزز من فعالية وكفاءة حوكمة الشركات لهذا تدعو مبادئ حوكمة الشركات إلى تحقيق هذا البعد العام، وهو يمثل القواعد الأخلاقية المهنية مثل المصداقية النزاهة والأمانة، وبما أن من أهم مبادئ حوكمة الشركات فهي لا تتحقق إلا بتوفر هذا البعد.[2]

ثانيا: البعد الإشرافي

يتعلق البعد الإشرافي بدعم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية، والأطراف ذات المصلحة ومن بينهم أقلية المساهمين كما يتوقف ذلك على قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بوضع ضوابط وقوانين وآليات تساعد على تعزيز هذا الدور.[3]

ثالثا: البعد الرقابي

يتعلق هذا البعد بتفعيل دور الرقابة على المستوى الداخلي والخارجي للشركة ويتم هذا من خلال:

1. الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة:

إن تطبيق الحوكمة يشجع دور الإدارة في إختيار السياسة المحاسبية المناسبة، وبالتالي فالحوكمة تعارض الإتجاه نحو الإلتزام بمعايير محاسبة محددة، كما أنها تساعد في حسم مشكلة إساءة إستخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة والمقصود منه محاصرة سلوكيات وممارسات المحاسبة الإبداعية.[4]

2. دور المراجعة الداخلية:

ترتبط المراجعة سواء من الناحية المهنية أو المستوى التنظيري بالحوكمة إرتباطا وثيقا، حيث تعتبر المراجعة من أكثر المجالات العلمية تأثرا وتأثيرًا بمبادئ وإجراءات الحوكمة، فلا يمكن لمبادئ الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها دون دعم مهنة المراجعة والمحاسبة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورًا كبير في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.[5]

---

[1]- ماجد اسماعيل أبو الحمام : **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

[2]-- أيمن طه حمد النيل النور: **مرجع سبق ذكره**، ص: 19.

[3]- ماجد اسماعيل أبو الحمام **: مرجع سبق ذكره**، ص: 42.

[4]- عبد الله عبد الكريم: **الحوكمة والإدارة الرشيدة- أداة الإصلاح وإدارة التطوير في المنطقة العربية**-، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الإمارت،ط1، 2009 ، ص: 32.

[5]- ماجد إسماعيل أبو الحمام، **مرجع سبق ذكره**، ص: 43.

في حين تساعد المراجعة الداخلية الوحدة الإقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الإقتصادية.[1]

3. دور المراجع الخارجي:

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني والمحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الإقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده مرفقا بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الإقتصادية.[2]كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الإنحراف الخلقي في الوحدات الإقتصادية.

4. دور لجنة المراجعة:

إن الإهتمام بحوكمة الشركات هو الذي أدى إلى زيادة الإهتمام بلجان المراجعة، وركزت إصلاحات الحوكمة على أدوار ومسؤوليات جميع المشاركين في عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسات من مراجعين داخليين وخارجيين ومجلس الإدارة ولجان المراجعة، وقد أشارت إلى ضرورة وجود لجنة مراجعة في الشركة، حيث أن وجودها يمثل أحد عوامل تقييم مستويات الحوكمة بالشركات.[3]

كما تهدف إلى زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين ومساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها بكفاءة ولتدعيم إستقلالية المراجع الداخلي وحماية حيادية المراجع الخارجي.[4]

من خلال المعلومات السابقة الذكر يمكن تلخيص مؤشرات البعد الرقابي لحوكمة الشركات في الشكل الموالي:

[1]- أيمن طه حمد النيل النور ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 20.
[2]- ماجد إسماعيل أبو الحمام، **مرجع سبق ذكره**، ص: 43.
[3]- نفس المرجع، ص: 43.
[4]- دلال العابدي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 143.

الشكل رقم (01-09): مراحل العمل المحاسبي في ضل البعد الرقابي لحوكمة الشركات

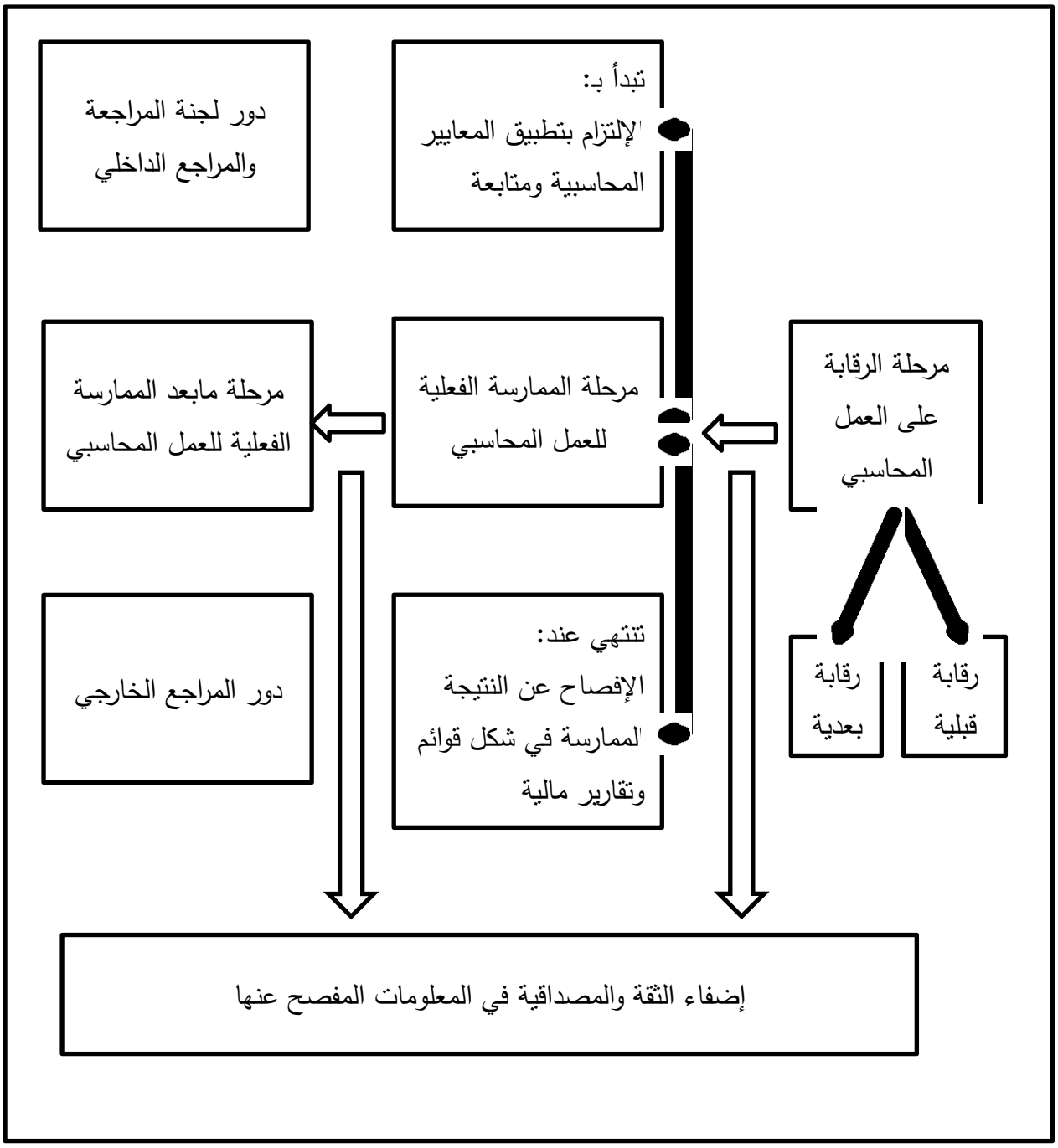

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على:

- أمينة فداوي: **دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية -دراسة عينية من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250**- مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013.

رابعا: البعد الإستراتيجي يتعلق البعد الإستراتيجي بصياغة إستراتيجيات النشاط والتشجيع على التفكير الإستراتيجي، والتطلع إلى المستقبل البعيد استنادًا على تحاليل ودراسات دقيقة ومتأنية ومعلومات كافية عن الأداء الماضي والحاضر، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية وقياس تأثيراتها المختلفة استنادًا على معلومات كافية.[1]

خامسا: تحقيق الإفصاح والشفافية

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الأساسية التي تقوم عليها قواعد الحوكمة، حيث لا يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأسباب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الإقتصادية المختلفة.[2]

سادسا: الإتصال وحفظ التوازن

يتعلق هذا البعد بمدى جودة تصميم وتنظيم العلاقات داخل الشركة وتوازنها متمثلة في مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية والملاك والأطراف الخارجية سواء ذات المصلحة، أو الجهات الرقابية، الإشرافية، أو التنظيمية الحكومية.

تتطلب هذه العلاقة مجموعة من المتطلبات الأساسية المتمثلة في توفر وإنسياب المعلومة الدقيقة والصحيحة عن النشاط، وكذلك تحقيق مبدأ المصداقية والشفافية والعدالة بما يعزز ثقة أطراف هذه العلاقة ويخلق التواصل بينهم.[3]

سابعا: إدارة الأرباح

قد يؤدي السلوك الإنتهازي للإدراة إما لتخفيض أرباحها بغرض التهرب الضريبي أو زيادتها بغرض زيادة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، ومع ذلك فهناك تباين في الدوافع التي تحرك الإدارة لتبني مثل هذا السلوك الذي يعرف بإدارة الأرباح أو المكاسب[4] حيث يرى "Shipper 1989" أن: " إدارة الأرباح يمكن أن تحمل معنى إدارة الإفصاح وذلك بإعتبارها تدخل متعمد في عملية إعداد البيانات المالية الخارجية بغية تحقيق بعض المكاسب الخاصة."[5]

ولكن في ظل تطبيق حوكمة الشركات كنظام رقابي متكامل وما تشكله من خط دفاعي للحد من ظاهرة إدارة الأرباح والأثار التي قد تترتب عليها.

---

[1]- أيمن طه حمد النيل النور : **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.
[2]- أحمد علي خضر: **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1، 2012 ، ص: 65.
[3]- أيمن طه حمد النيل النور :**مرجع سبق ذكره**، ص: 20.
[4]- أمينة فداوي : **مرجع سبق ذكره**، ص: 156.
[5]- سمير كامل محمد عيسى: **أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، الإسكندرية، مصر، العدد:2، المجلد45، ص: 13.

ثامنا: تقويم أداء الوحدات الإقتصادية

تسعى حوكمة الشركات لزيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، كما أن من المعايير الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها.[1]

مما سبق يمكن القول أن الهدف النهائي لأبعاد الحوكمة هو إنتاج معلومة محاسبية وتقارير مالية ذات جودة عالية وفي نفس الوقت تعكس ثقة أصحاب المصلحة وذات استخدامات متعددة للأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية.

[1]- ماجد اسماعيل أبو الحمام: **مرجع سبق ذكره**، ص: 46.

المبحث الثالث: نماذج وتجارب الدول الغربية في مجال حوكمة الشركات

يؤكد الواقع الاقتصادي والمالي على ضرورة تبني مبادئ حوكمة الشركات، من أجل مواجهة الأزمات، فعلى مستوى الدول المتقدمة قد تسابقت الهيئات والمنظمات الدولية وبورصات الأوراق المالية لهذه الدول إلى تبني نماذج للحكومة بما يتماشى وخصائص المحيط السائد، وقد أدى تباين هذه النماذج إلى إختلاف تجربة كل دولة في مجال حوكمة الشركات، وهذا ما سنعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: نماذج حوكمة الشركات

تعددت نماذج حوكمة الشركات من دولة لأخرى، وذلك نتيجة تأثير عدة عوامل لعّل أهمها مصادر الحصول على التمويل، وهيكل ملكية الشركة، في حين يعتبر أهم تصنيف لنماذج الحوكمة هو تقسيمها لنماذج موجهة نحو السوق، نماذج موجهة بالشبكة ونماذج هجينة وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أولا: النموذج الموجه نحو السوق

ويسمى أيضا النموذج الأنجلوسكسوني، نموذج المساهم، النموذج المشتت الملكية، وهو الذي يتميز بهيمنة السوق المالي في جذب رؤوس الأموال وتعيين المسيرين، كما تحتل كفاءة الأسواق محورا هاما في هذا النموذج،[1] ويتميز هذا النموذج بالخصائص التالية:[2]

- رأس المال وحقوق التصويت مشتتة بين عدد كبير من المساهمين؛
- أسواق مالية متطورة وبها سيولة كبيرة؛
- إعتماد الشركات على السوق المالي لتوفير إحتياجات المالية؛
- تعتبر الإدارة من منظور هذا النموذج وكيل لحملة الأسهم، وظيفتها الأولى تعظيم ثروتهم، لذا فإن مقياس نجاح الشركات في النموذج هو مقدار الأرباح والعائد المحقق على الأموال المستثمرة.[3]
- يقوم على إدارة ورقابة الشركة في هذا النموذج مجلس واحد، يضم بنسب متوازنة كل من المديرين التنفيذيين وغير التنفيذين، كما يمتاز هذا النموذج بمنع شغل فرد واحد لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.[4]
- يعتمد هذا النموذج على العديد من الأساليب لتحقيق رغبات ومصالح حملة الأسهم مثل ربط المكافآت بالأداء، معايير محاسبية تمتاز بالشفافية، ومعايير تشكيل مجلس إدارة كفئ.[5]

---

[1]- عبد القادربلهادي: **أثر ثقافة المؤسسة على تفعيل حوكمة المؤسسات**، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد منظمات، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص: 60.

[2]- **نفس المرجع**، ص: 61.

[3]- أمينة فداوي: **مرجع سبق ذكره**، ص:84.

[4]- نبيل حمادي ، عمر علي الصمد، **النماذج الدولية لحوكمة المؤسسات دراسة مقارنة ل.و.م أو فرنسا**، ملتقى حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر، 2013، ص: 832.

[5]- نبيل حمادي ، عمر علي الصمد: **مرجع سبق ذكره**، ص: 835.

ثانيا: النموذج الموجه بالشبكة

ويسمى أيضا النموذج الياباني الألماني، نموذج الوساطة المالية للبنوك، نموذج أصحاب المصالح، النموذج الداخلي، النموذج المغلق، النموذج الموجه بكبار الملاك، يسود هذا النموذج في الدول التي تمتاز بتشجيعها ودعمها للقطاع البنكي لاسيما من خلال مفهوم البنوك الشاملة التي تتميز بشساعة مجال عملها وتقديمها لحزمة كاملة متكاملة من الخدمات مثل: إستقبال الودائع، منح القروض الإئتمان بكافة أنواعه، الوساطة للإستثمارات في البورصات وأسواق المال، بيع السندات..إلخ، من خصائص هذا النموذج مايلي:[1]

- هيكل إدارة ثنائي (مجلس إدارة، مجلس الإشراف الرقابي)؛
- أسواق رأس المال أقل نشاطًا، حيث أن هناك قلة في عدد الشركات المسعرة؛
- درجة عالية من الملكية المتبادلة بين الشركات فوفقا لشيرد P.Sheard فإن 3/2 من المؤسسات الصناعية في اليابان مملوكة من قبل شركات أخرى؛
- تواجد قوى في البنوك في رأس مال الشركات، فهي تعتبر شريكا يتحمل مخاطر كبيرة لأنها تقدم قروض كبيرة وطويلة الأجل؛
- هدف الحوكمة هو تحقيق مصالح الفئات المختلفة لأصحاب المصالح.

ثالثا: النموذج الهجين

ويمسي أيضا النموذج اللاتيني، وهو نموذج مختلط يجمع بين خصائص النموذج الأنجلوسكسوني وخصائص النموذج الألماني والياباني، من مميزاته:[2]

- يعتمد أساسا على تدخل الدولة في وضع الأطر التي يستند إليها نظام حوكمة الشركات؛
- هيكل الملكية بين المركز والمشتت؛
- مساهات متبادلة بين المؤسسات؛
- ربط مكافتآت الإدارة العليا بالأداء محدود للإستخدام؛
- أهم الأطراف الفاعلة في مجلس الإدارة هي المساهمون والعمال؛
- هذف الحوكمة يجمع بين مراعاة مصالح حملة الأسهم ومصالح الفئات الأخرى.

المطلب الثاني: التجربة الفرنسية في مجال حوكمة الشركات

إستمدت التجربة الفرنسية في مجال حوكمة الشركات مكانتها من خلال مجمل التقارير المنشورة خلال فترة ما بين 1995 و2003، حيث تم الإستعانة في وضع تقارير حوكمة الشركات الفرنسية على بعض القوانين الدولية كقانون كادبوري 1992، وقانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1999، إلا أن الدولة لم تجعل

[1]- عبد المجيد كموش: **دراسة تحليلية لنماذج حوكمة الشركات، الآليات ونظام التشغيل**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد02، 2018، ص:32.

[2]- حسام الدين غضبان: **محاضرات في نظرية الحوكمة** ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن،2015، ص: 78.

العمل بهذه التقارير إلزاميا بل وضعتها كمبادئ إرشادية تعزز الثقة في القرارات المتخذة داخل الشركة، ويمكن تلخيص أهم هذه التقارير في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-10): التقارير المالية الصادرة للإصلاح في مجال حوكمة الشركات

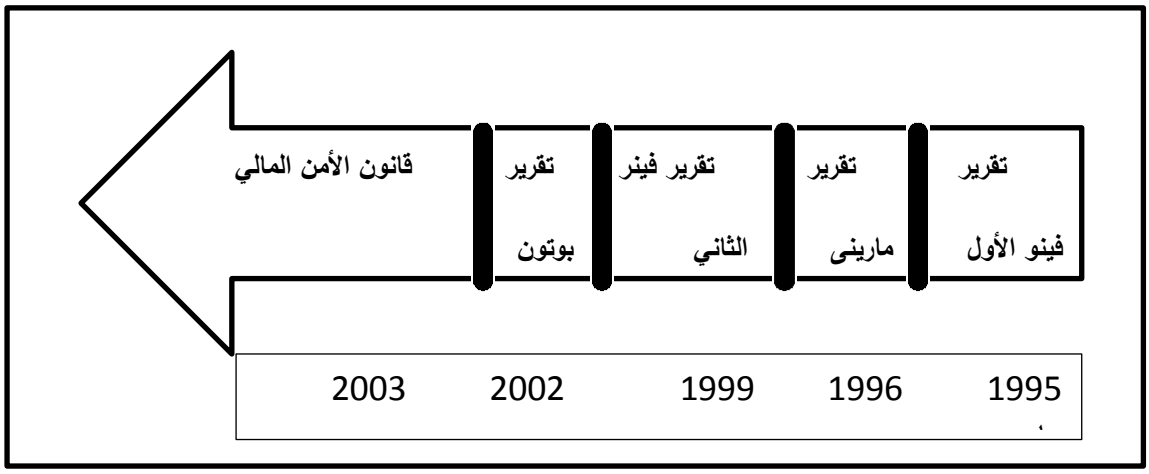

المصدر: من إعداد الطالبة.

أولا: تقرير فينو الأول (Venot I): 1995 بدأ الإهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصدور هذا التقرير تحت إشراف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص AFPE والمجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسين ONPE ويسمى أيضا بمجلس الإدارة للشركات المدرجة بالبورصة، وقسم التقرير إلى ثلاث أقسام كما يلي:[1]

- القسم الأول: مهام وتعيين مجلس الإدارة

يندرج تحت لوائه طرق توزيع الصلاحيات والعلاقة بين مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين، حيث يقر التقرير في هذا القسم بضرورة الفصل بين وظيفتي الإدارة العامة ورئيس مجلس الإدارة وكذلك يولي أهمية كبيرة لتحقيق الإفصاح حول العمليات الخاصة بأسهم الشركة من أجل تحقيق الشفافية في السوق المالي.[2]

- القسم الثاني: مكونات مجلس الإدارة

لابد أن يتضمن مجلس إدارة الشركات المدرجة في البورصة مديرين إثنين مستقلين وبالنسبة للجنة التعيينات فتتكون من ثلاث إلى خمس أعضاء ولجنة المكافآت تضم ثلاث إدارين على أن يكون واحد منهم مستقل، بالاضافة الى ضرورة وجود لجنة ترشيحات مسؤولة عن اختيار المديرين والموظفين واستبدالهم، يديرها مدير واحد مستقل.[3]

- القسم الثالث: وظائف مجلس الإدارة ، من أهم نصوصه:[4]

[1]- سمية بن عمورة، باديس بوعزة: **تجارب دولية في حوكمة الشركات**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد الثالث، العدد 02، ديسمبر، 2019، ص: 140.

[2]- حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد، **تجارب الدول في إرساء مبادئ الحكومة للحد من الفساد المالي والإداري، قراءة تحليلية**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، 2018، ص:94.

[3]- أمينة فداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 287.

[4]- **نفس المرجع**، ص: 277.

- لا يفرض التقرير عدد اجتماعات مجلس الإدارة ولكن يكتفي بفرض تقرير رسمي مكتوب نهاية كل اجتماع؛
- ينصح التقرير بإنشاء لجنة تعينات، لجنة مكافآت، لجنة حسابات؛
- من واجب المدير إبلاغ المجلس عن أي تضارب في المصالح حالة اكتشافه؛

من أهم المآخذ على التقرير انه لم تكن هناك متابعة رسمية لمدى الإلتزام والتنفيذ بتلك المبادئ وهذا ما أثر على درجة الإفصاح والمعلومات المتداولة في السوق المالي.

ثانيا: تقرير ماريني (Marini):

من أهم النقاط التي جاء بها هذا التقرير ما يلي:[1]

- إمكانيية وليس إلزامية الفصل بين ظيفتين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي فالبنسبة للوظيفة الأولى يفضل أن يكون ممثلا عن المساهمين، يقود الإدارة التنفيذية ويهتم بالرقابة على تضارب المصالح في الشركة؛
- فتح المجال أمام المساهمين بتطبيق الرقابة، ومنحهم الحق في إدلاء أصواتهم، مما يجعل الجمعيات العامة أكثر حيوية؛
- وضع حدود لفرض الوكالة لدى المديرين، وذلك لوضع حد لتعدد الوكالة وهذا ما يسمح بفتح المجال أمام الجيل الصاعد من المديرين.

إن ما يعاب عليه هذا التقرير عدم تطرقه لنقطة الإفصاح عن المكافآت الفردية للمديرين، إضافة إلى ذلك لقد أهمل التطرق لضرورة التفريق بين منصبي الرئيس والمدير العام في حين أن التفريق بينهما ذو أهمية بالغة الأثر في الشركة.

ثالثا: تقرير فينو الثاني "Vienot II":

صدر سنة 1999 تحت إشراف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص AFEP وحركة المؤسسات الفرنسية MEDF، وقد طرح أفكار جديدة ومعمقة أبرزها:[2]

- الفصل بين وظائف الرئيس والمدير العام؛
- الإفصاح عن مكافآت المديرين بالشركات المدرجة؛
- كما تم تحديد سنوات الوكالة والتي حددت بأربع سنوات كحد أقصى؛
- أشار التقرير إلى مفهوم الإدارة المستقلة وأكد على تنصيب المدير الذي ليس له أي علاقة مع الشركة، كما حدد عدد الإداريين المستقلين بنسبة الثلث من عدد أعضاء مجلس الإدارة؛
- أقر التقرير بضرورة وجود علاقة تفاعلية بين لجان المجلس والمديرين التنفيذيين للشركة في ظل هيكل اتصال منظم؛
- أولى التقرير عناية كبيرة للمعلومة المالية، فقد حدد مدة شهر كأقصى تقدير للإفصاح عن حسابات الشركة الختامية وميزانياتها السنوية.

---

[1]- حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد: **مرجع سبق ذكره**، ص: 99.

[2]- أمين مخفى ، أمينة فداروي: **تجارب وممارسات الدول النامية والمتقدمة في مجال تكريس حوكمة الشركات لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقي العلمي الدولي آليات حوكمة الشركات ومتطلبات تحقيق التمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر، 2013 ص:212.

- وكآخر نقطة في التقرير أكد على ضرورة الالتزام بما جاء في كلا التقريرين فينو الأول والثاني وأن تقدم الشركة تبريرات مناسبة في حال عدم التزامها.

رابعا: تقرير بوتون "Bouton":

بعدما توالت سلسلة الانهيارات المالية التي تعرضت لها الشركات الأمريكية "إنرون" "Enron"، و"ورلدكوم" "World com" التي كانت من أهم أسبابها الافتقار إلى فعالية نظام الحكومة المطبق، صدر تقرير بوتون، وذلك تحت اشراف نفس الجهات السابقة بالإضافة إلى جمعية المؤسسات الفرسية الكبيرة AGREF [1].

وقد تم تقسيم هذا التقرير إلى ثلاثة أجزاء حيث تضمن الجزء الأول معايير تحسين ممارسات الحكومة أما القسم الثاني فتناول استقلالية محافظي الحسابات وقدد حدد فريق العمل مدة وكالة محافظ الحسابات بـ ست سنوات وذلك لضمان استقلاليته، فيما تضمن الجزء الأخير المعلومات المالية والمعايير المحاسبية، وتقييم المخاطر ذات الأهمية بالنسبة للشركة وتفعيل مستويات الرقابة الداخلية والخارجية بالشركة.[2]

خامسا: قانون الأمن المالي "Financial Security Law":

سنة 2003 كان هذا القانون مستوحى من قانون " ساربتر أوكسلي Sarbanes oxley" الأمريكي[3] ويمكن تلخيص أهم بنوده في الشكل التالي.

[1] - Rapport Bouton : **pour un meilleur gouvernement des entreprises cotées, AFEP/ MEDEF/AGREF**, France , Septembre, 2002,p:15.

[2]- أمين مخفى ، أمينة فداوي: **مرجع سبق ذكره**، ص:2015.

[3]- سمية بن عمورة، باديس بوعزة: **مرجع سبق ذكره**، ص: 140.

الشكل رقم (01-11): ملخص لمحتوى قانون الأمن المالي

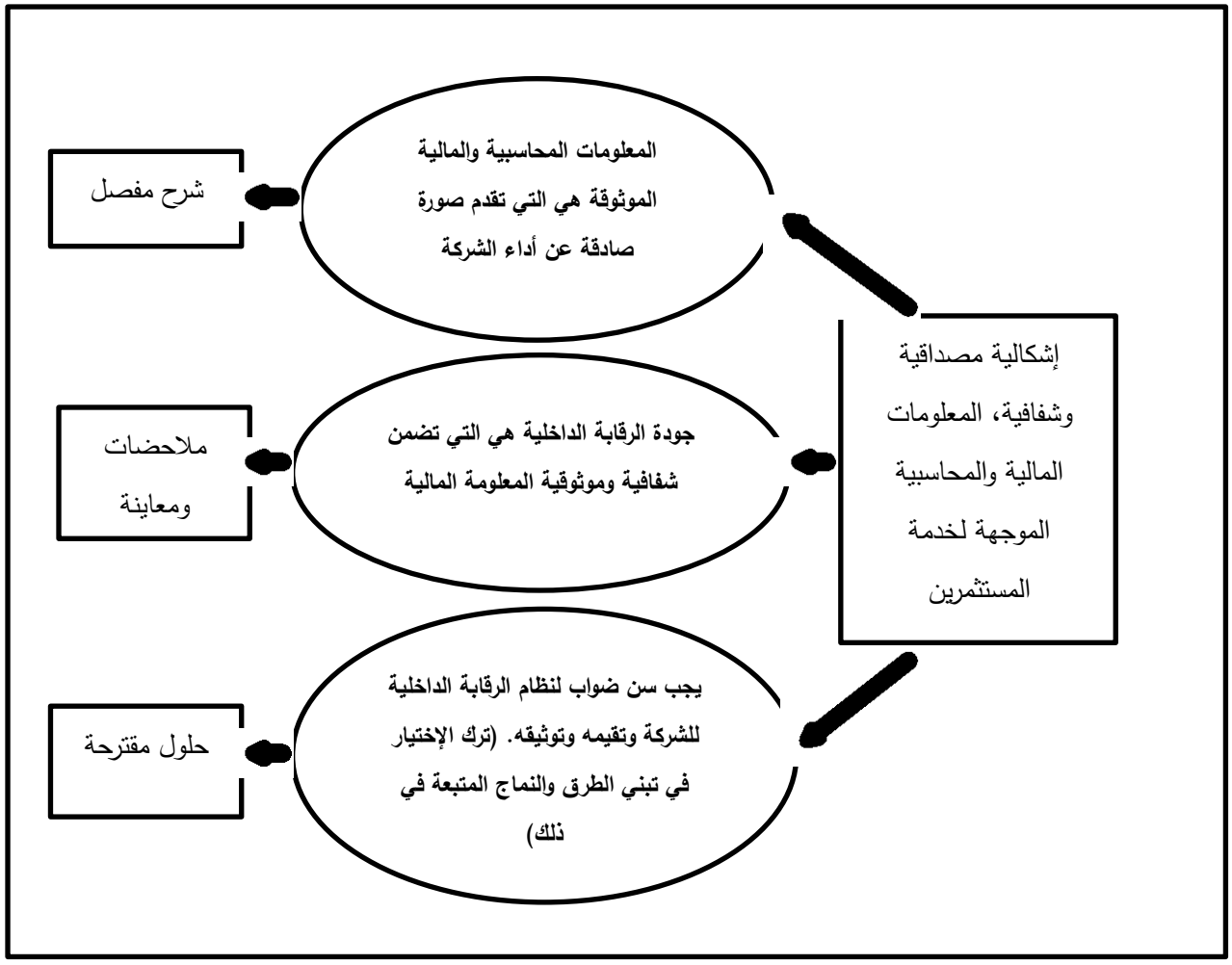

المصدر: أمين مخفى ، أمينة فداروي: **تجارب وممارسات الدول النامية والمتقدمة في مجال تكريس حوكمة، الشركات لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقي العلمي الدولي آليات حوكمة الشركات، ومتطلبات تحقيق التمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر، 2013 ص: 216.

المطلب الثالث: التجربة الأمريكية

كانت البداية الأولى للإهتمام بموضوع الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية هي قيام صندوق المعاشات العامة(cal PERS)The California public employees Retirement system وهو أكبر صندوق للمعاشات في الولايات المتحدة بتعريف الحوكمة وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، حيث تتميز معظم الشركات بعدم هيمنة فئة معينة من المساهمين على ملكية الأسهم وقد ركز هذا الصندوق في وضعه لمبادئ الحوكمة على جملة من النقاط تتمثل في تشكيلة مجلس الإدارة، إستقلالية أعضاءه، مكافآت أعضاءه، معايير تقييم أداء المجلس والتحديد الواضع لمفهوم إستقلال أعضاء المجلس.[1]

[1]- حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد: **مرجع سبق ذكره**، ص:94.

وقد قسمت هذه المبادئ إلى مبادئ جوهرية وأخرى إرشادية، وأهم ما يعاب على هذه المبادئ أنه بعد فترة من إصدارها وجهت لها العديد من الإنتقادات وأخذ الصندوق بحدف بعضها حتى أصبحت غير ذي جدوى ومن بين التقارير والقوانين الصادرة بالولايات المتحدة الأمريكية ما يلي:

أولا: تقرير Treadway commission:

هي لجنة وطنية تم تشكيلها سنة 1985 لدراسة التقارير المالية المزورة في الشركات الأمريكية، وهذه اللجنة تتكون من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي وجمعية المحاسبين الأمريكية، ومعهد المديرين الماليين الأمريكين، معهد المدققين الداخلين الأمريكي ومعهد المحاسبين الإداريين الأمريكي، أصدرت مجموعة التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة وما يرتبط بها من منع الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، من خلال الإهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، تقوية مهنة التدقيق الخارجي والداخلي ولجنة التدقيق.[1]

ثانيا: تقرير Blue Ribbon:

لقد أصدر كل من "Newyork stoch Exchange -NYSE" و" Association of securities Dealers NASD" عام 1999 تقريرها الشهير المعروف بإسم "Blue Ribbon Report" والذي إهتم بفاعلية الدور الذي تقوم به لجان التدقيق بالمؤسسات بشأن الإلتزام بمبادئ الحوكمة، وتضمن هذا التقرير مسؤولية لجنة التدقيق تجاه إعداد التقارير المالية ووظيفة التدقيق الخارجي وكذلك لجنة التدقيق تجاه وظيفة التدقيق الداخلي.[2]

ثالثا: قانون Sarbares Oxley Act:

لقد أظهرت جميع التحليلات التي أجريت للتعرف على أسباب الإنهيارات التي حدثت إلى وجود خلل في أخلاقيات وممارسات مهنتي المحاسبة والتدقيق، وعلى هذا الأساس قامت الحكومة الأمريكة سنة 2002، بتطوير تشريع جديد أسمته Sarbares -oxley حيث ألزم الشركات المدرجة في البورصة بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده وإلزامها بأن تشكل آلية إبلاغ الإدارة العليا.[3]

من المقالات المهمة والملفتة حول محاولة الشركات التأقلم مع قانون" Sarbares-oxley act المقالة المنشورة في "Journal of Accountancy" في عددها الصادر في مارس 2004 من قبل Tiam.D و M.G.Fenneua وzphilip وwillian Hillisou بعنوان "بيئة المؤسسات المستمرة التغير" " Changing Corporate culture".[4] وتشير هذه المقالة إلى أن إحدى الإستطلاعات أضهرت ما يلي:

- ومع ظهور الحاجة إلى أعضاء مجلس إدارة مستقلين قد إنخفضت مشاركة أعضاء مجلس الإدارة العاديين بنسبة 4% عام 2003، والذي يعد أول إنخفاض يحدث خلال الخمس سنوات الأخيرة؛

---

[1]- نبيل حمادي ، عمر على عبد الصمد: **مرجع سبق ذكره**، ص: 834.

[2]- عمر علي عبد الصمد: **نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية -دراسة نظرية تطبيقية-**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012، ص: 82.

[3] -Christine A Mallin : **Handbook on International corporate governance country analyses**, Director center for corporate governance Research, 2006, p: 151.

[4]- حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد: **مرجع سبق ذكره**، ص:98.

- أصبح تقريبا 80% من لجان التدقيق لجانا مستقلة بشكل كامل، وهذا يعد تغييرا كبيرًا إذ ما قورن بنسبة 56% التي كانت سائدة منذ سنة 1999؛
- ارتفعت نسبة الشركات التي تستخدم سياسة منح أسهمها الممتازة، ومنح الأسهم الأخرى كمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة إلى 28% سنة 2003 بالمقارنة مع نسبة 24% في العام الماضي؛
- توقفت بعض الشركات الكبرى عن منح خيارات الأسهم لغير العاملين فيها من أعضاء مجلس الإدارة؛
- يشير كتاب المقال بأنهم أجروا مقابلات لسبعة عشر مسؤول (ثلاثة مديرين، سبعة مديرين ماليين، ورؤساء شركة وستة أفراد) كان البعض منهم له دور رئيسي في عملية التدقيق الداخلي والباقي رؤساء لجان تدقيق،وتوصلو إلى أن الشركات التي يعملون بها متوسط مبيعات سنوية يبلغ 3.9 مليار دولار، بمدى يتراوح بين ثلاثين مليون وسبعة عشر مليار، علما أن أسئلة المقالة قد صممت بعد صدور قانون "Serbares–oxley" لفحص أصحاب العلاقة حول نقطتين أساسيتين هما:[1]

1. تأثير قانون "Sarbanes-Oxly" على الإبلاغ المالي.

لقد اتفق الجميع على أن التشريع الجديد أثر على الإبلاغ المالي ضمن النقاط التالية:

- أصبح الجميع يركز على أخلاقيات المهنة ونوعية الإفصاح المحاسبي؛
- الإهتام بآليات الإتصال الفعال داخل الشركة حيث قامت أغلب الشركات بتنظيم لقاءات بين الموظفين ومجلس إدارتها من أجل تشجيعهم على توصيل المعلومات دون الخوف من طائلية المسؤولية.
- تفعيل دور لجان التدقيق بشكل أكثر كفاة من خلال تعيين أعضاء مستقلين من ذوي سمعة الجيدة والخبرة الكبيرة.
- التعامل مع إدارة المخاطر بشكل جيد، خوفا من المساءلة المستمرة من قبل لجان التدقيق.
- التركيز على التدقيق الداخلي حيث قامت الشركات بإجراء تغييرات جوهرية على التدقيق الداخلي والتي مست إنشاء أقسام تدقيق داخلي بشكل رسمي وملىء تلك الأقسام بالأشخاص المختصين بنسبة 80% على الأقل وإطلاع لجنة التدقيق على تقارير التدقيق الداخلي قبل رفعها لأصحاب المناصب الإدارية العليا في الشركة.

2. مدى جودة الإبلاغ المالي بعد Sarbares–oxley بالمقارنة مع السابق.

- إبعاد المدقق الخارجي عن تقديم إستثمارات للشركة التي يدقق بأعمالها، وجعل التركيز على عملية التدقيق الداخلي مما يساهم في جعلها مجدية وأقرب للمثالية حيث ألزم المدقق الخارجي بتقديم تقريره للجنة التدقيق؛
- التركيز على استخدام معايير المحاسبة بحذافرها من أجل تخفيض درجة الإعتماد على أراء المدقق الخارجي والتقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية؛
- بالنسبة للمدققين الداخلين فقد تم إيقاف مهامهم في عملية تدريب الموظفين بل تركز عملهم على عملية تحليل المخاطر والتدقيق؛

[1]- نبيل حمادي، عمر على عبد الصمد: **مرجع سبق ذكره**، ص: 95.

- التركيز على نوعية الأعضاء خصوصا ما يتعلق بالخبرة والإلتزام.

المبحث الرابع: تجارب دولة مصر والتجربة الجزائرية في مجال حوكمة الشركات

نتيجة الإنفتاح على العالم الخارجي وجدت الدول العربية نفسها مجبرة على تبني مفاهيم حديثة من أجل تقليص الفجوة وفي هذا الإطار فقد سعت معظم الدول العربية إلى تبني مفهوم الحوكمة كبديل إستراتيجي في عمليات إدارة الشركات من أجل تقليص التضارب، وفيما يلي بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم عن مدى تبني مبادئ الحوكمة في الدولتين.

- **مؤشر مدى تنظيم تعارض المصالح** :يعكس هذا المؤشر الاهتمام الذي توليه الدولة في سبيل حماية حقوق صغار المساهمين من إساءة استخدام أصول الشركة لتحقيق مكاسب شخصية، والشكل الموالي يبين لنا المرتبة التي حققتها مصر والجزائر في هذا المؤشر مقارنة بباقي الدول العربية والأجنبية.

الشكل رقم (01-12): مؤشر مدى تنظيم تعارض المصالح

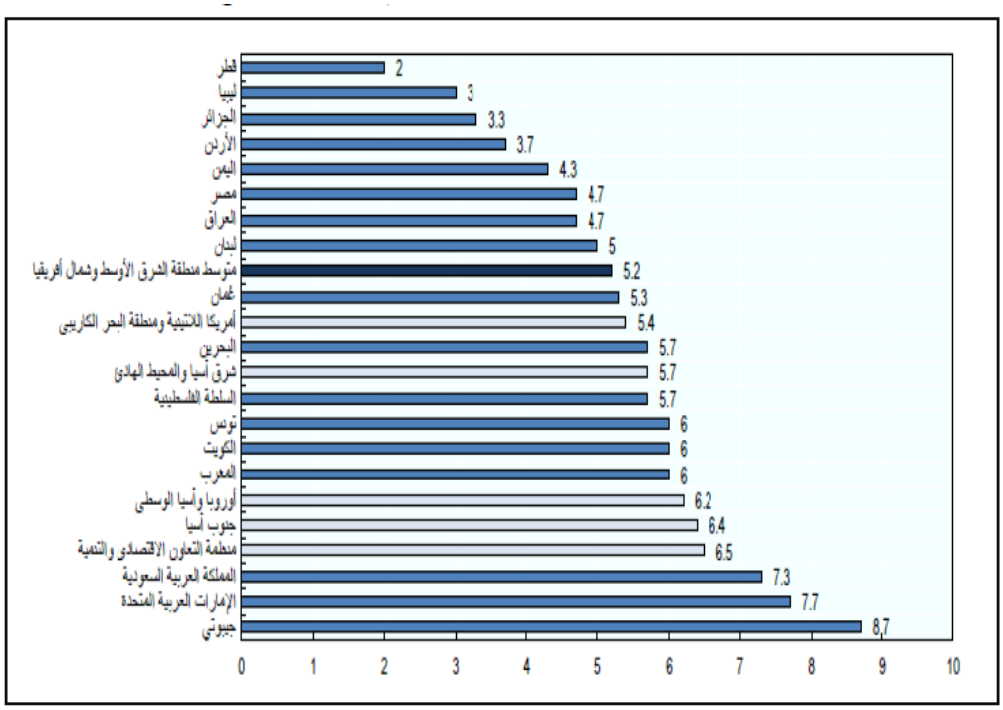

المصدر: **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**: منشورات 2019، ص63.

رغم تفوق مصر على كل من قطر، ليبيا، الجزائر، الأردن واليمن إلا أن أداءها يبقى ضعيفا إذا قارناه بأداء كل من الإمارات والسعودية وغيرها من الدول العربية، حيث سجلت مصر والجزائر في هذا المؤشر مستوى أداء قدر ب 4,7 نقطة و3،3 على التوالي على سلم تنقيط من 10 درجات، وهي نسبة ضعيفة نوعا ما وبالتالي لابد على الدولتين توجيه المزيد من الجهود الإصلاحية لضمان عدم تعارض المصالح لحماية حقوق صغار حملة الأسهم.

– **مؤشر حوكمة حملة الأسهم** :على غرار المؤشر السابق حققت مصر أداء أفضل بالنسبة لمؤشر حوكمة حملة الأسهم، إذ سجلت نقطة قدرها 07 على سلم من 10 درجات، متفوقة بذلك على العديد من الدول العربية والأجنبية، يظهر مدى اهتمام الدولة بحماية حقوق الأقليات من حملة الأسهم في هذ المؤشر أفضل من المؤشر السابق، وبالنسبة للجزائر فإن مستوى الحوكمة في هذا المؤشر لم يطرأ عليه تغير معتبر، فقد بلغت قيمة التغير 0،4 نقطة على السلم، والشكل أدناه يوضح لنا ذلك.

الشكل رقم (01-13): مؤشر حوكمة حملة الأسهم

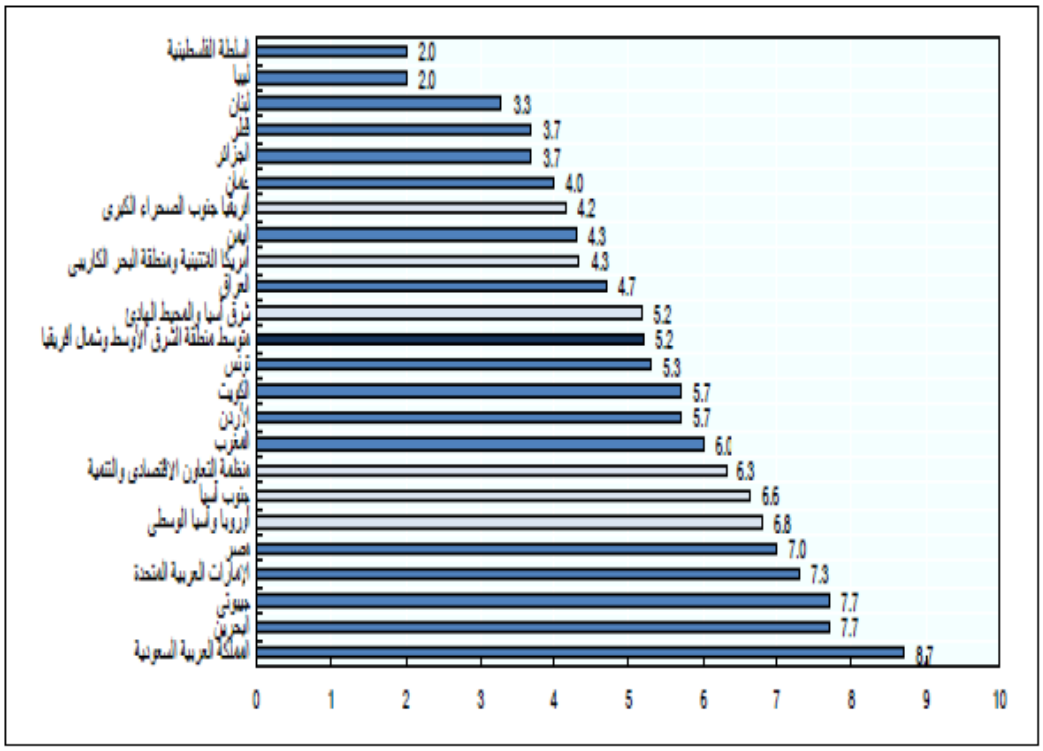

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: منشورات 2019، ص 63.

المطلب الأول: التجربة المصرية

اتخذت مصر خطوة في مجال تبني حوكمة الشركات كغيرها من الدول الأخرى بغية تحقيق المزايا المتأتية من تطبيق هذه الخطوة، فيما يلي نستعرض أهم الإجراءات التي ميزيت المرحلة الإنتقالية .

1. بوادر الحوكمة في جمهورية مصر العربية:

يعتبر إنعقاد مؤتمر "مستقبل الإقتصاد المصري في ظل ممارسات الحوكمة" سنة 2001 والذي كان بالتعاون مع الجمعية المصرية للإدارة المالية والمركز المصري للدراسات الإقتصادية وبرعاية البنك الدولي ووزارة التجارة الخارجية، الخطوة الأولى لبواعث تأسيس قاعدة حوكمة الشركات بمصر حيث صدر عن هذا المؤتمر عدة توصيات أهمها:[1]

- تأسيس معهد إقليمي للمديرين في مصر على أن تنظم الشركات المسجلة في بورصتي القاهرة والإسكندرية لهذا الإطار الهيكلي الجديد؛

- وفي سنة 2001 أيضا قام البنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD بإجراء دراسة لتقييم مدى إلتزام مصر بتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة الصادرة عن OECD، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك إلتزام بتطبيق 39 معيار من أصل 49 معيار.[2]

- شهدت عملية تطبيق مبادئ الحوكمة في بداياتها نجاح كبير (2001-2003) حيث ترتب عليه تحسين كبير في درجة الإلتزام بمادئ الحوكمة حيث قدرت نسبة الإلتزام بـ 82%، وهذا أما أقرت به دراسته سميحة فوزي.[3]

- وفي أكتوبر 2005 قامت إدارة حوكمة الشركات التابعة لهيئة سوق المال في مصر بإصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصدر العربية بالتعاون مع مركز المديرين التابع لوزارة الإستثمار المصرية وفي سنة 2006 أصدرت الهيئة العامة لسوق المال في مصر بيان تعهدت فيه بالإلتزام لما جاء في الدليل.[4]

- استكمالًا لمسيرة الإصلاحات في حوكمة الشركات قام المركز (مركز المديرين) بإصدار دليل ثاني معدل ومحدث للدليل السابق سنة 2011 ، شمل تحديث حوكمة الشركات المقيدة لأوراق مالية بالبورصة بما يتماشى مع معدلات تطبيق الحوكمة في ذلك الوقت حرصًا منه على مواكبة أفضل ممارسات الحوكمة على المستويين الدولي والإقليمي فيما يخص دور مجالس الإدارة، كما أوصى بتفعيل نظم الرقابة المختلفة بالشركات وتطرق لدور الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة فضلا عن التوصية بإتباع قاعدة الالتزام أو التفسير.

---

[1]- محمد جميل حبوش: **مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات -دراسة تحليلية لأراء المراجعين الداخلين، الخارجين، مدراء شركات المساهمة العامة**،أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007، ص: 66.

[2]- شهيرة فوزي: **قواعد إدارة الشركات تصبح سعيا دوليا: ماذا يمكن عمله في مصر**، سلسلة أوراق عمل، إدارة البحوث وتنمية الأسواق بورصتها القاهرة والإسكندرية بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2001، ص: 23.

[3]- سميحة فوزي: **تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية**، ورقة عمل رقم 82، المركز الجهوي للدراسات الإقتصادية بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصو، 2003، ص: 15.

[4]- أمينة فداوي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 101.

- استمرت الحكومة المصرية في بدل جهودها لإصلاح حوكمة الشركات للتوافق مع متطلبات بيئة الأعمال الدولية وإصلاحات الحوكمة على المستوى الدولي، واستنادا إلى ذلك تم إصدار القرار رقم 84 لعام 2016 المتضمن دليل قواعد حوكمة الشركات المصرية المعدل والشامل لجميع ما ورد في الأدلة السابقة والصادر تحت مسمى الدليل المصري لحوكمة الشركات، يسعى الدليل الجديد لحوكمة الشركات إلى تحقيق هدفين رئيسيين الأول يتمثل في تضمين الحوكمة مستجدات مهمة لحماية كافة الأطراف المتعاملة مع الشركة، ومنها تطوير محتويات تقرير مجلس الإدارة والتأكيد على دور لجان المراجعة وأعضاء مجلس الإدارة المستقلين، والنص على أن لاتزيد مدة التعاقد مع مراقب الحسابات الخارجي عن ستة سنوات متصلة، وكذلك تنظيم أسهم الخزينة ومتطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، أما الهدف الثاني فيتمثل في تبسيط متطلبات حوكمة الشركات بتطبيق مبدأ النسبية، حيث تتباين القواعد المطلوب تطبيقها وفقا لطبيعة نشاط وحجم الشركة.

2. دليل مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية:

ميزت مصر في إعدادها لمبادئ الحوكمة بين قواعد وجهت للقطاع العام وأخرى للشركات المدرجة في بورصتي القاهرة والإسكندرية، حيث قسمت المجموعة الأولى إلى ستة مبادئ كالتالي:[1]

- وجود إطار قانوني وتنظيمي فعال لحوكمة قطاع الأعمال العام؛
- الدولة لها حق التصرف كمالك؛
- المساواة في المعاملة بين المساهين؛
- تنظيم العلاقات مع الأطراف ذات الإهتمام المشترك؛
- الشفافية والإفصاح؛
- مسؤوليات مجلس إدارة شركات القطاع العام؛
- أما فيما يخص المبادئ الموجهة للشركات المدرجة في بورصتي القاهرة والإسكندرية فهي:
- مجلس الإدارة؛
- الإفصاح والشفافية في تقديم المعلومات للمساهمين؛
- تضارب المصالح والتجارة الداخلية؛
- التحكم الداخلي؛
- تعيين مدقق ومراجع للحسابات؛

حيث تعتبر هذه المبادئ ملزمة بشكل قطعي ونهائي للشركات، المدرجة في بورصتي القاهرة والإسكندرية خلال ستة أشهر من صدورها.

[1]- أمل حسين: **ماذا يمكننا أن نعرف على تطبيق حوكمة الشركات في مصر**، موقع إجابة نقلا عن http://Sc.egyres.comtjziik في 28 أفريل 2016، 11:58.

المطلب الثاني: التجربة الجزائرية

إنعقد أول ملتقى دولي حول "حوكمة المؤسسات" في شهر جويلية 2007 وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف في عالم المؤسسة، وحدد لهذا الملتقى هدف جوهري يتمثل في:[1]

- تحسيس المشاركين قصد الفهم الصحيح والدقيق والموحد لإشكالية الحكم الراشد ودراسته من زاوية الممارسة على أرض الواقع وسبل تطوير الأداء، ببلورة الوعي بأهمية حوكمة الشركات في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر وكذا الإستفادة من التجارب الدولية.

وخلال هذا الملتقى تبلورت فكرة إعداد الميثاق كأول توصية وخطوة عملية تتخذ، وقد تفاعلت مجموعة من الأطراف تمثلت في جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة، منتدى رؤساء المؤسسات، والسلطات العمومية متمثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية مقدمة الدعم والرعاية للمشروع، كما شارك في المبادرة مجموعة من الهيئات الدولية المقيمة بالجزائر متمثلة في مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والمنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (GCGF) وفي غضون الفترة الممتدة بين نوفمبر 2007 ونوفمبر 2008،[2] تمكن فريق العمل بعد سلسلة من المشاورات مع الأطراف الفاعلة من إعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر.

وجه هذا الميثاق بصفة خاصة لـ:

- مجموعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة؛
- المؤسسات المساهمة في البورصة وتلك التي تتهيأ لذلك؛

ويتضمن هذا الميثاق جزئين وملاحق كما يلي:[3]

- يوضح الجزء الأول الدوافع التى أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات ضروريا في الجزائر، كما أنه يربط الصلات مع إشكلالية المؤسسة الجزائرية لا سيما المؤسسة الصغيرة والمتوسط الخاصة؛
- وتطرق الجزء الثاني إلى المقايس الأساسية التي يبنى عليها الحكم الراشد في المؤسسات فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية) ومن جهة أخرى علاقة المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية، الموردون، العملاء.....إلخ بالإضافة إلى نوعية نشر المعلومات وأساليب نقل الملكية.
- ويختم هذا الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها بغرض الإستجابة لإنشغال واضح ودقيق كقائمة مرجعية لممارسة التقييم الذاتي لإدارة المؤسسات، رؤية متعددة الأوجه –بانورامية– للمؤسسات الجزائرية الخاضعة للقانون التجاري، والتي تحد من تضارب المصالح في المؤسسة.

---

[1]- دلال العابدي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 48.
[2]- أمينة فداوي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 104.
[3]- القانون التجاري الجزائري، **ميثاق حوكمة الشركات**، مارس 2016، ص ص: 38-50.

ثانيا: واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر

يمكن الوصول إلى حقيقة ممارسات حوكمة الشركات بالجزائر من خلال تحليل مضامين اللوائح القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل الشركات بالجزائر وسيتم عرض بعض الدلائل توضح مدى إستعداد الجزائر لتبني مبادئ حوكمة الشركات.

أ. حقوق المساهمين:

يضمن التشريع الجزائري المتمثل في القانون التجاري هذه القاعدة، فالمادة 685 من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 03 ذو القعدة 1413م الموافق لـ 25 أفريل 1993م الذي ينص على أنه " يجوز أن يحدد القانون الأساسي عدد الأصوات التي يحوزها كل مساهم في الجمعيات، بشرط أن يفرض هذا التحديد على جميع الأسهم دون تمييز فئة عن فئة أخرى".[1]

بالإضافة إلى المادة 684 من نفس المرسوم التي أكدت على أنه " مع مراعات الأحكام الواردة في المادتين 603 و685 فإنه يكون حق التصويت المرتبط بأسهم رأس المال والإنتفاع متناسبا مع حصة رأس المال التي تنوب عنها، ولكل سهم صوت على الأقل.[2]

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن المشرع الجزائري قد ضمن للمساهمين حقوقهم التي تسمح لهم بحماية مصالحهم من الناحية التشريعية، أما الواقع الملاحظ فنجده يخالف التشريع في أغلب النقاط.

ب. الإفصاح والشفافية:

لابد من الإشارة إلى سيطرة الدولة على حصة الأسد في رأسمال جل الشركات المدرجة في بورصة الجزائر وهذا ما يجعل عملية تداول الأسهم محدودة، حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة في البورصة ما يقارب 4200000 سهم كما أن عدد الأسهم لا يمثل إلا 20 %من رأس مال هذه الشركات،[3] مما يعني في الواقع أن الإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية يستجيب في الواقع لإحتياجات الدولة، ويظهر ذلك جليا في غياب النصوص القانونية الواضحة والصريحة المنظمة لإشهار المعلومات المتعلقة بالمؤسسات وسير عملها وكشف حقيقة مراكزها المالية، حيث تقتصر القوانين على الإفصاح عن الحد الأدنى.

ج. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

رغم وجود قوانين تنظم وتضمن العلاقات المبرمة وبعض الأطراف ذات المصلحة، إلى أن الحديث عن مشاركتهم في ضمان مستوى جيد من الأداء وخلق الثروة لم ترقى بعد إلى مستوى المساهمة في الحوكمة الجيدة للشركات.

---

[1]- القانون التجاري الجزائري، وفق تعديلات 2005، **المادة 685** من المرسوم التشريعي رقم 93-08، ص: 422.

[2]- القانون التجاري الجزائري، **مرجع سبق ذكره**، ص: 423.

[3]- عتيقة وصاف: **مكانة الأسواق المالية في الإقتصاديات العربية وعوامل رفع كفاءتها -دراسة حالة الجزائر والدول النامية-**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات، أيام 21-22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص: 10.

المطلب الثالث: تقييم التجربة الجزائرية في مجال حوكمة الشركات

قبل التطرق إلى أهم العبر التي يمكن للجزائر الإستفادة منها في تحيين حوكمة الشركات وجب التطرق إلى أهم العوائق التي تقف حاجزا أمام تطوير هذا النظام.

أولا: أوجه القصور في ممارسات حوكمة الشركات بالجزائر

إن الملاحظ في بيئة الأعمال الجزائرية ركود إقتصادي نتيجة إرتباط جل المعاملات التجارية المدرة للعملة الصعبة بتصدير البترول حيث يمثل 80% من المداخيل ومن الحلول التي يقترحها بعض الخبراء الإقتصاديين للخروج من دروة الأزمة تطوير قاع خاص قوي تطبق مؤسساته مبادئ الحوكمة من أجل تحقيق الطفرة النوعية متغاضين في ذلك أن حقيقة الأمر متمثلة في: [1]

- إن القطاع الخاص هو مجموعة واحدة لها نفس المصالح، ونفس المشاكل ونفس الأوليات الإقتصادية، بينما نلاحظ وجود تباين في وجهات النظر في المؤسسات الصغيرة والقطاع الغير رسمي عن تلك التي يسلم بها قطاع الشركات الكبيرة، هذا ما يستدعي جملة من الإصلاحات الحكومية لكل من القطاعين.

- بالإضافة إلى كون القطاع الغير رسمي يساهم في جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يعزز إمكانية الإستفادة منه للعب دور المحفز وفاعل للتوظيف والإصلاح والنمو الإقتصادي شرط تحويله إلى قطاع قانوني.

- إن إقتصاد السوق في دول منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والجزائر بشكل خاص يعني الإقصاء النهائي لدور الدولة في السوق، ولكن حقيقة الأمر يتشكل من خلال تظافر جهود المؤسسات العامة والخاصة، فاقتصاد السوق يتطلب تأسيس مجموعة من المؤسسات والقواعد وآليات الحوكمة من أجل الإستفادة من مزايا الرأسمالية الطيبة والتخلص من تداعيات الرأسمالية الخبيثة؛

- تدهور العلاقة بين المؤسسات والبنوك حيث تشتكي أغلب المؤسسات من مشكلة رفض البنوك تقديم القروض في حين ترى تلك البنوك أن رأسمال تلك الشركات غير كافي لتقديم ضمانات مقابل القروض.

- ضعف الإستثمارات الخارجية في النواة الأساسية للمؤسسة التي غالبا تكون عائلية نتيجة نقص تجارب فتح رأس المال؛

- غياب الثقة مع الإدارة الجبائية الذي ينتج عنه تزوير في الحسابات وعدم مطابقتها للنتائج الفعلية وهذا ينافي متطلبات الإفصاح والشفافية كمبائ للحوكمة؛

- عدم وضوح العلاقة بين المساهمين والأطراف الفاعلة الأخرى المعبر عنها بمشكلة الوكالة الناتجة عن تداخل الصلاحيات وعدم تماثل المعلومات.

[1]- جودي محمد رمزي: **اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالافصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 6-7 جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص: 07.

ثانيا: الدروس المستفادة للجزائر من أجل تفعيل نظام حوكمة الشركات

بناءًا على النقائص التي تم توضيحها سابقا سنحاول في هذه النقطة الوصول إلى مجموعة من الآليات التي من شأنها تفعيل نظام حومة الشركات.

1. تبني برنامج يحدد طبق استراتيجية وقواعد حوكمة الشركات يعتمد على أربع خطوات أساسية:

- **الخطوة الأولى:** لابد من إجراء عملية التقييم الأولي التي تتضمن أسباب فشل القوانين السائدة لحوكمة الشركات والتحديات التي تواجه الشركات ومدى تطبيقها من جهة مقارنة هذه المبادئ مع التي سنتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)؛
- **الخطوة الثانية:** الوصول إلى جمهور العامة وتثقيفه فهو يمثل مستقبلا البيئة الخارجية التي تنشأ فيها الشركة؛
- **الخطوة الثالثة:** إعداد آليات حوكمة الشركات وإضفاء الطابع المؤسساتي عليها بما يتلائم مع خصائص المؤسسة ومحيطها؛
- **الخطوة الرابعة:** بناء القدرات والتمكين والمتابعة للمديرين ومختلف الفاعلين في صنع القرارات الحاسمة؛

2. ضرورة تعديل القانون التجاري الجزائري وهذا بإدراج أقسام خاصة بآليات ومبادئ الحوكمة مع تحديث القسم الخاص بإدارة شركة المساهمة من أجل تنظيم عمليات إستحداث اللجان الفرعية لمجلس الإدارة، ضوابط تشكيلها ومعايير فعاليتها، والعمل على تعزيز حقوق أصحاب المصالح لتتماشى مع متطلبات الحوكمة؛

3. تطبيق الممارسات الإجتماعية من أجل إرساء وبعث بوادر الثقة والشفافية بين الأطراف الفاعلة، وهذا ما يمثل حوكمة الشركات في ظل الإندماج العالمي؛

4. التأكيد على أهمية مجلس الإدارة والإدارة العليا وتأثيرهما على حوكمة الشركات بإعتبار مجلس الإدارة والإدارة العليا من الأطراف الأساسية لحوكمة الشركات والتي لها تأثير فعال على جودة الحوكمة، والمنعكس تأثيرها على باقي أطراف الحوكمة؛

5. توطيد علاقة الشركة مع الأطراف الفاعلة الخارجية بإعتبار المؤسسة نظام مفتوح في علاقة تفاعل مع مجموعة من الأطراف (السلطات العمومية، البنوك والهيئات المالية، الموردين، الزبائن والمنافسين) وذلك من خلال إيجاد وتطوير منظومة إتصالية تساعد في عملية إنسياب المعلومة المناسبة وفي الوقت المناسب وللشخص المناسب؛

6. تشجيع دور السلطات العمومية كشريك نشط، بالاضافة إلى تسريع عملية تحسين العلاقة بين الإدارات العمومية في ثلاثة مجالات هي قانون العمل، الضرائب، حماية البيئة، فعلى المؤسسة ضرورة الإنتباه لتطورات النصوص القانونية في المجالات السابقة؛

7. عدم وجود إدارة فعالة تحتوي الجزائر على عدد كبير من المؤسسات ذات الطابع العائلي، والتي تتميز بإدارة غير تنافسية لأنها غير مبنية على أسس إقتصادية غالبا ما تكون العلاقات فيها هي علاقة مصالح من

أجل السيطرة والإستحواذ على المؤسسة، فلم تكن العائلة يوما عاملا في نجاح المؤسسة وإنما الموارد البشرية هي الأساس؛

8. ضرور وجود سوق مالي يتميز بالعمق والإتساع يكون بمثابة الحاضن لممارسات حوكمة الشركات المدرجة فيه.

خلاصة:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى حقيقة نظرية مفادها الأهمية العملية لتطبيق الحوكمة في الشركات، فعن طريق التفاعل بين آلياتها ومبادئها توفر المرونة اللازمة في عمليات التسيير والإدارة من جهة وتعزيز عمليات الرقابة والمساءلة من جهة أخرى.

إن تطبيق الحوكمة في الشركة يوفر مجموعة متكاملة من المزايا تنعكس بالإيجاب على البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، ولعل أهم ميزة تتيحها هي العمل على تحقيق جودة المعلومة المالية المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية المعدة من قبل نظام المحاسبة في الشركة، وتقديم أكبر قدر ممكن من الدقة لمستخديها ولمتخذ القرار، في الفصل الموالي سنقوم بالبحث في ثنايا هذا الأمر.

الفصل الثاني: جودة المعلومة المالية

تمهيد:

تعتبر الجودة (Quality)مفهوما فلسفيا واسعا، يرمي إلى تحقيق التميز فيما تقدمه الوحدة الاقتصادية من خدمات ومنتجات، ومن بين هذه المنتجات القوائم المالية والتي تعد بمثابة وسيلة لتوصيل المنتج النهائي لمخرجات نظام المحاسبة للوحدة الاقتصادية، ولكي يتصف نظام المحاسبة بالكفاءة لابد أن تتصف مخرجاته (المعلومات المالية) بالجودة.

تتجه تعاريف جودة المعلومة المالية (FIQ: Financial information Quality) رغم إختلافها إلى إعتبار هذه الجودة جوهر له مظهر آخر يقاس به، يعبر عن الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية التي تنقسم إلى خصائص أساسية (الملائمة، المصداقية) وثانوية (الثبات،القابلية للفهم، القابلية للمقارنة).

ومن أجل تعزيز هذه الجودة أولت المنظمات العالمية ضرورة كبيرة لتبني جملة من المعايير المحاسبية، حيث أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) المعايير الدولية المحاسبية والإبلاغ المالي (IAS/IFRS).

والجزائر في مسعاها للإنفتاح على العالم الخارجي، تبنت أيضا نظام محاسبي مالي (ScF) سنة 2010 يتوافق مع هذه المعايير، حيث تطلب منها الأمر القيام بعملية إصلاح محاسبي تضمن إعادة النظر في الممارسات والطرق المحاسبية وإعادة تنظيم المهن المحاسبية، وسيتم في هذا الفصل التطرق للمباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية المعلومة المالية.
- **المبحث الثاني:** أساسيات حول جودة المعلومة المالية.
- **المبحث الثالث:** الجهود الجزائرية في سبيل تعزيز جودة المعلومة المالية.

المبحث الأول: ماهية المعلومة المالية

يعد نظام المحاسبة في المؤسسة نظام مفتوح يعمل عن طريق معالجة المدخلات (البيانات) من خلال تبويبها وتحليلها للوصول إلى مخرجات تتميز بالجودة، تتمثل في المعلومات المالية، ويتمثل النجاح الحقيقي لنظام المحاسبة في توفير معلومة مالية تساهم في اتخاذ قرارات صائبة وصحيحة.

المطلب الأول: مفهوم المعلومة المالية وأنواعها

تعتبر المعلومة المالية في عصرنا الحالي مورد ذو أهمية فهي ميزة تنافسية للشركة، ونتيجة للكم الهائل من المعلومات المالية المتداولة وجب تصنيفها وتنظيمها وتوزيعها في القنوات المناسبة التي تضمن عملية الإستفادة منها في إتخاذ القرار داخل الشركة.

الفرع الأول: مفهوم المعلومة المالية

قبل البث في مفاهيم المعلومة المالية لابد من الإشارة إلى أنه هناك إختلاف بين مفهوم البيانات والمعلومات، ونتيجة للعلاقة الوثيقة بينهما يخطئ البعض ويستعملها على أساس أنهما مترادفين لمعنى واحد، لهذا لابد من توضيح معنى المفهومين:

أولا: البيانات المالية

البيانات (DATA) مصطلح شاع إستخدامه بصيغة الجمع، مفرده بيان (DATUM) وهي المادة الخام التي تشتق منها المعلومات.[1]

قد تعبر هذه البيانات عن هدف، ظاهرة، أو موقف ويكون دون تعديل أو تفسير ويتم التعبير عنها بكلمات أو رموز أو أشكال.

ومنه فالبيانات المالية تعرف بأنها المادة الخام التي يتم تجميعها ومراجعتها لأجل إنتاج المعلومات، وتمثل المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، وتعبر عن أحداث وتدفقات مالية، مادية للعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية.[2]

ثانيا: المعلومات المالية

المعلومات (Information): "هي نتيجة تجهيز البيانات مثل إجراء عمليات النقل، الإختيار والتحليل والمعالجة، أو هي نتائج التفسيرات أو التعديلات".[3]

أما في المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات فإن المعلومات هي: "البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو لإستعمال محدد لأغراض إتخاذ القرارات، أي البيانات التي أصبح

---

[1]– سليم حسنية: **نظم إدارة المعلومة**، منشورات الجامعة الإفتراضية الدورية، سوريا، 2018، ص: 15.

[2]– مصطفى يوسف سبسبي: **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في إتخاذ القرارات – دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص -**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة حلب، 2011، ص :04.

[3]– أحمد علي: **مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 01، 2012، ص: 479.

لها قيم بعد تحليلها أو تفسيرها أو تجميعها في شكل ذو معنى، والتي يمكن تداولها وتسجيلها ونشرها وتوزيعها في صورة رسمية أو غير رسمية".[1]

يوضح هذا المفهوم مختلف المراحل التي تمر بها البيانات في مرحلة معالجتها والتي تتمثل في مرحلة التحليل، التفسير، التجميع، التوزيع، التسجيل وأخيرًا نشرها في الشكل الذي يتماشى مع الهدف الذي يسعى متخذ القرار تحقيقه.

أما المعلومات المالية (Financial information) فهي:" المعلومة التي تتكون من البيانات المالية التي تم استرجاعها ومعالجتها لأغراض إبداء الرأي، أو كأساس للتنبؤ، أو إتخاذ القرارات، وتكون المعلومة المالية محتواه في قوائم مالية وتقارير الأداء الفعلي للموازنات التقديرية والتي توفر معلومات مسترجعة عن الأداء الفعلي للأعمال والأنشطة في المنشأة".[2]

"المعلومات المالية هي نواتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يهتم بعملية التجميع والتبويب والتسجيل لمختلف العمليات المحاسبية والأحداث الاقتصادية والمالية، وتقديمها في إطار كشوفات مالية تعبر عن واقع الأحداث المالية للمؤسسة، حيث تعتبر المعلومة المالية أساس الإعلام المالي الذي تقوم به المؤسسات".[3]

من خلال التطرق لمفهوم البيانات والمعلومات يمكن القول بأن العلاقة بينهما هي علاقة ارتباطية قوية كعلاقة المنتج بالمواد الأولية، وتتكفل النظم المحاسبية بمجمل عمليات المعالجة الكمية والكيفية للبيانات المالية من أجل الوصول إلى معلومات مالية تفيد عملية اتخاذ القرار.

---

[1]– نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2]– ليندة دواس، أحمد بوراس: **حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية –دراسة حالة الوطنية للإتصالات– أوريدو–**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ص: 298.

[3]– سليمان بن بخمة، عبد الوهاب برحال، **جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي ، تبسة، الجزائر، ص: 154.

الشكل رقم (02-01): مسار البيانات داخل نظام المحاسبة

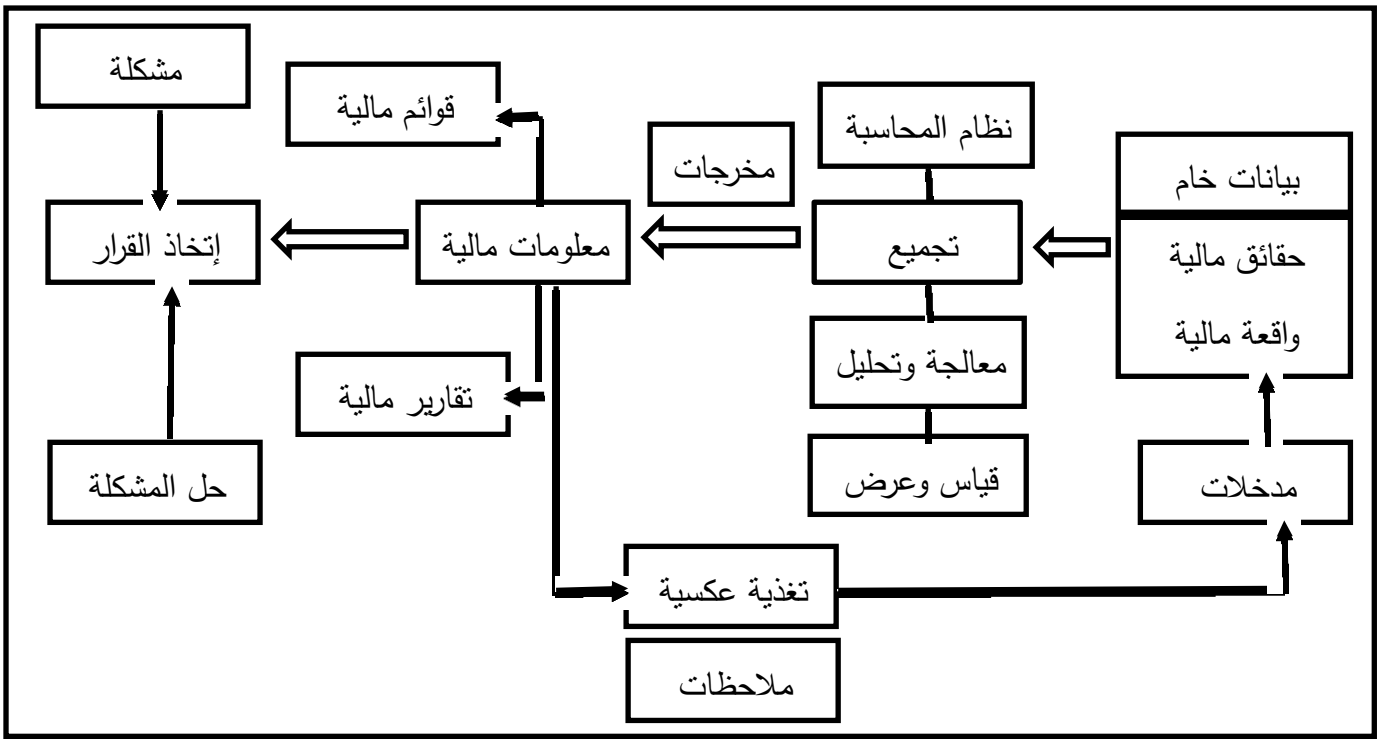

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

ليندة دواس، أحمد بوراس: **حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية –دراسة حالة الوطنية للإتصالات– أوريدو –**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ص: 298.

الفرع الثاني: أنواع المعلومة المالية

يمكن التمييز بين عدد كبير من المعلومات المالية المتداولة داخل الشركة في فترة زمنية معينة وهذا راجع لتعدد إعتبارات ومعايير تصنيفها ويمكن توضيحها فيمايلي:

الشكل رقم (02-02): أنواع المعلومة المالية.

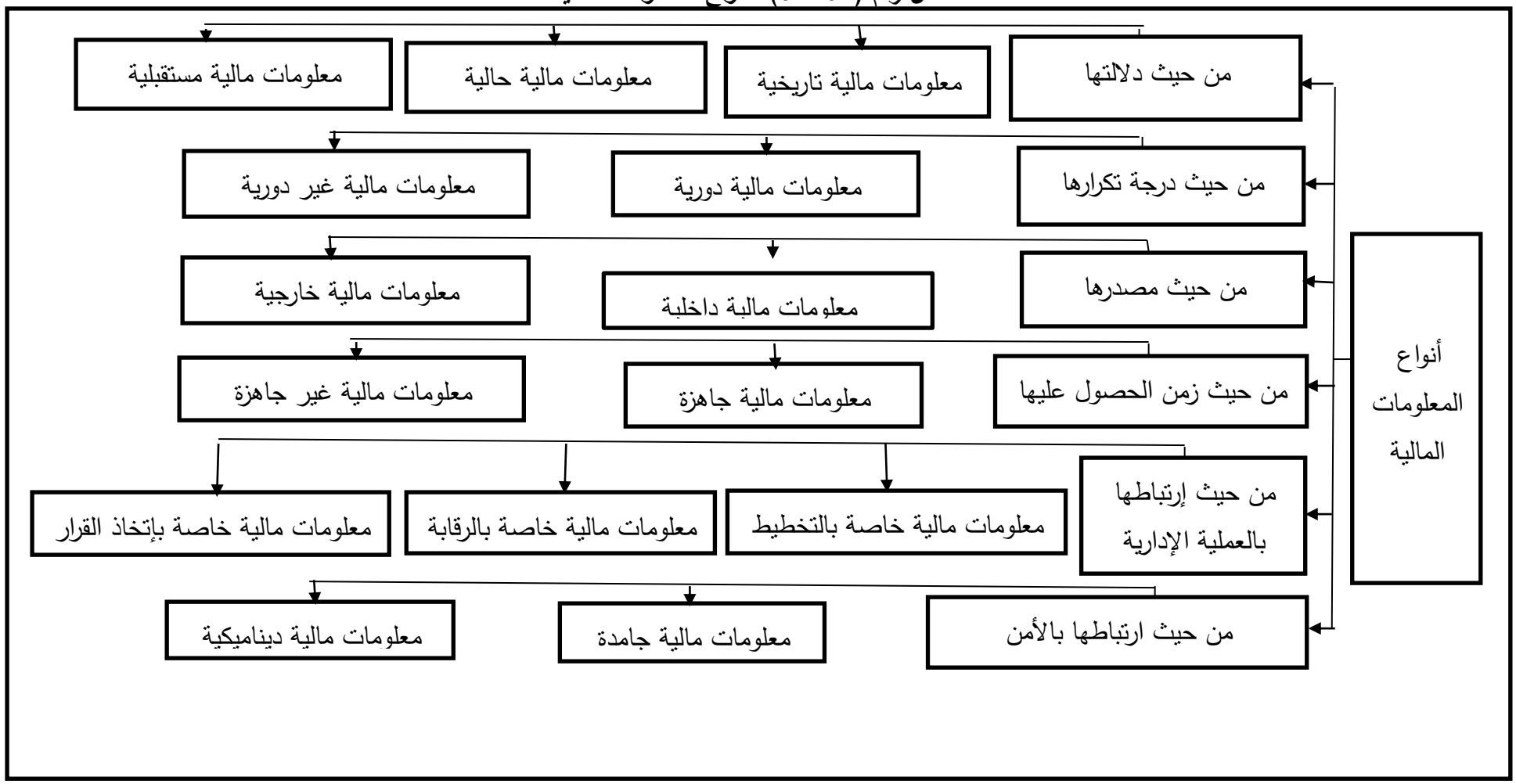

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: مصطفى يوسف سبسي: **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في إتخاذ القرارات –دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص–** ،رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة حلب، 2011، ص: 51.

المطلب الثاني: أشكال عرض المعلومات المالية

تختلف المعلومات المالية داخل الشركة وينتج عن هذا الاختلاف نوعان من أشكال عرضها وهما القوائم والتقارير المالية.

الفرع الأول: القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية التي يقوم نظام المحاسبة بإعدادها بمثابة المصدر الأساسي للمعلومات المالية المعبرة عن نتيجة نشاط الشركة من صافي الربح أو صافي الخسارة في فترة زمنية معينة، وكذلك مركزها المالي وغيرها من المعلومات المالية المهمة لاتخاذ القرار في الشركة.

1. تعريف القوائم المالية فيمايلي استعراض لجملة من التعاريف:

تعريف جون فرانسوا دي روبر Jean François des Robert: "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية والغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية أو الأداء أولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات".[1]

يشير صاحب هذا التعريف إلى أن القوائم المالية مترابطة فيما بينها، وبالرغم من اختلافها إلى أن الهدف من إعدادها يبقى واحد.

وعرفت أيضا أنها: "عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات، لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد إتخاذ قرارات معينة".[2]

2. الترتيبات الخاصة لأعداد القوائم المالية

يعد النظام المحاسبي المالي عدة إجراءات وترتيبات تخص عملية تجهيز وإعداد القوائم المالية والتي تتمثل في:[3]

- يجب أن تعرض القوائم المالية بصفة وقتية الوضعية والأداء المالي للمؤسسة وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية؛
- تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية المسيرين، في أجل أقصاه أربعة (04) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية؛
- تعرض القوائم المالية لزومًا بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري)؛

---

[1]– نوي الحاج: **إنعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامع حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007، ص: 47.

[2]– عبد المالك زين: **القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مجمع صيدال –وحدة الحراش–** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013، ص: 41.

[3]– القانون رقم 07–11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، **المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ،المؤرخة في 25 نوفمبر 2007، العدد 74، المواد من 26 إلى 27.

• توفر القوائم معلومات مالية تسمح بمقارنة مع السنة المالية السابقة من حيث وجوب أن يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة التغيير في الأموال الخاصة إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة وذلك من أجل تسهيل عملية المقارنة لمستخدمي القوائم المالية، وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد القوائم مع المركز العددي من القوائم المالية السابقة بسبب تغيير الطرق وأساليب القياس، أو العرض والإفصاح، يكون من الضروري تكيف مبلغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة، وإذا كان من غير الممكن إجراء المقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية، فإنه يجب إعادة ترتيب أو تعديل المعلومات العددية للسنة المالية السابقة حتى تصبح قابلة للمقارنة مع تقديم التفسيرات في الملاحق.

3. الفروض والمبادئ الأساسية لإعداد القوائم المالية.

1.3 الفروض الأساسية لإعداد القوائم المالية:

تمثل الفروض المحاسبية أساس يستخدم في اشتقاق المبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية وتتمثل هذه الفروض في:

أ. محاسبة الإلتزام (التعهد ،الاستحقاق): حسب هذا الفرض فإنه ينبغي على المؤسسات إعداد القوائم المالية وفق محاسبة الإلتزام، يعني أنه يجب تسجيل العمليات والأحداث المحاسبية عند حوثها وليس عند القبض أو الدفع الفعلي للمبالغ المقابلة، وهذا ما نصت عليه المادة 06 من المرسوم التنفيذي 08-156.[1]

ب.إستمرارية النشاط: وفق هذا الفرض يتم إعداد القوائم المالية على افتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها مستقبلا، وهو ما نصت عليه المادة 07 من المرسوم التنفيذي 08-156.[2]

2.3 المبادئ الأساسية لإعداد القوائم المالية:

يتبنى النظام المحاسبي المالي عدة مبادئ محاسبية، والتي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية ومن بين أهم المبادئ المحاسبية ما يلي:[3]

أ. مبدأ الدلالة: يجب على المعلومات المالية والمحاسبية أن تكون مبنية على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها، وذات معلومات متبوعة بدلائل.

ب.مبدأ المصداقية: يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة عن الوضع المالي للمؤسسة، وأن تمثل بصدق العمليات المالية التي من المفروض أنها تمثلها، أو تعبر عنها بشكل معقول اعتمادًا على مقاييس وأسس الاعتراف المعمول بها.

---

[1]- مريم باي: **أثر القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية -دراسة ميدانية تحليلية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2017، ص: 34.

[2]- عبد المالك زين: **مرجع سبق ذكره**، ص: 21.

[3]- نفس المرجع، ص: 22.

ج. مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل محاسبيا عناصر الأصول والخصوم، وكذا الأعباء والإيرادات وتظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية أي تكلفة الحصول عليها.[1]

د. أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، يفيد تسجيل أي عنصر من عناصر الأصول، الخصوم، الأعباء والمنتوجات يكون بتحقق شرطين وهما أن يكون من المحتمل أن تعود من العنصر أو إليه منفعة اقتصادية مستقبلة، وللعنصر كلفة أو قيمة يمكن تقييمها.[2]

هـ. مبدأ الدورية: ويقصد بها أن المحاسبة تقوم على أساس دورة مالية متكونة من إثني عشر شهر (12 شهر) تمثل السنة المالية، تبدأ من 01-01-ن وتنتهي في 31-12-ن.

و. مبدأ استقلالية الدورات: يعتبر هذا المبدأ أن نتيجة كل دورة مالية مستقلة عن الدورة المالية التي سبقتها أو تليها.

ز. إستقلالية الذمة المالية: هذا المبدأ يكرس أن المؤسسة وحدة محاسبية مستقلة عن ملاكها، والمحاسبة المالية عادة ما تقوم على الفصل بين مبدأ الأصول والخصوم، أعباء وإيرادات المؤسسة كوحدة قانونية قائمة بذاتها.

ح. مبدأ الحيطة والحذر: ينص هذا المبدأ على تسجيل الخسائر كأعباء قبل وقوعها، ولكن لا تسجل التوقعات الخاصة بالإيرادات إلا إذا وقعت فعلا.

ط. مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: وذلك من أجل ضمان الدقة والوضوح في القوائم المالية إلا أن النظام المحاسبي المالي منح استثناء لهذا المبدأ في حالتين هما:[3]

- تغيير مفروض من قبل نص تشريعي و قانوني.
- عندما تهدف الى تحسين عرض القوائم المالية.

4. عرض القوائم المالية:

في خضم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال المحاسبة، استحدث النظام المحاسبي المالي ثلاث قوائم، وهي قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة والملحق، بينما إحتفظ بالميزانية وقائمة حساب النتيجة، بحيث ألزم كل مؤسسة بإعداد هذه القوائم وعرضها خلال السنة المالية وفق مبادئ وأسس محاسبية.

أما هيئات المحاسبة الدولية المختصة بالقوائم المالية ذات الغرض العام، أصدرت جملة من المعايير المحاسبة الدولية (IFRS-IAS) لتوضيح كيفية إعداد وقياس وعرض هذه القوائم، وتم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) لعرض القوائم المالية. (للإطلاع أنظر الملحق رقم 01)

---

[1]- عبد المالك زين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 22.

[2]- مريم باي ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 34.

[3]- القانون **رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007**، المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، المادة 39.

1.4 قائمة الميزانية (قائمة المركز المالي) Balance Sheet

تعرف الميزانية من وجهة النظر الاقتصادية على أنها: "أصول وخصوم، وتفهم الأصول على أنها استخدامات (استثمارات)، والخصوم على أنها مصادر لتمويل تلك الاستخدامات".[1]

أما من وجهة نظر الإجراءات المحاسبية تعرفها لجنة المصطلحات المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)أن الميزانية هي عبارة عن: "بيان بشكل جدول أو تلخيص للأرصدة المدينة أو الدائنة المنقولة بعد إقفال السجلات المحاسبية الممسوكة وفق مبادئ محاسبية"[2]

تعرض الميزانية مركز أو وضع المؤسسة في فترة معينة، أو تعرض أصول وخصوم المؤسسة في فترة معينة، عادة في 31-12 من كل عام.

4-2 قائمة الدخل (حساب النتائج): Income Statement

يعرف على أنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية أي الربح أو الخسارة".[3]

كما تعرف قائمة الدخل على أنها: "تقرير يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، ذلك من خلال مقابلة الإيرادات الخاصة بفترة زمنية معينة بالمصروفات التي تساهم في تحقيق تلك الإيرادات".

يتم إعداد جدول حسابات النتائج بطريقتين، الطريقة الأولى يتم إعداد جدول حسابات النتائج حسب طبيعة الأعباء (سلع، بضائع، مواد أولية، نفقات المستخدمين....)

أو جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة (تكاليف التصنيع، تكاليف التوزيع، التكاليف الّإدارية....) للإطلاع على جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة، (أنظر الملحق رقم01).

4-3 قائمة حقوق الملكية (قائمة تغيرات الأموال الخاصة): Statement of owner in Equity تعرف حقوق الملكية بأنها: "الحقوق المتبقية من الأصول بعد طرح الإلتزامات، بما يمثل صافي أصول المنشأة بعد استبعاد الإلتزامات، مما يعطيها خاصتين أساسيتين، الأولى كونها تمثل حقوق لأصحابها والثانية أنها تتحقق من مصدرين رئيسين هما استثمارات المالكين في المنشأة ومن الأرباح المتحققة نتيجة ممارسة

[1]- كمال بن يخلف، **دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية، دراسة حالة شركة كوسيدار المحاجر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص: 77

[2]- عبد المالك زين، **مرجع سبق ذكره**، ص:28.

[3]- إيناس صيودة : **أهمية إلتزام المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بتطبيق معيار المحاسبة الدولية المعيار الأول"، عرض القوائم المالية"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2017، ص: 177.

المنشأة لنشاطها الإقتصادي.[1] وعلى هذا الأساس التغيرات التي تطرأ على حقوق الملكية تخضع لهذين المصدرين.

إن عرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة يمكن المستعملين من معرفة الأسباب التي أدت إلى التغير في الأموال الخاصة، الذي يكون ناتج عن مجموع الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة، سواء عادية كالإنتاج والبيع أو العمليات الأخرى التي تتعلق برأس المال كالزيادة رأس المال أو توزيع الأرباح.[2]

4-4 قائمة التدفقات النقدية Statement of cash-flow

قائمة التدفق النقدي هي: " قائمة سنوية تعد استنادًا إلى الأساس النقدي وخلاصتها إظهار تغير النقود وأشباه النقود بين أول مدة وآخر مدة.[3]

كما تعرف أيضا على أنها: "القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات للمنشأة خلال فترة معينة".[4]

ويمكن التمييز بين النقدية والنقدية المعادلة في المنشأة، فالنقدية تعبر عن النقدية الجاهزة والحسابات الجارية والودائع تحت الطلب لدى البنوك، أما النقدية المعادلة فهي الإستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة المرتفعة والتي تكون قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية وغير خاضعة لمخاطر التغيير في قيمتها.

4-5 قائمة الملاحق (قائمة الإيضاحات المتممة)Supplement List: وهي قائمة نثرية لا يشترط أن يكون في جدول، تحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة الممسوكة من طرف محاسبة معتمدة، تضم توضيحات فيما يخص الشركة، الإرتباط والتنازل بين الوحدات ،خبرات التقييم وغيرها من المعلومات التوضيحة التي يمكن أن تسجل في عشرات الصفحات.[5]

من خلال التعريف السابق يمكن توضيح العناصر المكونة للملاحق والتي تتمثل في:[6]

- القواعد والطرق المستعملة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛

---

[1]- كمال بن يخلف: **مرجع سبق ذكره**، ص: 93-94.

[2]- دلال العابدي، **مرجع سبق ذكره**، ص:98.

[3]- نفس المرجع، ص: 101

[4]- كمال بن يخلف: **مرجع سبق ذكره**، ص: 96.

[5]- سميحة بوحفص، مرجع سبق ذكره، ص: 121-122.

[6]- حمزة عقبي ، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص: 86.

- معلومات إضافية خاصة بالميزانية قائمة حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، وقائمة تغير الأموال الخاصة (المكملات الإعلامية للكشوف المالية)؛
- المعلومات التي تخص التعاملات التي تتم فيما بين الوحدات والمؤسسة الأم (معلومات الكيانات المجمعة)
- المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض المعلومات الخاصة.

من خلال ما تقدم يمكن عرض أنواع القوائم المالية التي تعدها الشركة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-03): أنواع القوائم المالية

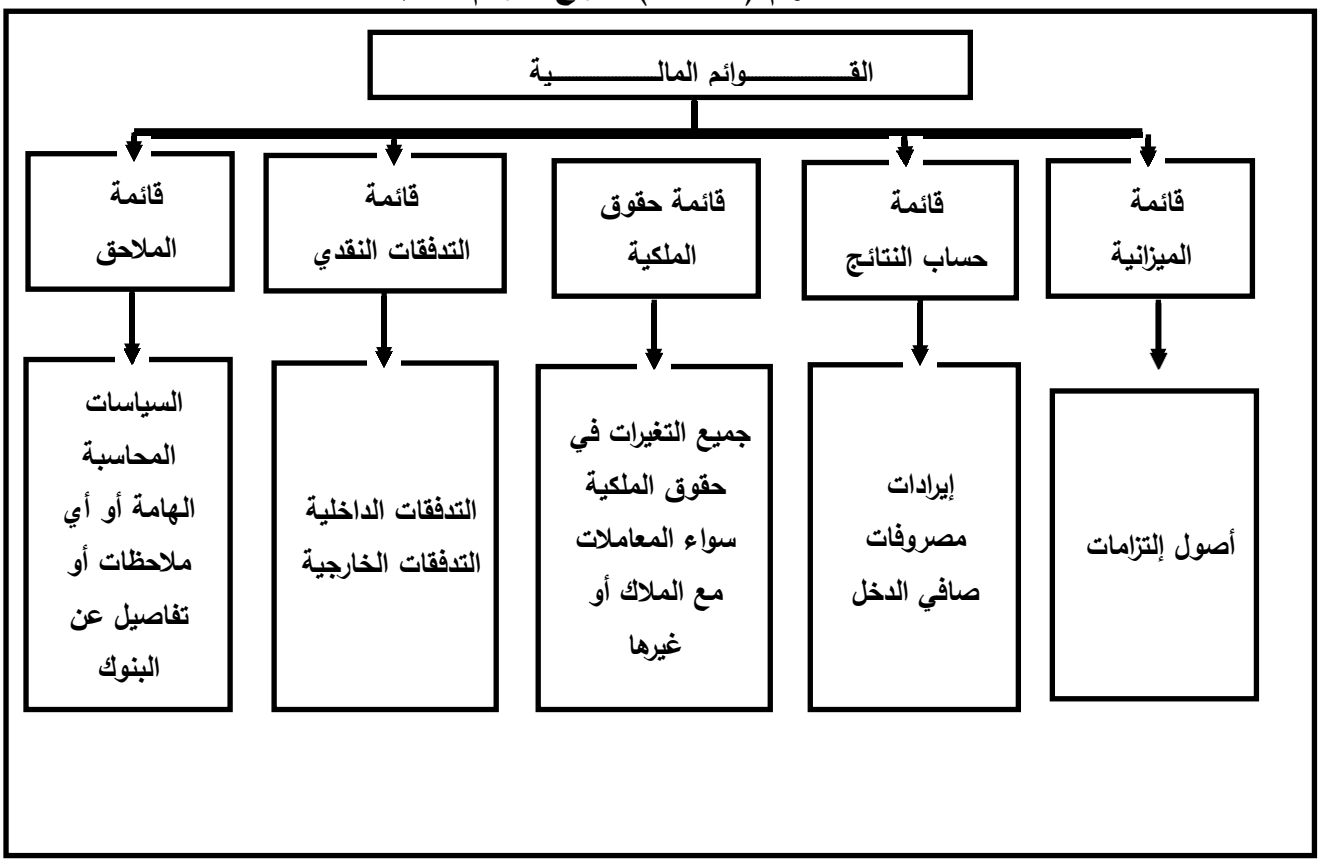

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ما سبق.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن القوائم المالية (قائمة الميزانية، قائمة حساب النتائج، قائمة حقوق الملكية، قائمة التغيير في التدفقات النقدية والملاحق) مبينة على أساس مبدأ الترابط والتكامل فيما بينها فالقوائم المالية الأساسية تعكس معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الإقتصادية والعمليات المالية، لذلك لا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم أن تلبي كافة احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

ويمكن توضيح هذه العلاقة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-04): العلاقة بين القوائم المالية.

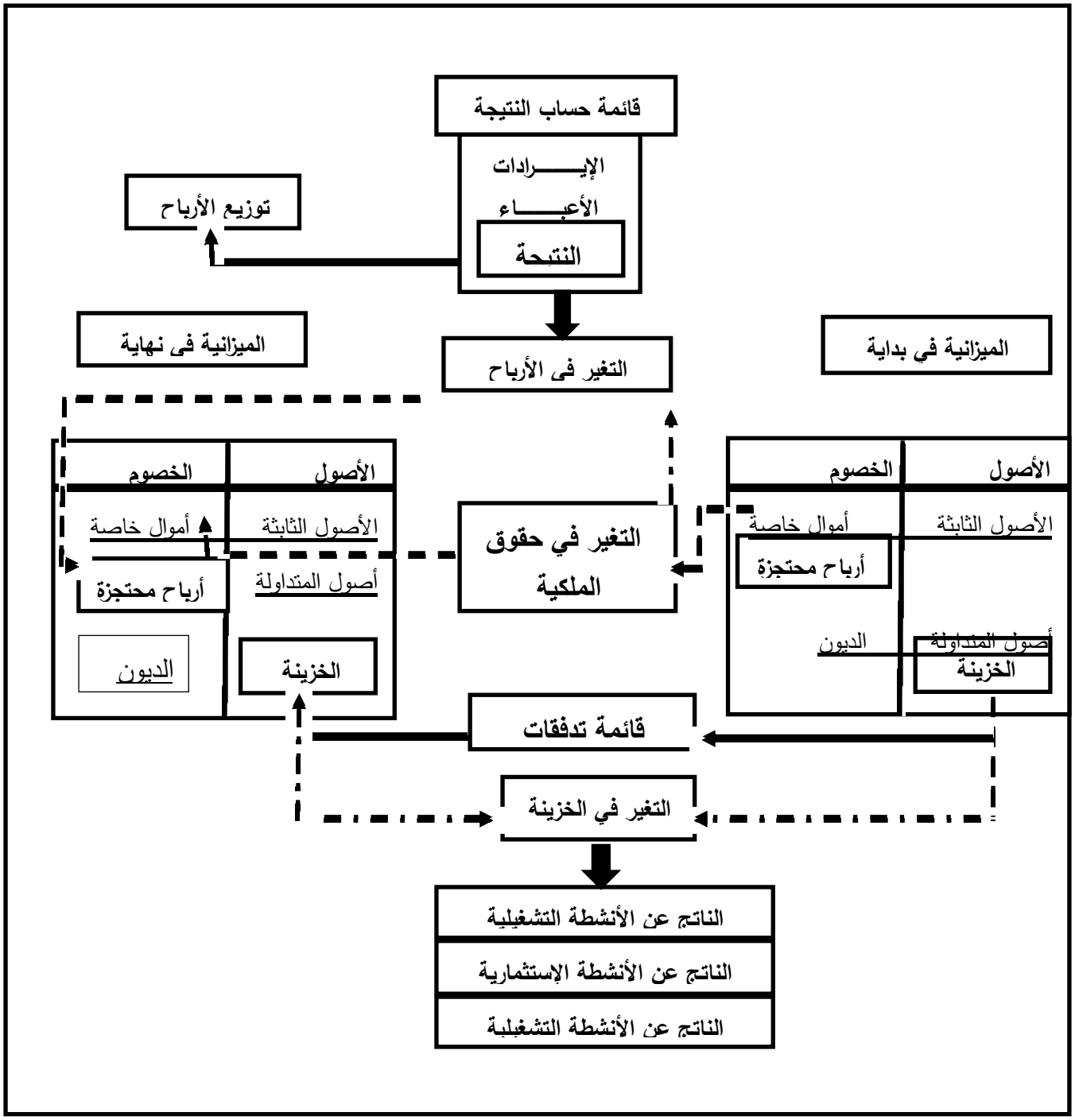

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- عبد المالك زين: **القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مجمع صيدال –وحدة الحراش-** رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، الجزائر، 2014، ص: 44.

- محمد كمال أبو عجوة، طارق عبد العال حماد: **الطرق المحاسبية والتقارير المالية**، جامعة عين شمس، القاهرة، 2011، ص: 64.

ثانيا: التقارير المالية Rapport Financier

تمثل التقارير المالية وسيلة الإدارة الأساسية للتواصل مع الأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، وتعد التقارير المالية مفهوم أشمل من القوائم المالية حيث تمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية، التي تشمل الوسائل المعتمدة لتوصيل المعلومات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة التي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، كما تشمل معلومات مالية وغير مالية.

وتنقسم التقارير المالية إلى:

1. تقرير مجلس الإدارة Management Repots: يعتبر هذا التقرير متمما للقوائم المالية الأساسية وبدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات تلك القوائم، ويجب أن يشمل هذا التقرير الأحداث غير المالية والتغيرات التي حدثت خلال السنة، وتؤثر عمليات المنشأة مثل التغيرات في المراكز الإدارية العليا والسياسات الرئيسية، وكذلك التوقعات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الصناعة والاقتصاد ودور المنشأة فيها، إضافة إلى خطط النمو والتوسع والتغيرات في العمليات والنفقات الرأسمالية وآثارها والجهود المبذولة في البحوث التاريخية.[1]

2. تقرير المدقق Auditor Reports

يعد هذا التقرير نتاجًا للمراجعة التي يقوم بها المدقق للقوائم المالية السنوية، والذي يبدي فيه رأيه بشأن مدى صدق وعدالة هذه القوائم في التعبير عن نتائج الشركة ومركزها المالي.

ويعتبر هذا التقرير أداة الاتصال أو الوسيلة التي يمكن للمساهمين وأصحاب المصلحة في الشركة من التعرف على أحوال الشركة، وهذا حق يكلفه لهم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.[2]

ويعمل المدقق عند إعداده للتقرير على إتباع المعايير التقريرية التالية: [3]

- يبين فيها إذا كانت القوائم المالية معدة وفق المبادئ المحاسبة المتعارف عليها المقبولة عموما؛
- يحدد المجالات التي ليس فيها إتساق في تطبيق المبادئ المحاسبة؛
- يفترض أن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية ثابتة بشكل معقول إلا إذا نص التقرير على خلاف ذلك.

---

[1]– خالد حاتم: **قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية –دراسة ميدانية على بنك النيل**–، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، تخصص محاسبة وتمويل، جامعة شندي، مصر،2016، ص: 11.

[2]– نائلة فتحي زكرياء: **استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الإستثمار**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، 2014، ص: 46.

[3]– نفس المرجع، ص: 47.

وهكذا تتبع أهمية التقرير في درجة الثقة التي يضيفها على القوائم المالية المنشورة، والتي يعتمد عليها مستخدمو القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الإستمثارية، لهذا فقد ألزمت التشريعات المختلفة للشركات التي تنشر قوائمها المالية أن تكون هذه القوائم مصاحبة لتقرير مدقق الحسابات.

المطلب الثالث: مستخدمي المعلومة المالية وأهدافهم

تختلف وتتعد الأطراف التي تهتم بالمعلومة المالية وتستعين بها لاتخاذ القرارات مها كان نوعها داخل الشركة، فالمستثمر يحتاج إليها لاتخاذ قرار الاستثمار، والمصرف يحتاج إليها لاتخاذ قرار التمويل والاقراض ...إلخ، ويؤول هذا التباين في الأطراف المستخدمة للمعلومة المالية الى تباين احتياجات وأهداف هذه الأطراف وطبيعة العلاقة التي تربطهم بالشركة، وفيما يلي عرض لهذه الأطراف.

أولا: الأطراف الداخلية المستخدمة للمعلومة المالية وأهدافهم.

تشمل الأطراف الداخلية كل الجهات والعاملين في البيئة الداخلية للمؤسسة ويمكن عرضهم كما يلي:

الشكل رقم (02-05): الأطراف الداخلية المستخدمة للمعلومة المالية وأهداف

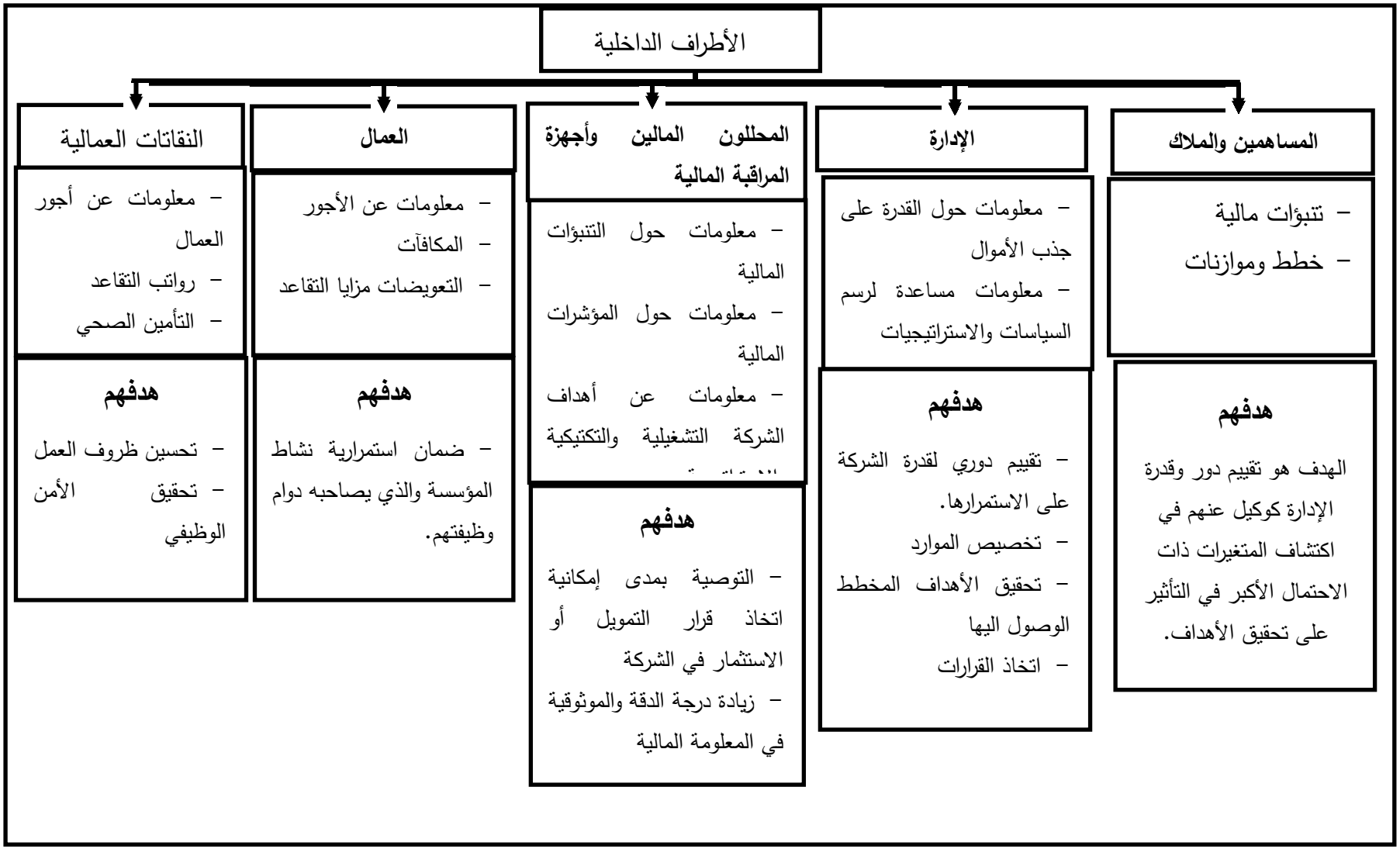

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- فالح عبد الحسن داود: **دور التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات –دراسة استطلاعية–**، مجلة جامعة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، 2012، ص: 134.
- زبيدي البشير: **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، دراسة حالة مجمع صيدال**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص: 73.

ثانيا: الأطراف الخارجية المستخدمة للمعلومة المالية وأهدافهم

تتمثل في الجهات المتعاملة مع الشركة سواءًا مباشرة أو طريقة غير مباشرة ويمكن توضيحهم في الشكل الموالي:

الشكل رقم(02-06): الأطراف الخارجية المستخدمة للمعلومة المالية وأهدافهم

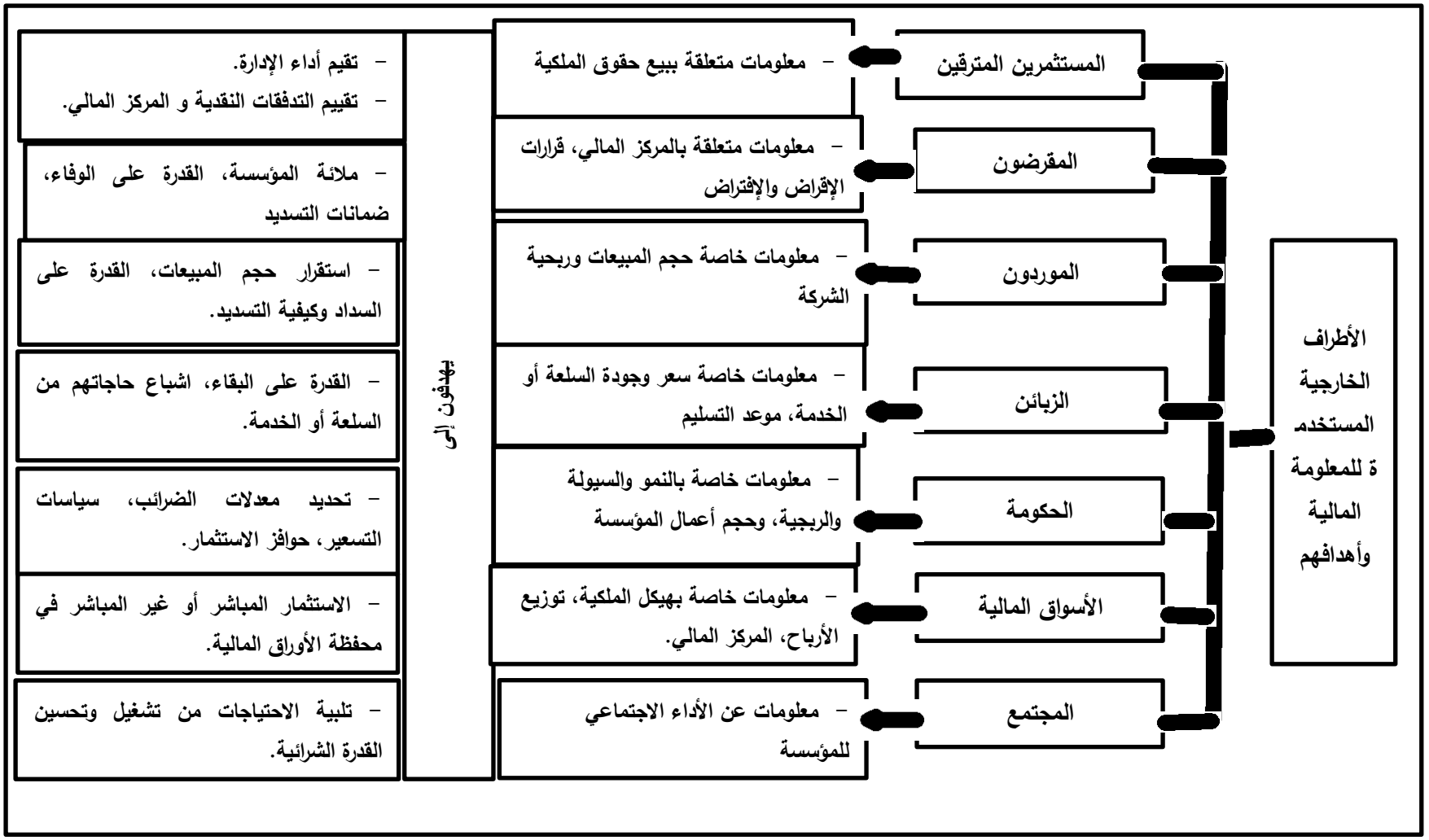

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- زبيدي البشير: **دور حكومة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، دراسة حالة مجمع صيدال**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016، ص: 74-75.
- مصطفى سبسبي: **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات –دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص**، رسالة ماجستير، كلي الاقتصاد، تخصص محاسبة، جامعة حلب، 2011، ص: 75.

ثالثا: احتياجات مستخدمي المعلومة المالية

نظرا لتعدد الأطراف المستخدمة للمعلومة المالية تختلف احتياجات هذه الأطراف تبعًا لطبيعة القرارات التي ينبغي اتخاذها انطلاقا من استخدام المعلومة المترجمة في القوائم والتقارير المالية المعدة والمنشورة في الشركة.

ويمكن توضيح احتياجات مستخدمي المعلومات المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-01): احتياجات مستخدمي المعلومة المالية

الاحتياجات	الغرض منها
القياس الشامل للأداء	- مقارنة مع الأهداف - المقارنة مع الشركات الأخرى
تقيم أداء الإدارة	- تحديد الأرباح - الكفاءة في الاستخدام - المسؤولية القانونية
التوقعات المستقبلية	- الأرباح - التوزيعات والفوائد - الاستثمارات - التوظيف
الحكم على المركز المال	- تقييم المركز المالي - تقييم درجة السيولة - تحديد درجة عدم التأكد والمخاطرة - تقييم الدرجة الائتمانية
تخصيص الموارد	- استخدام المارد المالية - استخدام الموارد المالية - استخدام الموارد البشرية
تقييم الديون وحقوق الملكية	- فرص الحصول على القرض - تسديد القرض - الأسهم والحصص

المصدر: سميحة بوحفص: **أثر الخصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص: 129.

المبحث الثاني: أساسيات حول جودة المعلومة المالية

إن الوصول إلى تحقيق جودة المعلومة المالية هدف استراتيجي في المؤسسة، لا يتحقق إلا بإتباع مجموعة من الخطوات والإجراءات التي تضمن الوصول إلى أعلى مستويات الموثوقية والدقة التي تنعكس في جودة القرارات المتخذة من طرف الإدارة.

المطلب الأول: جودة المعلومة المالية

بالرغم من تعدد الدراسات في مجال جودة المعلومة المالية لم يتفق الباحثون على وضع تعريف موحد لها، نتيجة لتعدد مستخدمي المعلومة المالية في الشركة وأهدافهم، وفي المقابل أجمعت الدراسات السابقة على نقطة جهرية ألا وهي أن القول بجودة المعلومة المالية يشترط توفر مجموعة من الخصائص الرئيسية والثانوية، التي تصبو إلى الوصول لمعلومات مالية موثوقة ومفيدة وخالية من الأخطاء المادية بسبب الغش والتحريف والتظليل.

الفرع الأول: الجودة Quality

تعد الجودة من أبعاد الميزة التنافسية في المؤسسة، والذي يسعى إلى تحقيقها المدير المعاصر، فهي سلاح تنافسي مهم تستخدمه الشركة لجذب المستهلكين وتحقيق التميز والريادة في السوق.

أولا: مفهوم الجودة

الجودة في الإصطلاح تعني صلاحية الشيئ للغرض الذي أعد من أجله، أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة.

كما أن جودة الشيء يعني ملائمته للغرض الذي أعد من أجله، وعرفت بأنها نظام الجودة المنتج لخدمة طريقة الأداء، جودة المعلومات، جودة العملية الإنتاجية، جودة أماكن العمل، جودة الأفراد، جودة النظام والنظم الفرعية وجودة أهداف الشركة، وبذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها أن تؤدي وظيفتها في إشباع حاجة في حدود المقابل الذي تتحمله.[1]

وبالتالي فقد تعددت المداخل والعوامل التي تؤثر على مفهوم الجودة ويمكن إدراج أهم التعاريف للجودة فيما يلي:[2]

1. الجودة: درجة التفضيل Degree of Superlative

فالجودة تعني لمعظم الناس التفضيل Superlative، لذلك تعد سيارة مرسديس هي سيارة الجودة، وكذلك ساعة رولكس هي ساعة الجودة ...إلخ من الأمثلة وفي المثالين السابقين تعد الجودة مرادف للرفاهية والتميز، وهذه من الصعب قياسها، كما أنها متاحة للقادرين على الدفع.

---

[1]– محمد عبد الوهاب العزاوي: **إدارة الجودة الشاملة**، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، 2005، ص:59.

[2]– نفس المرجع، ص:60.

2. الجودة: المطابقة للاستعمال Fitness for use

تعرف الجودة بأنها الموائمة للاستعمال، وذلك لأهمية الجودة في التصميم والإنتاجية، من حيث المستلزمات الضرورية للعمل بما يحقق الأمان للعاملين عند انجاز أعمالهم، ومن هذا المنطلق يكن السعر، موعد التسليم، سهولة الصيانة، عناصر مؤثرة على التوجه لتلك السلعة أو الخدمة.

3. الجودة: المطابقة مع المتطلبات Conformity with the Requiremenants

الجودة من هذا المدخل تعني أن المنتج أو الخدمة تشبع كل المتطلبات المحددة من قبل الزبائن سواء تكن قد حددت في عقد الشراء بموجب المواصفات، وضمن نظام الجودة في الشركات فإن المتطلبات تحدد من خلال الوثائق، فإذا تضمن العقد بين المجهز والزبون مطابقة وثائق نظام الجودة فإن متطلبات النظام تصبح نفسها متطلبات الزبون.

4. الجودة: التركيز على الزبون Costumer focus

يصبح تعريف الجودة هنا مجموعة الخصائص الشمولية في السلع والخدمات المؤثرة في تلبية احتياجات الزبون الظاهرة والضمنية.

انطلاقا مما سبق يمكن أن نقول أن الجودة هي: مفهوم يرتبط بالإنتاج وطريقة تقديم المنتج أو الخدمة إلى المستهلك، ويتوقف على درجة رضا المستفيد أو المستهلك، وهذا يعني أن الجودة تتوقف على مدى ملائمة المنتج أو الخدمة لأغراض المستهلك وما تحققه من إشباع له.

ثانيا: خطوات تطبيق الجودة

إن خطوات تطبيق الجودة أو ضمان الجودة عديدة يمكن إجازتها فيما يلي: [1]

1. التخطيط لضمان الجودة: على مستوى هذه المرحلة أو الخطوة يتم وضع خطط تنفيذية ومراجعة أنشطة المؤسسة، مجالات العمل، وذلك من خلال:

أ. وضع قواعد العمل الإداري (البروتوكولات) وهي عبارة عن خطة منفصلة دقيقة تصف الإجراءات الإدارية لعمل المؤسسة؛

ب. وضع المواصفات المطلوبة للمنتج أو الخدمة قياسهما؛

ج. تحديد معايير الأداء وهي عبارة عن تعليمات توضح مهام ومسؤوليات العمال في الشركة، وفي ضوء هذه المعايير يمكن تحديد النتائج المرغوب فيها.

2. نشر المعايير القياسية بمعنى صولها إلى الفئة المستهدفة: يتم في هذه الخطوة تعريف مجموعة العمل بمعايير الأداء والتأكد من أنه تم فهمها، تقبلها وتطبيقها في مجال عملهم.

[1] – محسن علي عطية: **الجودة الشاملة المنهج**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2015، ص: 46.

3. مراقبة الجودة: من خلال الاستمرار في جمع البيانات والمعولمات الخاصة بمؤشرات معينة وتحليلها لمساعدة المديرين على تحديد مدى تنفيذ الأنشطة طبقا للخطة، ومدى تأثير هذه الأنشطة في القطاع المستهدف.

4. تحديد فرص تحسين الجودة: وذلك عن طريق:

أ. إختيار خدمة أو منطقة للتركيز عليها؛

ب. إختيار مشكلة معينة أو فرصة للتحسين في الخدمة؛

ثالثا: عناصر تقييم الجودة

يتم تقييم الجودة في الشركة بالاعتماد على مجموعة من المعايير وأيضا من خلال تقييم الأنشطة داخل الشركة من عدة جوانب وهذا ما سنتطرق اليه في مايلي: [1]

1. تقييم الإدارة من حيث:

- تواجدها المستمر؛
- تسهيلها وصول العاملين لعملهم؛
- إزالتها للحواجز أمام الإبداع في العمل؛
- إلتزامها وتعهدها بالتحسين المستر لظروف العمل؛
- ثبات قيم الجودة لديها.

2. تقييم التخطيط الاستراتيجي: من حيث:

- وجود أهداف طويلة الأجل؛
- وضوح الأهداف الأولويات؛
- استمرار مراجعة الخطط وتعديلها بما يتماشى ومتغيرات بيئة العمل؛
- ربط التخطيط بالموارد.

3. الاهتمام بالمنتفعين: من حيث:

- تلبية احتياجاتهم؛
- اجراء مقابلات لأخذ أراء المستهلكين؛
- تطوير ومراجعة خدمة المستهلك.

4. تقويم العاملين والعمل كفريق: من حيث:

- غرس الثقة والابداع؛
- التجربة والممارسة؛
- إعادة التنظيم؛

[1]- نفس المرجع، ص، ص: 48-51.

- تقليل الفوارق،
- التشديد على أهمية جودة لأداء؛
- تشكيل فرق مهمتها تحسين العمل؛
- خلو محيط العمل من الشعور بالخوف؛
- المحاسبة؛
- تقييم فعالية الاشراك وفوائده؛
- تقديم العاملين؛
- الرجوع إلى المشورة والتغذية الراجعة بانتظام.

5. القياس والتحليل: وهو التقييم الدوري لبرنامج القياس وتكرار التقييم وتقييم العلاقات بين:

- مقدمي الخدمة والمنتفعين؛
- العمليات والنتائج؛
- المدخلات والمخرجات؛
- الفرد وطريق العمل.
- مع التشديد على:
- الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد في عملية الإنتاج؛
- توفير البيانات؛
- التحكم في الاختلافات والسيطرة عليها؛
- استخدام الوسائل والطرق والتقنيات الحديثة؛
- استخدام الرسوم البيانية التي توضح الاتجاهات والنتائج.

6. التدريب: ويتضمن:

- تحديد طرق التدريب وسبله؛
- نوع التدريب وتكراره؛
- المتدربين واحتياجاتهم؛
- تقييم مصداقية التدريب وفعاليته؛
- نظام المتابعة كتأكيد التدريب الكامل أو أولوية تسهيل برنامج التدريب.

7. التحفيز والتعزيز: من حيث:

- تقدير عمل الفرق والأفراد ومكافأة الجهود والنتائج؛
- جذب الموارد البشرية؛
- وجود نظام لمتابعة الفرق والأفراد.

8. ضمان الجودة: من حيث:

- المراقبة والتخطيط من جهة، ومن مقدار تحقق الخطة من جهة أخرى؛
- الوقاية من الأخطاء؛
- تقييم المقاييس المستعملة لقياس المصداقية ؛
- تلبية احتياجات المستهلك.

9. نتائج الجودة: من حيث:

- توضيح العلاقة بين الأهداف والنتائج؛
- تأمين رضا المستهلك؛
- تأدية رسالة الشركة؛
- المقارنة بين الأداء الحالي الأداء السابق.

وبناءًا على ما تقدم، توصلت الباحثة إلى أنه هناك علاقة وطيدة بين تبني مبادئ حوكمة الشركات وما توفره من سلامة الأداء وفعالية النتائج داخل الشركة وعناصر تقييم الجودة، وهذه العلاقة هي علاقة تكاملية وتبادلية.

إن تفاعل عناصر الجودة ومبادئ الحكومة في الشركة يؤدي بالضرورة إلى:

- تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العمال؛
- محاربة الفساد الداخلي؛
- تحقيق الاستفادة القصوى من موارد الشركة سواء المالية أو المادية أو البشرية؛
- دعم نظم الرقابة الداخلية والمحاسبة داخل الشركة؛
- ربط مختلف المستويات الإدارية ببعضها البعض، وهذا ما يؤدي إلى زيادة كفاءة الإدارة.

رابعا: مؤشرات تدني الجودة في الشركة

يقصد بها بعض العوامل والمسببات التي تؤدي الى عرقلة مسار تحقيق الجودة في الشركة، والتي تختلف باختلاف مصدرها، والتي نوردها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-07): مؤشرات تدني الجودة في الشركة

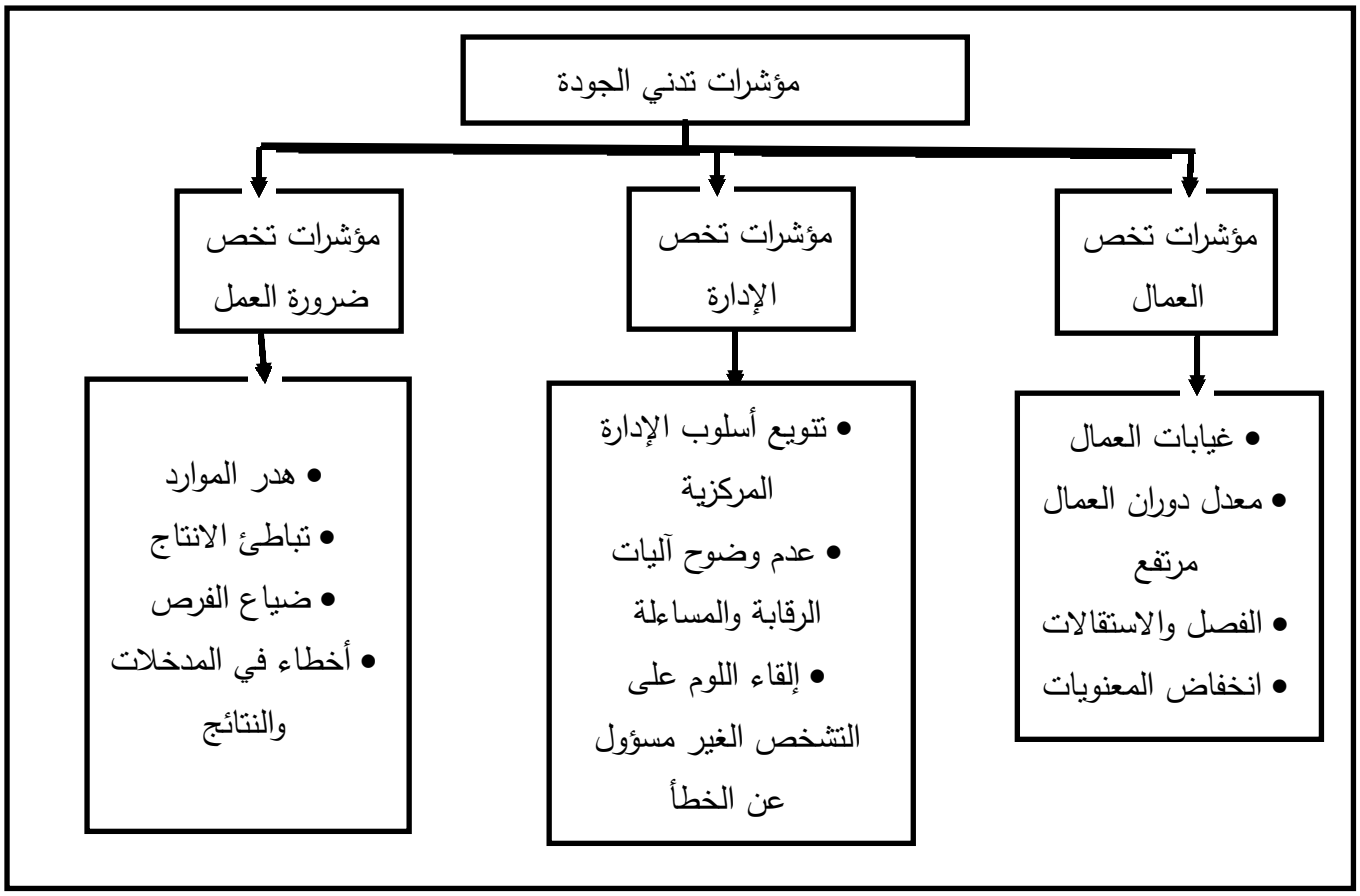

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

محسن علي عطية، **الجودة الشاملة والمنهج**، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان 2015، ص: 57.

الفرع الثاني: جودة المعلومة المالية

حتى تؤدي المعلومة المالية دورها في تشريد القرارات، فلابد لها أن تتصف بالجودة والتي تنعكس بدورها على أداء الشركة الاقتصادي.

أولا: مفهوم جودة المعلومة المالية

يعتبر مصطلح جودة المعلومة المالية غامضا ولا يوجد له مفهوم واحد متفق عليه، حيث يرتبط بتفسيرات مختلفة في أذهان مستخدميه، وباستقراء الفكر المحاسبي يتضح أن هناك العديدة من الدراسات التي استخدمت مقاييس بديلة للتعبير عن جودة المعلومة المالية منها: جودة المحاسبة، جودة المعايير المحاسبية، جودة الأرباح، جودة الاستحقاق، القيمة الملائمة للمعلومة المالية.[1]

[1]– باي مريم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 102.

وهناك من حدد مدخلين لتحديد مفهوم جودة المعلومة المالية، الأول منفعة المعلومات لاتخاذ القرارات، حيث تركز على المنفعة بالنسبة لقرارات مستخدمي المعلومات المالية، والثاني مدخل الحوكمة حيث يركز على تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصالح لأداء لشركة.[1]

حسب تعريف FAF (Financial analysts Federation):

فإن جودة المعلومة المالية تعني: "الوضوح والشفافية وتوفير المعلومات في التوقيت المناسب".

أما مجمع المحاسبين الأمريكي AICPA

عرفها على أنها "القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها، فالجودة هي الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية الذي يعكس طبيعة المؤسسة"[2]

كما عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية

على أنها: الصفات التي يجب توافرها في المعلومة المقدمة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة للمستخدمين"[3]

في حين يرى آخرون أن جودة المعلومة المالية تتخذ عدة أشكال نوضحها كالتالي:[4]

1.جودة صياغة المعلومة: توصيف المعلومات المالية بشكل جيد، بحيث تكون الكلمات المختارة لوصف البيان واضحة ومفهومة ومعبرة بدقة عن البيان ويتطلب هذا توفر خاصية الوضوح.

2.جودة محتوى المعلومة المالية: وجود القيم الصحيحة للمعلومات، وخلو التقارير من الأخطاء الجوهرية، ويتطلب هذا توفر ثلاث خصائص هي الشمول والاكتمال والدقة.

3.جودة عرض المعلومة المالية: سهولة الحصول على المعلومة في الوقت المناسب، أو عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة أو بطريقة لا تحتاج للمزيد من التفسير والتوضيح عند استخدامها، ويتطلب هذا توافر أربع خصائص وهي الاتساق أو الثبات والحياد والتوقيت والشفافية.

وترى الباحثة استنادا إلى التعاريف السابقة أن جودة المعلومة المالية تتحدد من خلال توفرها على خصائص نوعية أساسية وثانوية تعزز من منفعتها في اتخاذ وترشيد القرارات.

ثانيا: معايير جودة المعلومة المالية

حتى تعبر المعلومة المالية بصدق عن حقيقة الكيان المحاسبي، ولكي تحقق جودتها لابد من أن تتوفر معايير تعكس كل الجوانب القانونية، الرقابية، الفنية والمهنية.

---

[1]– نفس المرجع، ص: 103.

[2]– لبندة دواس، أحمد بوراس: **حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، دراسة حالة الوطنية للاتصالات –أوريدو–**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 05، العدد02، ص: 10.

[3]– نفس المرجع، ص: 10.

[4]– محمد حامد مجيد السامراني: **أثر نظام الرقابة الداخلية على الجودة التقارير المالية، –دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2016، ص: 34-35.

وفي هذا الإطار اقترح محمد أحمد إبراهيم خليل المعايير التالية لتطوير هذا المفهوم والوصول إلى المفهوم الشامل له في ظل حوكمة الشركات وذلك ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02-08): معايير جودة المعلومة المالية في ظل حوكمة الشركات

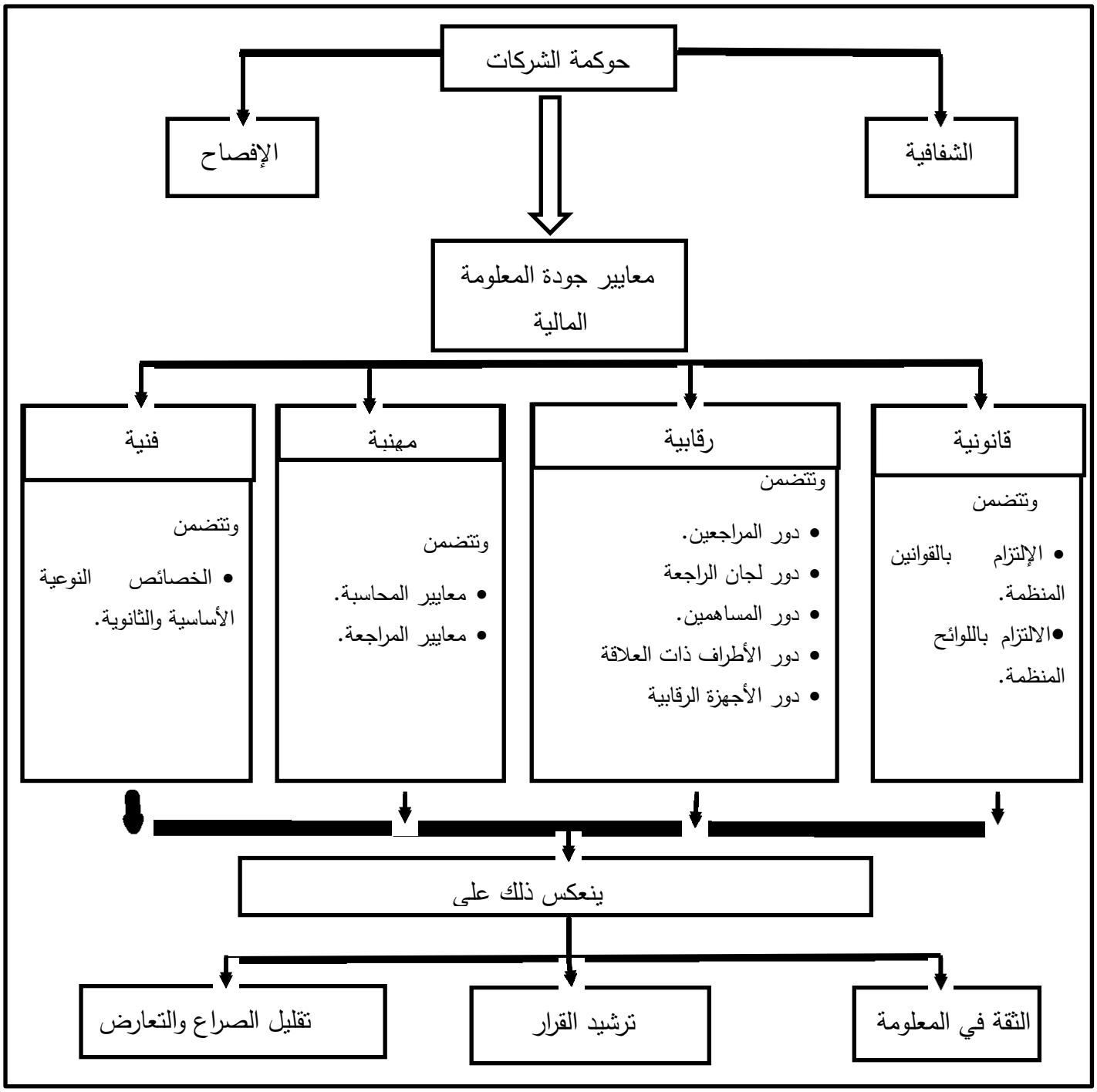

المصدر: خليصة مجيلي: **دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية، دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر، 2017، ص:124

مايؤكده هذا الشكل أن المفهوم الشامل لجودة المعلومة المالية في ظل حوكمة الشركات، يتحدد في ضوء مجموعة من المعايير التي تحكم إعداد ونشر هذه المعلومة، كما يلاحظ أنه يتماشى مع الجوانب المختلفة للإطار الفكري لحوكمة الشركات وما يتضمنه من إجراءات قانونية ورقابية ومهنية تهتم جميعها بالتأكيد على أهمية إعداد المعلومات المالية، وتحدد المسؤولية عن ذلك.[1]

ثالثا: أبعاد جودة المعلومة المالية

إن الدراسات المبكرة التي اهتمت بجودة المعلومات ركزت على بعدين هما التوقيت (Timeliness) والدقة (Accuracy) والمبادلة بينهما، ولكن سرعان ما توسعت وتطورت هذه الأبعاد، ففي دراسة مسحية ذات مرحلتين تم تحديد (180) بعد من أبعاد الجودة تم تجميعها في أربع فئات هي الجودة الذاتية الداخلية (Internal Quality)الجودة السياقية (contextual Quality) جودة العرض والتقديم (présentation quality)، قابلية الوصول(accessibility).

ومن أجل تحديد أبعاد جودة المعلومات بطريقة قابلة للإدارة والتقييم فقد حدد أوبرين (O´ Brien .J) ثلاثة أبعاد رئيسية تضم كل مجموعة منها أبعاد فرعية تدعم البعد الرئيسي لتحقق جودة المعلومة المالية في النهاية وهي:[2]

1. البعد الزمني (Time Dimension): يتحدد وفق:

- التوقيت المناسب (Timeliness): يجب من تقديم المعلومات عند الحاجة؛
- الآنية (Currency): يجب أن يوافق توقيت تقديم المعلومات الأحداث؛
- الفترة الزمنية (Time period): يتم تقديم المعلومات الخاصة بالماضي والحاضر والمستقبل؛
- التكرار (Frequency): ينبغي توفير المعلومات كلما كانت ذلك ضرورية وكانت مطلوبة.

2. البعد المتعلق بالمضمون (Content Dimension): يشمل:

- الدقة (Currency): أن تكون المعلومة خالية من الأخطاء؛
- ذات صلة (Relevance): يجب أن تكون مرتبطة بالحاجة إليها من قبل الشخص؛
- الاكتمال (Completeness): كل المعلومات المطلوبة يجب توفيرها؛
- الوعي (Consciousness): فقط المعلومات المطلوبة يجب أن تقدم؛
- النطاق (Scope): يجب أن تحدد بنطاق ضيق أو واسع أو تكون ذات تركيز داخلي أو خارجي؛
- الأداء (performance): المعلومات يجب أن تعكس أداء الأنشطة المنجزة، التقدم المتحقق والموارد المتراكمة.

---

[1]– مجيلي خليصة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 121.

[2]– نجم عبود نجم: **أبعاد جودة المعلومة وتشخيص الانحرافات في الأداء**، جامعة الزيتونة، الأردن، 2010، ص: 9، متوفر على الرابط الالكتروني التالي: http://keaànàenline/vsers/anmedkordy/posts/153198 أطلع عليه في 30-05-2021.

3. البعد الشكلي (Form Dimension): يتكون من:

- الوضوح (Clarity):سهلة الفهم؛
- التفصيل (Detail): يمكن أن تكون بشكل ملخص أو تفصيلي؛
- الطلبية (Order): يمكن ترتيبها بتعاقد محدد مسبقا؛
- التقديم (presentation): يمكن أن تقدم بشكل سردي، رقمي، بياني، أو أي شكل آخر؛
- الوسائط المتعددة (MultiMedia): يمكن أن تكون مطبوعة، فيدوية.

وفي محاولة أخرى لتحديد أبعاد جودة المعلومة المالية قام مكتب الادارة والموازنة الأمريكي (OMB) التي أصبحت نافذة المفعول ابتداءًا من سنة 2002 وهي ثلاث أبعاد كالتالي المنفعة، الموضوعية، والنزاهة في حين أكد عليها مكتب الاحصاءات السكانية الأمريكي (Census Bureau) ولكن أقر إلى جانبها ست خصائص أخرى مع امكانية المبادلة بينها في حالة التعارض وهي درجة الصلة بالموضوع للافادة بحاجات الزبون، الدقة، التوقيت، قابلية الوصول، قابلية التفسيير والشفافية.[1]

من خلال دراستنا لأبعاد جودة المعلومات المالية يتضح لنا وجود اختلاف واضح وصريح حول تصنيف وتحليل هذه الأبعاد إلا أنها مهما تعددت فإنها تجتمع لتخدم هدف واحدًا وهو تحقيق منفعة وجودة المعلومة المالية.

المطلب الثاني: خصائص وقيود جودة المعلومة المالية

يتفق الباحثون والكثير من المختصين المهتمين بمجال المعلومات المالية أن مدى جودتها يتحقق بتحقق جملة من الخصائص النوعية الأساسية والثانوية، وحتى تصل المعلومات المالية إلى درجة كبيرة من الجودة يجب أن تكلل بمجموعة من المعايير التي تعزز في درجة جودة هذه الأخيرة.

الفرع الأول: خصائص جودة المعلومة المالية

حظي موضوع تحديد خصائص جودة المعلومة المالية بالعديد من الدراسات وفيما يلي سنستعرض مختلف هذه الدراسات للخروج بالخصائص النوعية التي تتفق عليها هذه الدراسات والتي اعتمدها النظام المحاسبي المالي.

أولا: الخصائص النوعية للمعلومة المالية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)

يعد المنشور الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) * سنة 1980 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" من أهم الدراسات التي حددت الخصائص الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية، حيث اعتمد في وضعها على دراسة الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) بعنوان

---

[1] – نفس المرجع، ص:10.

* **FASB**: مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (financial Accounting Standers Board) منظمة خاصة غير ربحية تهدف بشكل رئيسي إلى انشاء وتطوير المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

"بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بعنوان "المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية لمؤسسات الأعمال".[1]

بالإضافة إلى دراسة لجنة تروبلود (True Blood) بعنوان: "أهداف القوائم المالية" والتي يمكن توضيحها في الشكل الموالي.

الشكل رقم(02-09): الخصائص النوعية للمعلومة المالية حسب FAS

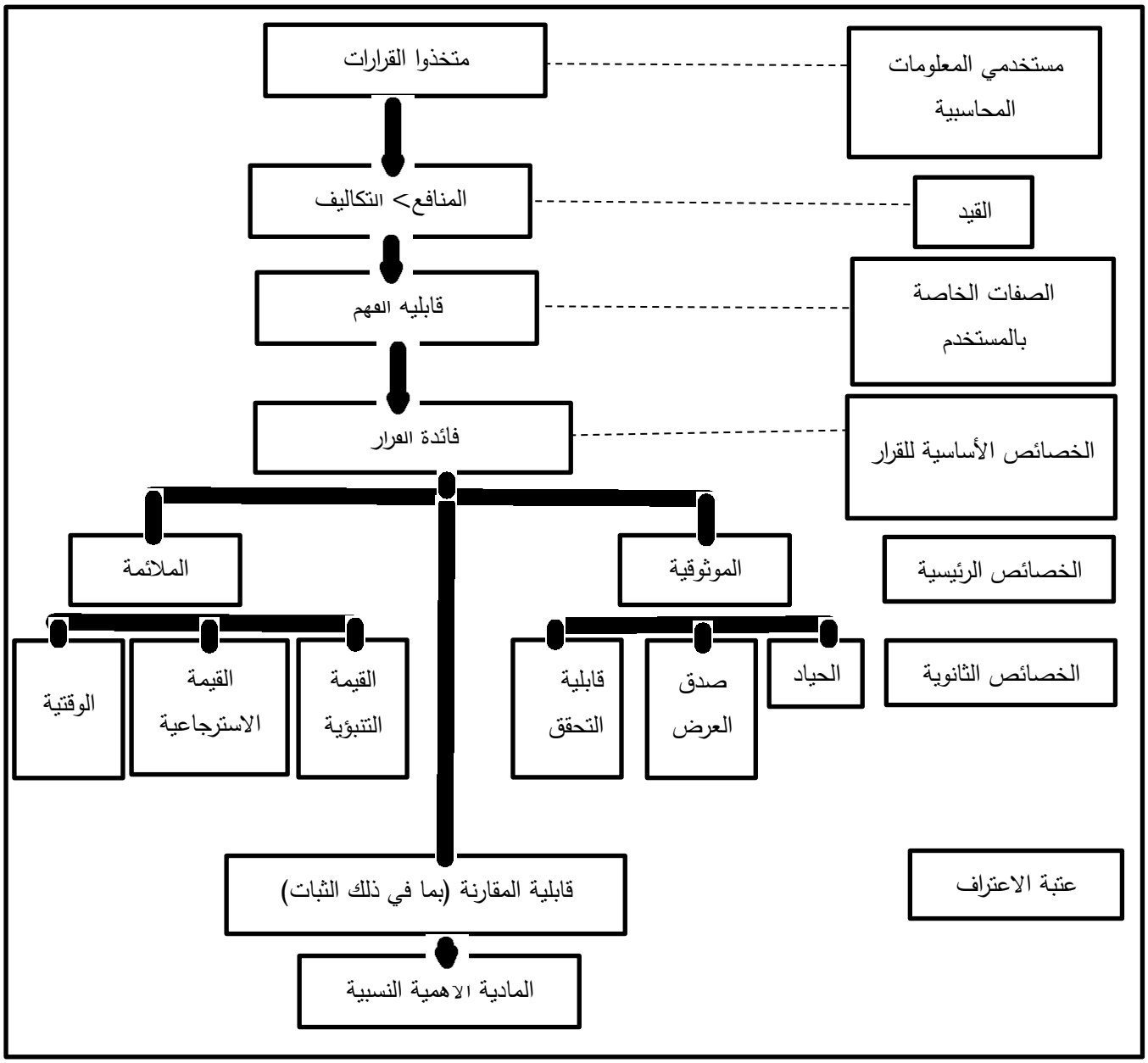

المصدر: خليصة مجيلي: **دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية، دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر، 2017، ص: 130.

[1] – خليصة مجيلي ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 130.

من الجدول السابق يتجلى أن هذه الدراسة قسمت خصائص جودة المعلومة المالية إلى خصائص أساسية وأخرى ثانوية حيث حصرت الخصائص الأساسية في خاصيتي الموثوقية والملائمة، الموثوقية يتطلب تحققها، توفر ثلاث خصائص أولها أن تكون المعلومات قابلة للتحقق (واقعية) وأن تعتبر عن الوضع الذي تصفه بصدق وأخيرا أن تتصف بالحياد(ذات غرض عام)، أما خاصية الملائمة تستوجب توفر ثلاث خصائص فرعية وهي القيمة التنبؤية (تتيح الفرصة للتنبؤ)، تقييم المعلومات الذي يتيح تقييم القرارات السابقة والوقوف على مدى صحتها، وأخيرا قيمة زمنية أي أن تصل المعلومة المالية في الوقت المناسب.

كما حددت هذه الدراسة خاصية القابلية للمقارنة والثبات كخاصيتين مكملتين للخصائص الأساسية.

وقد اعتمدت هذه الهيئة في تحديد هذه الخصائص على اعتبارات أساسية، حيث انطلقت من نظرية المستخدم الحصيف للمعلومات المالية، أي أن مستخدم المعلومة المالية يتمتع بقدر كافي من الرشادة في اتخاذ القرار، وانطلاقا من الفهم الصحيح لمحتوى المعلومة المالية وبالتالي فإنه يمتاز بقدرة جيدة لتحليل المعلومات ووضعها في المسار الصحيح.

كما تم الاعتماد على قيود حاكمة لجودة المعلومة المالية وهي قيد المنفعة/التكلفة، الذي يقضي بضرورة كون الفائدة المحصلة من استخدام المعلومة المالية، أكبر من تكلفة الحصول عليها، وكذلك قيد الأهمية النسبية الذي يقضي بالإفصاح عن كافة المعلومات التي يؤدي حدفها أو عدم الاعتراف بها بشكل منفرد إلى اتخاذ قرارا غير صائبة.

ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومة المالية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) بنشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية سنة 1989، ويشبه هذا الايطار إلى حد ما الإطار التصوري الذي يسترشد به مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) وقد خضع منذ صدوره لعدة تعديلات ساهمت في نضوجه بشكل يتلائم وتطلعات مستخدمي المعلومة المالية وأبرز هذه التعديلات، تعديل 2010، والجدول الموالي يوضح أبرز الاختلافات بين الإطار المفاهيمي 1989 وتعديل 2010.

الجدول رقم (02-02): الخصائص النوعية للمعلومة المالية حسب (IASB)

الإطار المفاهمي لسنة 1989	الإطار المفاهيمي لسنة 2010
الخصائص النوعية للمعلومة المالية - القابلية للفهم - الملائمة (القيمة التنبؤية، التأكيدية الأهمية النسبية) - الموثوقية (التمثيل الصادق، تغليب الجوهر على الشكل، الحيادة، الحيطة والحذر، الاكتمال). - القابلية للمقارنة	الخصائص النوعية للمعلومة المالية الخصائص النوعية الرئيسية: - الملائمة (القيمة التنبؤية، القيمة التأكيدية الاهمية النسبية) - التمثيل الصادق (الإكتمال، الحياد، الخلو من الخطأ) الخصائص النوعية المعززة - القابلية للمقارنة. - القابلية للفهم. - القابلية للتحقق - التوقيت المناسب.
- القيود على المعلومات - التوقيت المناسب - الموازنة فيما بين المنفعة والتكلفة - الموازنة فيما بين الخائص والنوعية.	- قيد التكلفة على المعلومات المالية المفيدة.

المصدر: خليصة مجيلي: **دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية، دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر، 2017، ص:137

أغلب التغيرات التي طرأت على الإطار المفاهيمي 1989 والتي ميزت الاطار المفاهيمي 2010 تمثلت في تقسييم الخصائص إلى خصائص نوعية رئيسية وهي الملائمة والتمثيل الصادق وخصائص نوعية معززة وهي القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب. وفي المقابل احتفظ هذا التعديل بقيد واحد حاكم لجودة المعلومة المالية وهو قيد التكلفة / المنفعة.

ثالثا: الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية حسب الاطار المشترك بين IASB وFASB سنة 2010.

تم الاتفاق بين المجلسين على إصدار مجموعة واحدة من المعايير ذات الجودة العالية والتي يمكن تطبيقها في كل الدول، وفي إطار هذه العملية تم عقد إجتماع مشترك بين المجلس في أكتوبر 2004 وتم

الإتفاق على الإنتهاء من هذا المشروع على مراحل حتى سنة 2010، وحسب هذا الإطار فإن توفير معلومات نافعة لإتخاذ القرار هذا الهدف الرئيسي للقوائم المالية.[1]

وفي مايلي عرض مفصل للخصائص النوعية التي وردت في الإطار المفاهيمي المشترك بين المجلسين سنة 2010 والتي يحتويها الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي (SCF) ضمنيا دون تبويب.

1. الخصائص النوعية الرئيسية:

وهي الصفات التي تجعل المعلومات المحتواة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين[2]، ومنه الإقرار بالقيد الحاكم وهي المنفعة للقرار الذي يأتي في قمة هرم الخصائص النوعية[3] وأن تحقيق هذه المنفعة يتطلب توفر خاصيتين أساسين هما:

1.1 الملائمة: Relevance

عرفت ملائمة المعلومة المالية بأنها: "قدرة المعلومات المالية على إحداث تغيير في اتجاه القرار في التوقيت المناسب"[4]، وبالتالي فإن خاصية الملائمة تتمثل في الأثر الذي تخلفه هذه الأخيرة على القرار واتجاهاته في الشركة، حيث تعتبر المعلومة المالية الملائمة هي التي تتلائم مع الغرض الذي أعدت من أجله وهذا ما أقرته جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) في تعريفها للمعلومات المالية الملائمة أنه "لكي تكون المعلومات المالية ملائمة فإنه يجب أن ترتبط بالهدف والغرض المطلوب تحقيقه، فهي تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة"[5]

في حين ركز مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في تعريفه للمعلومات المالية الملائمة على: "مدى توفر المعلومات المالية في الوقت المناسب، وقدرتها على مساعدة مستخدميها لاتخاذ قراراتهم من خلال مساعدتهم على تكوين تنبؤات عن الأحداث المستقبلية، أوالحالية وقيمتها الاسترجاعية" [6]

إن القول بمختلف هذه التعاريف يقودنا إلى تحديد ثلاث خصائص فرعية تعزز من درجة خاصية الملائمة للمعلومة المالية وهي:

1.1.1 الخصائص الزمنية:

إن الخصائص الزمنية المرتبطة بخاصية الملائمة يمكن حصرها في:

---

[1] – خليصة مجيلي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 135.

[2] – مريم باي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 25.

[3] – خليصة مجيلي ، **مرجع سبق ذكره**، ص :135.

[4] – يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2001، ص:07.

[5] – أحمد حسين علي عبد الله، **إثر استخدام المحاسبة الابتكارية في الأنظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك الأردنية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة جدارا، إربد، الأردن، 2015، ص :34.

[6]– إسماعيل قزال: **دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية للفترة (2011–2018)**، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات محاسبية وجبائية متقدمة، دامعة مرباح ورقلة، الجزائر، 2017، ص: 38.

أ. التوقيت المناسب Timelines: يقصد بخاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار.[1]

وكما هو معروف أنه يتم الاعتماد على بيانات الماضي لوضع التقديرات المستقبلية ولكن مع مرور الوقت وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر تصبح المعلومات التاريخية (الماضية) وبشكل غير متزايد غير مفيدة لإتخاد القرار.[2]

ب. الحداثة Modernity: إن مفهوم خاصية الحداثة يتقارب بنسبه متفاوتة مع مفهوم خاصية التوقيت المناسب، إلا أن الاختلاف يمكن في جزئية بسيطة فبالنظر إلى مفهوم حداثة المعلومة المالية فإنه يركز على عامل الأسبقية في تحصيل هذه المعلومة قبل جهة أخرى.[3]

إن خاصية الحداثة حتى تحافظ على ميزتها لا بد أن تتوفر هي الأخرى على سرية المعالجة والسرعة في التحليل وبالطرق المناسبة والصحيحة.

2.1.1 القيمة التنبؤية والتأكيدية Prediction and confirmatory value: ويقصد بها أن تتميز المعلومة المالية بقدرتها على مساعدة متخذي القرار في التنبؤ بصافي التدفقات النقدية وقياس المخاطر المتوقعة في المستقبل.[4] ومنه يمكن القول بأن القيمة التنبؤية تعمل على تحسين التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث في الشركة ومنه يتم تقليل درجة عدم التأكد أو عدم اليقين، ويتم الاستفادة من مزايا هذه الخاصية يكون في ضوء الاعتماد على نتائج الماضي والحاضر والستقبل.

أما القيمة التأكيدية تكون عندما تؤكد أو تنفى التنبؤات الماضية، كما يمكن للمعلومة المالية ان تكتسب القيمتين معًا، وعندما تصبح لها قيمة تأكيدية يمكن إستغلالها التنبؤ مستقبلا وبالتالي تكسب قيمة تنبؤية.[5]

للإستفادة من مفهوم القدرة على التنبؤ أوضحت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) أربع طرق تمكن من ذلك وهي:[6]

- **الطريقة المباشرة:** تقضي بتزويد الإدارة بمختلف التنبؤات كالتدفقات النقدية المتوقعة دون الرجوع إلى بيانات الماضي، ويحد هذه الطريقة سوء الاستخدام المحتمل والالتزامات الناتجة عن التوقعات غير الدقيقة.

---

[1] – يوسف محمود جربوع: **مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية، دراسة تطبيقية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الاسلامية ،غزة،فلسطين، المجلد 15، العدد 2، 2007، ص: 521.

[2] – إسماعيل غزال: **مرجع سبق ذكره**، ص: 38.

[3] – محمد أمين لونيسة، **تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية، دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017، ص: 105.

[4] – إسماعيل غزال: **مرجع سبق ذكره**، ص: 39.

[5] – مريم باي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 26.

[6] – بدر الدين فاروق أحمد سالم، نصر الدين حامد أحمد: **دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات**، مجلة العلوم الاقتصادية عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، العدد 01، 2013، ص: 92.

- **الطريقة الغير مباشرة:** تقضي بتقديم بيانات عن أحداث ماضية تمكن المستخدمين من التنبؤ، وتفترض هذه الطريقة وجود علاقة ارتباط قوية بين أحداث الماضي وأحداث المستقبل.
- **طريقة اعتماد مؤشرات مرشدة:** من خلال توفير بيانات تكون تحركاتها وتغيراتها بمثابة مؤشر سابق يعكس حدوث تحركات وتغيرات في الأحداث المتنبأ بها، مثل تزايد نسبة المديونية إلى حقوق الملكية يمكن اعتبارها مؤشر مرشد قد يسبق للتدهور التدريجي للتدفقات النقدية.
- **طريقة المعلومات المعززة:** تزود البيانات المحاسبة التي قد تستخدم في التنبؤ بيانات أخرى كزيادة عائد الاستثمار في الأصول الذي يمكن أن يعكس كفاءة الإدارة وقد يكون مؤشرًا لزيادة التدفقات النقدية.

1-1-3 القيمة الاستراتيجية (التغذية العكسية) Feed back value

تعتبر التغذية العكسية عنصر أساسي من عناصر أي نظام معلوماتي، كما أنها ركيزة أساسية من ركائز عناصر الرقابة في النظام المحاسبي، وكلما توفرت المعلومات التي يخرجها النظام على سمة الارتدادية أسهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية، وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المحيطة والمتغيرة باستمرار، زادت أهمية ملائمة المعلومات لاتخاذ القرار.[1] وتكون للمعلومات القدرة على التغذية العكسية حيث تمكن مستعمليها من التأكد من التوقعات وتصحيها.[2]

1-2 الموثوقية: التمثيل الصادق Reliability

وتعرف على أنها القدرة على اعتماد المعلومات المالية والمحاسبية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة.[3]

في حين يرى بعض الاقتصاديون أن التمثيل الصادق يقصد به أن تكون المعلومة المالية ذات مصداقية عندما تعطي صورة صادقة عن الكيان المحاسبي وتعكس بصدق الوضع الاقتصادي للأحداث المالية والمعلومات بعض النظر عن الشكل القانوني للمعلومة المالية.[4]

وتكون المعلومة المالية موثوقة حسب IASB: إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن للمستخدمين الاعتماد عليها، كمعلومات تعبر بصدق عما تقصد أن تمثله، أو ما يتوقع بشكل معقول أن تمثله.[5]

كما يعرفها FASB بأنها خاصية في المعلومات تسمح بالتأكد من خلو تلك المعلومات من الأخطاء الهامة والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل الشيء التي تعبر عنه.[6]

---

[1] – أحمد حسين علي عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص: 51.

[2] – وئام ملاح: **دور حكومة الشركات في تحقيق الثقة في المعلومة المحاسبية**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، العدد 01، ص: 207.

[3] – أحمد حسن علي عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص: 50.

[4] – مريم باي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 26.

[5] – خليصة مجبلي ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 137.

[6] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

وبالتالي فخاصية الملائمة ترتبط بأمانة المعلومة وإمكانية الاعتماد عليها ولكي تتصف المعلومة بالموثوقية يجب أن تتوفر على الخصائص التالية:[1]

1.2.1 الكمال أو الإكتمال: perfection or completeness

أي أن البيانات المالية تضم كل المعلومات، التغيرات، والتقييمات الضرورية لمستخدميها لإتخاذ قراراتهم بكل حرية لأن وجودها أو عدم وجودها يؤثر على مستخدميها.

2.2.1 الخلو من الأخطاء: Freedom from error

ويقصد به أن لا تكون هناك أخطاء أو حدف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية، أي تصوير المعلومات المالية للمضمون الذي تهدف إلى تقديمة تصويرا دقيقا، بحيث يقلل الأخطاء في عملية معالجة المعلومات المفصح عنها.

1-2-3 القدرة على التحقق Verifiability: يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس الذين يستخدمون طريقة القياس نفسها، وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى النتيجة نفسها بخصوص عدد من القوائم المالية.[2] أما في الحالة العكسية أين تصل الأطراف الخارجية إلى نتائج مختلفة باستخدام نفس الطرق المحاسبية، تعتبر القوائم المالية غير قابلة للتحقق منها، ولا يمكن للمراجعين ابداء الرأي فيها.[3]

4.2.1 الحيادية Neutrality:

تم تعريف الحيادية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي من خلال النشرة المحاسبية SFASN .02 بأنها: "غياب التحيز المقصودة من المعلومات في الحصول على نتائج محددة مسبقا أو إحداث نوع معين من السلوك".[4] أي أنه لا بد أن يتجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد المعلومات المالية وعرضها بهدف الوصول إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير في سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.[5] وبالتالي فإن المعلومات التي لا تتوفر فيها هذه الخاصية لا يمكن القول بأنها أمينة، ولا يمكن الوثوق فيها واستخدامها كأساس لاتخاذ القرار.

5.2.1 أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني The precedence of economic reality over the legal form: حتى تمثل المعلومات المالية بصدق العمليات المالية والاحداث الأخرى التي من

---

[1] – مريم باي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 27.

[2] – مصطفى يوسف سبسي: **مرجع سبق كره**، ص: 50.

[3] – محمد منصور التتر: **دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

[4] – إسماعيل غزال ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 62.

[5] – محمد منصور التتر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 51.

المفروض أنها تمثله، فمن الضروري أن تكون عرضت وتم المحاسبة عنها طبقا لجوهرها و حقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني.[1]

2. الخصائص النوعية الثانوية Secondary Qualitative Characteristic:

حتى تؤدي المعلومات المالية دورها في ترشيد القرارات يجب أن تتصف بجملة من الخصائص الثانوية الداعمة للخصائص الرئيسية والمعززة لأهميتها والتي يمكن عرضها فيما يلي:

1.2 خاصية الثبات: Constancy

وهي خاصية مبنية على أساس مبدأ الثبات، والذي يقصد به أن تطبق المؤسسة نفس الأساليب والطرق المحاسبية في معالجة الأحداث المالية من فترة محاسبية لأخرى، فعندما تطبق طريقة محاسبية واحد لنفس الحدث من فترة لأخرى فإنها تعتبر ثابتة في استخدامها للمعايير المحاسبية يتضمن الثبات:[2]

- تطبيق الإجراءات المحاسبية نفسها على الأحداث المماثلة عبر الزمن من دورة لأخرى؛
- تطبيق مفاهيم وطرق القياس نفسها بالنسبة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية.

وهذا لا يعني أن المؤسسة لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية لأخرى، ففي حالة تغير السياسات والطرق تستلزم الافصاح عن طبيعة وأثر التغير المحسابي في التقارير المالية وخاصة بالفترات التي حدث فيها التغيير،حتى يستطيع مستخدمي المعلومات مراعاة هذه التعديلات عند تحليلها، أي أن توافر خاصية الثبات يساعد في ترشيد عملية اتخاذ القرار، وترفع من مستوى منفعة القوائم المالية بجعلها أقل عرضة للتشويش والتظليل، لأن التعديلات الغير معلن عنها قد يكون الغرض منها التلاعب في محتوى المعلومات.

ويكون التغيير بشرط:[3]

- وجود ضرورة مقنعة للتغيير؛
- أن يتم الإفصالح التام عن آثار التغيير في القوائم المالية؛
- أن يستمر في تطبيق الطرق الجديدة.

2.2 خاصية القابلية للفهم: Understandability

تتطلب أن تكون العلومة معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، ومن جهة أخرى يجب أن يكون لدى مستخدمها المعرفة الكافية في مجال المحاسبة وفي أعمال الشركة ونشاطاتها وعلى استعداد لدراسة هذه المعلومات بدرجة معقولة من الجدية، إلا أن الحاجة لقابلية الفهم لا يسمح بحذف المعلومات الملائمة بحجة أنها من الصعب فهمها.

---

[1] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] – سميحة بوحفص، **مرجع سبق ذكره**، ص: 70.

[3] – البشير زيبدي: **دور حكومة الشركات في تحقيق جودة حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، هلوم تجارية، جامعة محمد بو ضياف المسيلة، الجزائر، 2016، ص: 128.

2.3 خاصية القابلية للمقارنة Comparability:

يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات سابقة لنفس المؤسسة، حيث يستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل، وتتبع أداء المؤسسة ومركزها المالي، كما يقصد بها امكانية المقارنة مع كيانات محلية أخرى خلال الزمن.

وتعتبر المعلومات المالية والمحاسبة قابلة للمقارنة للمنشآت المختلفة إذ تم قياسها ونشرها بأسلوب مشابه وقابل للمقارنة، وتساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في تحديد وتشخيص أوجه التشابه والاختلاف في الظواهر الاقتصادية.[1]

من خلال العناصر السابقة الذكر يتضح للباحثة أن:

- مستوى جودة المعلومة المالية لا يتوقف على الخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومة بل يتعداها إلى خصائص ترتبط بمستخدمي هذه المعلومة من فهم وإدراك.
- خصائص جودة المعلومة المالية النوعية الأساسية والثانوية تشمل جميع المراحل التي تمر بها المعلومة المالية خلال الدورة المحاسبية من قياس وإفصاح واستخدام وذلك كما يلي:

أ. خاصية القابلية للتحقق والقياس والخلو من الأخطاء تعكس مرحلة القياس المحاسبي للمعلومة المالية.

ب. خاصية التوقيت المناسب، والقابلية للمقارنة تعكس مرحلة الإفصاح.

ج. خاصية الملائمة، القابلية للفهم، القيمة التنبؤية تعبر عن مرحلة استخدام المعلومات المالية وقدرتها على تحقيق المنفعة لمتخذ القرار.

ويمكن تحديد أهمية الخصائص النوعية لتصفية المعلومات المالية في الشكل التالي:

[1] – عبد خلف عبد الجنابي، مقدلد أحمد نوري النعيمي: **دور الجانب الأخلاقي للمحاسب الإداري في جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 20، العدد 79، 2014، ص: 415.

الشكل رقم (02-10): أهمية الخصائص النوعية لتصفية المعلومات المالية

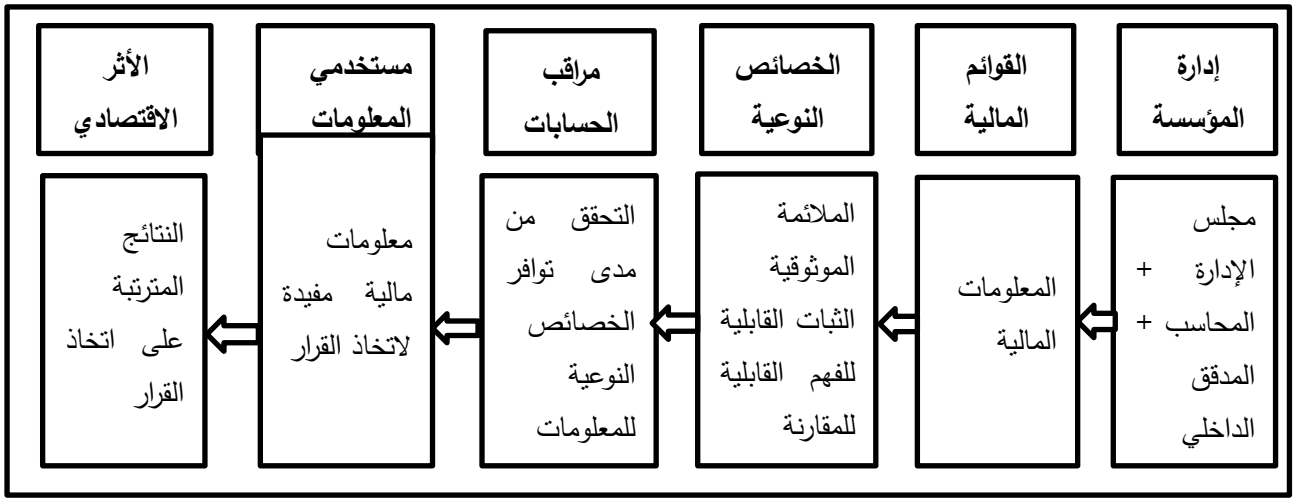

المصدر: خليصة مجيلي: **دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبة لحوكمة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية، دراسة تطبيقية على بعض الشركات، بولاية سطيف**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وتدقيق ومحاسبة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017، ص: 143.

الفرع الثاني: القيود (المحددات) الأساسية للخصائص النوعية للمعلومات المالية.

في خضم الحديث عن الخصائص النوعية للمعلومات المالية، فإنه من الضروري الحديث عن القيود التي يلتزم بها المحاسب عند إعداد أو عرض المعلومات المالية للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، حيث أشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB كما أشرنا سابقا إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.

فالمعلومات الملائمة أو الموثوق بها ليست بالضرورة معلومات مفيدة، لأن هذه المعلومات قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر، كما قد تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من العائد المتوقع منها، ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية وقيد التكلفة /العائد للحكم على نفعية المعلومة المالية

1. قيد الأهمية النسبية l'importance Relative أو معيار الاعتراف:

تعتبر المعلومات المالية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية.[1] وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف، وعليه يزودنا مفهوم الأهمية النسبية بنقطة قطع وليس خاصية أساسية للمعلومات لكي تكون مفيدة.[2]

[1] – الأخضر عزي، رابح طويرات: **محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS. دراسة عينة من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ،المجلد 14، العدد 16، 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر ص: 260.

[2] – مريم باي ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 34.

وقد نصت المادة (11) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 على أنه " يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها اتجاه الكيان" وبالتالي تتوقف أهمية المعلومة إذا كان عدم وجودها أو عدم صحتها يمكن أن يؤثر على القرارات".[1]

حيث يوفر هذا القيد المحاسبي ضوابط مهمة لتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي، حيث ينص على ضرورة الإفصاح وفقط على البنود ذات الأهمية النسبية في القوائم المالية، وعدم اشتمال هذه القوائم على تفاصيل وبنود لا داعي للافصاح عليها، مما قد يسبب إرباكا للمستخدم وتضليلا له، بل وقد يفقده القدرة على التمييز بين ماهو مهم وما هو أقل أهمية.[2]

هذا ويوصف هذا البند على أنه مهم نسبيا في ضوء بعض الاعتبارات الكمية أو النوعية، كقيمته النسبية ضمن مجموعة ينتمي إليها، أو طبيعته كأن يكون بند عادي أو غير عادي أو بند فرضته القوانين والتعليمات.

2. قيمة المنفعة أكبر من التكلفة l' Utilité > Le Cout:

كما أن للمعلومات المالية فوائد ينعكس أثرها على مستخدمي القوائم المالية فإن لها تكلفة إعدادها، تقديمها، معالجتها، تفسيرها، تحليلها، الإفصاح عنها واستخدامها، ولابد من الموازنة بين منافع وتكلفة الحصول على هذه المعلومات، فعادة ما يفترض المستخدمين أن المعلومات سلعة بلا تكلفة على عكس معدي هذه المعلومات.[3]

ومن جهة أخرى لابد من التمييز بين جودة المعلومة وقيمتها، حيث أن قيمتها تعبر عن المنفعة التي تقدمها مطروحا منها تكلفة انتاجها، والتي تمكن أساسا في تخفيض حالة عدم التأكد والتقليل من درجات المخاطرة، وبالتالي تمكن المستخدم من اتخاد قرارا أقل ضررًا وأكثر نفعًا.[4]

كما تتحدد قيمة المعلومات بمدى استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها مستقبلا، وعليه التكريز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة.

أما بالنسبة للقياس الكمي لقيمة المعلومات يتم التمييز بين حالة التأكد التام وحالة عدم التأكد كالتالي:[5]

- في حالة التأكد التام أي عند توفر معلومات كافية تقاس قيم المعلومات من خلال المقارنة بين منفعة المعلومات وتكاليف الحصول عليها، وذلك لأن المعلومات التامة تسمح باتخاذ القرار الأمثل في كل مرة تنشأ فيها الحاجة إلى ذلك.

---

[1] – نوي الحاج، **مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، ص: 39.

[2] الأخضر عزي، رابح طويرات، **مرجع سبق ذكره**، ص: 261.

[3] – نفس المرجع، ص: 261.

[4] – خليصة مجيلي ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 121.

• أما في حالة عدم التأكد أي عدم توفر معلومات كافية، فيقتصر دور المعلومات على التقليل من حالة عدم التأكد، وبالتالي يجب أخذ درجة المخاطرة بعين الاعتبار عند حساب قيمة المعلومات.

المطلب الثالث: العوامل المعززة لجودة المعلومة المالية ومعيقات الوصول إليها.

من أجل الوصول إلى تحقيق جودة المعلومة المالية يعمل القائمون بإعداد القوائم والتقارير المالية على توفير بيئة خاصة داخل المؤسسة، تعمد إلى دعم الممارسات والأنشطة والعوامل المعززة لجودة المعلومة المالية من جهة، ومجابهة العوامل والمعيقات التي تقف حاجزا في وجهة الوصول إلى هذا الهدف.

الفرع الأول: بعض العوامل المعززة لجودة المعلومة المالية

1. دور التدقيق الداخلي في تعزيز جودة القوائم المالية: يساهم التدقيق الداخلي في الحد من عدم تماثل المعلومات المالية وتعزيز خاصيتي الملائمة والموثوقية والثبات في القوائم المالية وتبرز ذلك من خلال:[1]

• تتمحور مهمة التدقيق الداخلي في التأكد من صحة كافة الدفاتر والمستندات وممارسة الرقابة على نظام التشغيل الالكتروني للبيانات، مراجعة القوائم المالية، الرقابة على حماية الأصول، بالإضافة إلى التحقق من نفعية المعلومة المالية وبالتالي فهو يعمل على التحقق من موثوقية وملائمة المعلومة المالية.

• يعمل المدقق الداخلي على التأكد من توفر خاصية الثبات في المعلومة المالية المتضمنة في القوائم المالية حيث يقوم بالتحقق من الثبات في تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية، والافصاح عن أسباب التغير إن وجد وأثره على صافي الأرباح.

2. دور التدقيق الخارجي في تعزيز جودة القوائم المالية: أظهرت نتائج الكثير من الدراسات في هذا المجال أن التدقيق الخارجي يزيد من درجة الثقة في المعلومة المالية ويزيد من جودتها، حيث أن تقرير المدقق الخارجي هو صورة عن مدى إلتزام المؤسسة بمبادئ النظام المحاسبي المالي،ومدى شرعية حساباتها لذا فإن المؤسسة تسعى باستمرار لمنع الاختلالات والتلاعبات والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، من أجل الحصول على تقارير نظيفة وتجنب أي ملاحظات قد تؤثر على سمعة المؤسسة.[2]

3. دور الشفافية في الإفصاح في تعزيز جودة القوائم المالية: يمكن تعزيز جودة المعلومة المالية من خلال الشفافية في الإفصاح والحد الأدنى إلى المستوى المثالي، من مبدأ الإفصاح الكامل (التام) **Full disclosure** عن طريق مقومات الشفافية في الإفصاح على مرحلتين:[3]

---

[1] – عبد الخالق أودينة: **أثر الإفصاح عن التثبيتات وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية، دراسة ميدانية لأراء عين من الأكاديميين والمهنيين المحاسبيين في ولاية الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2020، ص: 100.

[2] – نفس المرجع، ص: 101.

[3] – سميرة دواق، فرحات عباس، **الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية،مجلة العلوم الإدارية والمالية**، المجلد 03، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2019، ص: 29.

• **المرحلة الأولى:** الإرتقاء بالحد الأدنى (انعدام الشفافية) إلى المستوى المتاح، الممكن والمقبول من الإفصاح عن طريق تحقيق ثلاث شروط وهي: المبادئ والأصول المحاسبية، السياسات المحاسبية، اللوائح، الإشراف وأدلة التدقيق.

• **المرحلة الثانية:** الارتقاء بالمستوى المتاح والمقبول من الإفصاح إلى الطموح وإمكانية الاقتراب من المستوى المثالي من مبدأ الإفصاح الكامل، لتحقيق أعلى درجة من الشفافية في الإفصاح والجودة في المعلومات المالية من خلال:

- الإلتزام التام بقواعد السلوك المهني (المعايير، القواعد، القوانين والتشريعات)
- التحلي بالقيم الأخلاقية (الصدق، النزاهة، العدالة والأمانة).
- خلق بيئة محاسبية ملائمة تمتاز بخلق محاسبية رفيعة، بحيث تكون القيم الأخلاقية والإلتزام بقواعد السلوك المهني عرفا شائعًا يمثل القاعدة والفساد هو الإستثناء.

الفرع الثاني: معيقات الوصول إلى جودة المعلومة المالية

تتمثل المعيقات المؤثرة على جودة المعلومة المالية في العناصر المشتركة في إعداد القوائم المالية والمراحل التي تمر بها والإجراءات المتخذة لإعدادها ، ومن أهم هذه المعيقات نجد:[1]

أولا: المعيقات المادية:

تتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية، التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومة المالية، والتي يمكن استخدامها بشكل خاطئ، كما أنها عرضة للفيروسات هذا ما يؤدي إلى عرض معلومات خاطئة، وحتى وإن كانت هذه الأخطاء يمكن تصحيحها إلا أن ذلك يعيق عرض القوائم المالية في الوقت المناسب.

ثانيا: المعيقات البشرية:

تتمثل في الأطراف القائمة على تشغيل نظام المحاسبة، حيث تؤثر نقص خبرة هذه الفئة على جودة المعلومة المالية والذي يؤدي إلى نتائج مظللة.

ثالثا: المعيقات المالية:

وتشمل كل الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه، ففي حالة عدم كفايتها فإن ذلك يعيق ممارسة بعض العمليات المحاسبية المكلفة، كعملية إعادة تقييم التثبيثات بالإستعانة بخبراء خارجيين.

[1] – عبد الخالق أودينة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 94

رابعا: قاعدة البيانات:

يجب إختيار قاعدة بيانات ونظام معلومات حديث ومتطور يسمح بتسهيل العمل المحاسبي وعرض القوائم المالية في الوقت المناسب.

خامسا: التعارض الموجود في الخصائص:

1) التعارض بين خاصيتي الملائمة والموثوقية:

تعتبر الملائمة والموثوقية خاصيتين أساسيتين في تقييم نوعية المعلومات المقدمة في التقارير المالية بغرض استخدامها في اتخاذ القرار، ذلك أن أي تحسين في إحداهما يؤدي إلى تحسين الأخرى

لكن لا يمكن أن يحدث ذلك دومًا ،والسبب أن هناك كثير من الطرق المحاسبية التي تستدعي التضحية بمقدار من الموثوقية في سبيل تحقيق المزيد من الملائمة والعكس صحيح.[1]

هنا يكون المطلوب تحقيق موازنة بينهما بدرجة معقولة من التأكد، حتى تقدم معلومات غير متحيزة وتتسم بالمنفعة في اتخاذ القرار.

فعلى سبيل المثال الإعتماد على القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يوفر معلومات ملائمة لمستخدميها عن طريق توفير معلومة آنية أو حالية (خاصية التوقيت المناسب)وأنها تمثل الوقائع الاقتصادية بصدق (خاصية التمثيل الصادق) الأمر الذي يوفر إمكانية توقع الأحداث المستقبلية بشكل أفضل (خاصية القدرة التنبؤية) بالإضافة إلى قدرتها على تصحيح المعلومات التاريخية السابقة تصحيح قيمة النقد نتيجة لتغير عامل الزمن والتأكد من قيمته الصحيحة أو العادلة (خاصية القيمة الإسترجاعية)، ومن جهة أخرى تعتبر المعلومة الناتجة عن قياس القيمة العادلة أقل موثوقية، لأنها لا تعتمد على وثائق مدونة قابلة للفحص عند إجراء المعالجات الضرورية، بل تعتمد على قيم وتوقعات حالية ومستقبلية تستند في بعض الأحيان إلى الحكم الشخصي الخاطئ (الإخلال بخاصية القابلية للتحقيق).[2]

ويمكن توضيح التعارض بين خاصية الملائمة والموثوقية في الشكل التالي:

[1] –حنان قسوم ، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015، ص: 33.

[2] – خليصة محيلي ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 139.

الشكل رقم (02-11): تعارض خاصية الملائمة والموثوقية

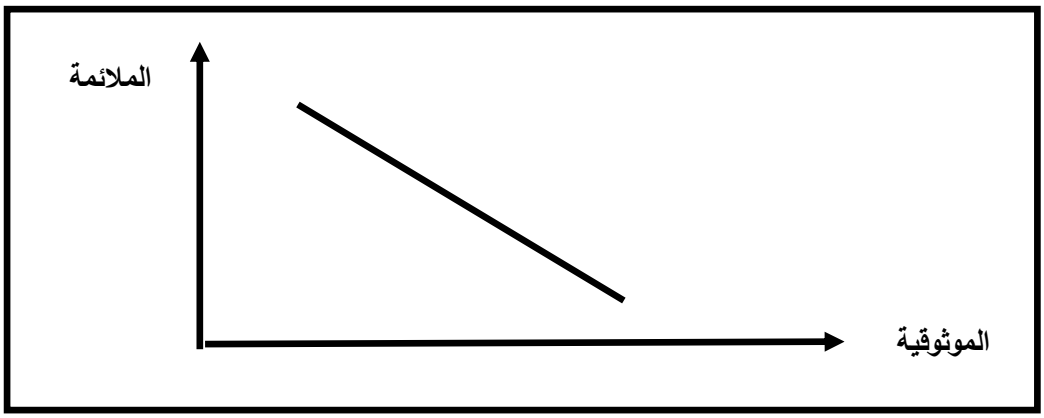

المصدر: حنان قسوم ، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015، ص: 34.

نستخلص من الجدول أعلاه أن هناك علاقة عكسية بين الملائمة والموثوقية، حيث أنه كلما زادت جودة إحداهما انخفضت جودة الأخرى، ولهذا لا بد من التضحية بقدر من الملائمة مقابل مزيدا من الموثوقية أو العكس، وهذا ما يستلزم الموائمة والملازمة بين هتين الخاصيتين من أجل الحفاظ عليهما فمن الخطأ غياب إحداهما من المعادلة.

2) إحتمال التعارض بين الخصائص الفرعية، كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية، ، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية، كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالبا ما يكون على حساب درجة الثقة والإكتمال وعدم التأكد.[1]

3) قد تكون العلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها، إلا أنه تواجه مستخدميها صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في القرار المطلوب، على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة لكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسبين.[2]

4) بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي

[1] – إسماعيل غزال، **مرجع سبق ذكره**، ص: 41.

[2] – نفس المرجع، ص :42.

تنتمي إليه هذه الشركة، إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركة بسياسة الثماثل وعدم تغيير الطرق المحاسبية.[1]

5) قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها (إختبار التكلفة/العائد) فالمعلومات التي لا ترتبط إرتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية، لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها، إن القاعدة العامة فيها يتعلق بإختيار محدد التكلفة والعائد،[2] هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها وإلا فإن المنشأة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات تكلفتها تفوق منفعتها.

[1] – جمعة حمدان: **مدى إلتزام الشركات الصناعية المدرجة في البورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدراسات العليا، جتمعة عمان العربية للدراسات العليا، 2004، ص: 68.

[2] – حنان قسوم: **مرجع سبق ذكره**، ص:40.

المبحث الثالث: الجهود الجزائرية في سبيل تعزيز جودة المعلومة المالية

عرف تنظيم مهنة المحاسبة بعد الإستقلال قصورا كبيرا، حيث كانت خاضعة ومنبثقة من النصوص المستمدة من اتفاقيات افيان والقانون الأساسي الفرنسي، التي لا تتوافق إلى حد كبير مع متطلبات البيئة المحاسبية الجزائرية، وباعتبار المحاسبة أداة ضبط اقتصادي وجب على الجهات الموكل إليها تنظيم المحاسبة في ظل الشروط التي تحكم الحياة الاقتصادية والسياسية والإجتماعية إعادة النظر في هذه النقطة، أين سيتم التطرق في هذا المبحث إلى فحوى الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية.

المطلب الأول: إصلاح النظام المحاسبي مسعى من مساعي تحسين جودة المعلومة المابة

إن قيام الجزائر بإصلاح النظام المحاسبي من خلال اصدار القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، ضرورة حتمية فرضتها مخلفات العولمة وما صاحبها من الإتجاه نحو إقتصاد السوق وفتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي من جهة ومن جهة أخرى من أجل مواكبة تغيرات الساحة العالمية ومحاولة تكييف النظام المحاسبي الجزائري مع المعايير المحاسبة الدولية.

كما أتت هذه الإصلاحات كإستجابة لحاجة المتعاملين بالقوائم المالية، والتي ليست من أولويات المخطط المحاسبي الوطني PCN في نسخة 1975، وقد توجهت جهود الإصلاح التي تبنى النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF المتوافق والمنسجم مع المعايير الدولية IAS/IFRS الذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من جانفي 2010.

الفرع الأول: النظام المحاسبي القديم، المخطط المحاسبي الوطني (PCN)

صدر المخطط المحاسبي الوطني بموجب الأمر 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 والذي ينص على إلزامية تطبيقه على الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، شركات الاقتصاد المختلفة والمؤسسات الخاضعة لنظام التكاليف بالضريبة على أساس الربح الحقيقي مهما كان شكلها.[1]

ومن أجل الأخذ بعين الإعتبار العمليات التي نشئت نتيجة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي والقانوني، شهد المخطط المحاسبي الوطني التحورات التالية:[2]

- المنشور رقم 185/F/DC/CE/047 والمؤرخ في 24 ماي 1989 يتعلق هذا المنشور بتحديد طرق معالجة العمليات المحاسبة المرتبطة بإستقلال المؤسسات ويضم مايلي:

- المساهمات (التفريق بين المساهمات المطلوبة والمساهمات غير المطلوبة)؛

---

[1] – سليم بن رحمون: **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دراسة حالة المطاحن الكبرى – الجنوب–**، مذكر ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص: 27.

[2] – بوعلام صالحي: **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص: 57.

- حساب مساهمات الشركة (التمييز بين المساهمات النقدية والعينية)؛
- إدراج حساب الموثق (ح/48) كحساب فرعي من حساب ديون الإستثمارات؛
- تجزئة (ح/421) حساب سندات المساهمة إلى سندات فرعية؛
- فتح حسابات فرعية تخص عمليات توزيع الأرباح منها حساب قسائم الدفع (ح/556)؛
- حساب حصة أرباح واجبة الدفع (ح/5562)، حساب أرباح مستحقة للمستخدمين (ح/5638) حساب بدل الحضور (ح/668) وحساب حصة الإدارة للدفع (ح/557).

• المنشور رقم 635/F/DC/90/046 والمؤرخ في 11 مارس 1990 والذي يتعلق بالمحاسبة عن مساهمة العمال (المستخدمين) في أرباح المؤسسة.

• التعليمة رقم 001/95 والمؤرخة في 1995، وتتعلق بطرق المحاسبة عن العمليات الخاصة بأموال المساهمة المتمثلة في:

- الأسهم المتحصل عليها من المؤسسات الاقتصادية العمومية؛
- الأموال المتحصل عليها من الدولة التي تهدف إلى التدخل في المؤسسة؛
- حصة الأرباح المتحصل عليها عن طريق السندات؛
- الإيرادات الآلية المتأتية من التوظيفات المالية؛
- الحسابات الجارية للشركاء.

• التعليمة رقم MF/DGE /158 والمؤرخة في 21 أفريل 1997 تعني هذه التعليمة بالمحاسبة عن فرق إعداد التقييم وإعادة إدماجه ضمن الميزانية والناتج عن تطبيق المادة 14 والمادة 107 لقانون المالية لسنة 1996.

• القرار الوزاري رقم 99/21 المؤرخ في 09 أكتوبر 1999، تضمن هذا القرار توافق المخطط المحاسبي الوطني PCN مع نشاط الشركات القابضة* وتجميع حسابات المجمع**، وقد اشتمل القرار على مدونة الحسابات، تفسير المصطلحات، قواعد استعمال الحسابات، القوائم المالية الختامية.

وفي نفس الفترة ثم إعداد مخططات محاسبية قطاعية (PCS) ضمن مايلي:

- المخطط المحاسبي للقطاع الفلاحي 1987؛
- المخطط المحاسبي لقطاع التأمينات 1987؛
- المخطط المحاسبي لقطاع البناء والأشغال العمومية 1988؛
- المخطط المحاسبي الخاص بقطاع السياحة 1989؛

---

* – **الشركات القابضةHolding company** : هي شركة لا تنتج سلعا أو خدمات: هي الشركة التي تملك من الأسهم ما يكفي للتصويت في واحدة أو أكثر من الشركات الأخرى بغرض السيطرة عليها التي تسمى شركات تابعة.

** – **المجمع:** مجمع الشركات **complex corporate** كل كيان اقتصادي مكون من شركتين أو أكثر ذات أسهم مستقلة قانونيا، تدعى الواحدة منها الشركة الأم تحكم الأخرى المسماة الأعضاء تحت تبعيتها بامتلاك 90 % من رأس المال الاجتماعي.

- المخطط المحاسبي للقطاع البنكي 1992؛
- المخطط المحاسبي الوطني المكيف مع نشاط وسطاء عمليات البورصة (IOB) الصادر بتاريخ 29 ماي 1999؛
- وقد اشتركت هذه المخططات في احتوائها على قائمة الحسابات، قواعد تسيير الحسابات والتعريف بها إضافة إلى القوائم المالية الختامية.

- مشروع تعديل المخطط المحاسبي الوطني PCN

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 عقدت ورشة لإصلاح المخطط الوطني والتي مولت من قبل البنك الدولي، تزعم هذه الورشة العديد من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، حيث أخذوا على عاتقهم مسؤولية تكييف وتطوير المخطط الوطني نسخة 75-35 إلى نظام محاسبي جديد يتوافق مع مؤشرات الساحة الاقتصادية[1]، وقد مرت هذه العملية بثلاثة مراحل:[2]

- **المرحلة الأولى:** تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع مقارنته بمعايير المحاسبة الدولية.
- **المرحلة الثانية:** دراسة مشروع استحداث مخطط محاسبي جديد.
- **المرحلة الثالثة:** إقرار وضع نظام محاسبي جديد، وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث اختيارات تطوير ممكنة، أولها الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات التي تتماشى وتطورات القانون الاقتصادي الجزائري، أما الخيار الثاني تمثل في اعتماد بعض المعالجات التقنية المطورة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، وما يعاب على هذا الإقتراح أنه مع مرور الوقت يولد نظامين محاسبيين مختلفين ينتجان نظام معقد، وبخصوص الإقتراح الثالث تضمن إنشاء نسخة جديدة مع عصرنة شكله ،ووضع إطار تصوري محاسبي واعتماد مبادئ ومعايير المحاسبة الدولية وتكييفها مع المناخ الاقتصادي الجزائري، وفي اجتماع المجلس الوطني للمحاسبة المنعقد في 05 سبتمبر 2001 تقرر اعتماد الخيار الأخير.

الفرع الثاني: النظام المحاسبي الجديد: النظام المحاسبي المالي SCF

توجت عملية الإصلاح المحاسبي بإصدار القانون 07-11 في 25 نوفمبر 2007 المنسجم والمتفق مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والذي أحدث تغيرات عديدة سواء على مستوى قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذا طبيعة ومحتوى القوائم المالية.[3]

---

[1] – عبد الباسط مداح: **أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص: 209.

[2] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] – سليم بن رحمون: **مرجع سبق ذكره**، ص: 57.

واشتمل القانون على سبعة فصول احتوت العديد من المفاهيم الجديدة، كما تضمن القانون ولأول مرة مصطلح الإطار التصوري للمحاسبة المالية كما أدخل هذا القانون مبدأ المحاسبة المبسطة للكيانات التي لا يزيد رقم أعمالها وعدد عمالها الحد المعين الذي نص عليه التنظيم.

أما بالنسبة للكشوف والقوائم المالية فقد ألزم القانون الكيانات بضرورة إعداد سنويا على الأقل كل من الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق الذي يوضح الطرق المحاسبية المستخدمة ويستثني من هذا الإلتزام المؤسسات الصغيرة.

وبالرغم من أن بداية الحديث عن نظام محاسبي جديد كانت في سنة 2007، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في الفاتح من جانفي 2010، كما تضمن عشر نصوص تنظيمية تكون محل نشر في أوقات لاحقة تتعلق بالنقاط التالية:[1]

- المادة رقم 05: تعالج المحاسبة المالية المبسطة؛
- المادة رقم 07: تتناول الإطار التصوري للمحاسبة المالية؛
- المادة رقم 08: حول المعايير المحاسبية؛
- المادة رقم 09: حول مدونة الحسابات ومضمونها وقواعد الحسابات؛
- المادة رقم 22: مسك الضبط اليومي؛
- المادة رقم 24: حول مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي؛
- المادة رقم 25: حول محتوى وطرق إعداد القوائم المالي؛
- المادة رقم 30: حول الحالات الإستثنائية التي تكون فيها مدة السنة المالية اثني عشر شهرا (12) شهر؛
- المادة رقم 36: حول شروط وكيفيات وطرق إجراء وإعداد ونشر الحسابات المدمجة والحسابات المركبة؛
- المادة رقم 40: كيفيات أخذ تغير الطرق والكيفيات المحاسبية بعين الاعتبار ضمن القوائم المالية.
- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن SCF.[2]

يتضمن هذا المرسوم 44 مادة، نصت المادة الأولى على أن هذا المرسوم يهدف إلى تحديد طرق تطبيق المواد (5-7-8-9-22-25-30-36-40) من القانون 07-11 ما عادا المادة 24 المتضمنة مسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي التي كانت موضوع مرسوم تنفيذي مستقل.

[1] – نفس المرجع، ص: 58.

[2] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

ركز هذا المرسوم على الخصائص النوعية التي يجب توفرها في المعلومات الواردة في القوائم المالية كما تناول بعض المبادئ المحاسبية مثل الأهمية النسبية، مبدأ الحيطة والحذر، مبدأ التكلفة التاريخية، مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.

كما ضم تحديد لمحتوى ومضمون الأصول المحاسبية والخصوم، تحديد الأعباء والمنتوجات، ورقم الأعمال والنتيجة، وفي الأخير الإطار العام للمعايير المحاسبية، وقد تضمن المرسوم أيضا ستة عشر إحالة.

- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07 أفريل 2009 الذي يحدد شروط مسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي والذي تضمن ستة وعشرون مادة تضمنت الإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند المعالجة المحاسبية بواسطة برامج الإعلام الآلي بالإضافة إلى إجراءات الرقابة الداخلية لضمان حسن سير استغلال هذه الآليات.
- القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جولية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات والذي يهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات تطبيق أحكام المواد الستة عشر السابقة من المرسوم التنفيذي 08-156 المذكورة أعلاه وجاء هذا القرار في أربعة أبواب تناولت:[1]
  - **الباب الأول:** قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات وإدراجها في الحسابات؛
  - **الباب الثاني:** عرض القوائم لمالية؛
  - **الباب الثالث:** مدونة الحسابات وآلية سيرها؛
  - **الباب الرابع:** المحاسبة المبسطة المطبقة في الكيانات الصغيرة.

  كما توفر هذا القرار في نهايته على معجم لتسع وتسعون مصطلح.
- القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد للأسقف، رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاطات المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية بسيطة.

يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها خلال سنتين ماليتين التسقيف المحدد مسك محاسبة مالية مبسطة وقد تضمن هذا القرار الأسقف التالية:[2]

- **بالنسبة للنشاط التجاري:** رقم الأعمال 10 ملايين دينار، عدد العمال 09؛
- **بالنسبة للنشاط والحرفي:** رقم الأعمال 6 ملايين دينار، عدد العمال 09.
- **بالنسبة لنشاط الخدمات والنشاطات الأخرى:** رقم الأعمال 3 ملايين دينار عدد العمال 09.

---

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **التنفيذ المؤرخ في 25 مارس 2009**، المتضمن شرح كيفيات تطبيق النظام المحاسبي المالي وإعداد القوائم المالية، القرار 71، العدد 19.

[2] – سليم بن رحمون، **مرجع سبق ذكره:** ص: 58.

- التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

بصدور هذه التعليمية المتضمنة الطرق الواجب اتباعها والإجراءات الواجب اتخاذها من أجل الإنتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المالي الجديد، ويكون قد تأكد عزم وزارة المالية والمجلس الوطني للحاسبة على إدخاله حيز التنفيذ بتاريخ 01-01-2010.[1]

تضمنت هذه التعليمة المبادئ العامة للإنتقال، بحيث يجب أن يتم إعداد القوائم المالية لسنة 2010 وكأن الكيانات أوقفت حساباتها إستنادًا للنظام بأثر رجعي بحيث يجب:

- إعداد ميزانية افتتاحية بتاريخ 01 جانفي 2010 متوافقة مع قواعد التنظيم الجديد؛
- إعادة معالجة بيانات المقارنة لسنة 2009 لضمان عملية المقارنة بين المعلومات المالية لسنة 2009 مع تلك المتعلقة بسنة 2010 والمعدة وفقا لقواعد التنظيم الجديد؛
- الإدراج في الملحق شروحات مفصلة حول أثر الإنتقال إلى التنظيم الجديد على الوضعية المالية والأداء المالي ونفقات الخزينة؛
- الأخذ بعين الاعتبار الأصول والخصوم غير المسجلة في السابق والتي ينبغي تقيدها وفق النظام المحاسبي المالي الجديد؛
- إستبعاد الأصول والخصوم التي تم تسجيلها من قبل؛
- إعادة ترتيب بعض عناصر الأصول والخصوم إلى مجموعات جارية وغير جارية؛
- إعادة معالجة بيانات المقارنة لسنة 2009؛
- إستثناء تطبيق قواعد التنظيم الجديد بأثر رجعي؛
- التسجيل المحاسبي للفروقات الناتجة عن إعادة المعالجة في الميزانية؛

أرفقت هذه التعليمة بجدول يوضح الحسابات في المخطط المحاسبي الوطني والحسابات التي تقابلها في النظام المحاسبي المالي، وذلك يهدف تسهيل عملية الانتقال وإنتهت التعليمة بضرورة احترام الإجراءات مع التأكيد على الإتصال بالمجلس الوطني للمحاسبة في حالة مواجهة صعوبات ناتجة عن عملية الانتقال.

- **القياس المحاسبي في النظام المحاسبي المالي SCF:**

يعد مبدأ التكلفة التاريخية والقيمة العادلة من أبرز المبادئ المحاسبية المهمة في عملية القياس المحاسبي، لقد أشار إليها النظام المحاسبي المالي SCF في مجموعة من القوانين والمراسيم، على غرار القرار 11/07 الصادرة في 2007/11/25 المتضمن نظام المحاسبة المالية، المرسوم التنفيذي رقم 15/08 المؤرخ في 26 ماي 2008، القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 الذي يحدد قواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد يسرها الصادر في

[1] – محمد فيصل مايده: **تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة دراسة حالة عينة من المؤسسات**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر/ 2016، ص: 37.

209/03/25، حيث يعتبر هذا الإطار القانوني المرجع الرسمي للمعالجة المحاسبية، وقد تضمن SCF كيفية القياس والتقييم لكل عناصر القوائم المالية سواء عند الحيازة أو التقييم في نهاية الفترة، وقد اعتمد هذا النظام على الرؤية الاقتصادية بدلا عن الرؤية القانونية، أي تسيق الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني وأعتبرها أساس عملية القياس.

لقد أقر النظام المحاسبي المالي على ضرورة الإعتماد على التكلفة التاريخية في عملية القياس المحاسبي "تقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند حيازتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة"[1]

في حين عمدت حسب نفس الفقرة إلى أن بعض الأصول والخصوم مثل الأصول البيولوجية والأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية (القيمة العادلة)"

ولنفس الغاية جاء في نص الفقرة 1.112 في القسم الثاني للنظام المحاسبي المالي القواعد العامة للتقييم مايلي: "ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة على اتفاقية التكاليف التاريخية، في حين يعمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة لبعض العناصر إلى مراجعة تجري على ذلك التقييم بالاستناد إلى القيمة الحقيقية، قيمة الإنجاز، القيم المحينة (قيمة المنفعة)".[2]

إنطلاقا من هذا المحتوى القانوني سنتطرق فيما يلي على مختلف بدائل القياس المعتمدة في النظام المحاسبي المالي.

- **التكلفة التاريخية:** يقضي هذا المبدأ على أن تظهر الأصول في القوائم المالية بالتكلفة التي دفعت في سبيل الحصول عليها، ولا تتغير هذه القيمة حتى مع تغير أسعار هذه الأصول بعد إقتناءها، ويرتبط هذا المبدأ بغرض ثبات وحدة النقد، بمعنى تقييد البند بتكلفة عند إقتناءه وصرف النظر عن أي مستجدات في قيمة.[3]

تؤثر طريقة القياس بالتكلفة التاريخية على خاصتي الموثوقية والملائمة، حيث يظهر هذا التأثير في الخصائص الثانوية المنبثقة عن خاصية الموثوقية (الصدق في التعبير، الحياد، القابلية للتحقق) فيولد مزيج غير متجانس من هذه المكونات، فهي من ناحية قابلة للتحقق بدرجة عالية من التأكد، لأنها مؤيدة بثبوثيات ومستندات، وتتم معالجتها وفق المبادئ المحاسبة المقبولة عوما، ولكن من ناحية ثانية لا يحقق

---

[1] - هشام شلغام، بوعلام بن زخروفة: **تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، دراسة ميداني لعينة من الأكادميين، حالة الجزائر 2015**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 02،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، الجزائر، 2016، ص: 115-116.

[2] - نفس المرجع، ص: 117.

[3] - أسامة طبيب: **آثار تعدد بدائل القياس المحاسبي على عملية الإفصاح والتقييم في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018، ص: 95.

هذا المنهج خاصية الأمانة في التمثيل (الصدق)، ومن ناحية ثالثة فإن هذا المنهج يحقق جزءًا من خاصية الحياد، بمعنى خلوه من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس، وهذا لايعني خلوه من تحيز عملية القياس نفسها فهو يظهر تحيز جانب الإدارة تجاه المساهمين.[1]

هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن القياس وفق التكلفة التاريخية يفتقد إلى التوقيت الزمني المناسب، أي أن البيانات المقدمة وفق هذا المنهج تأتي متأخرة، وهذا لا يخدم مصالح المستثمرين من حيث القدرة على التقييم والتنبأ بالمستقبل، مما يجعل خاصيتي القيمة التنبؤية والاسترجاعية محدودة.

- **القيمة العادلة:** عرفتها لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة كما يلي: "هي مبلغ تقديري يمكن من مقابلة تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد الصفقة في ظل ظروف سوق محايد، بحيث يتوفر لكل منهما المعلومة الكافية ولهما مطلق الحرية وبدون إكراه إتمام الصفقة" [2].

أما التعريف الذي جاء به النظام المحاسبي المالي لمفهوم القيمة العادلة والذي أطلق عليها إصطلاح القيمة الحقيقية فينص على أنها:" المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو الخصم المنتهي، بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسية الاعتيادية".[3]

من خلال التعاريف السابقة نستطيع القول بأن القياس على أساس القيمة العادلة يكون موثوقا ويمكن الإعتماد عليه فقط في حالة عدم وجود فروق مهمة لدى التحقق من تغيرات القيم العادلة، وهذا لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة، وهذا ما يؤثر على ملائمة المعلومة المالية وقابليتها للمقارنة، ومع هذا فإن نموذج القيمة العادلة يحقق قدرًا أكبر من الملائمة وقدرًا أقل من الموثوقية في ظل غياب سوق نشطة".[4]

الفرع الثالث: نقاط الإختلاف بين المخطط المحاسبي الوطني PCN والنظام المحاسبي المالي SCF

بما أن المخطط الوطني عرف جملة من النقائص والشوائب التي استدعت القيام بعملية تعديل جذرية بما يتماشى ومتطلبات البيئة المحاسبية الجزائرية والعالمية، وفيما يلي أهم أوجه الاختلاف بين المخطط المحاسبي الوطني PCN والنظام المحاسبي المالي SCF.

[1] – هشام شلغام، بوعلام بن زخروفة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 117.

[2] – أسامة طبيب: **مرجع سبق ذكره**، ص: 96.

[3] – هشام شلغوم، بوعلام بن زخروفة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 116.

[4] – نفس المرجع، ص:117.

الجدول رقم (02-03): نقاط الإختلاف بين PCN و SCF

أوجه الإختلاف	PCN	SCF
الإطار المفاهيمي (التصوري)	غياب إطار مفاهيمي تسبب في جمود المحاسبة.	وجود إطار مفاهيمي يعرف مختلف المصطلحات والمفاهيم التي تشكل أساس إعداد القوائم المالية يوضح الفرضيات والمبادئ الأساسية، بالإضافة التي توضيح الخصائص النوعية للقوائم المالية.
من حيث الأهداف	يهدف إلى تلبية احتياجات الاقتصادية الكلية، واحتياجات المحاسبية الوطنية على حساب احتياجات المؤسسة.	- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة. - فرض رقابة على الشركات التابعة والشركة الأم. - تقليص تكاليف ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد لذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم. - توحيد الطرق المحاسبية؛ - يسمح بتوفير صورة صادقة عن الوضعية المالية. - يستجيب لمبدأ المقارنة سواء الداخلية أو الخارجية.
مجال التطبيق	الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، شركات الاقتصاد المختلفة والمؤسسات الخاضعة للنظام التكاليف بالضريبة على أساس الربح الحقيقي.	يطبق على كل شخص طبيعي أو معنوي، ملزم بمسك محاسبة ويستثني من هذا الأشخاص المعنوين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية أما الكيانات الصغيرة فهي ملزمة بمسك محاسبة مبسطة.
تقسيم مدونة الحسابات	تصنف قائمة الحسابات الى ثمانية أصناف مرقمة من واحد إلى ثمانية كما يلي: - الأصناف من 1 إلى 5 هي حسابات الميزانية؛ - الأصناف من 6 و7 هي حسابات التسيير؛	تقسم إلى 07 مجموعات: المجموعة 1: حسابات رؤوس الأموال؛ المجموعة 2: حسابات التثبيثات؛ المجموعة 3: حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ،

	- الصنف 8 هو حساب النتائج كما يلاحظ عدم تجانس الحسابات في الأصناف. الصنف 1 ← الأموال الخاصة. الصنف 2 ← الاستثمارات الصنف 3 ← المخزونات الصنف 4 ← الحقوق الصنف 5 ← الديون الصنف 6 ← الأعباء الصنف 7 ← الإيرادات الصنف 8 ← النواتج	المجموعة 4: حسابات الغير، المجموعة 5: الحسابات المالية، المجموعة 6: حسابات الأعباء، المجموعة 7: حسابات المنتوجات، كما يلاحظ تجانس الحسابات داخل كل مجموعة.
القوائم المالية الأساسية	- الميزانية. - جدول حسابات النتائج - الجداول الملحقة.	- الميزانية - حساب النتائج - جدول تدفقات الخزينة - جدول تغير الأموال الخاصة. - الملحق شرط ان تحتوي هذه القوائم على معلومات عن السنة الماضية ما يمكن من إجراء المقارنة.
المبادئ المحاسبية	- لم يحدد المخطط المبادئ التي يقوم عليها العمل المحاسبي بصفة صريحة وأشار إليها ضمنيا فقط وهي: - وحدة النقد؛ - عدم المعارضة (المقاصة)؛ - الدورية؛ - وحدة الطرق المحاسبة؛ - الحيطة والحذر، استقلالية الدورات؛ - الصورة العادلة، - إجبارية الميزانية الإنتاجية.	- مبدأ الدورة المحاسبية - مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية - مبدأ القيد المزدوج، - مبدأ عدم المساس بالميزانية الإنتاجية، - مبدأ الحيطة والجذر؛ - مبدأ الأهمية النسبية؛ - مبدأ مواصلة الطرق المحاسبة، - مبدأ التكلفة التاريخية، - مبدأ عدم المقاصة، - مبدأ استقلالية الدمة المالية؛ - مبدأ الوحدة النقدية.
الخصائص النوعية للمعلومات	لم يصرح المخطط المحاسبي الوطني PCN مباشرة بخصائص جودة المعلومة المالية	- الملائمة - المصداقية

المالية	**ولكنه أشار إليها ضمنيا في النصوص والمواد القانونية.**	**- الدلالة:** **- القابلية للمقارنة** **- القابلية للفهم.**
التنظيم المحاسبي	**لم يوضح المخطط كيفية معالجة الحسابات الممسوكة بالعملة الأجنبية**	**- تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية الدينار الجزائري.** **- تكون الأصول والخصوم محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوثية.** **- تستند كل كتابة محاسبة على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة.** **- يرقم كل من دفتر اليومية ودفتر الجرد ويؤشر عليه من قبل رئيس المحكمة، ويجب أن تكون الدفاتر خالية من أي شطب أو ترك بياض.** **- تلزم المؤسسة بحفظ الوثائق الثبوتية لمدة عشر سنوات (10).**

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- محمد فيصل مايده: **تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة، دراسة حالة عينة من المؤسسات**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص: 49.

-Benichou Mouffok : **l'impact des normes comptables internationales adoptées par le système comptable financier (scf) sur la Qualité de l'information financier**, thèse doctorat, sciences commerciales, université d'Oran 2, Mohamed Ben Ahmed, Alger, 2017 , p:216.

المطلب الثاني: تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر مسعى من مساعي الإصلاح.

إن الهدف الرئيسي لمهنة المحاسبة في إطار الإصلاح المحاسبي 2010 هو السعي لتوفير معلومات مالية موثوقة وعلى قدر كاف من الجودة، لتعبر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة وأدائها بصدق، ومن أجل الوصول إلى تحقيق هذا الهدف كان لزاما إعادة تنظيم هذه المهنة من خلال تحديد المسؤولين عن ممارسة مهنة المحاسبة بالجزائر وكذلك المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة.

الفرع الأول: ممارسو مهنة المحاسبة بالجزائر بعد إصلاح 2010.

بعد الشروع في تطبيق النظام المحاسبي المالي مطلع 2010، أتبعت هذه الخطوات بسن قانون يهدف إلى تنظيم مهنة المحاسبة وهو القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب 14/31 الموافق ل 29 جوان 2010، والذي يتعلق بتنظيم عمل كل من مهنة الخبير المحاسبي، ومحافظ الحاسابات والمحاسب المعتمد، بحيث يتضمن تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهنة المحاسبة.

وفي هذا الإطار وفي نفس النص القانوني حددت الماد 08 الشروط الواجب توفرها لممارسة مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والتي نوجزها فما يلي:[1]

- أن يكون جزائري الجنسية؛
- أن يحوز على شهادة ممارسة المهنة؛
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بإرتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛
- أن يكون معتمد من طرف الوزير المكلف بالمالية؛
- أن يكون مسجل في المصف الوطني للخبراء المحاسبيين أو في الغرفة الوطنية، لمحافظي الحسابات في المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، وفق الشروط المنصوص عليها في القانون؛
- أن يؤدي اليمين بعد الإعتماد وقبل التسجيل في المصف الوطني أو الغرفة الوطني أو المنظمة الوطنية أمام المجلس القضائي.

أولا: الخبير المحاسبي: تنص المادة 18 من القانون رقم 10-01 فإنه: "يعد خبيرا مُحَاسبيًا كل شخص يمارس بصفة عادية، بإسمه الخاص وتحت مسؤولية مهنة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة، ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون، والتي تكلفة بهذه

[1] – الجريدة الرسمية العدد 42، الصادرة يوم 28 رجب عام 1431 الموافق 11 يوليو سنة 2010 **القانون رقم 10-01- المؤرخ في 16 رجب عام 1431** الموافق ل، 29 يونيو سنة 2010، المادة 08،.

المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات، ويقوم الخبير المحاسب أيضا بمسك ومركزه وفتح ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل".[1]و يتكفل الخبير المحاسبي بالمهام التالية: [2]

- تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة؛
- مسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة محاسبة المؤسسة؛
- التدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات وهو المؤهل الوحيد للقيام بذلك؛
- تقديم استشارات الشركات والهيئات في الميدان المالي والإجتماعي والإقتصادي؛
- إعلام المتعاقدين معه بمدى تأثير إلتزاماتهم والتصرفات الإدارية والتسيير التي لها علاقة بمهنته
- المترشح الحاصل على شهادة الدراسات العليا في المحاسبة والتدقيق من معهد للتعليم المتخصص لمهنة المحاسبة أو في أحد المعاهد المعتمدة من وزير المالية.

ثانيا: محافظ الحسابات: حسب المادة 22 من القانون 10-01 فإن محافظ الحسابات هو: "كل شخص يمارس وبصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤولية، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركاء والهيئات وإنتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به".[3]

ويعتبر الوصول الى صدق القوائم والصورة الحقيقية للوضعية المالية بمثابة الهدف الرئيسي الذي يرمي إليه محافظ الحسابات من خلال الفحص والتحقق، هذا لا ينفي وجود أهداف أخرى مثل اكتشاف حالات الغش والتزوير.[4]

كما حدد المشرع الجزائري التخصصات التي يقبل صاحبها لإجراء التربص أو إجراء مسابقة القبول لدخول التربص، المرشح المتحصل على شهادة في الدراسات العليا في المحاسبة المعمقة والمالية من معهد للتعليم المتخصص لمهنة المحاسبة أو في أحد المعاهد المعتمدة من وزير المالية للتنظيم المعمول به.

كما حدد المشرع مهام محافظ الحسابات وحصرها في مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات ومدى انتظامها ومطابقتها للتشريع المعمول به.[5]

---

[1] – الجريدة الرسمية العدد 42، الصادرة يوم 28 رجب عام 1431 الموافق لـ 11 يوليو سنة 2016. **القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق لـ 29 يونيو سنة 2016.**

[2] – نفس المرجع، ص: 08.

[3] – القانون 10-01، **المادة 22**.

[4] – فارس طايري، العيد محمد: **إصلاح مهنة المحاسبة كإحدى آليات الإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –محافظ الحسابات نموذجا–، مجلة المالية والأسواق**، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص:138.

[5] – نفس المرجع، ص: 144.

في حين قدرت مدة التكوين أو التربص لسنتين (02) قابلة للتمديد بناءًا على رأي لجنة التكوين بالمجلس الوطني للمحاسبة.[1]

كما اشترط المشرع الجزائري على محافظ الحسابات قبل التسجيل في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ما لم يعتمد مسبقا من الوزير المكلف بالمالية، في حين نصت المادة (03) من نفس القانون 10-01- المتضمنة تعيين محافظ الحسابات على مجلس الإدارة أو المكتب المسير أو الهيئة المؤهلة إعداد دفتر شروط بغية تعيين محافظ الحسابات من طرف الجمعية العامة، وحددت عهدة محافظ الحسابات بثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ولا يحق له التعيين ثانيا إلا بعد مضي ثلاث (03) سنوات.[2]

ومراعاة لمبدأ الإستقلالية فقد ألزم محافظ الحسابات بعدم تلقيه أي امتيازات أو أجرة مهما يكن شكلها، بإستثناء الأتعاب والتعويضات، لأن هذه الأتعاب لا يمكن بأي حال إحتسابها على أساس النتائج المحققة للمؤسسة.

وقد حرص القانون في سبيل دعم الإستقلالية منع محافظ الحسابات من:[3]

- القيام مهنيا بمراقبة حسابات الشركة التي يمتلك فيها مساهمات بصف مباشرة أو غير مباشرة؛
- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين؛
- قبول ولو بصفة مؤقتة مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير؛

ثالثا: المحاسب المعتمد

عرفت المادة 41 من القانون 10-01 المحاسب المعتمد على أنه: "المهني الذي يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤولية، مهمة مسك وفتح وضبط محاسبات التجار والشركات أو الهيئات التي تطلب خدماته"[4]

كما أضافت المواد 42، 43، 44 مهام أخرى للمحاسبي المعتمد تتعلق بصلب مهنة المحاسبة التي تتمثل فيما يلي:[5]

- يعرض المحاسب المعتمد تحت مسؤولية وعلى أساس الوثائق والأوراق المحاسبية المقدمة إليه، الكتابات المحاسبية وتطور عناصر ممتلكات التاجر أو الشركة أو الهيئة التي أوكلت إليه مسك محاسبتها؛

---

[1] – نفس المرجع، ص: 05.

[2] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] – فارس طايري محمد العيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 142-143.

[4] – الجريدة الرسمية 2010 ،**المادة 41**، القانون 10-01 ، ص: 08.

[5] – الجريدة الرسمية 2010**المواد 42، 43، 44** القانون 10-01 ، ص: 09.

- يمكن للمحاسب المعتمد أن يقوم بجمع التصريحات الاجتماعية والجبائية والإدارية المرتبطة بالمحاسبة المكلف بها؛
- يمكن للزبون أن يلتمس من المحاسب المعتمد القيام بمهام المساعدة في إعداد الجداول المالية؛

ولقد حددت مسؤولية المحاسب المعتمد سواء كان شخص طبيعي أو معنوي، حيث ينص القانون 10-01 المادة علة مايلي:[1]

- **المسؤولية المدنية:** "يعد المحاسب المعتمد أثناء مماسة مهامه مسؤولا مدنيا اتجاه زبائنه في الحدود التعاقدية".

- **المسؤولية التأدبية:** وفقا للقانون 10-01 الذي ينص في مادته رقم 63، على ما يلي: "يتحمل المحاسب المعتمد المسؤولية التأدبية أمام اللجنة التأدبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهامه، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم وتتمثل العقوبات التأدبية التي يمكن اتخاذها في حقهم وفق ترتيبها التصاعدي وحسب خطورتها في الإنذار، التوبيخ، التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (06) أشهر، الشطب من الجدول.

الفرع الثاني: المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة بالجزائر بعد إصلاح 2010

أسهم عن الإصلاحات المتمثلة في تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي يتوافق ومتطلبات المعايير الدولية المرتبطة بالإفصاح في التقارير المالية والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، التي قامت بها الجزائر إلى إعادة هيكلة المنظمات المهنية المحاسبية والتي تتمثل فيما يلي:

أولا: المجلس الوطني للمحاسبة

أنشئ المجلس الوطني للمحاسبة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (96-318) المؤرخ في 25-09-1996، يوضع تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، ويمارس المجلس مهام الإعتماد، التقيس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبة.

وحسب المادة 02 من هذا المرسوم فإن المجلس الوطني للمحاسبة هو: "جهاز إستشاري ذو طابع وزاري مشترك ومهني مشترك، يقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط المقاييس المحاسبية والتطبيقات المرتبطة بها، ومن أهم إنجازاته إعداد النظام المحاسبي المالي SCF سنة 2007.[2]

بعد صدور القانون 10-01 أعيد تنظيم المجلس ليتقلد مسؤولية جديدة متمثلة في الإشراف على مهنة المحاسبة في الجزائر ويتكون المجلس حسب المادة (05) من خمسة لجان كالتالي:[1]

---

[1] – عبد القادر قادري: **الإصلاح المحاسبي وأثره على مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية**، المجلد 16، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2021، ص: 107

[2] – عبد الخاق أودينة، **مرجع سبيق ذكره**، ص: 157.

- لجنة تقيس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية؛
- لجنة الإعتماد؛
- لجنة التكوين؛
- لجنة الإنضباط والتحكيم؛
- لجنة مراقبة النوعية.

ويتكون المجلس الوطني للمحاسبة من 26 عضو يمثلون مختلف الهيئات المهتمة بالمحاسبة.

- رئيس المجلس هو زير المالية أو ممثل عنه؛
- ممثل عن وزير الطاقة، ممثل عن وزير الإحصاء، ممثل عن وزير التربية الوطنية، ممثل عن وزير التجارة، ممثل عن وزير التعليم العالي، ممثل عن وزير التكوين المهني، ممثل عن وزير الصناعة؛
- رئيس المفتشية العامة للضرائب؛
- المدير العام للضرائب؛
- المدير المكلف بالتقييس المحاسبي بوزارة المالية؛
- ممثل عن بنك الجزائر برتبة مدير؛
- ممثل عن لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة؛
- ممثل عن مجلس المحاسبة؛
- ثلاث أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين،
- ثلاث أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات؛
- ثلاث أعضاء منتخبين عن المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- ثلاث أشخاص يتم اختيارهم لكفاءتهم في مجال المحاسبة المالية يعينهم وزير المالية؛

ويتولى تسيير الأمور الإدارية أمين عام يساعده في ذلك أربعة (04) مديرين دراسات وثمان (08) رؤساء دراسات.

ثانيا: إنشاء المصف الوطني للخبراء المحاسبين

تم إنشاءه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 27 جانفي 2011 يحدد تشكيلة المجلس الوطني لمصف الخبراء المحاسبين وصلاحيته وقواعد تسيره، حيث يتم إنتخاب تسعة (09) أعضاء من بين الأعضاء المعتمدين المسجلين في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين، ثلاثة (03) منهم يمثلون هذا المجلس في المجلس الوطني للمحاسبة وتتمثل مهامه بالقيام بما يلي:[2]

[1] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] – سليمان بلعور ، عبد القادر قطيب: **واقع مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة إظافات اقتصادية**،، المجلد 02، العدد 03، 2018، جامعة غرداية، الجزائر، ص: 307.

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمصف الوطني لخبراء المحاسبة وتسييرها؛
- تحصيل الإشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة للمصف؛
- ضمان تعميم الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، والعمل على نشرها وتوزيعها؛
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛
- تمثيل المصف لدى الهيئات والسلطات العمومية وتجاه المنظمات الدولية؛
- إعداد النظام الداخلي للمصف.

ثالثا: الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

يتكون المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بموجب المادة الأولى (01) من المرسوم التنفيذي 11-26 المؤرخ في 2701-2011، وتتمثل مهامه في:

- إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وتسييرها؛
- تحصيل الإشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة للمصف؛
- ضمان تعميم الأشغال المرتبطة بالمجال الذي تغطيه المهنة والعمل على نشرها وتوزيعها؛
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصاح المهنة؛
- تمثيل الغرفة الوطنية لدى الهيئات والسلطات العمومية وتجاه المنظمات الدولية؛
- إعداد النظام الداخلي للغرفة.

رابعا: إنشاء المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

تشكل هذا المجلس بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 27 جانفي 2011، الذي يحدد تشكيلة المجلس وصلاحياته وقواعد تسيره، كما يحدد المهام الموكلة إليه والتي تتمثل في:[1]

- إدارة وتسيير الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة وعرضها على الجمعية العامة السنوية؛
- تحصيل الإشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة للمصف؛
- ضمان تعميم الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة والعمل على نرها وتوزيعها؛
- تنظيم ملتقايات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛
- تمثيل المنظمة لدى الهيئات والسلطات العمومية وتجاه المنظمات الدولية؛
- إعداد النظام الداخلي للمنظمة.

[1] – عبد القادر قادري: **مرجع سبق ذكره**، ص: 105-106.

خامسا: شركات الخبرة المحاسبية ومحافظة الحسابات والمحاسبة

حسب النصوص القانونية الواردة في المواد من 46 إلى 58 من لقانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق لـ 29 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد فإنه:[1]

"يمكن للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين أن يشكلوا شركات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة باستثناء الأشكال الأخرى للشركات، لممارسة مهنهم كل على حدة، شريطة أن يحمل جميع الشركاء الجنسية الجزائرية".

المطلب الثالث: أثر الإصلاح (الإصلاح المحاسبي، تنظيم المهن المحاسبية) على تحسين جودة المعلومة المالية

الفرع الأول: كيف يؤثر إصلاح النظام المحاسبي على جودة المعلومة المالية؟

إن الإصلاح المحاسبي الذي باشرته الجزائر من خلال وضع نظام محاسبي مالي (SCF) بأبعاد دولية توافقية إلى حد ما مع المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS)، مكنها الإنتقال من البعد التسييري للمحاسبة إلى البعد المالي والاستثماري لها، وهذا من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي للمعلومة المالية الذي يتبناه النظام المحاسبي المالي، من خلال تحديد شروط جودة المعلومة المالية وبإعتبار القوائم المالية ملخص شامل لمختلف الأنشطة المحاسبية والمالية داخل المؤسسة، فمن المهم أن تتمتع بالمصداقية في التعبير عن المركز المالي، وهنا كانت انعكاسات اصلاح النظام المحاسبي على جودة المعلومة المالية كما يلي:

- وجود إطار تصوري للمحاسبة يهدف إلى تبسيط المفاهيم لضمان صدق ونزاهة المعلومة المالية المعروضة والحد من استخدامها السلبي؛
- إن أهم مبادئ النظام المحاسبي المالي تعمل على تعزيز الإفصاح والشفافية في المعلومة المالية؛
- يسهل SCF عملية مراقبة الحسابات في المؤسسة لأنها تستند على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح وهذا ما يعزز مستويات الشفافية في القوائم والتقارير المالية، وبالتالي الوصول إلى انتاج معلومة مالية موثوقة على الصعيد الداخلي والخارجي للمؤسسة؛
- أولى SCF أهمية كبيرة للتمثيل الصادق للمعلومات المالية، وهذا من خلال سنه لمجموعة من المواد القانونية والقواعد المحاسبية كتلك التي تعنى ببدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية، القيمة القابلة للتحقق، القيمة الحقيقية، القيمة العادلة) لتحديد مختلف القيم الواردة في القوائم المالية.
- من أجل تعزيز خاصية القابلية للمقارنة أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للعناصر التالية:

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبية، **العدد 42 الصادر بتاريخ 28 رجب 1431**، الموافق لـ 11 جولية 2010، ص: 09.

- مسك محاسبة تسمح بإجراء مقارنة مع السنة المالية الماضية، أو مع مؤسسات أخرى؛
- إتباع نفس مفاهيم القياس (مفهوم الوحدة المحاسبية، إستمرارية المؤسسة، وحدة القياس)؛
- إتباع نفس المبادئ المحاسبية؛
- إتباع نفس طرق التبويب (نوع من القياس يخلوا من الأرقام)؛
- إتباع نفس طرق العرض والإفصاح (إيصال المعلومة للمستفيدين)؛
- كما أكد النظام المحاسبي المالي على ضرورة إدراج كل تغيير في الطرق المحاسبية أو المعلومات المقاربة أو أحد أساسيات العمل المحاسبي في الملاحق سواء على شكل وصفي أو سردي؛
- من أجل تحقيق خاصية الدقة والقابلية للفهم قد عمد النظام المحاسبي المالي على وضع إطار تصويري للمحاسبة المالية بإعتباره مرجع ودليل لأعداد القوائم المالية وإختيار الطرق المحاسبية الملائمة للحدث المالي الذي هو بصدد معالجته.

الفرع الثاني: كيف يؤثر تنظيم مهنة المحاسبة على جودة المعلومة المالية؟

لقد أفرزت الحاجة لإصلاح النظام المحاسبي الحاجة لإعادة صياغة وتنظيم مهنة المحاسبة، وذلك من خلال رسم الخطوط العريضة وتحديد الفئات التي يحق لها ممارسة المهنة في ثلاث جهات وهم الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد، وفي المقابل تم تحديد الهيئات المسؤولة عن تنظيم المهنة وحصرها في المجلس الوطني للمحاسبة، المصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، شركات الخبرة المحاسبية ، وأسفر عن هذه الإصلاحات تغير البيئة المحاسبية الجزائرية بما يتماشى وأهداف المحاسبة الدولية من جهة وتحسين جودة المعلومة المالية من جهة أخرى، وتمثل التأثير على هذه الأخيرة في النقاط التالية:

- إن وجود هيئات داخلية (محاسب معتمد) وخارجية (محافظ حسابات، خبير محاسبي) يعزز من آليات الرقابة على المؤسسة، وهذا ما يبعث القلق بين أعضاء مجلس الإدارة والتخوف من وجود أخطاء أو حالات غش تؤثر على جودة المعلومة المالية، مما يؤدي إلى كتابة تقرير سلبي حول المؤسسة؛
- تفعيل دور محافظ الحسابات في تقسيم فعالية نظام الرقابة الداخلية تعتبر عنصر مهم في تحقيق جودة المعلومة المالية.
- تثمين مهنة ودور المدقق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية في التأثير على مهنة المدقق الخارجي لتحسين جودة المعلومة المالية؛
- عدم تجريد ملاحظات وتحفضات المدقق الخارجي (محافظ الحسابات) من موضوعيتها وجعلها حبرا على ورق، حتى لا يأثر سلبا على جودة المعلومة المالية ومصداقيتها.
- مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية للمؤسسة من شأنه أن يرفع من مصداقيتها وبالتالي هذا تأكيد على جودتها؛

- إستعانة المؤسسة بخدمات المحاسب المعتمد يقلل من تضارب المصالح داخل المؤسسة، بإعتباره شخص مستقل وموضوعي متمرس يهدف إلى مسك محاسبة دقيقة تبني على معلومات مالية ملائمة وموثوقة.

الشكل رقم (02-12): أثر الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المالية

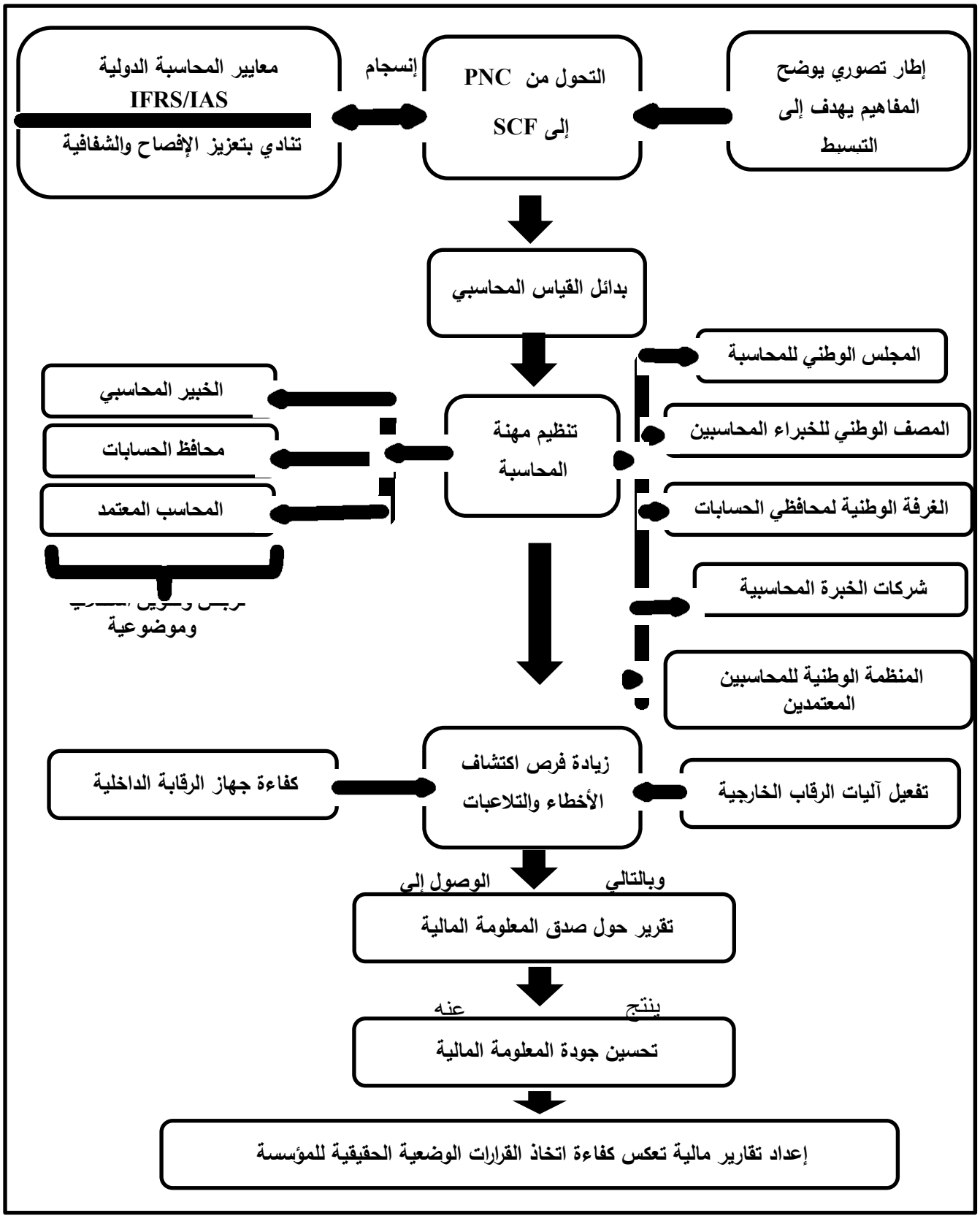

المصدر: من إعداد الطالبة .

يتضح للباحثة من خلال العناصر السابقة أن تحديد أهداف نظام المحاسبة المالية وبنائها على أساس معايير دولية تجسدت في الإصلاح المحاسبي في الجزائر هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومة المالية، وكفاءة نظام المحاسبة في ترشيد قرارات المستخدمين الداخلين والخارجيين، وإمكانية الحصول على معلومات مالية تعكس الصورة الصادقة للوضع المالي بما يحقق مبدأ الشفافية في تقديم المعلومات التي تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه المستثمر، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك تفاعل إيجابي بين الإصلاح المحاسبي بأبعاده الكلية وبيئة المحاسبة التي تعتمد على تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة والتي من شأنها تعزيز الثقة و تحسين جودة المعلومة المالية.

والشكل الموالي يوضح طبيعة العلاقة بين الإصلاح المحاسبي وحوكمة الشركات وإنعكاسهم على تحقيق جودة المعلومة المالية.

الشكل رقم (02-13): العلاقة بين الإصلاح المحاسبي وحوكمة الشركات

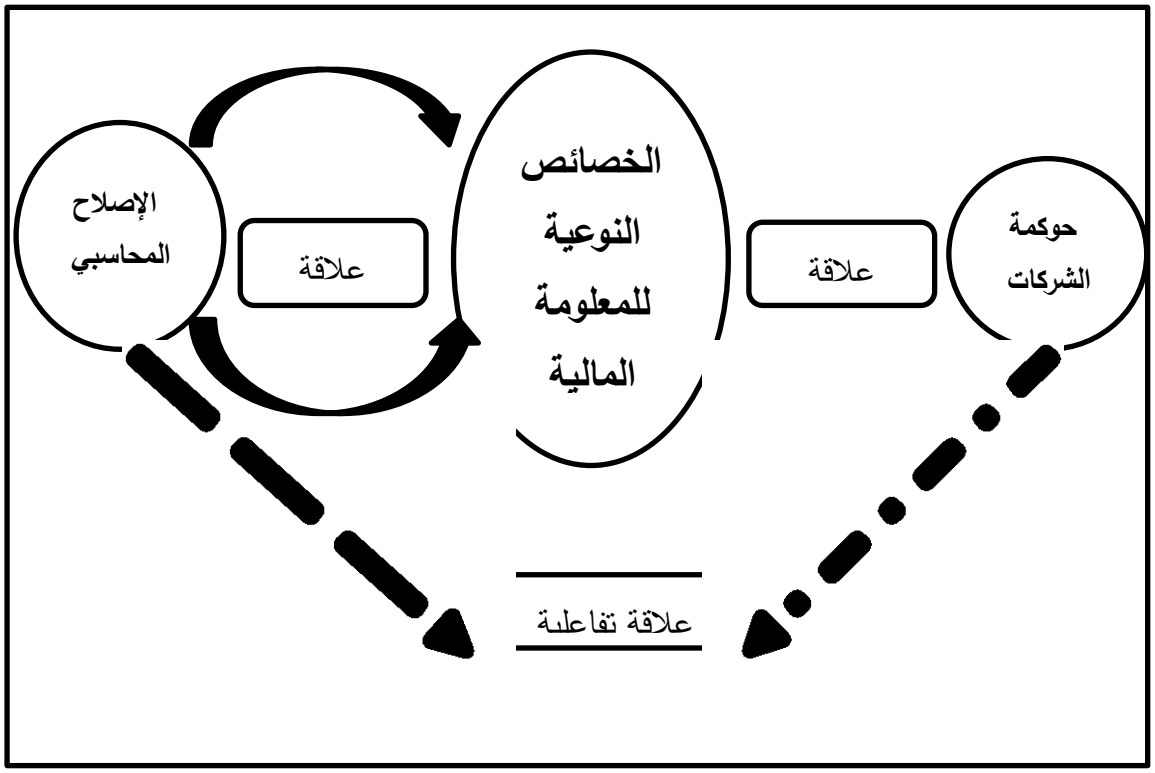

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: عبد الخالق أودينة: **أثر الإفصاح عن التثبيثات وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية، دراسة ميدانية لأراء عينة من المهنيين المحاسبين في ولاية الجزائر**-أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2021، ص 207.

خلاصة:

بناءًا على ما تقدم في هذا الفصل يمكن الجزم بأهمية جودة المعلومة المالية في تحقيق الأثر الإيجابي في الشركة، من خلال تقليص مشاكل عدم تماثل المعلومات وممارسات المحاسبة الإبداعية وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين بما ينعكس على الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة ككل.

وللوصول إلى تحقيق هذه الجودة وفي ظل توفر نظام محاسبي مالي لابد من توفر مجموعة من الخصائص متمثلة في الملائمة، الموثوقية، الثبات، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة، وتتبع مدى إمكانية استعمال المعلومة في الوقت الحالي أو توقع استخدامها في المستقبل ومدى كفاءة وفعالية أدائها بناءًا على القرارات المتخذة، بحيث تعطي جودة المعلومات المالية القيمة المضافة على مستوى مراكز اتخاذ القرار وانعكاسها على مختلف وظائف المؤسسة.

بالرغم من كل المحاولات التي تمثلت في الإصلاحات المحاسبية إلا أن الوصول إلى جودة المعلومة المالية يبقى مهمة صعبة لابد من تدعيمها عن طريق توفير قاعدة من الأنظمة المساندة والتي تتمثل في مبادئ وركائز حوكمة الشركات.

ومن هذا المنطلق خصصنا الفصل الموالي لدراسة أثر كل من مبادئ وركائز حوكمة الشركات على تحسين جودة المعلومة المالية.

الفصل الثالث: أثر مبادئ وركائز حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية

تمهيد:

إن التطبيق السليم للحوكمة يتطلب الالتزام بمجموعة من المبادئ التي تشكل القواعد الأساسية للممارسة الإدارية الرشيدة، والذي سينعكس حتما في تطوير الأداء وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد بما يضمن زيادة ثقة المستثمرين وباقي المتعاملين الاقتصاديين بالشركة.

وحتى تحقق حوكمة الشركات هدفها لا بد من تبني مجموعة من الركائز(إدارة المخاطر، الإفصاح، الرقابة) والتي تعتبر المقياس الجيد لمدى جودة الحوكمة المطبقة، بحيث يمكن أن تشكل إدارة المخاطر خطاً دفاعياً أمام الممارسات غير أخلاقية، غير قانونية، إذ يمكن لإدارة المخاطر أن تجنب الشركة الوقوع في الأزمات، كما أن متطلبات الإفصاح المحاسبي يعمل على إرساء الثقة في المعلومات المالية ويعزز مناخ الشفافية، في حين يمكن للرقابة المحاسبية الفاعلة بآلياتها الداخلية والخارجية، أن تضمن مساءلة ومتابعة مستمرة للأطراف الداخلية في الشركة.

ومن أجل الوصول إلى الكفاءة في تفعيل حوكمة الشركة لا بد من تفاعل هذه الركائز مع بعضها البعض.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

المبحث الأول: أثر مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية.

المبحث الثاني: أثر ركيزة إدارة المخاطر على تحقيق جودة المعلومة المالية.

المبحث الثالث: ركيزة الإفصاح وأثرها على تحقيق جودة المعلومة المالية.

المبحث الرابع: ركيزة الرقابة وأثرها على تحقيق جودة المعلومة المالية.

المبحث الأول: أثر مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية

من أجل التقليل من التصادم والصراع الناتج عن مشاكل الوكالة بين الأطراف ذات المصلحة في الشركة، وإعادة الثقة بين هذه الأطراف، لابد من أن تتبنى مجموعة من المبادئ التي تعتبر موجها ومرشدا للعمل داخل الشركة وبين الاطراف المتعاملين معها.

المطلب الأول: أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

لتحقيق أهداف الحوكمة، لابد من توافر قواعد راسخة تساهم فى إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح الاقتصادى والتنظيمي للشركات، فقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بالاشتراك مع الحكومات الوطنية والمنظمات العالمية ذي العلاقة مجموعة من المبادئ الإرشادية لحوكمة الشركات، بحيث أصبح تطبيق هذه القواعد وسيلة لتعزيز الثقة ومؤشراً على المستوى التي وصلت إليه إدارة الشركات من إلتزام مهني بقواعد الحوكمة من حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات الحد من الفساد.

وللتذكير بهذه المبادئ ندرج الشكل التالي:

الشكل رقم (03-01): مبادئ حوكمة الشركات.

المصدر: منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مبادئ حوكمة الشركات، 2004.

تكمن أهمية مبادئ حوكمة الشركات فى وضع الأنظمة الكفيلة التي تجنب تضارب المصالح فى كل مؤسسة، وذلك من خلال جعل هذه المبادئ إلزامية التنفيذ ومراقبة مدى الالتزام بتطبيقها لمواجهة مظاهر الفساد ولاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية والإفصاح والشفافية،الاهتمام بجودة القياس المحاسبي، وكذلك التحديد الواضح لحقوق حملة الأسهم وحقوق أصحاب المصلحة والمسئوليات، دعم استقلالية مراقبي الحسابات ، وتعزيز مستوى انسجام المعالجة المحاسبية مع المعايير الدولية.

حيث تعمل مبادئ حوكمة الشركات على:[1]

1. ضبط الأداء القانوني للوحدة الاقتصادية سواء مع الأطراف الداخلية أو الخارجية؛

2. تحدد وضبط رؤية ورسالة المؤسسة من خلال تسطير معالم استراتيجية الشركة والأدوات التي تكفل تحقيق هذه الرؤية وترجمتها إلى خطط وأهداف؛

3. الفصل بين مهام ومسئوليات المدراء ومسئوليات مجلس الادارة؛

4. ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم، مع العمل على عدم المساس بحقوقهم وخاصة حقوق صغار المساهمين؛

5. تجنب الانزلاق والوقوع فى مشاكل محاسبية ومالية؛

6. تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق المساءلة إدارة الشركة وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين مع مرعاة مصالح العمل والعمال ؛

7. التركيز على أخلاقيات العمل والدقة المحاسبية عن طريق اختيار الموظفين الأكفاء ذوي الخبرة والسمعة الحسنة؛

8. زيادة قدرة الادارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة (استقرار العاملين) من خلال إيجاد آليات تحث على العدالة والتفاني بالعمل؛

9. العمل على بناء بيئة مناسبة تمكن الموظفين من الإبلاغ عن التصرفات الخاطئة بدل السكوت عنها، أو الإبلاغ عن ذلك بعد فوات الأوان؛

10. إتباع معايير معترف بها دولياً عند إعداد القوائم المالية والإفصاح عنها، وضمان فهم هذه المعايير وحسن استخدامها والعدالة في تطبيقها؛

11. التركيز على المساءلة وربطها بالشفافية عن طريق تفعيل آليات الرقابة التي توفر للمستخدمين الطمأنينة على اعتبار أن يتعرض كافة المشاركين في العمليات المالية للمساءلة وتبرير أفعالهم؛

12. التركيز على جودة أعمال المراجع الخارجي وحماية استقلاليته وإلزامه للعمل طبقاً بما تقتضيه الأصول المهنية.

---

[1]- أمينة فداوي: **دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة عينة من الشركات المساهم الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250**، أطروحة دكتوراه ،جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر، 2015، ص: 199

13.دعم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة فى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثاني: علاقة مبادئ حوكمة الشركات بجودة المعلومة المالية.

تعتبر جودة المعلومة المالية الهذف الرئيسي الذي تسعي الشركات لتحقيقه، إذن كيف يمكن الوصول إلى هذه الجودة من خلال تبني مبادئ وقواعد حوكمة الشركات؟

من خلال دراسة أساسيات حوكمة الشركات في الفصل الأول يمكن أن نستنتج أن الجزء الأكبر من المسؤولية(مسؤولية العمل، سن وتفعيل مبادئ الحوكمة في الشركة، وتحديد مؤشرات كل مبدأ) يقع على عاتق مجلس الإدارة، فهو المسؤول عن وضع الإطار القانوني لحوكمة الشركات والذي يتماشى وخصائص الشركة (البيئة الداخلية والخارجية)، كما أنه المسؤول الأول عن عملية تبليغ الجهات اللازمة بمختلف المعلومات الضرورية والتنسيق بين هذه الجهات، ولا يفوتنا أن ننوه بأن مجلس الإدارة مكلف بتقييم أدائه فمن بين توصيات الحوكمة أن يجري مجلس الإدارة تقييم ذاتي لقدرته على تنفيذ مهامه وتلبية تطلعات المساهمين من خلال المراجعة الدورية لهيكلة تنظيمه و آليات سير العمل.

ولعل ما يزيد من أهمية تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة في الشركة هو تشكيلته أو مختلف اللجان التي يلجأ إلى تكوينها والتي تقوم برفع تقارير إلى المجلس بأعمالها كل حسب تخصصها أو في مجال عملها، من هذه اللجان نجد لجنة التعيينات والحوكمة ، لجنة المكافآت، لجنة إدارة المخاطر، لجنة التدقيق والمراجعة.

وعلى هذا الأساس لابد أن يكون أعضاء مجلس الإدارة ولجانه ذو خبرة وحنكة مهنية ،وأن يتصفوا بالإخلاص والأمانة من أجل خدمة أصحاب المصلحة وتحقيق أهداف الحوكمة التي بطبيعة الحال لاتتعارض مع إطار أهداف الشركة الكلية .

مما سلف يمكن تلخيص مسؤليات مجلس الإدارة في إطار عمل مبادئ حوكمة الشركات في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-02): مسؤليات مجلس الإدارة في إطار عمل حوكمة الشركات.

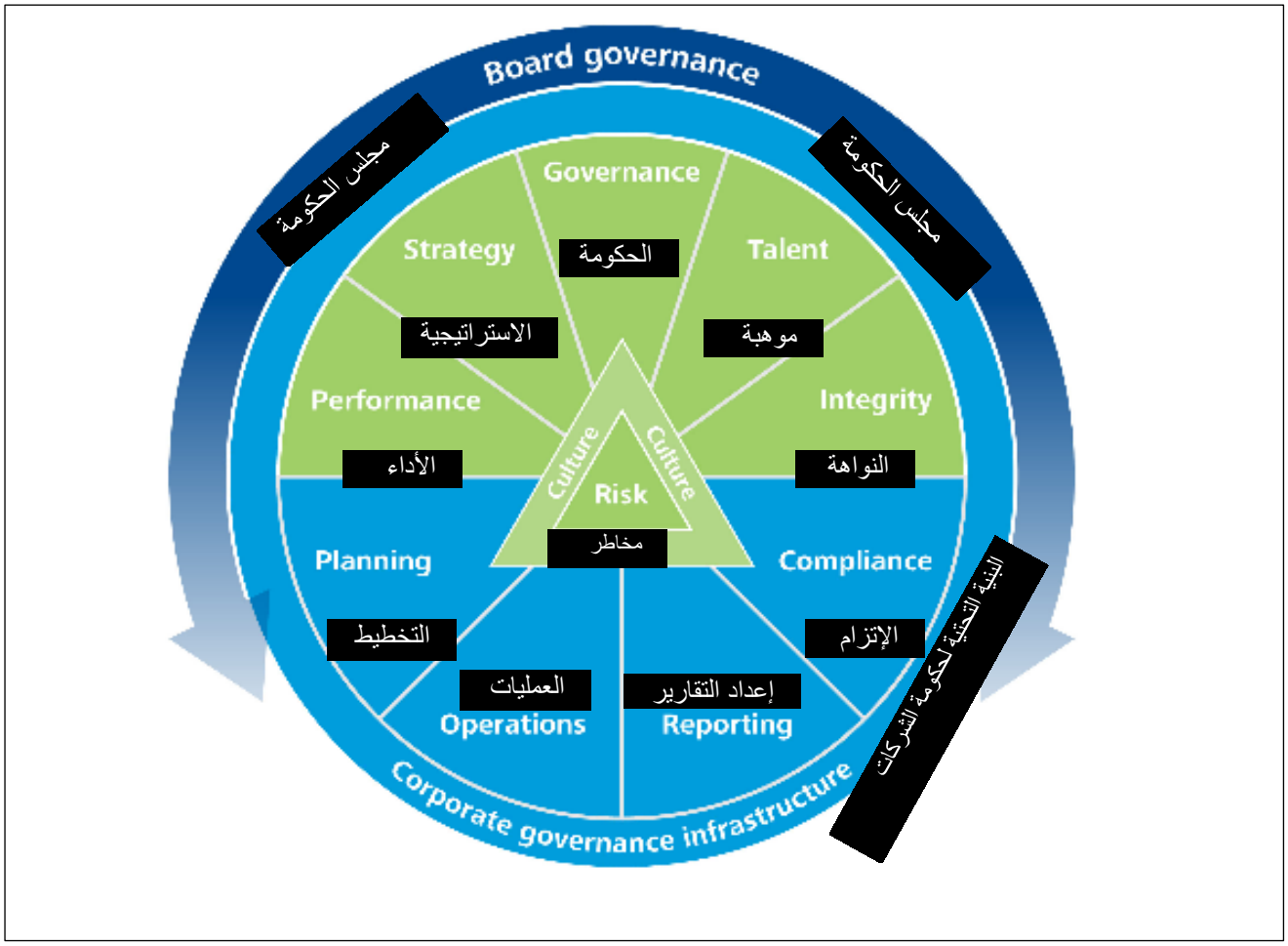

source : Deloitte : Developing an effective governance operating model- Aguide for financial services boards and management teams; 2013; p 04.

تغطي البنية التحتية لحوكمة الشركات جميع عناصر عمليات تشغيل الحوكمة، الأشخاص والأنظمة التي وضعتها الإدارة للتحكم في الأنشطة التنظيمية، وكذلك العمليات المستخدمة لجمع المعلومات وطرق الإبلاغ عنها وقنوات الإتصال من مختلف الفاعلين في الشركة.

بالنسبة لمجلس الإدارة يختلف دوره في عناصر البنية التحتية للحوكمة من مشرف إلى مشارك نشط في العمليات الفعلية حيث يمارس دوره كمشرف في النصف العلوي من الدائرة وتزداد مسؤوليته في وضع الإستراتيجيات، تقييم الأداء، الحرص على العمل بمادئ النزاهة ،الموهبة وكذلك عملية إدارة المخاطر أما في الجزء السفلي فيمكن وصف مسؤولية مجلس الإدارة بأنه مراقب نشط لنماذج التشغيل، يراقب نتائج الأنشطة

التجارية وفي العديد من الشركات تتوافق المجالات في هذه الفئة مع التخطيط والإلتزام، إعداد التقارير وإدارة المخاطر[1].

إن نموذج تشغيل حوكمة الشركات هو الآلية المستخدمة من قبل مجلس الإدارة لترجمة سياسات الحوكمة إلى ممارسات ومسؤليات وظيفية ضمن البيئة التحتية لحوكمة الشركات حيث يوازن مجلس الإدراة بين أهداف الإقتحام (السعي لتحقيق النمو والحفاظ على الأصول) ويحدد المسؤوليات (مسؤوليات مدير أعمال، مدير إدارة المخار) ويخصص الموارد لتنفيذ حوكمة الشركات.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن هذه القواعد لابد أن تكون مترابطة متناسقة فيما بينها من أجل الوصول إلى فاعلية في تطبيق الحوكمة والوصول إلى التوليفة المناسبة التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة من جهة، وتفعيل الرقابة والعمل بمهنية عالية في مواجهة الأزمات المالية والمخاطر التي تهدد استقرار الشركة الناتجة عن ديناميكية البيئة الخارجية ودرجة المنافسة من جهة أخرى.

كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة فى المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي ينتجها نظام المحاسبة هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل : مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف(سيتم التفصيل في هذه النقطة في المبحث الموالي)، فضلاً عن دورها فى عملية التنبؤ.

إن العمل بمبادئ الحوكمة يتيح الفرصة للمساهمين على ممارسة حقوقهم وحماية ممتلكاتهم على أسس مدروسة.

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومة المالية بإعتبار أن هذه الأخيرة من أحد المعايير الأساسية للحوكمة فمن خلال إبراز دقة وموضوعية المعلومات المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات تتكون علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.

وتَأْسِيسًا لما سبق يتضح أن علاقة حوكمة الشركات بجودة المعلومة المالية علاقة طردية إلى حد معين، فبقدر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة بقدر ما يمكن تحقيق جودة المعلومة المالية، كما أن هناك عناصر

[1] - Scoot Baret and other : **Developing an effective governance operating model, Guide for financial Services boards and management** , p:4.

مشتركة في كلا الطرفين حيث أن الإفصاح من مبادئ الحوكمة فهو أيضا من عناصر جودة المعلومات التي تتطلب الإفصاح الكافي في الوقت الملائم.

المبحث الثاني: ركيزة إدارة المخاطر وأثرها على تحقيق جودة المعلومة المالية.

المطلب الأول: ماهية الخطر Risk

تنشط المؤسسة في بيئة تتسم بحدة المنافسة وسرعة التغيرات وهذا ما يجعلهاعرضة للخطر بأنواعه حيث تؤثر هذه العناصر على إمكانية تحقيق أهداف المؤسسة واستمرارها.

الفرع الأول: مفهوم الخطر وخصائصه

بداية وجب أن نشير إلى أن أغلب الباحثين يتفقون على أن الخطر هو مصدر المخاطرة.

ويقصد بالخطر في اللغة الاشراف على الهلاك، ويقال خاطر به أي جازف وأشقاه على خطر، وصفة الخطر (Risk، Danger) ، ومصدر الخطر يكمن فيه الضرر.[1]

أما من الناحية الإصطلاحية فهو: "ذلك الإلتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين بإحتمال النفع أو الضرر، حيث يكون الأخير إما تدهور أو خسارة"[2]

ومن الناحية الاقتصادية يرى الباحثون أن مفهوم الخطر يشير "إلى عدم التأكد المحسوب بشكل كمي" (Quantified uncertainty)[3]

وفي تعريف آخر للخطر أورد أن "مفهوم الخطر ماهو إلا أداة تعريفية (Conceptual device) تساعدنا في التعامل مع الحالات التي لا يمكننا فيها التنبؤ بالمستقبل على وجه اليقين"[4] يؤكد صاحب هذا المفهوم على أن الخطر هو حالة مرتبطة بالمستقبل وهذا المستقبل بالتحديد غير مؤكد.

وتم تعريف الخطر على أنه: "إمكانية التعرض للخسارة أو الضرر أو المجازفة"[5] وبالتالي فإن الخطر شيء غير مرغوب فيه.

وإختلف الباحثون في إعطاء تعريف للخطر، حيث تركز بعض التعريفات على احتمال وقوع الحدث، والبعض الآخر يشير إلى عدم اليقين من نتائج وقوع الحدث، سواء كانت إيجابية أم سلبية.[6]

من خلال التعريفات السالفة الذكر يتضح لنا بأن الخطر هو الحالة التي تنشأ عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والحصيلة النهائية لها غير معلومة، وبالتالي يتميز الخطر بما يلي:[7]

1) حدث مفاجئ يكون مستقبلا؛

---

[1]- شرين عبد حسن يعقوب: **الطبيعة القانونية للخطر في التأمين البحري**، رسالة ماجستير، تخصص القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص: 11.

[2]- رابح شليق: **أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2020، ص: 56.

[3]- محمد علي محمد علي: **إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية**، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص: 70.

[4]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[5]- عادل سلماني: **دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال الإسلامي، - دراسة حالة ماليزيا-** رسالة ماجستير، تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص: 117.

[6]- حسين عبد الحسن على الضرب: **أثر العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار في الأداء المالي للمصرف –دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، جامعة كربلاء، العراق، 2017، ص: 33.

[7]- محمد علي محمد علي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 34.

2) قيمة الخطر في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين؛

3) قيمته في المستقبل تنحصر في ثلاث نتائج محتملة ؛ وهي:

- **نتيجة موجبة:** عندما تكون قيمته التي تحققت فعلا أفضل من القيمة المتوقعة له ؛
- **نتيجة محايدة:** عندما تكون القيمة الفعلية مساوية للقيمة المتوقعة؛
- **نتيجة سالبة:** عندما تكون القيمة الفعلية أسوء من القيمة المتوقعة.

ويمكن تلخيص العلاقة بين احتمال حدوث الخطر وقيمة الخطر في الرسم الموالي والذي يصطلح عليه بمثلث الخطر Triangle of Risk.

الشكل رقم (03-03): مثلث الخطر Triangle of Risk

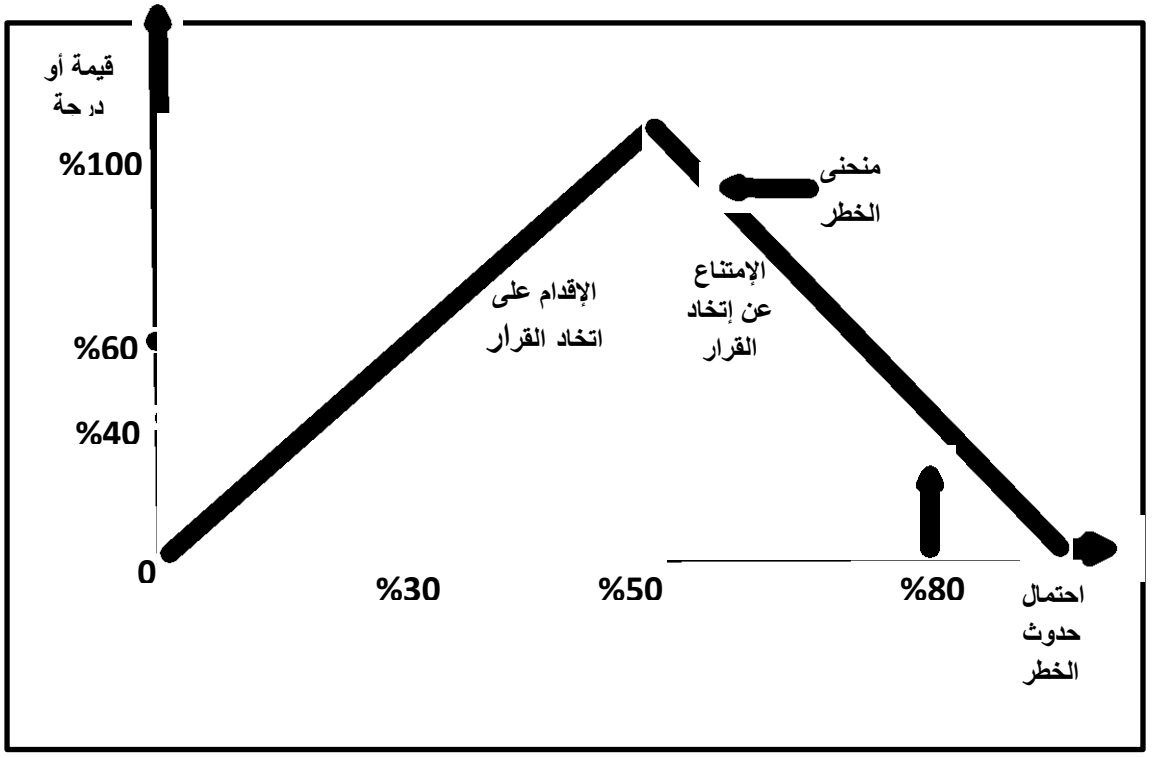

المصدر: شوقي سيف النصر سيد، **الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين**، الطبعة الثالثة، د د ن ،مصر، 1999، ص: 14.

يفسر المنحنى البياني لمثلث الخطر كالتالي: [1]

1) إذا كان احتمال تحقق الحادث صفر فإن درجة الخطر تساوي صفر؛

2) إذا كان احتمال تحقق الحادث 100% فإن درجة الخطر تساوي الصفر؛

3) إذا كان احتمال تحقق الحادث 50% فإن درجة الخطر تساوي 100% أي الواحد؛

[1]- شوقي سيف النصر سيد، **الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين**، ط 03، دادان ، مصر، 1999، ص:15.

4) إذا كان احتمال تحقق الحادث يتراوح بين (0 ، 0.5): تكون في هذه المنطقة العلاقة بين درجة الخطر واحتمالية حدوثه علاقة طردية ويطلق عليها منطقة القرارات الإيجابية، حيث يمكن قياس الخطر بيانيا في منطقة القرارات الإيجابية، باستخدام العلاقة التالية:

درجة الخطر = ضعف الاحتمال

درجة الخطر= 2 × احتمال تحقق الحادث

نفترض هنا أن احتمال تحقق الحادث هو: 30% يعني درجة الخطر تساوي 60

5) إذا كان احتمال تحقق الحادث يتراوح بين (50% و100%): تكون في هذه المنطقة العلاقة بين درجة الخطر واحتمالية علاقة عكسية ويطلق عليها منطقة القرارات السلبية وفيها يمتنع متخذ القرار عن اتخاد قراره، ويمكن قياس الخطر بيانيا في هذه المنطقة عن طريق استخدام العلاقة الرياضية التالية:

درجة الخطر= ضعف متمم الاحتمال أو ضعف الاحتمال العكسي.

درجة الخطر= 2 (1- احتمال تحقق الحادث)

إذا إقترضنا إحتمال تحقق الحادث هو 80% فإن درجة الخطر هي:

درجة الخطر= 2(1-0.8) = 0.4= 40%

الفرع الثاني: أنواع المخاطر

يمكن أن يتكبد المستثمر خسارة في شكل مخاطرة للمشروع لعدد كبير من الأسباب والتي يكون فيها نوع الخطر ودرجة تأثيره أساس لتصنيف هذه المخاطر، والتي تظهر في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-04): أنواع المخاطر

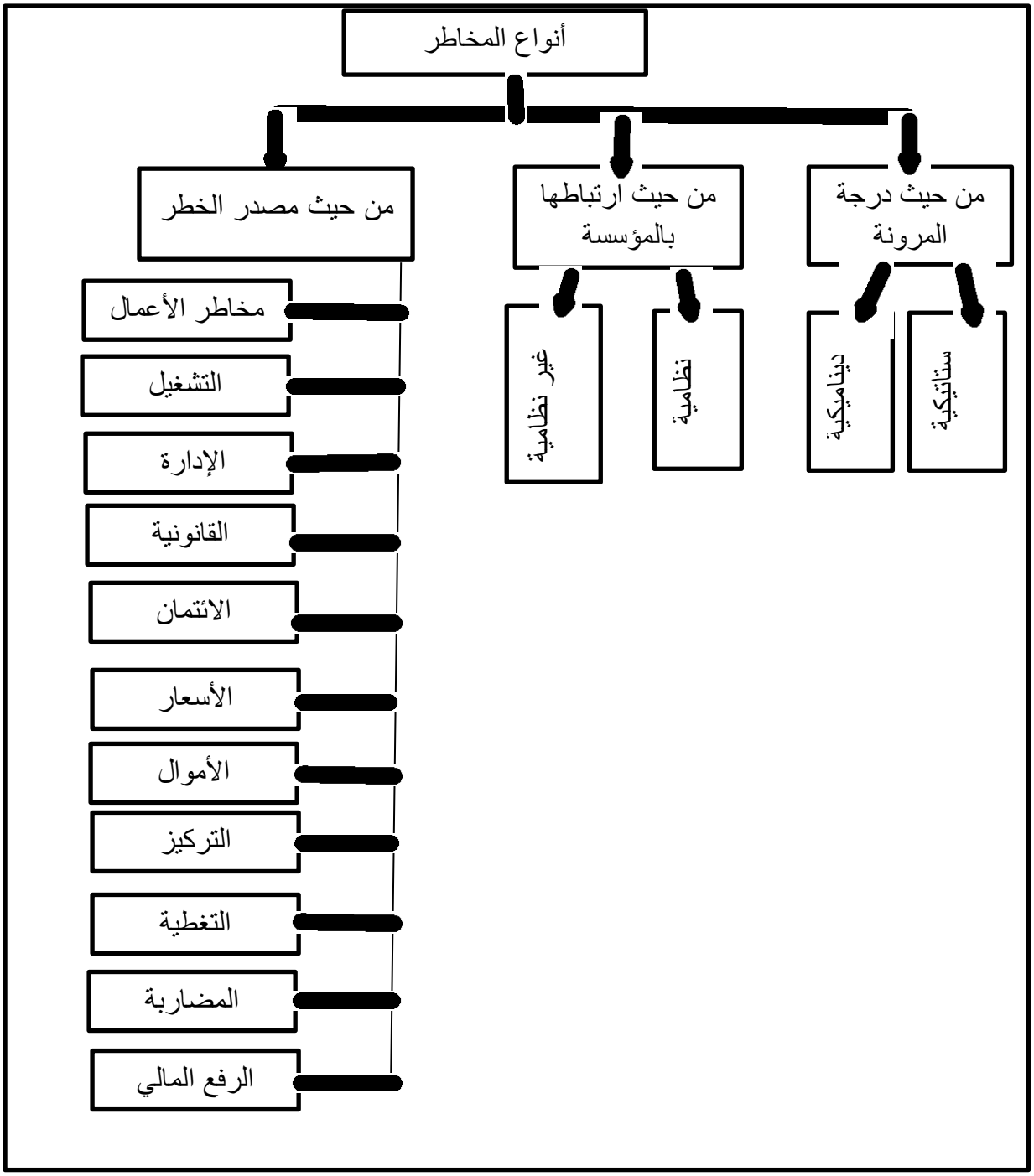

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- بن علي بلغروز، عبد الكريم قندور، عبد الرزاق حبار: **إدارة المخاطر**، ط 01، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 213، ص: 38.

أولا: من حيث درجة المرونة: تنقسم المخاطر حسب هذا المعيار إلى:[1]

1. المخاطر الديناميكية: وهي المخاطر الناتجة عن حدوث تغيرات في الاقتصاد، وتنشأ من مجموعتين من العوامل، المجموعة الأولى عبارة عن عوامل البيئة الخارجية، والتغيرات التي تصيب هذه العوامل لا يمكن السيطرة عليها ولكن يمكن التقليل من حدتها عن طريق إدارتها والتكيف معها، أما العوامل الأخرى فهي التي ترتبط بالبيئة الداخلية للمؤسسة.

2. المخاطر الستاتيكية: وهي المخاطر التي ستحدث حتى لو لم يكن هناك أي تغيرات على مستوى الاقتصاد الوطني، مثل أخطار الطبيعية، وعدم نزاهة الأفراد وتتضمن المخاطر الستاتيكية تدمير الأصل أو حدوث تغيير في ملكيته نتيجة لعدم نزاهة الأفراد تكون هذه المخاطر قابلة للتنبؤ بوجه عام، ولهذا فيمكن مواجهتها عن طريق التأمين.

ثانيا: من حيث إرتباطها بالمؤسسة

يطلق على مجموع هذه المخاطر بالمخاطر الكلية (مخاطر نضامية + مخاطر غير نضامية) وهي كالتالي:[2]

1. المخاطر النظامية Systematic Risks

وهي المخاطر العامة، التي تتعرض لها جميع المؤسسات في السوق بغض النظر عن خصائص المؤسسة (الحجم، النوع، هيكل الملكية...) وتنشأ هذه المخاطر عن متغيرات لها صفة العمومية، مثل الظروف الاقتصادية أو السياسية ولهذا يصعب التملص من هذه المخاطر عن طريق التنويع لهذا تسمى المخاطر التي لايمكن تجنبها عن طريق التنويع المحلي Diversifiable Risks أو مخاطر السوق Market Risks إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه مع ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وتطور الأسواق المالية أصبح بالإمكان تجنب هذا النوع من المخاطر عن طريق الاستثمار في أسواق عالمية.

2. المخاطر الغير نظامية Un Systematic Risks

ويطلق عليها اسم المخاطر القابلة للتنويع Diversifiable Risk ،المخاطر الخاصة، وتعرف بأنها ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تكون خاصة بشركة واحدة أو قطاع معين أو صناعة معينة دون سواها، ويمكن تخفيض أو تجنب أثرها عن طريق التنويع، ولقد أكدت دراسات في هذا المجال أن الشركات التي تتسم بإرتفاع هذا النوع من المخاطر هي تلك الشركات التي تنتج سلع غير معمرة، حيث يكون الارتباط فيها ضعيف بين كل من المبيعات والأرباح وأسعار الأسهم وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي.

ثالثا: من حيث مصدر الخطر: تشير الدراسات التي اهتمت بموضوع إدارة المخاطر أن المؤسسات تواجه مجموعة متنوعة من المخاطر الوظيفية والتي تتمثل في: [3]

---

[1]- بلعزوز بن علي: **إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص: 333.

[2]- عبد القادر عصماني: **أهمية بناء أنظمة لادارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 20-21 أكتوبر، 2001، ص: 07.

[3]- بلعزوز بن علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 334.

1. مخاطر الأعمال Business Risks: وهي المخاطر المرتبطة بالمجال الذي تنشط في المؤسسة والصناعة التي تنتمي إليها.

2. مخاطر التشغيل Operational Risks: وتعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة الداخلية، ويشمل هذا النوع من المخاطر الاحتيال المالي، تزيف العملات، السرقة، السطو، والجرائم الإلكترونية.[1]

3. مخاطر الإدارة Management Risks: ويقصد بها أخطاء الإدارة المحتمل أن يرتبكها فريق الإدارة والتي تؤدي إلى إحداث تغيرات غير منتظمة في العوائد، وتندرج ضمن هذه الأخطاء إنعدام البصيرة والحكمة في التعامل مع الأزمات.

4. المخاطر القانونية legal Risks: وهي المخاطر الناشئة عن البيئة القانونية والمتضمنة الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع جهات أخرى مع عدم التأكد من الوفاء بالالتزامات من طرف أو جهة من هذه الجهات.[2]

5. مخاطر الإئتمان crédit Risks: وهي المخاطر المترتبة عن فشل الطرف الآخر Counter Party في الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها تجاه الآخر.[3]

6. مخاطر الأسعار Price Risks: وهي المخاطر المرتبطة بتحركات الأسعار نزولا وصعودًا وتنقسم إلى:[4]

1.6 مخاطر أسعار الفائدة Interest rate Risks وتعرف على أنها: "الخسائر المرتبطة بالتغير المعاكس لنسبة الفائدة"، لذا نسبة فائدة مصدر المال لا بد أن تكون أقل من نسبة الاقتراض من أجل السماح للمؤسسة المالية بالحصول على العوائد.

2.6 مخاطر سعر الصرف Currency Exchange Risks: هو ذلك الخطر المرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار عملات الفوترة مقابل العملة الوطنية، وبعبارة أخرى هو خطر الخسارة الناجمة عن تغير أسعار الصرف في الآجال الفاصلة بين إعداد الطلبية والتسوية النهائية لها.[5]

3.6 مخاطر الملكية Equity Risks: يقصد به الخطر الناتج عن ضياح الملكية الفكرية والصناعية للشركة.

7. مخاطر الأموال Mony Risks: وهي المخاطر الناتجة عن فشل الشركة في أداء إلتزاماتها تجاه الممولين أو المقرضين في الآجال المحددة أو المتفق عليها.

8. مخاطر التركيز Concentrate Risks: وهي المخاطر الناتجة عن تركيز الاستثمارات في قطاع واحد، أو عدة قطاعات صغيرة، وتسمى أيضا مخاطر عدم التنويع.[6]

---

[1]- عادل سلماني، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

[2] - Karen A.Horcher :**Essentials of financial Risk management,** published by john Wiley and Sous, Inc, Hoboken New jersey, Canada, 2005, p05.

[3]- عبد القادر عصماني، **مرجع سبق ذكره**، ص: 09.

[4] - Karen. A.Horcher **: optic**, P :35.

[5]- شهيدة كيفاني: **استراتيجية إدارة مخاطر سعر الصرف**، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 18، جامعة بجاية، الجزائر، 2020، ص: 169.

[6]- محمد علي محمد علي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 12.

9.مخاطر التغطية Hedging Risks: وهي المخاطر الناتجة عن الخطأ في التغطية أو الفشل في أحد إستراتيجيات إدارة المخاطر المعتمدة في الشركة.[1]

10. مخاطر المضاربة Speculative Risks: تصف المخاطرة المضاربية كل موقف يحمل إمكانية حدوث خسارة أو تحقق مكسب، والمقامرة مثال جيد في هذا النوع من المخاطر، فهي مخاطر متعمدة على أمل تحقيق الربح.[2]

11.مخاطر الرفع المالي leverage Risks: يزيد الرفع المالي في أي استثمار بزيادة نسبة التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، ويعتبر هذا الخطر منتظم إذ تعلق الأمر بتغيرات دورية في مبيعات الشركة أثناء دورة الأعمال، فنتيجة للمغالات في الاعتماد على الديون يزيد التقلب في الأرباح، وهذه التقلبات تنعكس في صورة تقلبات منتظمة في أسعار الأسهم.[3]

المطلب الثاني: ماهية إدارة المخاطر

يتيح وجود نظام لإدارة المخاطر على مستوى الشركة الفرصة لتوطيد علاقة الشركة مع مختلف متعامليها (الداخلين والخارجين)، فمن خلال عمل هذا النظام على تقليص حدة التعرض للأزمات من جهة، فهو يضمن من جهة أخرى الاستقرار المالي، وللتوسع أكثر في هذا الموضوع سنقوم فيما يلي بدراسة مفهوم إدارة المخاطر، أهمية المخاطر، وكذلك طرق واستراتيجيات إدارة المخاطر.

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر

نشأت أنظمة إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة المالية في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي، حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر ضمن مجلة هارفرد بيس نزريفيو سنة 1956، وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر حتى أصبحت جزء من الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات.[4]

ولقد عمد معهد المراجعين الداخلين IIA إلى تعريف إدارة المخاطر على أنها: "عملية متناسقة ومتكاملة، على مستوى المنشأة، لتقدير وتحديد كيفية التقرير عن الفرص والتهديدات التي تؤثر على أهداف هذه المنشأة.[5]من خلال التعريف نستطيع القول أن إدارة المخاطر تعتبر آلية مهمة لتحقيق أهداف الشركة، كما أن عملية إدارة المخاطر تمس كل الأنشطة ولا تقتصر على نشاط واحد أو وظيفة واحدة داخل الشركة.

في حين عرف ERIK إدارة المخاطر على أنها: "إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المنشأة، إذ لم يتم التعامل معها بشكل مناسب".[6]يؤكد هذا المفهوم

---

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.
[2]- بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، **مرجع سبق ذكره**، ص: 39.
[3]- شهيدة كيفاني: **مرجع سبق ذكره**، ص: 170.
[4]- عبد القادر عصماني: **مرجع سبق ذكره**، ص: 04.
[5]- أمينة فداوي:**مرجع سبق ذكرة**، ص: 119.
[6]- محمد علي محمد علي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 04.

على أن إدارة الخاطر هو استثمار مستقبلي يهدف إلى التقليل من حدة الخسائر المصاحبة لحالات عدم التأكد لأي قرار ترتبط نتائجه بالمستقبل.

ويؤكد STEWAET أن: " إدارة الخطر لا يعني التخلص منه، لأن التخلص من الخطر يعني التخلص من العائد في نفس الوقت، أما إدارة المخاطر في المؤسسة فإنها تعني استخدام الأدوات المناسبة لتغذية الخسائر المحتملة، وهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء المخاطر التي يمكن تحملها، أو المصاحبة لهذه العوائد".[1] يشير هذا التعريف بصيغة ضمنية إلى العلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة، أي أنه لا بد أن تتحمل المؤسسة درجة مخاطرة عالية من أجل الوصول إلى معدل عائد عالي والعكس صحيح فكلما قلت درجة المخاطرة قل حجم العائد وهكذا.

أما لجنة COSO[*] قامت بتعريف إدارة المخاطر بالمنشأة على أنها: "عملية تتأثر بمجلس إدارة الوحدة، الإدارة والعاملين، تنطوي على الرقابة الداخلية وتطبق ضمن استراتيجية المنشأة، وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول فيها يتعلق بتحقيق الأهداف في الأمور الخاصة بكفاءة وفعالية العمليات، إمكانية الاعتماد على التقرير المالي، الالتزام باللوائح ولقوانين المطبقة.[2]

تتم عملية إدارة المخاطر وفق لجنة COSO عن طريق التكامل الحاصل بين سبعة عناصر أساسية، تمثل في مجملها هيكل لإدارة المخاطر وتتمثل هذه العناصر في:[3]

- **البيئة الداخلية Internal Environnent:** تتضمن عناصر البيئة الداخلية للمؤسسة فلسفة إدارة المخاطرة التي هي عبارة عن سلوك وثقة مشتركة، تصوران طريقة التعامل مع المخاطر بداية من وضع الاستراتيجية وصولا إلى أنشطة العمل اليومية من خلال تحديد المخاطر ونوعيتها وطريقة إدارتها.
- **تحديد الأهداف Objectives Setting:** توكل مهمة وضع الأهداف إلى الإدارة العليا أي المستوى الاستراتيجي، فكل شركة تواجه مخاطر مختلفة ومتعددة المصادر (داخلية أو خارجية)، ويعتبر تقييم المخاطر والاستجابة لها الأساس لوضع الأهداف.
- **تعريف الأحداث Events Identification:** نقصد بالأحداث هنا: الواقعة التي إن تأكد حودثها تؤثر على المؤسسة سواءًا بالسلب أو الايجاب، وتحدد الإدارة الاحداث التي يمكن تحققها والتي تؤثر على نشاط المؤسسة، هنا تصنف هذه الأحداث حسب مدى توفيرها للفرص والتهديدات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق الأهداف.

---

[1] -Stewart, T.A, **Management risk in the 21 St century**, Fortune, 2000, vol … 144, N03, P; 202.

[*] - **لجنة COSO:** of Sponsoring organization of the Tredway commission The committee
وهي لجنة منبثقة عن لجنة ترادواي التابعة لكل من المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين AICPA ومعهد المراجعين الداخلين AII، تأسست أول مرة سنة 1985، تهتم بالبحث في العوامل المسببة للتقرير المالي المظلل، وقد طورت مجموعة من التوصيات لتفادي هذه الظاهرة.

[2] - أمينة فداوي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 209.

[3] - لخضر أوصيف: **طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات، إدارة المخاطر، الرقابة الخالية، في ظل المعيار رقم 2100 (طبيعة العمل)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، 2017، ص: 165.

- **تقييم المخاطر Risks Assessment:** تمكن عملية تقييم المخاطر الشركة أن تأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير الأحداث المحتملة الوقوع على عملية تحقيق الأهداف المسطرة، وتضمن عملية التقييم جانبين تقييم التأثير وتقييم الاحتمالية باستخدام تقنيات كمية ونوعية مجتمعة.
- **الاستجابة للمخاطر Risks Response:** بعد الإنتهاء من عملية تقييم المخاطر ذات الصلة تحدد الإدارة طريقة استجابتها لهذه المخاطر، عن طريق تحويل الخطر، معالجة الخطر، إجراءات الانهاء وتحمل المخاطر، وعند اتخاذ الإدارة لردة فعلها تقيم تأثير الاحتمالية والأثر إلى جانب التكلفة والعائد لكل استجابة قد تتخذها بهدف اختيار الرد أو الاستجابة التي تجعل الخطر المتبقي ضمن الحدود الممكن تحملها.
- **الأنشطة الرقابية Control Activities :** الأنشطة الرقابية هي جميع السياسات والإجراءات التي تقوم الإدارة بتصميمها لضمان كفاءة نظام الاستجابة للمخاطر والحد من آثارها، وتتضمن هذه الأنشطة التحقق، المشاهدة، التأكيد، التسوية، مراجعة وفحص الأداء التشغيلي، التأمين المادي للأصول، الفصل بين المهام، وغيرها من العمليات الرقابية التي تضمن عملية الاستجابة للمخاطر، وتطبق هذه الأنشطة على جميع المستويات والوظائف بالمؤسسة دون إستثناء.[1]
- **المعلومات والاتصال Information and communication:** تتطلب إدارة المخاطر وجود نظام اتصال ومعلوماتي كفئ، حيث يعمل هيكل إدارة المخاطر على جمع وتكامل المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة، وحتى تسمح البيانات التاريخية للشركة بتتبع الأداء الفعلي مقابل الأهداف المسطرة يجب الاندار المبكر عن أي حدث يتطلب اهتمام الإدارة، أما الاتصالات فهي أمر متأصل في نظم المعلومات يهدف إلى توفير المعلومات الملائمة في الوقت الملائم، ويكون الاتصال بين مستويات مختلفة من أعلى لأسفل، من أسفل لأعلى، الاتصال الأفقي، بحيث تأخذ الاتصالات معنى أوسع لنشر ثقافة إدارة المخاطر.
- **المراقبة Monitoring:** يعني متابعة هيكل إدارة الخاطر لتقييم أداء جميع العناصر في مختلف الفترات، ويتم ذلك عن طريق المراقبة المستمرة للأنشطة أو التقييمات المنفصلة أو مزيج بين الإثنين.

وتبرز العلاقة بين مكونات هيكل إدارة المخاطر وفق تقرير لجنة COSO وبين أهداف الشركة في الشكل الموالي:

[1] – أمينة فداوي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 215.

الشكل رقم (03-05): العلاقة بين هيكل إدارة المخاطر وأهداف الشركة وفق تقرير COSO

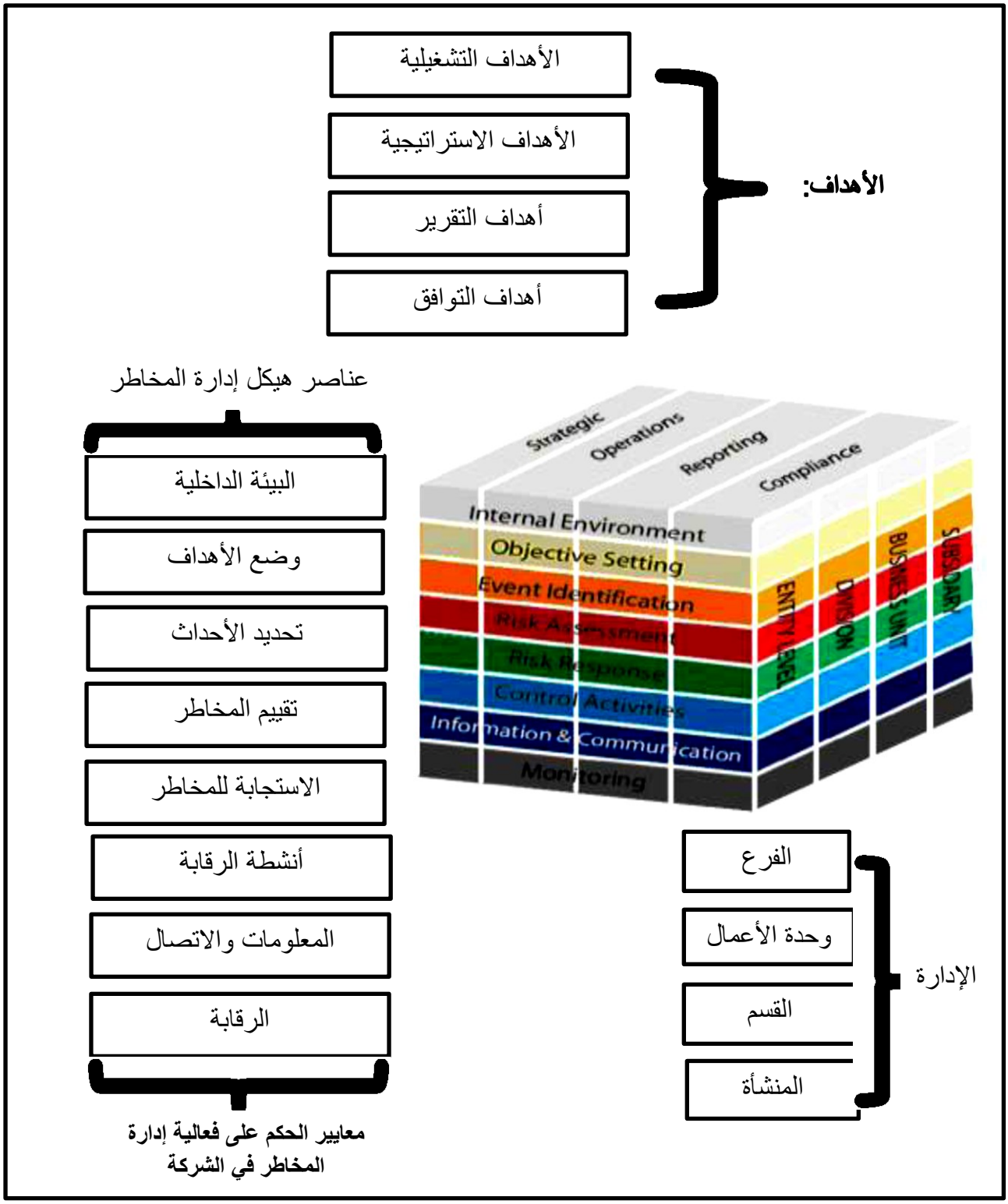

Source : The Committee of Sponsoring Organizations of the Tredway Commission, **Enterprise *Risk Management- Integrated Framework***, September 2004, p 18.

الفرع الثاني: مبادئ وأهداف إدارة المخاطر

تعبر مبادئ إدارة المخاطر في المؤسسة عن مجموعة من القواعد الإرشادية المتصلة بعملية اتخاذ القرار تهدف إلى تحقيق أهداف إدراة المخاطر بشكل خاص وأهداف المؤسسة بشكل عام.

أولا: مبادئ إدارة لمخاطر: تتمثل في ما يلي:[1]

1. لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته: تعتبر مسألة تحديد حجم المخاطر التي يمكن أن تتحملها المؤسسة معقدة نوعًا ما، حيث ترتبط بالقدرة الكلية على احتمال الخسارة، ويتوقف ذلك على مقدار وحجم التدفقات النقدية أو الاحتياجات السائلة لكل مؤسسة.

2. فكر في الاحتمالات: تفرض هذه القاعدة على مدير المخاطر أن لا يهمل الأخطار التي يكون احتمال حدوثها ضئيل جدا، وأن يأخذها بالحسبان لأنها إذا وقعت قد تحدث أضرار جسمية بالمؤسسة، حيث يصبح هنا الاعتبار الأساسي هو الشدة المحتملة مثال: إذا كان احتمال وقوع خسارة ماهو واحد في الألف، فيمكن الاحتفاظ بالخطر إذا كانت الخسارة المادية المحتملة (الشدة) الناتجة عن وقوعه ضئيلة جدا، أما إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوعه جسمية فيجب على مدير المخاطر أنذلك تحويل الخطر إلى جهة أقدر على تحمله كالتأمين. إلا أن الجدير بالذكر أنه تطبيق القاعدة الثانية لإدارة المخاطر "فكر في الاحتمالات" تتعارض مع محتوى القاعدة الأولى "لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته".

3. لاتجازف بالكثير مقابل القليل: هنا يجب تحديد مستوى المخاطر التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ به على أساس المفاضلة بين التكلفة والعائد، فلا داعي للخوض في خسارة كبيرة إذا ما كان العائد المنتظر منها ضئيل.

إذا كان الهدف من سن واتباع هذه المبادئ والقواعد في مجال إدارة المخاطر هي تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة من جهة ومن جهة أخرى تحقيق أهداف عملية إدارة المخاطر في حد ذاتها.

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر

لا يصح الحديث عن هدف واحد لإدارة المخاطر، كما لا يصلح الحديث عن هدف واحد للمؤسسة، ولكن يصح ترتيب أهداف إدارة المخاطر ترتيبا يبرز أولوية الهدف الاول عن الذي يليه، وللتعرف على الهدف الذي يسمو على الأهداف الأخرى لابد من طرح التساؤل التالي:[2]

- ما الذي تأمل المؤسسة تحقيقه من خلال جهود مدير المخاطر؟ ولماذا تلجأ المؤسسات إلى تبني واعتماد نظام لإدارة المخاطر؟

ولاختيار الهدف الرئيسي يطرح معظم الباحثين هدفان رئيسيان يتمثلان في التخفيف من تأثيرات المخاطرة (شدة المخاطرة) من جهة ومن جهة أخرى تقليل تكلفة عملية إدارة المخاطر إلى الحد الأدنى.

---

[1]- لطيفة عبدلي: **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة**، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص: 35-36.

[2]- نفس المرجع، ص 57.

أما Bob Hedges and Robert Mehr يصرحان في كتابهما الكلاسيكي: "إدارة المخاطر مفاهيم وتطبيقات" أن إدارة المخاطر لها مجموعة متنوعة من الأهداف يصنفاها إلى فئتين:

- أهداف ما قبل الخسارة؛
- أهداف ما بعد الخسارة.

ويطرحان الأهداف التالية في كل فئة:

أهداف ما قبل الخسارة	أهداف ما بعد الخسارة
– الاقتصاد (التوفير) – تقليل التوتر – أداء الإلتزامات المفروضة خارجيا – المسؤولية الاجتماعية	– البقاء – مواصلة النشاط – استقرار الأرباح – استمرارية النمو – المسؤولية الاجتماعية

ووفقا للكاتبان في الغالبية العظمى ترتبط أهداف ما قبل الخسارة بالتوفير وتحاشي التوتر والقلق، في حين تركز أهداف ما بعد الخسارة على سرعة التعافي والشفاء، وتنتج هذه الأهداف معًا هدف إدارة المخاطر المسيطرة والسائدة، وهو التأكد قبل الخسارة من القدرة على التعافي بعد الخسارة، وهذا التعافي لا بد ان يكون مرضي اقتصاديا.[1]

المطلب الثالث:علاقة إدارة المخاطر بتحقيق جودة المعلومة المالية

يركز هيكل إدارة المخاطر الناجح على اتباع جملة من المراحل والاستراتيجيات التي تضمن الوصول إلى أهداف إدارة المخاطر وخاصة تحقيق أمن وجودة المعلومة المالية.

الفرع الأول: مراحل إدارة المخاطر واستراتيجياتها

تعتبر عملية إدارة المخاطر داخل المؤسسة عملية منظمة، تسير وفق منهج معين يضمن التطبيق الصحيح لفحوي هذه العملية.

أولا: مراحل إدارة المخاطر

يمكن تلخيص مراحل إدارة المخاطر في الشكل الموالي:

[1]. Bob Hedges and Robert Mehr : Risk Management :concepts and Applications ; L'Université de Californie ;RD/Lrwin;1974; p:342

الشكل رقم (03-06): مراحل عملية إدارة المخاطر

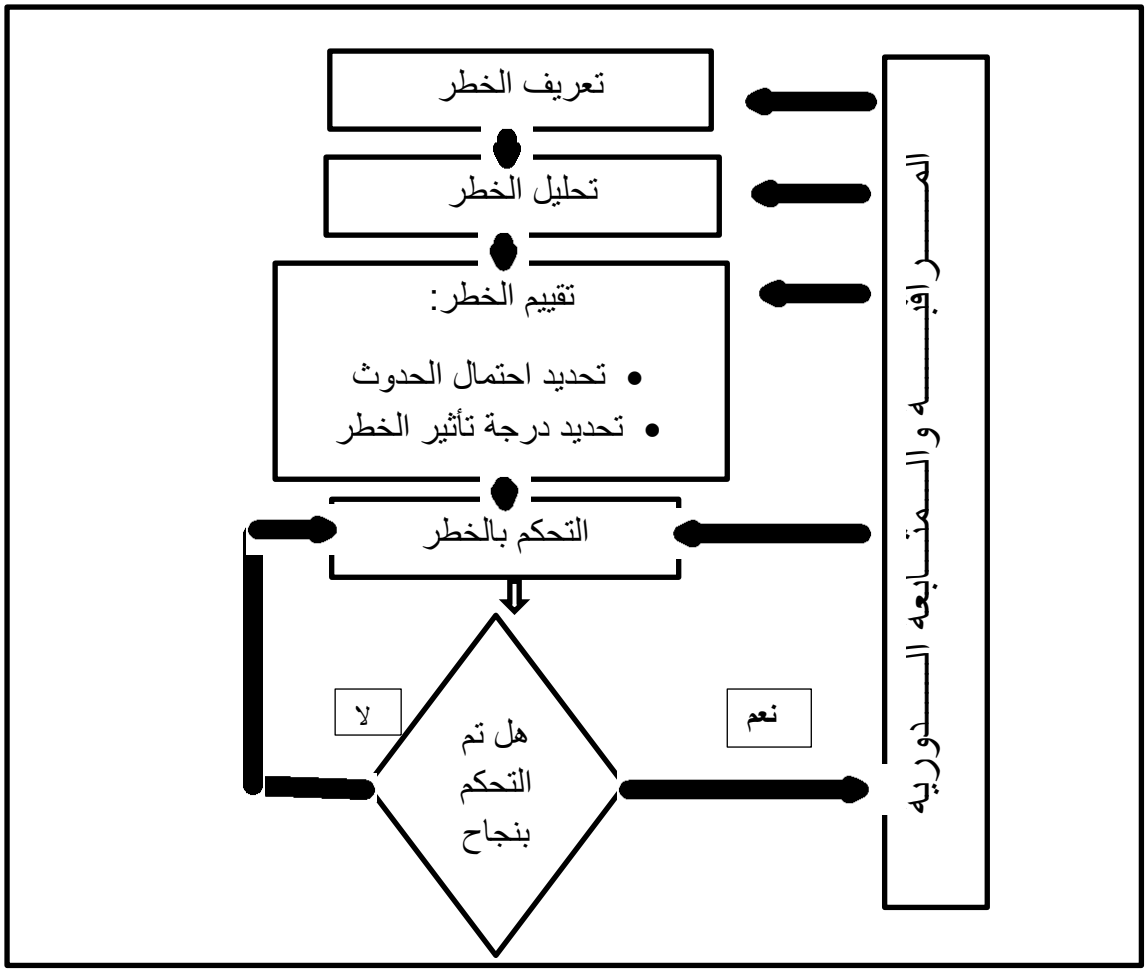

المصدر: عاطف عبد المنعم، محمد محمود الكاشف وسيد الكاشف: **تقييم وإدارة المخاطر**، ط01، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ،كلية الهندسة، القاهرة، مصر، 2008، ص: 07.

حيث تعتبر أول مرحلة (تعريف المخاطر) خطوة أساسية للتعرف على المخاطر المصاحبة لبيئة العمل، وتليها مرحلة تحليل المخاطر حيث يتم فيها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الرئيسية، ليتم في المرحلة الموالية عملية تقييم المخاطر والتي تتضمن تحديد احتمال حدوث الخطر ودرجته من أجل تحديد الطرق والاستراتيجيات وتتم هذه العملية في إطار نظام رقابي يضمن اكتشاف مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في مخاطر سابقة.

ثانيا: استراتيجيات إدارة المخاطر

بإستقراء الكتابات في هذا الموضوع نجد أن أغلب الدراسات ركزت على ثلاث استراتيجيات رئيسية لإدارة المخاطر في المؤسسة وهي:[1]

1. استراتيجية ترك الموقف مفتوح To leave the position open: يقصد بذلك الاحتفاظ بمستوى الخطر كما هو عليه، ويمكن أن تعتمد المؤسسة هذه الاستراتيجية عندما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسة قبول الحظر.

2. استراتيجية تحمل مخاطر محسوبة To take a calculated risk: يقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن للمؤسسة مواجهتها، والتي لا ترغب المؤسسة في تحمل أكثر منها، ثم اتخاذ كافة التدابير لتدنية المخاطر إلى هذا المستوى ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسة تخفيض الخطر مثل التنويع في خطوط منتجات المؤسسة.

3. استراتيجية تغطية كل خطر To cover all the risk: ويتم ذلك عن طريق تحديد مصادر الخطر في المؤسسة، وتدنية الخطر إلى الصفر ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسة تحويل الخطر إلى طرف آخر عن طريق التأمين.

ويمكن عرض مخطط عام لإدارة المخاطر حسب وقت حدوث المخاطر والأثر المتوقع عنها واللذان يحددان لمدير المخاطر أي استراتيجية يمكن أن يتبع من أجل مواجهة المخاطر.

[1]- محمد شاهين: **تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017، ص: 159.

الشكل رقم (03-07): مخطط عام لإدارة المخاطر حسب زمن حدوثها والأثر المتوقع منها.

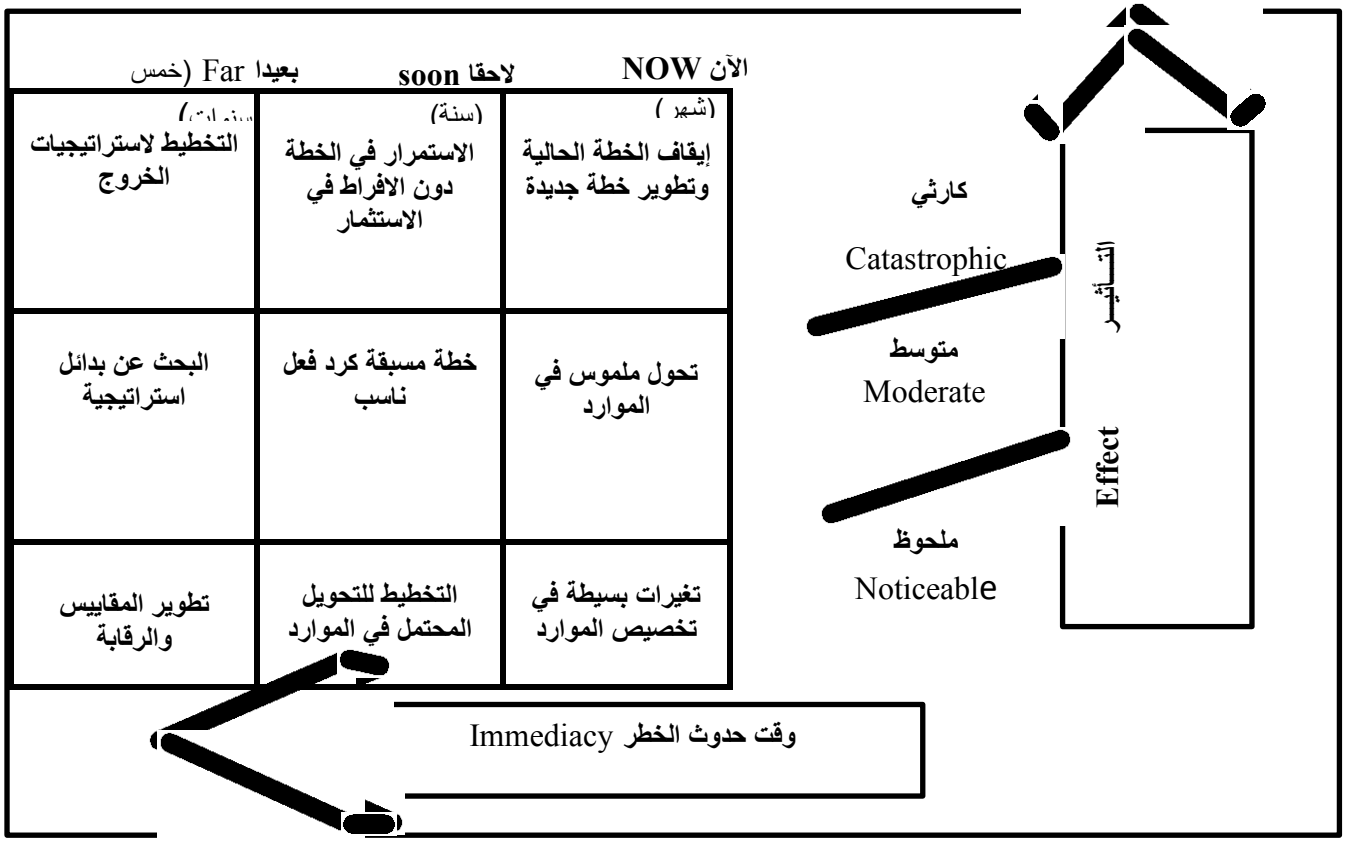

المصدر: طارق مفلح جمعة أبو حجير: **القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر والأزمات، دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية الفلسطينية**، رسالة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، جامعة قناة السويس، مصر، 2014، ص: 92.

الفرع الثاني: إبراز علاقة التفاعل الإيجابي بين إدارة المخاطر وتحسين جودة المعلومة المالية

مما لاشك فيه أن البيانات والمعلومات تعتبر بنود ذات مخاطر متعددة ومتفاوتة، ومن بين تلك المخاطر برز خطر الغش والتلاعب المحاسبي بنوعيه، سواء كان تلاعب يمارس عن طريق خرق القواعد المحاسبية الأساسية أو التلاعب الحاصل دون الحاجة إلى خرق هذه القواعد، فالإرتفاع المعتمد في بند من بنود الميزانية مثل القروض يعتبر نوع من المخاطر التي يجب على المستثمر أن يعي حجمها وذلك بالرجوع إلى البنود المحاسبية، ومعرفة الطرق والأساليب الشائعة للتلاعب المحاسبي، وكذا طرق تحليل مخاطر البنود التي تظهر خارج الميزانية، وأن لا يقتصر على قراءة بعض البنود وخاصة الإفصاحات المبدئية الخاصة بمعلومات عن ربحية السهم، صافي الربح، الربح التشغلي ،إجمالي الربح، بل عليه أن يقرأ المعلومات المالية المفصلة، وأن يتأكد من عدم وجود أي نوع من أنواع المخاطر في البنود المالية، ويعيها بدرجة عالية من اليقين لتفادي أي مخاطر تؤثر سلبا على استثماراته.[1]

[1]- أمينة فداوي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 224.

وباعتبار حوكمة الشركات نظام رقابي متكامل، يركز على عملية إدارة المخاطر التشغيلية بكافة أنواعها بما فيها التلاعبات، وبالتالي الوصول إلى التخفيف من حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية إتخاذ القرار، وبما أن إدارة المخاطر ركيزة من ركائز حوكمة الشركات يمكنها إلي حد معتبر أن تقلل من الغش والتلاعب المحاسبي الحاصل في القوائم والتقارير المالية سواءا من قبل الموظفين أو الإدارة، وبالتالي يساهم في تحقيق أمن وجودة المعلومة المالية، بما يحقق الثقة ويقلل من الصراعات ومشاكل الوكالة في الشركة، ومع ذلك ومادامت هيئة إدارة الخاطر تعاني من الكثير من القيود التي تفرضها السلطة العليا في الشركة (إدارة الشركة) فإنها تفقد جزءًا كبيرًا من كفاءة هذا النظام في صد الهجومات الشرسة التي تهدف إلى الغش والتلاعب بمختلف أنواعهما.

كما يؤدي الإفصاح عن المخاطر أثراً جلياً على تحسين جودة المعلوم المالية إذ يكمن تعريف الإفصاح عن المخاطر على أنه: "توصيل معلومات للمستخدمين عن أية فرصة أو توقع أو خلل أو ضرر أو تهديد، قد أثرت بالفعل على الشركة أو قد تؤثر عليها مستقبلا" وفي تعريف آخر يعتبر الإفصاح عن المخاطر بأنه: "توصيل المعلومات المتعلقة باستراتيجيات الشركة، وخصائصها وعملياتها والعوامل الخارجية الأخرى التي قد تؤثر على النتائج المتوقعة للشركة".[1]

إن الأمر الملاحظ في كلا التعريفان أنهما يركزان على المفهوم الواسع لإدارة المخاطر فهو يشمل كل المعلومات سواء المالية أو غير المالية، المعلومات المستقبلية المعلومات السارة وغير السارة، ويتم الإفصاح في القوائم المالية عبر ثلاث مستويات، حيث يمثل المستوى الأول التقارير التي تقيد للإدارة التنفيذية وتتضمن اشتراكهم في تحديد المخاطر، قياسها وتطور عملية مراقبتها، ويمثل المستوى الثاني التقارير التي ترفع لمجلس الإدارة لإحاطته بمستوى الرقابة لدى الإدارة التنفيذية، ومدى نجاحها في إدارة المخاطر، أما المستوى الثالث فهو يمثل الإفصاح عن المخاطر على مستوى التقارير والقوائم المالية، والذي يخدم المستخدمين الخارجين.

وعلى هذا الأساس يعتبر الإفصاح عن المخاطر محددا لكفاءة نظام إدارة المخاطر في الشركة من جهة ومحددا لجودة المعلومة المالية من جهة أخرى، خاصة وأن الإفصاح عن المخاطر يحد من التلاعب المتعمد في المعلومة المعلنة للجهات الخارجية، ويقلل من مخاطر الإجراءات العشوائية، وأخطاء التقدير المحاسبي في القوائم المالية، ويخفض من المخاطر الملازمة لاستراتيجيات الأعمال والعمليات.[2]

وفي دراسة لـ .Cohen Jeffry سنة 2014 بعنوان: Enterprise risk management and the financial reporting process; the experience of audit committee members C.F.O and external auditors توصل إلى أن وجود خلل في نظام إدارة لمخاطر يكون محل اهتمام المراجع الخارجي عند تقيمه لمدى مقدرة المنشأة

[1]- إبراهيم عبد المجيد علي القليطي: **تأثير الإفصاح عن المخاطر على القيمة السوقية للشرك، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصري، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، العدد 02، المجلد 03، 2019، ص:10.

[2]- حسام حسن محمود الشعراوي: **أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح، دراسة تطبيقية على الشركات المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية العدد 01 ، المجلد 54، جامعة الإسكندرية، مصر، 2017، ص: 06.

على الاستمرار، أو عند تقيمه لجدوى خطط الإدارة ومن أجل الوصول إلى اختيار أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة القوائم المالية والرقابة الداخلية، من خلال استقصائهم لدور ما أسموه ثالوث الحوكمة (المدير المالي، أعضاء لجنة المراجعة، المراجع الخارجي) وتوصلوا إلى وجود أثر إيجابي للإفصاح عن المخاطر المالية على جودة القوائم المالية وفقا لأراء كل من المديرين الماليين، أعضاء لجنة الإدارة، والمراجعين الخارجين المشاركين في الدراسة.[1]

[1] -Cohen Jeffry: **Enterprise risk management and the financial reporting process; the experience of audit committee members C.F.O and external auditors** ,Contemporary Accounting Research,volume 34,Issue 02, 2017,p: 14.

المبحث الثالث: ركيزة الإفصاح وأثرها على تحقيق جودة المعلومة المالية

يعد الإفصاح المحاسبي ركيزة من ركائز حوكمة الشركات، لأنه من المبادئ والمفاهيم التي تلعب دورًا كبيرا في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المالية داخل نظام المحاسبة، إذ أنه يجسد المرحلة التي يستطيع المحاسب من خلالها التعبير عن جهوده للسعي إلى توفير معلومات ذات جودة لمختلف الفئات المستخدمة لها، وفي هذا المبحث سنقوم بدراسة الأبعاد الجوهرية التي ستوضح مفهوم الإفصاح وتبين دوره في تحسين جودة القوائم المالية.

مما لا شك أن تطبيق الحوكمة سيؤثر بشكل واضح في درجة الإفصاح ومستواه في المعلومات المالية والإدارية للشركة، ويحقق مستوى عالياً من الشفافية، وهذا تأكيد أن الإفصاح والشفافية والحوكمة وجهان لعملة واحدة، يوثر كل منهما في الآخر ويتأثر به(التأثير المتبادل)، فإذا كان الإفصاح أحد أهم القواعد الإرشادية والركائز الأساسية لحوكمة الشركات فهو مطلب مهم جداً من مطالب معايير المحاسبة الخاصة بإعداد القوائم المالية.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح ومقوماته

إن بروز الإفصاح كعملية مهمة في المحاسبة يعتبر فرصه لتطوير أدوار المحاسبة، تماشيا وبروز الدور المعلوماتي للمحاسبة وتحولها من أداة تقليدية تخدم بالدرجة الأولى إدارة الشركة إلى أداة توفر المعلومات للمتعاملين الإقتصاديين ككل.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح Disclosure

تعددت مفاهيم الإفصاح عن المعلومات المالية نتيجة لتعدد الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة، وهذا ما أسفر عنه صعوبة تحديد مفهوم موحد للإفصاح يضمن توفير مستوى من الإفصاح يخدم كل الأطراف ذات العلاقة.

فالإفصاح في اللغة العربية هو البيان والظهور والوضوح، وما تبين به الشيء من الدلالة وغيرها، إِتَضَحَ أي بَانَ وَبدَا، ويكون الإفصاح مع ذكاء هو البَيَانُ، والَبيَاُن إظهار المقصود بأول لفظ، وهو من الفهم وذكاء القلب مع اللّسن وأصله الكشف والظهور.[1]

عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: " إضهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تظليل".[2]

وتناول آخرون الإفصاح على أنه: "[1]ضرورة شمول التقارير والقوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة".

---

[1]- جورج توما بيداويد: **الإفصاح المحاسبي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2012 ص: 01.

[2] - رولا كاسر لايقة: **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارت الإستثمار دراسة تطبيقية على المديرية العامة للصرف التجاري السوري** –مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة مصرفية، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2007، ص: 53.

ومن جهة أخرى عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: " تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين".[2]

من خلال التعاريف السالفة نلاحظ أن التعريف الأول ركز على ضرورة إظهار المعلومات بالشكل الذي يعكس حقيقة المؤسسة دون تظليل، وبالشكل الذي يسمح لمتخذ القرار استخدامها بشكل صحيح.

في حين ركز التعريف الثاني على نوعية وكمية المعلومات التي يجب أن يفصح عنها، ألا وهي كل المعلومات اللازمة والضرورية لاتخاذ القرار في موقف معين.

وفي الوقت الذي لم يشر التعريف الأول والثاني إلى نوعية مستخدم المعلومات المفصح عنها، وقد أشار المفهوم الثالث إلى الجهات التي تستفيد من الإفصاح الداخلي وهم المستخدمين الداخليين وكذلك أشار إلى وجود جهات خارجية تستفيد من الإفصاح الخارجي.

أما مفهوم الإفصاح لدى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AAA) فهو: " عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبة المقبولة عموما ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها، حيث تصبح أكثر ملائمة للتنبؤ بوضعية الشركة مستقبلا وذلك من أجل إتخاذ قرار إستثماري سليم".[3]

وفي نفس السياق يجب الإشارة إلى ضرورة توفر بعض الخصائص في المعلومات المفصح عنها، والتي بدونها تكون عملية الإفصاح برمتها غير مجدية ومن هذه الخصائص نجد:[4]

1. **الشمولية:** يجب أن تشمل القوائم المالية على المعلومات اللازمة، والتي تجيب على كل استفسار أو سؤال يتعلق بنشاط الوحدة، ويرتبط بإتخاذ القرار.
2. **الملائمة:** هناك علاقة وثيقة بين المعلومات المفصح عنها والقرارات التي سيتم اتخاذها، ومن هنا تستمد هذه الخاصية أهميتها وحتميتها.
3. **الدقة:** تعتبر خاصية الدقة خاصية مهمة لجودة المعلومة المالية، فمن البديهي أنه لابد أن تتوفر هذه الخاصية أيضا في المعلومات المفصح عنها.
4. **الشفافية:** يركز أغلب الباحثين على جانب شفافية المعلومات المالية المفصح عنها ويعتبرونها الركيزة الأساسية لعملية الإفصاح، فبدون الشفافية التي يفترض أن تكون صفة ملازمة للافصاح لا يمكن الإعتماد على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والملاحق الإضافية في إتخاذ القرارات.

---

[1] - نسيم يوسف حنا: **مشاكل القياس والإفصاح عن حقوق الملكية ومعالجتها في شركات المساهمة -مختارة من محافظ نيونس**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الموصل، 2006، ص: 28.

[2] - رولا كاسر لايقة: **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

[3] - عبد الحليم سعيدي، **محاولة تقييم الإفصاح في القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي –دراسة عينة من المؤسسات-** ،أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص: 179.

[4] - جورج توما بيداويد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 53.

5. التوقيت الزمني: لابد أن تتميز عملية الإفصاح عن المعلومات بتوقيت زمني محدد، حتى يتمكن أصحاب القرار من الإستفادة القصوى من هذه المعلومات.

6. الحيادية: لا يمكن أن تنحاز المعلومات المفصح عنها والمعروضة إلى فئة أو جهة معينة من المستخدمين دون غيرهم.

7. المقارنة: يجب أن تتصف المعلومة المفصح عنها بالقابلية للمقارنة، حتى يتسنى للمستخدم عملية متابعة التغيرات الحاصلة في جوانب القوائم المالية من جهة، ومن جهة أخرى المقاربة مع مثيلاتها من المؤسسات أو الوحدات الاقتصادية الناشطة في نفس الصناعة.

الفرع الثاني: مقومات الإفصاح

يركز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية في القوائم والتقارير المالية على المقومات التالية:

أولا: تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المالية:

إن أهمية تحديد الجهة التي تستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي تستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة لذا فإن تحديد الجهة أو الفئات المستخدمة للمعلومات تسبق تحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة سيساعد أيضا في تحديد الخصائص الواجب توافرها في تلك المعلومات من جهة نظر تلك الجهة، سواءًا من حيث المحتوى أو شكل أو صورة العرض.[1]

ثانيا: الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المالية:

إن خاصية الملائمة تتطلب وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات المفصح عنها والغرض من استخدامها، بمعنى أن ملائمة المعلومات لمستخدم معين في غرض معين، قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو مستخدم بديل وعليه ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم لأجله المعلومة بخاصية ملائمتها.[2]

ثالثا: طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:

يجب أن تفصح التقارير والقوائم المالية عن جميع المعلومات الضرورية والكفيلة بجعلها غير مضللة وتفي باحتياجات مختلف المستخدمين، ويمكن تقسيم المعلومات التي يجب الإفصاح عليها إلى:[3]

1. **معلومات كمية:** وهي معلومات مالية تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية ناتجة عن الأحداث التي تقوم بها المؤسسة وتعد بمثابة المادة الخام للمستخدمين، ويتم عرضها عادة في متن القوائم المالية.

---

[1]- معتز برهان جميل العكر: **أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني**، دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص 17.

[2]- حنان قسوم: **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، الجزائر، 2015، ص: 17.

[3]- نفس المرجع، ص: 18.

2. **معلومات غير كمية:** هي معلومات غير مالية، يتم صياغتها بمنهج وصفي والإفصاح عنها من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم، ويعزز من ثقته بالمبالغ النقدية المفصح عنها في القوائم المالية، وغالبا تكون هذه المعلومات مرتبطة ومكملة للمعلومات الكمية.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح وأدواته

تعددت أنواع الإفصاح وأدواته نتيجة لتعدد الأطراف المستفيدة من هذه العملية.

الفرع الأول: أنواع الإفصاح

نتيجة لتعدد الأطراف الفاعلة في المؤسسة تعددت أنواع الإفصاح حيث نميز:

أولا: حسب معيار الإلزام: يصنف الإفصاح على أساس هذا المعيار إلى نوعين:[1]

1. **الإفصاح القانوني (الإجباري) Legal disclosure :** وهو ما تنص عليه المعايير المحاسبة الدولية والنصوص التشريعية، التي تحكم عملية إعداد القوائم المالية، من حيث محتوى وكمية ونوع المعلومات المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية، بالإضافة إلى ملائمة توقيت الإفصاح عن هذه المعلومات لاحتياج مستخدميها، ويهدف هذا النوع من الإفصاح إلى تقديم القدر الكافي والمناسب من المعلومات لمستخدميها.

ويتضمن هذا النوع من الإفصاح ما يلي:[2]

- السياسات المحاسبية المطبقة والتفسيرات المتعلقة بأسباب إختيارها وكذا الدوافع الاقتصادية لتعديلها وتغييرها؛
- تغيير الشكل القانوني للمؤسسة أو حالات الإدماج، التقييم؛
- المكاسب والخسائر المحتملة ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية؛
- الارتباطات المالية؛
- الأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال، والتي لها تأثير على المركز المالي؛

2. **الإفصاح الإضافي (الإختياري) Voluntary disclosure :** يرفع هذا النوع درجة الإفصاح المحاسبي إلى درجة الإفصاح الشامل، يهدف إلى تعزيز وتقوية مكانة المؤسسة وزيادة الشفافية، وذلك بتقديم قدر إضافي من المعلومات لم تنص عليها المعايير الدولية والنصوص التشريعية، ومن المعلومات التي تتم تقديمها التنبؤات المالية المستقبلية، خطط الإنفاق الاستثماري، ربحية السهم، خطط الإدارة بشأن توزيع الأرباح وتقديم الكشوفات المالية.

---

[1]- لبنى بن زاف: **دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية –دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص: 46.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

ثانيا: حسب معيار حدود الإفصاح، نميز مايلي:

1. الإفصاح الكامل (الشامل) Full disclosure: يتطلب الإفصاح الكامل وإظهار كافة الأحداث الجوهرية والآثار الناتجة عنها، والتي تؤثر على فهم وإستيعاب وتفسير ما جاء في الكشوف والقوائم المالية، ولا يقتصر على الأحداث والحقائق المرتبطة بفترات محاسبية منتهية بل يشمل الوقائع الأحداث اللاحقة.

2. الإفصاح المحدود (الكافي)limited disclosure: يشير إلى الحد الأدني من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها المتطلبات المحاسبة، ومفهوم الحد الأدني غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الإحتياجات والمصالح. إلا أنه يضمن سلامة ودقة المعلومات المالية.

3. الإفصاح العادل Fair disclosure : يكون الإفصاح عادلا عند معاملة كافة مستخدمي القوائم المالية الخارجية معاملة متماثلة ومتساوية، أي تزويديهم بنفس كمية ونوعية المعلومات وفي نفس الوقت، أي أن الافصاح العادل يُعْنَى بالرعاية المتوازنة لمصالح واحتياجات جميع الأطراف إذ يتوجب إخراج القوائم المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة على حساب فئة أخرى.

ثالثا: حسب معيار مستوى الإفصاح : نجد:[1]

1. الإفصاح المثالي Perfect disclosure: هذا المستوى لا يمكن توفيره من ناحية واقعية، وهذا لعدة أسباب منها حسب Sterling أهمية التعاون الكبير الحادث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط القرارات التي تتوفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي، والتي تكون مصداقيتها في كثير من الأحيان محل التساؤل، بسبب حقيقة خضوع هذه النظم للعديد من القيود والمحددات المفروضة عليها والتي تحكم أساليب جمع وقياس مخرجات هذه النظم.

2. الإفصاح الواقعي Realistic disclosure: وهذا النوع يهتم بمبدأ الجدوى الاقتصادية إذ يراعي الموازنة بين كلفة المعلومات والفائدة المتحققة عنها، وقد رجح الباحثون الكفة لهذا الإفصاح وأطلقوا عليه اسم الإفصاح المناسب.

رابعا: حسب نوع المعلومات: نميز :[2]

1. الإفصاح المالي Financial disclosure : يقصد به الإفصاح عن الجوانب المالية البحتة المعروفة في المؤسسة، والتي تتعلق بنشاطات الوحدة الاقتصادية التشغيلية والاستثمارية، والتي تؤثر على المركز المالي بشكل مباشر.

2. الإفصاح الغير مالي non financial disclosure: وهو الذي يتعلق بالجوانب الغير مالية والتي تتعلق بالقضايا البيئية أو السياسات الإدارية المتعلقة بالجوانب التطويرية والتوسعات المستقبلية وما إلى ذلك.

خامسا: حسب معيار الحماية في الإفصاح: يقصد به حماية مصالح مستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، خاصة الفئة التي تكون مصادرها محدودة في الحصول على المعلومات المطلوبة ويندرج فيه:

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.
[2]- جورج توما بيداويد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 29.

1. الإفصاح الإعلامي (التثقيفي) Educational disclosure: ظهر هذا النوع من الإفصاح نتيجة لزيادة الاهتمام بخاصية الملائمة، بإعتبارها من الخصائص الرئيسية لجودة المعلومة المالية، وهذا الإفصاح يفترض مستثمر ذو دراية وإطلاع واسعين، ويمتلك القدرة على التحليل وعقد المقارنات، وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية، إذ أن المطالب به هو الإفصاح عن معلومات ملائمة لاتخاذ القرار.[1]

2. الإفصاح الوقائي precautionary disclosure: الهدف الأساسي من هذا النوع هو حماية المستثمر العادي الذي تكون قدرته محدودة في فهم واستخدام المعلومات ومنه يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها ولا تكون مظللة.[2]

الفرع الثاني: أدوات الإفصاح (أساليبه)

جرت العادة أن يتم الإفصاح عن المعلومات المالية ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى، خصوصا التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو جداول أخرى مكملة[3]، إلا أنه بعض المعلومات ونظرا لأهميتها فهي تفرض على معدها الإفصاح عنها في أكثر من موضع، وفيا يلي عرض لمجمل أساليب الإفصاح عن المعلومة المالية.

أولا: الإفصاح في متن القوائم المالية

ويعد هذا الأسلوب من الأساليب الأكثر استخداما في بيئة العمل المحاسبي، حيث تتمثل القوائم المالية في قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية.[4]

ثانيا: الإفصاح من خلال تقارير الإدارة وتقارير مراجع الحسابات

يتضمن خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين وكذلك تحليلات وتوقعات الإدارة حول المستقبل مع الإفصاح عن الأهداف،كما يقوم مدقق الحسابات باختبار لمدى عدالة ومصداقية القوائم المالية. أي أن هذا التقرير لا يعتبر وسيلة رئيسية للإفصاح، إلا أنه يعبر مرجع مهم لكثير من الأطراف المستخدمة للمعلومة المالية وخاصة الأطراف الخارجية منها.[5]

ثالثا: المعلومات بين الأقواس

ويكون ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عنوانها، والتي يمكن شرحها والإشارة إليها كملاحظات مهمة ومختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين، الأصول المقيدة أو إجراء شرح مختصر[6].

---

[1]- نسيم يوسف حنا: **مرجع سبق ذكره**، ص: 35.
[2]- لبنى بن زاف: **مرجع سبق ذكره**، ص: 48.
[3]- معتز برهان جميل العكر: **مرجع سبق ذكره**، ص: 29.
[4]- نسيم يوسف حنا: **مرجع سبق ذكره**، ص: 36.
[5]- نفس الرجع، نفس الصفحة.
[6]- عبد الحليم سعيدى، **مرجع سبق ذكره**، ص: 183.

رابعا: الجداول الملحقة

يتم استخدام الجداول الملحقة نظرًا لأهمية بعض العناصر في القوائم المالية من حيث الكم والكيف عن بقية العناصر الأخرى، وهذا يهدف إلى عرض المزيد من المعلومات التوضيحية والتفصيلية عن بعض الأصول والخصوم، طرق إهتلاك الأصول الثابتة، إعداد قائمة المركز المالي على أساس التغيير في المستوى العام للأسعار.[1]

خامسا: البنود المقابلة

بمعنى أن تدرج المعلومة في مكان ما من القائمة وتدرج معلومة مرتبطة بها في مكان آخر من القائمة نفسها، وتعبر البنود المقابلة عن العلاقة بين بند من الموجودات وبند آخر من المطلوبات بإعتبارها نقطة اتصال في الميزانية العمومية، مثل أن يخصص صندوق للنقدية من أجل استخدامه في تسديد سندات القروض (يذكر أمامه: أنظر جانب الالتزامات) ويذكر في جانب المطلوبات أمام بند السندات المستحقة (أنظر جانب الموجودات)، ويهدف استخدام البنود المقابلة إلى تسهيل مهمة مستخدم القوائم المالية للتعرف على القيم الحقيقية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية.[2]

المطلب الثالث: أثر الإفصاح على تحقيق جودة المعلومة المالية

يتطلب التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات الاعتماد على الإفصاح الجيد والمناسب عن المعلومة المالية داخل الشلركة ولكل المتعاملين حتى يتسنى لهم اتخاذ القرار المناسب، وفيما يلي سنقوم بإستعراض أثر الإفصاح كركيزة من ركائز حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومة المالية.

أولا: المستوى الواقعي للافصاح وأثره على جودة المعلومة المالية

يقصد بالمستوى الواقعي للإفصاح ذلك المستوى الذي يحدث عنده التوازن بين الفائدة التي ستتحقق من المعلومات وبين كلفة المعلومات بعد إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية*، ويأخذ هذا المفهوم في الحسبان المبادئ، الأصول المحاسبية، السياسات الإدارية، توجهات جهات الإشراف والرقابة من جهة ومصالح الأطراف المستخدمة للبيانات من جهة أخرى.[3]

ويتحقق هذا المستوى عندما تكون القوائم المالية المنشورة والمفصح عنها تتضمن جميع الخصائص الأساسية والقانونية التي تتصف بالجودة إلا أن الإفصاح الزائد عن الحد المطلوب قد يصعب من مهمة تفسير المعلومات المالية، ويلفت الأنظار إلى تفاصيل غير مهمة، كما أن الإفصاح بأقل ما يمكن قد لا يكون كافي لاتخاد القرارات السلمية، ولهذا يجب أن يراعي في الإفصاح أن يكون كاملا وكافيا وعادلا.

---

[1]- حنان قسوم: **مرجع سبق ذكره**، ص:24.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

*- **دراسات الجدوى الاقتصادية**: هي مجموعة الدراسات التي تهتم بتقييم الفرص الإنتاجية والاجتماعية والمالي والتسويقية لمشروع معين، وتتطلب هذه الدراسات توفر بيانات ومعلومات تمكن متخذ القرار من اتخاد الاستثماري السليم.

[3]- حنان قسوم: **مرجع سبق ذكره**، ص: 66.

ثانيا: الإفصاح وسرية المعلومات وعلاقتها بجودة المعلومة المالية

من حيث المبدأ، "فكلما زادت سرية المعلومات المقدمة للغير قل الإفصاح عنها" حيث أشارت العديد من الدراسات في هذا المجال والتي تناولت جوانب الأزمة المالية الدولية، قد يرجع إلى التوسع الغير مدروس في العديد من الاستثمارات الجديدة أو القائمة التي تطورت بها إدارات بعض الوحدات الاقتصادية من جهة، والمضاربة غير العقلانية بالاعتماد على البيانات والمعلومات غير الدقيقة وغير الشفافة، بالاضافة إلى وجود أنظمة رقابية ساهمت بدورها وبشكل كبير في التستر المتعمد على معلومات سرية لم تعلنها على المستفيدين بل تعمدت تضليلهم وعدم الافشاء عن تلك الأسرار الخاصة[1]، وهذا يعتبر مخالفة قانونية ومهنية وأخلاقية في نفس الوقت، وبالتالي أدى إعتمادهم على تلك المعلومات المظللة إلى خسائر مالية كبيرة التي آلت إلى الإفلاس والإنهيار التام.

إن كل هذه الأسباب أدت إلى تضليل المستفيدين من المعلومات المفصح عنها لأن المعرفة الحقيقية في حينها كان ضروريا جدا للعملية الاستثمارية، وبالتوالي كانت الجهة التي تتولى مهمة الرقابة والتدقيق الخارجي للوحدة الاقتصادية المعنية مملوكة من قبل نفس الوحدة الاقتصادية، ولكن هذه لمعلومات لم تكن معروفة لأي طرف وأخفيت عن المستفيدين، وبطبيعة الحال فإن إخفاء معلومات ضرورية جدا كهذه عن المستفيدين وعدم الإفصاح عنها، وتصنيفها على أساس أنها معلومات سرية داخلية، قد أثرت بشكل مباشر على مصداقية المعلومات المفصح عنها، في الوقت الذي كان لزاما على الوحدة الاقتصادية الإعلان والافصاح العلني والكامل عن العلاقة بينهما، من جهة ،ومن جهة أخرى فقد كان على الجهة الرقابية الخارجية الامتناع عن مهمة القيام بعلية التدقيق الخارجي لهذه الوحدة الاقتصادية التي لديها مصالح مشتركة[2].

مما سبق يمكن أن نقول أن العلاقة بين الإفصاح والمعلومات السرية يمكن وصفها بالعلاقة الوثيقة، والمقصود بذلك أن إنعدام الإفصاح السليم والدقيق والشفاف والمنظم، سوف يساعد على تواجد أرضية خصبة لوجود حالات من التعتيم والغموض، وعليه يجب أن يكون الإفصاح موضع دراسة دقيقة ويجب أن تكون العلاقة بين التكلفة والمردود منها علاقة ترابطية متينة.

ثالثا: ضرورة الشفافية ضمن مواطن الإفصاح

يشير مصطلح الشفافية إلى مبدأ خلق بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات قابلة للوصول إليها بسهولة، ومرئية وقابلة للفهم لكافة الأطراف ذات المصلحة أما الإفصاح فهو يشير إلى العملية أو المنهجية المرتبطة بتوفير المعلومات وجعل القرارات معروفة من خلال نشرها، ومن خلال التطرق لمفهومي الشفافية والافصاح لابد إلى الإشارة إلى أنه هناك مفهوم آخر مرتبط بهما وهو المسائلة المحاسبية والذي يشير إلى حاجة المشاركين بالسوق إلى تبرير تصرفاتهم وسياساتهم، وقبول المسؤولية الخاصة بقراراتهم ونتائجها.[3]

---

[1]- جورج توما بيدارید: **مرجع سبق ذكره**، ص: 29.

[2]- نفس المرجع، ص: 45.

[3]- عبد الحليم سعيدي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 188.

ولقد كشفت الأزمات المالية والانحرافات التي حدثت في الشركات الكبرى الحاجة الماسة إلى تدعيم مفاهيم الإفصاح والشفافية والمساءلة المحاسبية، من مطلق أن الشفافية تعزز من المسائلة المحاسبية عن طريق تسهيل عملية المتابعة، كما أن المساءلة المحاسبية بدورها تدعم الشفافية عن طريق توفير حافز للوكلاء للتحقق من أن مبررات تصرفاتهم قد تم توضيحها وفهمها على نحو ملائم، فالرغم من كون كل منهما مصمم للمساعدة على زيادة الأداء الاقتصادي عن طريق تحسين جودة المعلومة المالية المتاحة إلا أنهما ليسا الدواء لكل الأمراض الاقتصادية، فالشفافية على وجه التحديد لن تغير من طبيعة المخاطر الكامنة في النظم المالية، ولا تمنع حدوث الأزمات، ولكنها قد تعمل على تلطيف أو تخفيف رد فعل المشاركين بشأن الأخبار السيئة، فهي تخفف من حالات الذعر والعدوى.[1]

رابعا: أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية، التغيرات على جودة المعلومة المالية

تتركز الفكرة الأساسية من المعيار المحاسبي الدولي الثامن (IAS08) السياسات المحاسبية[*]، التغيرات في التقديرات المحاسبية[**] والأخطاء[***]، في أنها تعزز من خاصية قابلية القوائم المالية للمقارنة عبر الزمن، للشركة نفسها أو مع القوائم الالية لشركات أخرى تنشط في نفس الصناعة، ولهذا يمكن أن يحسن هذا المعيار جودة المعلومة المالية من خلال:[2]

- تسعى السياسة المحاسبية إلى تضييق مجالات الخلاف بين المؤسسات في القياس والافصاح وطريقة إعداد وعرض المعلومات المالية، من خلال حصر لعدد الاختيارات وتحديد الاختيار المناسب والمتاح لمؤسسة ما في إعداد قوائمها الالية بما يدعم ملائمة وموثوقية هذه القوائم؛
- يتم استخدام السياسات المحاسبية كمرشد وموجه لتعديل كيفية تطبيق الإجراءات للحصول على المعلومات المالية الموثوقة والخالية من الأخطاء والتحيز؛
- تتيح السياسة المحاسبية تغيير كمية ونوعية معلومات القوائم المالية، بناءًا على معطيات ومبررات عملية ولكنها تشترط الإفصاح عن سبب التغيير وتطبيقها بأثر رجعي [***]* وعادة ما ينتج عن تعديل أو تغيير السياسة المحاسبية معلومات موثوقة وأكثر ملائمة للحدث الاقتصادي أو المالي؛
- عند اختيار وتطبيق سياسة محاسبة لابد من الأخذ بعين الاعتبار الإصدارات الأحدث للجهات الأخرى الواضعة للمعايير المحاسبية إلى الدرجة التي تسمح بعدم التعارض مع المصادر الأولية (مجلس معايير

---

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[*]- **يعرف المعيار المحاسبي الدولي السياسات المحاسبية** على أنه: "مبادئ وأسس وأعراف وقواعد وممارسات محددة، تطبق من طرف المؤسسة عند إعداد وعرض القوائم المالية".

[**]- **يعرف التغيير في السياسات المحاسبية** على أنه: "تعديل القيمة المحاسبية للأصل أو الخصم أو القيمة المستهلكة للأصل، والناتجة عن تقييم الوضع الحالي، أو المنافع المستقبلية المرتبطة به نتيجة لظهور معلومات جديدة، أو تطورات لم تكن موجودة في السابق من غير تلك المرتبطة بتصحيح الأخطاء".

[***]- **الأخطاء المحاسبية**: هي عبارة عن حذف أو إدراج بند في القوائم المالية للشركة لفترة أو فترات سابق، وتعبر عن سوء استخدام معلومات موثوقة، وقد تكون أخطاء عمدية أو غير عمدية"

[2]- حنان قسوم: **مرجع سبق ذكره**، ص: 144.

[* ***]- **التطبيق بأثر رجعي** لسياسات المحاسبية الجديدة على المعاملات الأخرى كما لو كانت هذه السياسة مطبقة بصفة مستمرة.

المحاسبية الدولية)، مما يدعم ملائمة المعلومة المالية، مع مراعاة الاتساق والثبات في استخدام نفس الطرق والسياسات المحاسبية من فترة لأخرى وذلك للمحافظة على خاصية القابلية للمقارنة في القوائم المالية.[1]

- فيما يخص الأخطاء ينص هذا المعيار على تصحيح كافة الأخطاء الجوهرية التي تخص الفترات الماضية بأثر رجعي في المجموعة الأولى للقوائم المالية المصرح بها للإصدار بعد اكتشافها، والافصاح عن كيفية تصحيح الخطأ إذا كان من غير الممكن التصحيح بأثر رجعي وبناءًا عليه تصبح المعلومات المالية خالية من التحيز والأخطاء ويمكن الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عن الحدث المالي.

خامسا: تأثير الافصاح على الخصائص الأساسية للمعلومة المالية

يعتبر الإفصاح المحاسبي خطوة مهمة ضمن العمل المحاسبي في الشركة فهو يأثر على الخصائص النوعية للمعلومة المالية عن طريق:

1. أثر الإفصاح المحاسبي على تعزيز خاصية الملائمة*: أشرنا سابقا في الفصل الثاني أن تحديد ملائمة المعلومة المالية يتوقف على مدى قدرتها في التأثير على متخذي القرارات، من خلال تحسين قدرتهم على التنبؤ والتقييم وقد أكدت دراسات سابقة أن الإفصاح يدعم القدرة التنبؤية لدى المستثمرين والدائنين وكافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة عند اتخاذ قرارات الاستثمار ومنح الائتمان وغيرها من القرارات، وهذا بالتبعية يحقق الوصول المتكافئ لمستخدمي المعلومة.

2. أثر الإفصاح المحاسبي على تعزيز خاصية الموثوقية**: لكي تعبر المعلومة المالية بصدق عن الأحداث المالية المرتبطة بالوحدة الاقتصادية، لابد أن تتميز بالحياد والشمولية والدقة، وبالرغم من تفاوت هذه المزايا في المعلومات المالية إلا أنه من الأفضل تعزيز وجودها قدر الإمكان، حيث يساهم الإفصاح في دعمها من خلال:

- تخفيض الصراع الناتج عن مشكلة الوكالة، التي يمكن أن تنشأ بين الإدارة وأصحاب المصالح داخل الشركة، وذلك من خلال تعزيز الشفافية وتحقيق الثقة في المعلومات؛
- ضمان وصول المعلومة المالية المحتواة في القوائم والتقارير المالية إلى جميع الجهات المستفيدة، بنفس المحتوى، وفي نفس الوقت وهذا ما يحقق خاصية الحياد.

[1] - Obile Barbe Dandom, Laurent Didetot **; les normes comptables international IAS/IFRS** , Galino éditeur 2édition , paris, France, 2006, p : 202.

* - خاصية **الملائمة** للمزيد من التفاصيل أنظر الفصل الثاني، الصفحة:114-116.

** - خاصية **الموثوقية** للمزيد من المعلومات أنظر الفصل الثاني، الصفحة: 116- 117.

المبحث الرابع: ركيزة الرقابة وأثرها على تحقيق جودة المعلومة المالية

إن أي شركة ترغب في نجاح أعمالها وتسيير نشاطاتها بطريقة منظمة لإنتاج معلومة مالية موثوقة ومصرح بها ضمن تقارير مالية نزيهة وصادقة، فإنها تحتاج إلى ضوابط يلتزم بها القائم على الأنشطة اليومية للحد من القصور الذي قد يستخدمه العديد من الأطراف داخل الشركة، هنا تبرز الرقابة لتؤدي وظائف أساسية وهي حماية الأصول وتجنب المخاطر، ومؤشر لقياس الأداء وكفاءة جميع الأنظمة داخل الشركة وعلى رأسها نظام المحاسبة.

المطلب الأول: نظام الرقابة الداخلية جزء من ركيزة الرقابة

اقترن مصطلح الرقابة بمصطلح النظام وهذا راجع لقوة العلاقة التكاملية والترابطية التي بينهما، حيث أن الرقابة الناجحة تعتمد على قوة النظام المتبع سواء كان مادي أو بشرى أو تكنولوجي في الشركة والذي تكون الادراة هي المسؤولة عن توفيره.

الفرع الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

يعتبر مفهوم الرقابة الداخلية مفهوم واسع، حيث تباينت الأراء والمنظمات في وضع مفهوم لهذا المصطلح وفيما يلي سيتم استعراض مجموعة من المفاهيم.

مفهوم الرقابة الداخلية حسب لجنة (COSO): " Committee of Sponsoring organizations Tredway" "هي عملية يقوم بها مجلس الادراة والهيئة الإدارية وغيرها من الأفراد، ويتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول تحقيق المؤسسة لأهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية وحماية الأصول من الضياع وإعداد التقارير الموثوق بها، والامتثال إلى القوانين الموضوعة من قبل الإدارة"[1].

وقد عرفتها لجنة إجراءات المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICDA) American Institute of certified public Accountants بأنها: "الخطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات التي تضعها إدارة الوحدة الاقتصادية التي تهدف إلى حماية, الأصول وضمان دقة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة الإنتاجية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل إدارة الوحدة".[2]

في حين عرفها معيار التدقيق الدولي (315) على أنها: "عملية يصممها ويطبقها ويصونها المكلفون بالإدارة والحوكمة وغيرهم من العاملين، لتوفير تأكيد معقول عن تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، فيما يتعلق بإمكانية الإعتماد على البيانات المالية وفعالية وكفاءة العمليات والإمتثال لقوانين واللوائح التنظيمية المطبقة".[3]

---

[1]- محمد حامد مجيد السامرائي: **أثر نظام الرقابة الداخلي على جودة التقارير –دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص: 16.

[2]- عامر حاج دحو: **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة لاقتصادي –دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة محمد دراية، الجزائر 2018، ص: 55.

[3]- حسين هادي عَنيزة: **تأثير مكونات هيكل الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية –دراسة استطلاعية لعدد من الوحدات الحكومية العراقية**، العدد 60، 2021، ص: 100.

إن الأمر الملاحظ من خلال التعاريف السابقة أنها تشترك في اعتبار أن نظام الرقابة الداخلية:

- يهدف إلى تحقيق الأهداف العامة للشركة من خلال حماية الأصول، ضمان دقة المعلومات، وكفاءة وفعالية العمليات؛
- عملية يقوم بها مجلس الإدارة، ومجلس الحوكمة؛
- تقوم على مجموعة من القواعد والقوانين واللوائح التنظيمية التي تسير مجمل الأنشطة داخل الشركة.

الفرع الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلية ومقوماته

يمكن تقسيم نظام الرقابة الداخلية إلى ثلاث أنواع بحيث يحتوي كل نوع على مجموع من الإجراءات والتدابير والتي تتجانس مع مقومات هذا النظام من أجل الوصول إلى تحقيق الغايات.

أولا: أنواع نظام الرقابة الداخلية

تتميز بما يلي:[1]

1. الرقابة الإدارية: وتتضمن الطرق والأساليب والنظم والخطط التي تعنى بفحص وتقويم وتنمية الجوانب التشغيلية، تشجيع العمال على الالتزام بتطبيق السياسات والتعليمات وتشخيص المخالفات ونواحي القصور، والعمل على اقتراح الحلول لتفادي حدوث مثل هذه الإنتكاسات مستقبلا، وتتكون الرقابة الإدارية من وسائل متعدد منها:

- الموازنات التقديرية؛
- حسابات التكلفة؛
- التقارير الإحصائية؛
- تقارير الأداء؛
- الرقابة على الجودة؛
- برامج تدريب العاملين.

2. الرقابة المحاسبية: وتشمل الخطة التنظيمية وكافة وسائل التنسيق والآليات الهادفة إلى اختيار الكشوفات المحاسبية المثبتة في الدفاتر المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها، ويهدف الجانب المحاسبي للرقابة الداخلية إلى تحقيق الحماية والدقة، وللرقابة المحاسبية وسائل منها:

- نظام القيد المزدوج؛
- رقابة الحسابات؛
- اتباع موازين المراجعة الدورية؛
- اعتماد قيود التسوية؛
- إمداد الإدارة بالبيانات المحاسبية والمالية بصفة دورية.

[1]- عامر حاج دحو: مرجع سبق ذكره، ص: 57.

3. نظام الضبط الداخلي: يقصد بالضبط الداخلي ذلك النظام الذي يسمح بضبط عمليات المؤسسة ومراقبتها بطريقة تلقائية مستمرة وما يرتبط بها من وسائل ومقاييس تجعل كل موظف يراجع بواسطة موظف آخر لضمان سير أعمال المؤسسة، وبناءًا على ما سبق يمكن وضع شكل يوضح أنواع نظام الرقابة الداخلية ووسائل تحقيقها.

الشكل رقم (03-08): أنواع نظام الرقابة الداخلية ووسائل تحقيقها

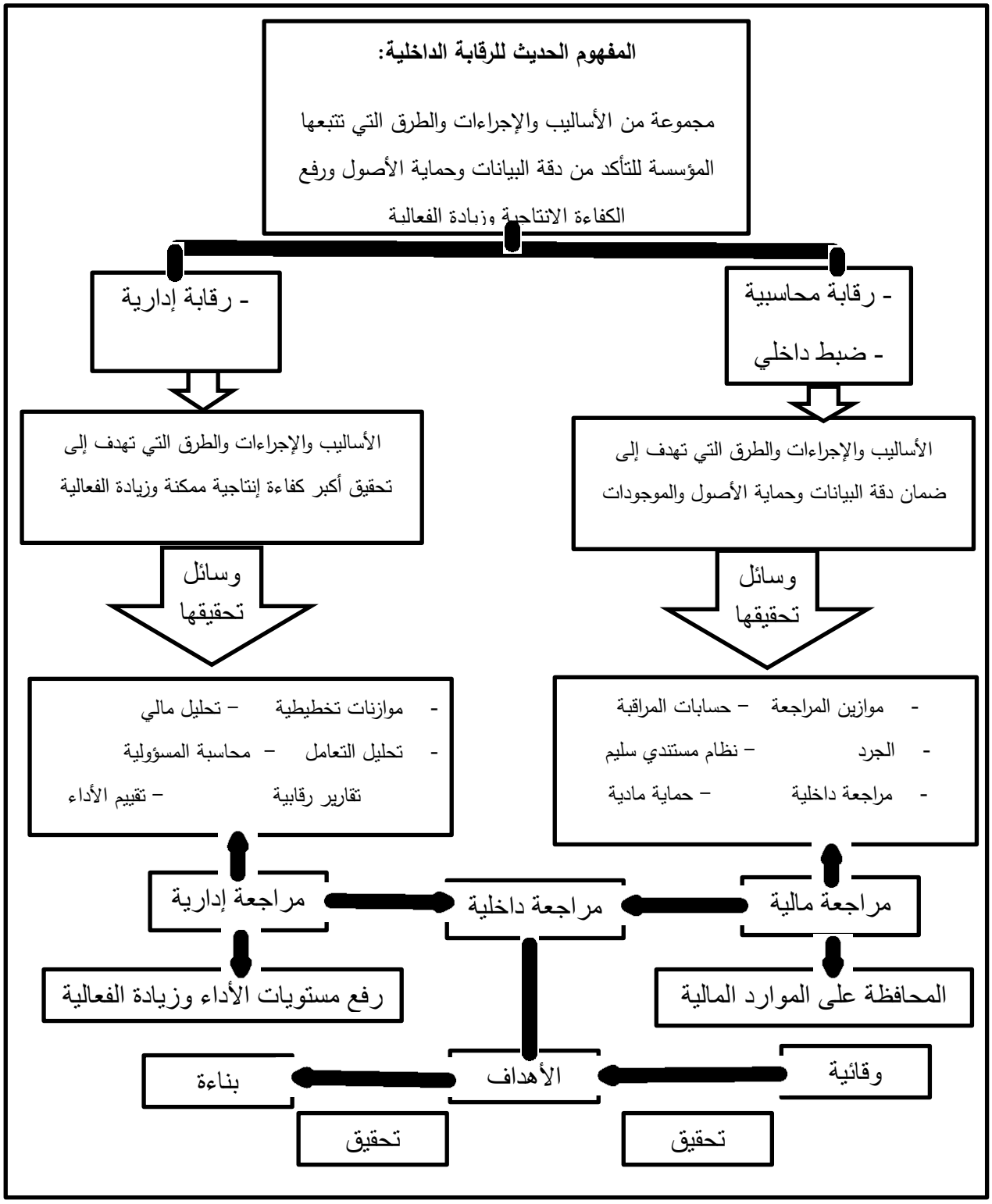

المصدر: محمد عبد المجيد: **المفهوم الحديث للرقابة الداخلية**، ورقة عمل مقدمة في إطار الملتقى العربي الثاني الإدارة الرشيدة خيار الإصلاح الإداري والمالي، القاهرة، مصر، ماي 2008، ص: 195.

ثانيا: مقومات نظام الرقابة الداخلية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الإجراءات الإدارية والمحاسبية التي تشكل مقومات النظام والتي تساعد في تحقيق الأهداف المسطرة ويمكن تلخيص هذه المقومات في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-09): مقومات نظام الرقابة الداخلية

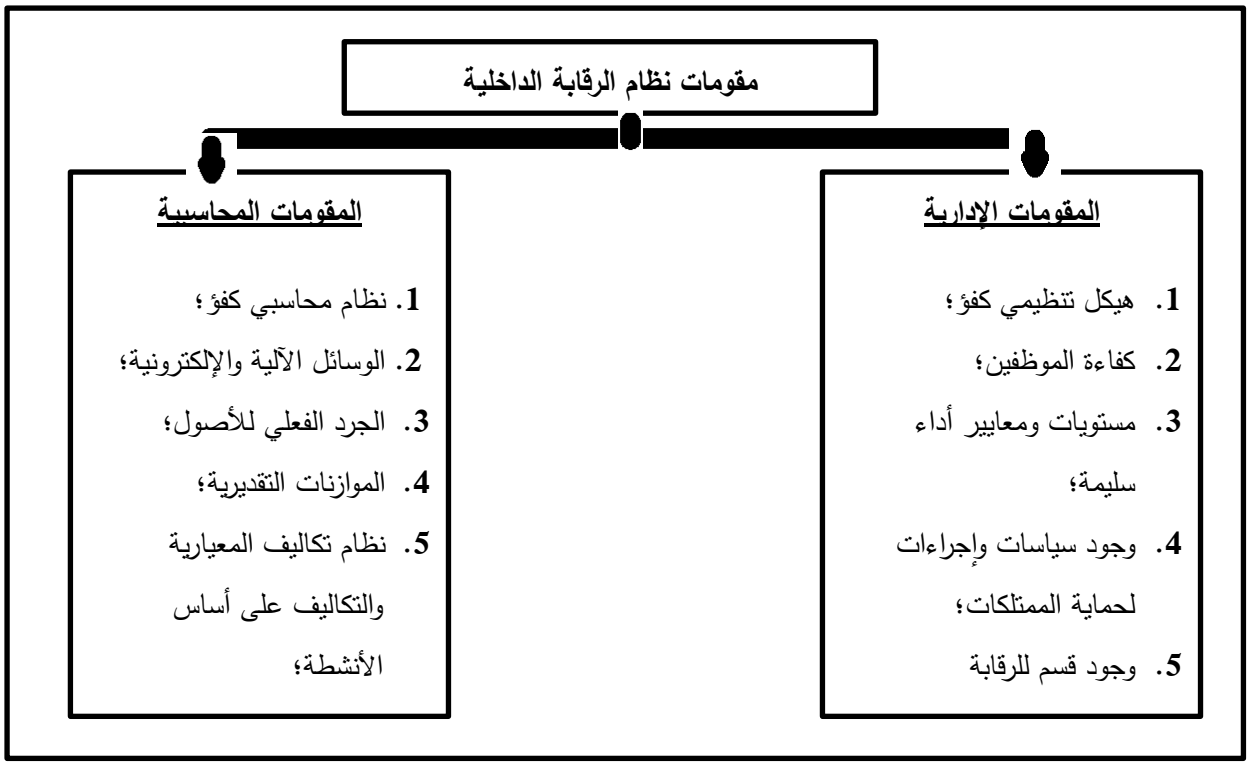

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- عامر حاج محو: **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية –دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة محمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018، ص ص: 63-65.

1. المقومات الإدارية: تتمثل في:[1]

1.1 هيكل تنظيمي كفئ: يمكن من تحديد المسؤوليات بشكل دقيق وواضح، تحديد السلطة ونطاق الاشراف، والذي يسمح بربط النتائج بالأفراد.

2.1 كفاءة الموظفين: ومنه اتباع سياسة سليمة في تعيين الموظفين الجدد مع مراعاة المؤهلات اللازمة لكل وظيفة، أي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

3.1 وجود سياسات وإجراءات لحماية الممتلكات: توفير الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس، توفير الحماية المادية.

[1]- عامر حاج دحو: **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 64-66.

4.1 مستويات ومعايير أداء سلمية: تقتضي الرقابة الداخلية وجود أهداف ومؤشرات لقياسها مما يمكن من قياس الأداء.

5.1 وجود قسم للرقابة الداخلية: من متطلبات نظام الرقابة الداخلية وجود قسم تنظيمي إداري مهنته التأكد من تطبيق نظام الرقابة الداخلية.

2. المقومات المحاسبية: تتمثل في:[1]

1.2 نظام محاسبي كفئ: يساعد في تحقيق الضبط المحاسبي، ويعتمد النظام المحاسبي السليم على مجموعة من السمات الرقابية المالية وهي المجموعة الدفترية، الدورة المستندية، الدليل المحاسبي.

2.2 استخدام كافة الوسائل الآلية: يعني تألية العمل المحاسبي بإدخال أنظمة الاعلام الآلي والذي يتيح لنظام الرقابة جملة من الخصائص تتمثل في سرعة ودقة المعالجة، حماية الأصول بوجود برامج مساعدة، التحكم في المعلومات.

3.2 الجرد الفعلي للأصول: تتميز الأصول بإمكانية جردها، وبهذا توفر مجالا لتقييم عمليات الرقابة عليها من خلال مقارنة نتائج الجرد الفعلي والأرصدة الدفترية.

4.2 الموازنات التقديرية: أداة رقابية، فعلى أساسها يتم مقارنة ما أنجز فعلا بما هو مخطط واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

5.2 نظام التكاليف المعيارية والتكاليف على أساس الأنشطة: وهي أيضا عبارة عن أداة رقابية لمهنة المحاسبة، فعلى أساسها يتم مقارنة الأداء الفعلي بما هو مخطط، ومعالجة الفجوة.

<u>الفرع الثالث: مكونات نظام (هيكل) الرقابة الداخلية وجودة المعلومة المالية</u>

تم استخدام مصطلح "هيكل الرقابة الداخلية" بدل مصطلح "نظام الرقابة الداخلية" كون المصطلح الأول أكثر اتساقا وتماشيا مع الإطار الحديث الذي تم وضعه من قبل اللجنة الراعية لأنظمة الرقابة الداخلية (COSO).

ويتكون الهيكل المتكامل للرقابة الداخلية Integrated Structure of internal control وفقا لإطار (COSO) من خمسة عناصر أساسية وهي بيئة الرقابة، أنشط الرقابة، تقييم المخاطر، المعلومات والتوصيل والمتابعة.

لابد أن تطبق هذه المكونات بشكل متكامل لتعزيز الكفاءة المؤسسية وتحقيق الأهداف، والشكل الموالي يوضح هذه المكونات.

[1]- نفس المرجع، ص 66.

الشكل رقم (03-10): هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة (COSO)

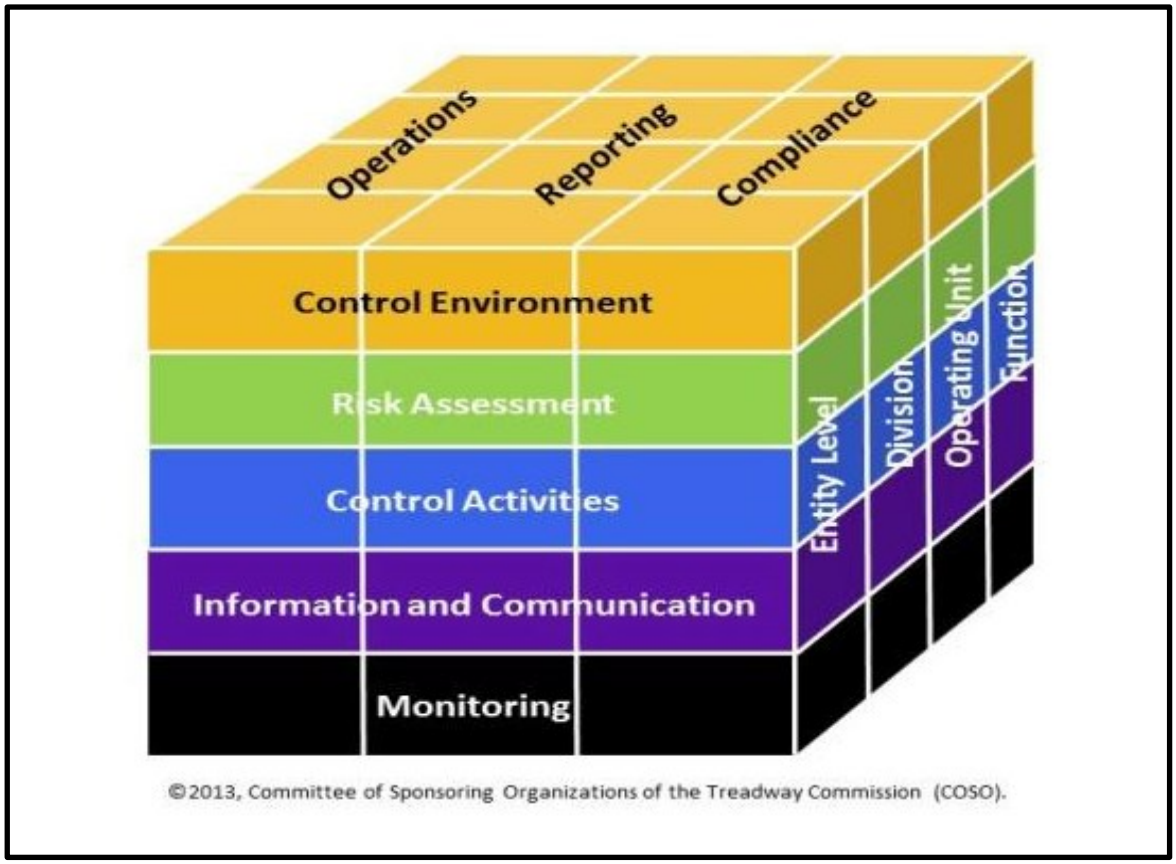

Source : **The Committee of Sponsoring Organizations of the Tradway Commission**, Enterprise monitoring, September 2013, p 35

أولا: بيئة الرقابة Contrôle Environnent: الهدف العام من الرقابة الداخلية السيطرة على الوعي الذي تم تأسيسه والمحافظة عليه من قبل إدارة الوحد الاقتصادية، في حين تعتبر مفاهيم الأمانة والقيم الأخلاقية للموظفين عناصر رئيسية للبيئة الرقابية، والتي يمكن أن تؤثر على مكونات هيكل الرقابة الداخلي, من جهة وعلى تحقيق أهداف الشركة من جهة أخرى، إلا أن ممارسة بعض الأطراف تصرفات غير سليمة وغير أمينة وغير أخلاقية نتيجة لأسباب عديدة، كالضغوطات التي تمارسها بعض الوحدات لغرض الحصول على النتائج العاجلة.[1] وكذلك وضع حدود معينة (أكثر من –أقل من)للحصول على الحوافز والمكافئات والتي تؤدي بدورها المبالغة في تجميل أداء الوحدة الاقتصادية في القوائم المالية والذي ينعكس سلبا على دقة وموثوقية المعلومات والتقارير المالية.[2]

[1]- حسين هادي عنيزة: **مرجع سبق ذكره**، ص: 101.
[2]- بشير كشرود، نسيمة محيوت: **الإطار المتكامل للرقابة الداخلية، COSOIC وأثره على الرقابة الداخلية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد 11، 2016، ص: 236.

ثانيا: أنشطة الرقابة Control Activities

وهي السياسات والإجراءات التي تساعد على التأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة والمضادة لمواجهة المخاطر المتعلقة بتحقيق الأهداف.[1] فمن خلال الفصل بين المهام والمسؤوليات والتصريح بالموافقة على تنفيذ المهام واستخدام السجلات والمستندات الملائمة، تكون الإجراءات والضوابط الرقابية متينة ولا يتم تجازوها من قبل الأفراد والأقسام، وهذا ما ينتج عنه توفر معلومات دقيقة وموثوقة وذات جودة.[2]

ثالثا: تقييم المخاطر Risk Assessment

إن عملية تقييم المخاطر هي العملية التي تقوم من خلالها المؤسسة بتحديد المخاطر المصاحبة للأنشطة وطرق الاستجابة ونتائج ذلك، خدمة لأغراض إعداد القوائم والتقارير المالية.[3]

وحتى تصل إلى هذا الهدف لابد على الإدارة وضع وصيانة أهدافها أولا، ومنها الأهداف المرتبطة بالقوائم المالية والتأكد من دقتها وخلوها من الغش والتحريف، ومن ثم تقييم المخاطر التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المسطرة. [4]

رابعا: المعلومات والاتصال Information and Communication

يأتي دور نظام المعلومات في التأكيد بأن المعلومات الملائمة قد تم تحديدها والسيطرة عليها وإيصالها بالشكل والإطار الزمني المناسب، بحيث يتمكن الأفراد من إنجاز وتحمل مهامهم ومسؤولياتهم وتستلزم هذه العملية وجود نظام اتصال فعال داخل المؤسسة يربط بين الأطراف الداخلية والبيئة الخارجية.[5]

ولغرض تحقيق جودة المعلومة المالية يتطلب الأمر توفر الأدوات الكافية والمناسبة في نظام المعلومات من حيث الأفراد والسجلات والأجهزة والبرامج، وكذا التسجيل الصحيح والتعامل الصحيح والوقت المناسب، والذي ينعكس إيجابيا على المعلومات التي ينتجها النظام.

خامسا: المراقبة والمتابعة Monitoring Activities

إن أحد مسؤوليات الإدارة هي إنشاء رقابة داخلية والإبقاء عليها على أساس مستمر، وتشمل مراقبة الإدارة لعناصر الرقابة تقصي إذا ما كانت تعمل كما هو مبرمج لها، ولهذا فإن مراقبة عناصر الرقابة ماهو إلا تقييم لفعالية هذا الجهاز.

ولغرض تحقيق أهداف الرقابة الداخلية يجب تطبيق المكونات الخمسة لهيكل الرقابة الداخلية بصورة مجتمعة، أي أن الإلتزام بهذه المكونات ينتج عنه تحقيق الدقة والكفاءة التشغيلية، الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية، تحقيق الموثوقية في المعلومات المالية.

---

[1]- نوال كفوس، حكيم ملياني: **مدى اعتماد الرقابة الداخلية وفق إطار coso في الشركات الجزائرية –دراسة ميدانية لمجوعة من الشركات، بولاية سطيف**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 11، 2019، ص: 290.

[2]- حسين هادى عنيزة: **مرجع سبق ذكره**، ص: 104.

[3]- حمزة كبلوتي، بلال شيخي: **مدى تطبيق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمكونات الرقابة الداخلية وفقا لإطارcoso –دراسة ميدانية من وجهة نظر المدققين الداخليين بمؤسسات المساهمة بولاية عنابة-** ،مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد7، عدد1،مكرر،2021، ص: 414.

[4]- نوال كفوس، حكيم ملياني: **مرجع سبق ذكره**، ص: 105.

[5]- حمزة كبلوتي : بلال شيخي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 415.

المطلب الثاني: لجنة المراجعة جزء من ركيزة الرقابة

إن وجود لجنة مراجعة على مستوى الشركة سيسهم لا محالا في زيادة الرقابة على الشركة والقضاء على التلاعبات ومختلف الممارسات اللاأخلاقية، وذلك راجع للأدوار المنوطة بها، حيث تعمل على مراجعة التقارير السنوية المعدة من قبل المراجعين الداخلين والخارجين، ومنه تفعيل أجهزة الرقابة الداخلية، ومنه سيحصل مجلس الإدارة على تقارير وقوائم مالية تتميز بالجودة والشفافية إلى حد كبير.

إن دور لجنة المراجعة كركيزة من ركائز الحوكمة يتجلى في مهام هذه اللجان.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية لجنة المراجعة Review Committee

إرتبط ظهور لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية بأزمة الكساد الكبير 1928-1929، وبعدها توالت الأزمات والانهيارات وفي سنة 1987 صدر تقرير لجنة ترادواي (Tread way Commission) الذي أوصى بضرورة إنشاء لجان تدقيق للشركات المدرجة بالبورصة الأمريكية، وفي المملكة المتحدة صدر تقرير لجنة كادبوري سنة سنة 1992 (Cadbury Committee) الذي طالب بتشكيل لجان تدقيق للشركات المسجلة في بورصة لندن، وفي سنة 2002 صدر قانون الكونغرس الأمريكي تحت مسمى قانون ساربنز أوكسلي [*](Sarbanes oxly) الذي أكد على وجوب تشكيل لجان مراجعة في كل شركة عامة من أجل الرقابة على أداء المحاسبين القانونيين الذين يدققون القوائم المالية.[1]

أولا: مفهوم لجنة المراجعة

تعددت التعاريف الخاصة بلجان المراجعة الموجودة على مستوى الشركات ومن بين هذه التعاريف نجد:

تعريف لجنة Tredway: عرفت لجنة المراجعة على أنها: " الوسيلة التي يستخدمها مجلس الإدارة للمساعدة في اتخاد القرارات المالية والتي لا يكون له الوقت أو الخبرة لمعرفة تفاصيلها".[2]

تعريف قانون Sarbanes oxly: "هي لجنة منبثقة من مجلس الإدارة، وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتكون مسؤولة على الإشراف في عملية إعداد التقارير، القوائم المالية، ومراجعة وظيفيةالمراجعة الخارجية والداخلية ومراجعة الإلتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات".[3]

ومن جملة التعاريف السابقة يمكن أن نقول:

- لجنة المراجعة هي لجنة منبثقة من مجلس الإدارة؛
- خط دفاعي يعزز الثقة في النظام الرقابي للشركة؛

---

[*]- أنظر الفصل الأول: ص: 68.

[1]- محمد عبد الله المومني: **تقييم مدى إلتزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات – دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق**، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 01، 2010، ص: 263.

[2]- بلال شيخي: **دور لجان المراجعة في رفع مستوى حوكمة الشركات**، المجلة الرابعة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد 05، محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 220، ص: 30.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

- جهاز يدعم استقلالية الرقابة الداخلية والمراجع الخارجي.

الفرع الثاني: أهمية لجنة المراجعة

يعتبر وجود لجنة المراجعة في الشركة أمر ضروري، نظرا للأهمية القصوى التي تقدمها لكافة الأطراف المعنية في الشركة وعلى رأسها الإدارة، المراجع الداخلي، المراجع الخارجي، أصحاب المصالح ويمكن تلخيص هذه الأهمية في محتوى الشكل التالي:

الشكل رقم (03-11): أهمية لجان المراجعة

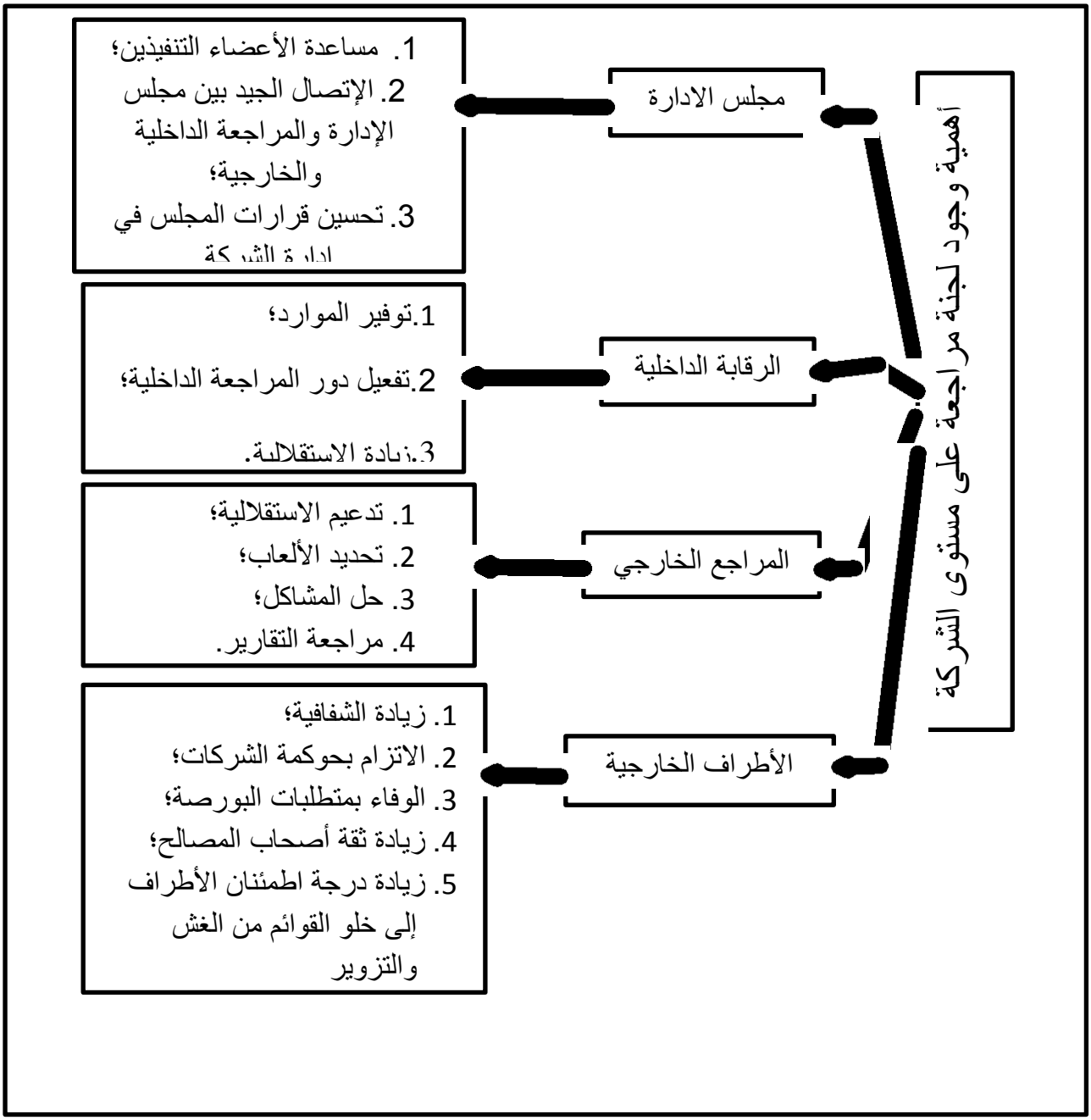

المصدر: بلال شيخي: **دور لجان المراجعة في رفع مستوى حوكمة الشركات**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد 05، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2021، ص: 28.

الفرع الثاني: تشكيلة ومهام لجان المراجعة

أولا: تشكيلة لجنة المراجعة

تتكون لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة التي تتوفر فيهم الشروط التالية:[1]

1. الإستقلالية: يقضي أن تضم اللجنة أغلبية من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ذوي القدرة على ممارسة التقدير والحكم بشكل مستقل عن الإدارة، وفي بعض الدول ترى ضرورة أن يكون أعضاء هذه اللجنة مستقلين فعلا أي لا تربطهم أية روابط بالشركة وإدارتها، وهذا لضمان موضوعية اللجنة في تحليل النتائج المالية وتقويم الأداء الإداري.

2. الخبرة والمعرفة المالية: إن تعقد هياكل الأدوات المالية وهياكل رأس مال الشركات والتطبيق الجيد لمعايير المحاسبة تشترط تمتع أعضاء اللجنة بالمعرفة والخبرة المالية والمحاسبية.

3. الخبرات المتراكمة: ينبغي الاهتمام بالخبرات المتراكمة لدى أعضاء اللجنة، ممن تتوفر لهم المعرفة الجيدة والفهم الصحيح لمخاطر العمل والعمليات، وضوابط الرقابة والقيادة الإدارية.

4. عدد الأعضاء: يتولى مجلس الإدارة تحديد أعضاء اللجنة الضرورية والذي يسمح لها بمزاولة المهام الموكلة إليها، بحيث لا يقل على ثلاث أعضاء.

5. عدد مرات اجتماع اللجنة: تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية، وبشكل منتظم خلال السنة، ويتوقف عدد هذه الاجتماعات على حجم مسؤولياتها، وطبيعة الظروف التي تعيشها الشركة، سرعة الحصول على المعلومات حول مخاطر ونتائج الإدارة.[2]

6. تقرير لجنة المراجعة: يجب أن تزود لجنة المراجعة مجلس الإدارة بتقرير أو محضر اجتماعاتها تفصل فيه نشاطاتها وتوصياتها، وجدول أعمالها للسنة القادمة.[3]

ثانيا: مهام لجنة المراجعة

تحددت مهام لجنة المراجعة وفقا لتقارير سميث الذي أصدرته اللجنة المشتركة لمجلس الإبلاغ المالي في بريطانيا بما يلي:[4]

1. مهام ترتبط بعمليات الإبلاغ المالي: وتضم الأمور التالية:

أ. مراجعة قضايا الإبلاغ المالي إبتداءًا من الإشراف على تحضير الإدارة للمعلومات المالية المرحلية، والتأكد من إكتمال الإفصاح عنها؛

ب. مراجعة التقديرات المحاسبية والتغيير في السياسات المحاسبية المتبعة، الوقوف على وجهة نظر المدقق الخارجي في اتباع السياسات.

---

[1]- بشرى عبد الوهاب محمد حسن: **دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها**، متاح على ::Trial www.docudesk.com تاريخ الإطلاع 2019/01/10.

[2]- بلال شيخي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 30.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4]- عادل خليل علي قطيشات: **مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية**،مدكرة ماجستير،قسم المحاسبة،كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط،2010، ص:34.

2. مهام تتعلق بأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر:

تقوم اللجنة بمتابعة ومراجعة كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، ومن أجل ضمان السير الحسن لهذه المهمة لابد من:

أ. وجود اتصال مباشر بين مدير الرقابة الداخلية وكل من لجنة المراجعة والذي يكون المسؤول الأول أمام مجلس الإدارة؛

ب. مراجعة وتقييم خطة التدقيق والرقابة الداخلية؛

ج. استلام التقارير الخاصة بنتائج عمل المراجع الخارجي على أساس دوري؛

د. مراجعة ومتابعة استجابة مجلس الإدارة لتوصيات ونتائج أعمال المراجع الخارجي؛

هـ. مراقبة وتقييم دور الرقابة الداخلية في البيئة الكلية لنظام وإدارة المخاطر.

3. مهام تتعلق بأعمال المراجع الخارجي: تكون من مسؤولياتها ما يلي:

أ. ترشيح أو تعيين أو عزل المدقق الخارجي؛

ب. تقوم بتقييم مؤهلات وخبرات المراجع الخارجي، ومراجعة استقلاليته؛

ج. تصادق اللجنة على شروط تعيين المراجع الخارجي، وتحدد أتعابه بالقيمة التي تتماشى وقيمة العمل الذي يقوم به؛

د. مراجعة مستويات الأخطاء وإستجابة الإدارة والملاحظات ومقترحات المراجع الخارجي؛

هـ. تقييم فعالية أعمال المراجعة الخارجية في نهاية كل دورة تدقيق، والتأكد من قيام المدقق بتنفيذ خطة العمل الموضوعة، مراجعة التقديرات المحاسبية وبحث مدى قناعة المراجع الخارجي بهذه التقديرات.

4. مهام لجان المراجعة من زاوية حوكمة الشركات: تتمثل في:

أ. وضع الإجراءات المتعلقة بالمحافظة والتأكد من إلتزام الشركة تطبيق المتطلبات الخاصة بنظام الرقابة المحاسبية؛

ب. مراجعة وتعديل النظام الأساسي الخاص بها وذلك في ضوء المتغيرات الجديدة في بيئة الأعمال؛

ج. الاجتماع بصفة مستقلة مع كل من المدقق الخارجي، رئيس قسم المراجعة الداخلية والإدارة، بهدف مناقشة الأمور التي ترى الجنة ضرورة مناقشتها بصفة منفردة مهم.

الفرع الثالث: مساهمة لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومة المالية

يرتبط عمل لجان المراجعة ارتباطا وثيقا بالمعلومة المالية المتداولة داخل نظام المحاسبة بالشركة وفيما يلي عرض لفحوى هذه العلاقة.

أولا: علاقة استقلالية لجنة المراجعة بجودة المعلومة المالية

تعتبر اسستقلالية لجنة المراجعة من أهم التوصيات التي جاءت لتحسين فعالية لجنة المراجعة، فإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة يتوقع أن تؤدي إلى تحسين عملية إعداد التقارير المالية بما يؤدي للحد من التلاعبات التواطئ داخل مجلس الإدارة.[1]

ثانيا: علاقة الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة بجودة المعلومة المالية

توجد علاقة إيجابية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وبين جودة المعلومة المالية من خلال زيادة احتمال اكتشاف التلاعب في إعداد القوائم، ففي الشركات التي يتمتع أعضاء لجنة المراجعة فيها بخبرة مالية جيدة فإن إمكانية خضوعها لعملية إعادة صياغة القوائم والتقارير المالية تكون أقل كما أن لجنة المراجعة التي تضم بين أعضائها شخص يتمتع بالخبرة المالية تعد أكثر كفاءة في الرقابة على تصرفات الأشخاص الذين من مصلحتهم تزويد أو تضليل النتائج والمعلومات المالية.

ثالثا: علاقة نشاطات لجنة المراجعة بجودة المعلومة المالية

تطرقت العديد من الدراسات إلى موضوع نشاط لجنة المراجعة وإعتمدت أغلب الدراسات على عدد إجتماعات لجنة المراجعة كمقياس لنشاط اللجنة، ومنه فإن القول بوجود علاقة إيجابية بين إجتماعات لجنة المراجعة وجودة المعلومة المالية يعني أنه الزيادة في تكرار الاجتماعات يعطي أعضاء اللجنة المزيد من الوقت لتقييم التقارير المالية بشكل أفضل، وبالتالي تكون إحتمالية تعرضها للعقوبات الناتجة عن مشاكل التقارير المالية أقل، وتتمحور النشاطات التي تقوم بها اللجنة فيما يتعلق بالتقارير المالية كما يلي:[2]

- التأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد التقارير؛
- التأكد من أنه تم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية، لتعرف آثارها على التقارير المالية؛
- تقييم سياسات الإفصاح المطبقة في ضوء أهداف التقارير المالية؛
- التأكد من كفاية الإفصاح لتحقيق مستوى مرضي من منفعة القوائم المالية؛
- مناقشة التقارير المالية الربع سنوية، والسنوية مع الأطراف المختصة داخل الشركة؛
- الحد من مخاطر القوائم والتقارير المالية الاحتمالية. عن طريق تحديد العوامل والأطراف التي تقود إلى تقارير من هذا النوع.

[1]- محمد عبد الله المومني: **مرجع سبق ذكره**، ص: 265.
[2]- أمينة فداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 253.

المطلب الثالث: المراجعة الخارجية جزء من ركيزة الرقابة

إن سبب وجود الرقابة (المراجعة) الخارجية هي وجود معاملات مؤثرة في ذمة الأطراف المشاركة فيها، ويترتب عنها حقوق وإلتزامات، وأن نتيجة هذه المعاملات تسجل عند وقوع وتصفية هذه الأخيرة وفقا للغة المحاسبية وهذا ما يبرز الدور الكبير للمراجعة الخارجية في الشركة.

الفرع الأول: مفهوم وأنواع المراجعة الخارجية

أولا: مفهوم المراجعة الخارجية

التعريف الأول: يمكن القول بأن المراجعة الخارجية حسب جمعية المحاسبة الأمريكية على أنها: "عملية منتظمة لتجميع وتقسيم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات (الأحداث الاقتصادية) وذلك للتحقق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعة والمقبولة قبولا عاما، وتوصيل النتائج للأطراف المعنية"[1]

التعريف الثاني: "هي عملية يقوم بها شخص له الحرية المطلقة في إبداء رأيه، حيث يقوم بتدقيق العمليات المالية والحسابات والبيانات المحاسبية، التحقق من مدى صحتها ومشروعيتها، التأكد من سلامتها، فمن الضروري أن تكون خالية من الأخطاء والغش وذلك بصورة دورية ومستمرة، فالمدقق الخارجي لابد أن يكون مدرب على تقديم الخدمات المهنية للتدقيق حسب المعايير العامة والشخصية".[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المراجعة الخارجية هي الفحص المبني على الإنتقاد المنظم المستند إلى الدلائل لمدى تعيير القوائم والتقارير المالية الملخصة للعمليات المحاسبية عن حقيقة أعمال الشركة في فترة معينة، وذلك لإبداء الرأي الفني والمحايد في شكل تقرير يرفع إلى إدارة الشركة.

وحتى يكون للمراجعة الخارجية شرعية أكثر لابد من أن يتوفر لدى القائم بالعملية أدلة وبراهين على صحة تقيماته وملاحظاته وهو ما يطلق عليها بأدلة الإثبات.

ثانيا: أدلة الإثبات

إذا كان الدليل هو أي شيئ يتم تقديمه لدعم تأكيد ما، ومنه فالدليل عنصر مهم يدعم مهمة الرقابة داخل الشركة، وفيمايلي سنوضح ماهية أدلة الإثبات في عملية الرقابة.

---

[1]- بوعبيدة محد، بلقاسم بلقاضي، طاهر لمين بلقاضي: **تقارير المراجعة الخارجية من منظور التشريع الجزائري**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 2، 2014، ص: 121.

[2]- مروة موبيسي، محمد عجيلة: **ركائز ومراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 1، 2018، ص: 213.

1. مفهوم أدلة الإثبات: عرفت بأنها: "تلك الأسس والأساليب التي تساعد في تحويل الادعاءات إلى افتراضات مثبتة"[1]

فعلى المراجع الخارجي توخي الحذر وبدل الجهد في عملية جمع المعلومات وأدلة الإثبات وتقويمها من حيث كفايتها أو عدم كفايتها، وكذلك من حيث إرتباطها بالموضوع المطلوب فحصة أو عدم إرتباطها، ومن حيث موثوقية الأدلة أو عدم موثوقيتها، وتكون الأدلة موثوقة إذ تم الحصول عليها من مصدر مستقل، عميل لديه نظام رقابة فعال، مصدر مؤهل مثل محامي المؤسسة أو البنك الذي تتعامل معه، ومصادر أخرى موضوعية، ونظرا لاختلاف مصدر الحصول على الدليل تختلف أنواع الدلائل تبعا له.

2. أنواع أدلة الإثبات: توجد أنواع وهي:[2]

1.2 الوجود الفعلي: يعتبر الوجود الفعلي للمواد وعناصر الأصول الثابتة دليل إثبات قوي، إلا أن الوجود لا يعكس ملكية الشيء أو الأصل، ولا صحة سلامة تقيمه، لذا يجب على المراجع إثبات الملكية وصحة التقييم وفقا للطق المعمول بها.

2.2 المستندات المؤيدة للعمليات: تعتبر من أكثر الأدلة إعتمادًا لأنها تحتوي على كافة البيانات اللازمة لتحقق من حدوث عملية معينة وصحة إثباتها في القوائم المالية.

3.2 الإقرارات المعدة خارج المؤسسة: تتمثل في شهادات الموردين والعملاء والبنوك على صحة الأرصدة.

4.2 الإقرارات المعدة داخل المؤسسة: تستعمل كدليل للمعلومات الواردة في القوائم المالية الختامية، كإعداد تقرير يقر على أن المحاسب استعمل طريقة التكلفة الوسطية المرجحة في تقييم السلع المستهلكة وتقييم المخزون مثلا.

5.2 وجود نظام للرقابة الداخلية: يعتبر نظام الرقابة الداخلية الكفئ نظام مساند للمراجع الخارجي.

6.2 صحة الأرصدة من الناحية المحاسبية: إن المعالجة المحاسبية للبيانات تمر عبر مراحل عدة وتستغرق وقتا، مما يسمح بحدوث الأخطاء التي تؤثر على مخرجات هذا النظام، لهذا يجب من التأكد من صحتها.

ثالثا: أنواع المراجعة الخارجية

يمكن تقسيم المراجعة الخارجية إلى ثلاث أنواع كما يلي:[3]

[1]- طواهر محمد التهامي، مسعود صديقي: **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 132.
[2]- نفس المرجع، ص: 135.
[3]- أحمد سعيد حميدي: **مساهمة مهنة التدقيق الخارجي في تعزيز حوكمة الشركات**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 09، 2018، ص: 318.

1- المراجعة الإلزامية أو القانونية: وهي المراجعة الإجبارية بحكم التشريعات القانونية، وتتمثل في أعمال المراقبة السنوية الإجبارية التي يقوم بها المراجع الخارجي (محافظ الحسابات).

2-المراجعة التعاقدية أو الاختيارية: وهي المراجعة التي يقوم بها شخص خارجي عن المؤسسة، بطلب من الإدارة أو أحد الأطراف المتعاملة معها، والذي يمكن تحديده سنويا.

3-الخبرة القضائية Expertise Judiciaries Accounting: يقوم بها شخص محترف خارجي بطلب من المحكمة، وذلك للإستعانة بتقريره في حل نزاع مؤسسة وطرف آخر متعامل معها، وتكون هذه المراجعة عادة في حالة تصفية المؤسسة.

الفرع الثاني: تقارير مراجع الحسابات وخطوات عمله

يمر عمل مراجع الحسابات في الشركة بعدة مراحل تبدأ بمرحلة الفحص وتنتهي عند كتابة التقرير.

أولا: خطوات عمل مراجع الحسابات

تتمثل في:[1]

1. الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة: هي خطوة يطلع بها مراجع الحسابات على البيئة الداخلية وما تحتويه من لوائح وقوانين سارية المفعول، والتي تحكم سير العمل داخل المؤسسة، يتعرف على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح، يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على نشاط المؤسسة، بالإضافة إلى تحليل عناصر البيئة الخارجية، ولما يحصل على نظرة عامة حول المؤسسة، وجمع المعلومات الأولية الضرورية، يقوم في مرحلة موالية بتقييم نظام الرقابة الداخلية.

2. تقييم نظام الرقابة الداخلية: كخطوة أولى في هذه المرحلة يقيم المراجع مدى الإلتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، من خلال التأكد من أن الضوابط الرقابية المطبقة تتفق فعلا مع تلك الموضحة بدليل الإجراءات والوثائق الأخرى المقدمة له، وفي خطوة متقدمة يقوم بالتحقق من مدى كفاية الضوابط الداخلية التي يستند عليها لإكتشاف الأخطاء التي يمكن حدوثها ففي حالة وجود خلل أو نقاط ضعف في هذا الهيكل الرقابي يقوم المراجع غالبا بكتابة تقرير يحدد فيه مواطن الضعف وكذلك الهدف من تقييم نظام الرقابة الداخلية.

3. فحص الحسابات: في هذه المرحلة يقوم المراجع بمراقبة وفحص الدفاتر المحاسبية للشركة وما تحويه من معلومات وبيانات مالية ومحاسبية، وهنا لابد من التأكد من أن الحسابات تم مسكها بالطريقة الصحيحة، أن تكون دقيقة وواضحة، وعند مصادفة أي غموض يطلب توضيحات والتي يجب أن تكون مكتوبة ومصادق عليها من الجهات المسؤولة.

[1]- أحمد السيد لطفي: **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص: 11.

4. إعداد وكتابة التقرير: حيث تعتبر المهمة الأخيرة للمراجع الخارجي والهدف منها هو تقديم صورة واضحة وصحيحة لنتيجة المراجعة والفحص، وعلى أساس نتيجة المراجعة يكتب المراجع تقريره الذي يمكن أن يأخذ عدة أنواع، وهذا ما سنوضحه في الجزء الموالي.

ثانيا: تقارير مراجع الحسابات

يعتبر تقرير المراجع المنتج النهائي لعملية المراجعة، فهو أداة أو وسيلة الإتصال والتي يمكن من خلالها أن يصرح عن رأيه الفني والمحايد عن صحة وسلامة عرض القوائم المالية للمركز المالي في نهاية السنة ونتائج الأعمال.

كما يجب أن يحتوي التقرير على مجموعة من العناصر أو الضوابط التي تحكم محتوى التقرير، مثل مدى الإعتماد على المبادئ والسياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية، الإلتزام والثبات في تطبيقها، بالإضافة إلى تأكيده على إحتواء القوائم المالية على كافة المعلومات الجوهرية، حيث يمكن أن يأخذ تقرير مراجع الحسابات عدة صور تعكس رأيه حول مختلف القضايا المالية والمحاسبية، ويمكن توضيح أنواع التقارير في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-12): تقارير المراجعة الخارجية

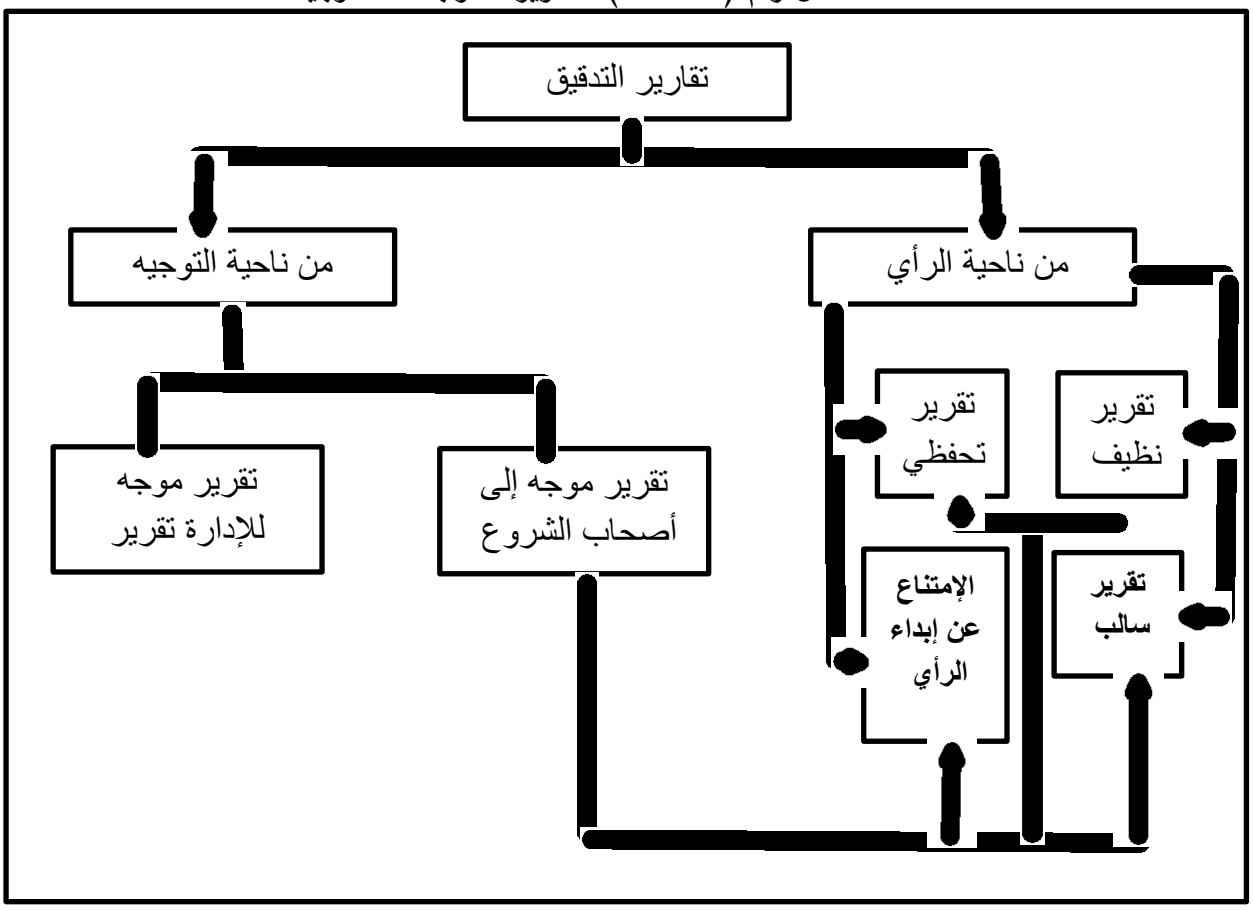

المصدر: إسماعيل خنيش: **مدى استقلالية المراجع الخارجي وأثره على جودة القوائم المالية**، مجلة قضايا معرفية، المجلد 2، العدد 5، 2002، ص: 148.

الفرع الثالث: مسؤوليات المراجع الخارجي فيما يخص جودة المعلومة المالية

يمكن أن يواجه المراجع الخارجي ظروف من الممكن أن تشير إلى وجود تحريف مادي في القوائم المالية ناتج عن غش أو خطأ أو تحريف أو تزوير من قبل أحد الأطراف ذات المصلحة في الشركة، حيث يدخل ضمن مسؤولياته اكتشاف تلك التجاوزات.

أولا: مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف الخطأ والغش على مستوى القوائم المالية

1. مفهوم الخطأ: يقصد بالخطأ تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية لا ترتكب عن تصميم سابق مثل خطأ في جمع المعلومات، أو معالجتها، أو في تقدير محاسبي ناتج عن السهو أو تفسير مغلوط للحقائق أو أخطاء أخرى متعلقة بأدوات القياس والإعتراف أو العرض والإفصاح[1]، ويمكن التمييز بين أخطاء السهو والحذف أي عدم إثبات عملية بأكملها أو أحد أطرافها في اليومية، أخطاء إرتكابية ناتجة عن الخطأ في العمليات الحسابية، أخطاء فنية وهي أخطاء ناتجة عن عدم فهم المبادئ والأصول المحاسبية أو العمل بها مثل الخلط بين المصروف الإيرادي والمصروف الرأسمالي، أخطاء متكافئة وهي الأخطاء التي ينجز عنها أخطاء أخرى، أخطاء كتابية تنشأ نتيجة ترحيل مبلغ بنفس الجانب ولكن لحساب آخر مثل ترحيل مشتريات آجلة من المورد (أ) بالجانب الدائن ولكن لمورد آخر (ب).[2]

2. مفهوم الغش: لقد عرفت رابطة محققي الغش المجازيين الأمريكية الغش في القوائم المالية بأنه: "التحريف المعتمد للوضع المالي للمؤسسة، والذي يمكن إنجازه من خلال التغيير المتعمد للقوائم المالية، من خلال إغفال الإفصاح عن بعض المبالغ، بهدف خداع مستخدمي القوائم المالية"، كما تم تعريف الغش على أنه: "المخطط المصمم للخداع، والذي يمكن أن يتم إنجازه بالوثائق والمزاعم الزائفة التي تدعم القوائم المالية المضللة".[3]

إن إستخدام مصطلح الغش في الحقل المحاسبي والمراجعة يدل على عدة معان منها الاختلاس والاحتيال فهو يشمل على عدة عناصر من أجل ارتكابه وهي النية المقصودة، أو التدبير المسبق.

3. إنعكاس الأخطاء والغش على جودة القوائم المالية: تستند الإدارة في اتخاد قرارتها على محتوى ومضمون القوائم المالية، فهي تعتبر مصدر المعلومات الأساسي للحكم على أداء المؤسسة، وهنا يبرز الهدف من استعمال هذه الطريقة (الغش) وهو إعطاء إنطباع وأثر إيجابي عن المؤسسة يتنافى والواقع، فمن خلال الإحتيال في الحسابات التي تضمنها القوائم لتقديم مبالغ مضللة، يتحصل مستخدمي القوائم المالية على معلومات لا تعبر عن حقيقة المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للمؤسسة ومن هذه النقطة

[1]- تمارة موفق التكريتي: **دور المراجع الخارجي في كشف ممارسات الإدارة الاحتيالية بالتطبيق على ديوان المراجع القومى فى السودان**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص: 291.

[2]- محمد حولي: **مسؤولية مراجعي الحسابات فى اكتشاف الأخطاء والغش فى القوائم المالية –دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2017، ص: 341.

[3]- نفس المرجع، ص: 342.

قد حددت معايير المراجعة الدولية في الفقرة الرابعة من المعيار الدولي 240 بأن مسؤولية منع واكتشاف الأخطاء والغش تقع على عاتق كل من الإدارة والمكلفين بالحوكمة، ومن المهم أن تشدد الإدارة في ظل إشراف المكلفين بالحوكمة على منع الغش وتقليل فرص حدوثه وردع مرتكبيه.

ومن هذا المنطلق نستنتج أن مراجع الحسابات ليس مسؤول عن منع الخطأ والغش ولكن عليه بدل الجهد والعناية المهنية اللازمة في اكتشافه، من خلال التخطيط لعملية المراجعة واعتماد أسلوب التشكيك المهني.[1]

ثانيا: مسؤولية المراجع في اكتشاف التحريف والتلاعب والارتباطات غير القانونية

يشير مصطلح التحريف والتلاعب إلى فعل معتمد من قبل فرد واحد أو أكثر من قبل الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن إستخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية، يشار إلى التحريف الذي يتورط فيه شخص أو أكثر من الإدارة أو المكلفين بالرقابة على أنه: "تحريف وتلاعب الإدارة"، ويشار إلى التحريف والتلاعب الذي يتورط فيه موظفي المؤسسة فقط على أنه "تحريف وتلاعب الموظفين"[2] وفي أي حالة من الحالتين قد يكون مرهونا بتواطئ عناصر من داخل أو خارجي المؤسسة.

ويشمل التلاعب مفهومين أساسيين:

- الأول يقصد به التلاعب في السجلات والحسابات، بهدف تحقيق ربح صوري وإظهار أداء المؤسسة بشكل جيد، وذلك لتضليل وخداع مستخدمي القوائم المالية من مساهمين مستثمرين، مقرضين.
- ويتمثل المفهوم الثاني في مجموعة الأفعال التي يقوم بها المختلس لتغطية واقعة الاختلاس، بحيث تظهر بصورة صحيحة، مثل تسجيل عمليات وهمية وتزوير السجلات والوثائق، الإضافة والحذف وتزوير الوثائق.

أما الارتباطات الغير قانونية فتكون ناتجة عن دفع رشاوي أو مدفوعات غير قانونية من قبل المؤسسة.

ثالثا: مسؤولية مراجع الحسابات من اكتشاف الأخطاء والغش بعد صدور تقريره.

لا يوجد نص قانوني أو معيار دولي يلزم المراجع الخارجي بالقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي شملها تقريره إلا إذا وصلت معلومات أكيدة تبث في هذا الأمر، أي أن القوائم المالية تأثرت فعل بأخطاء أو عمليات غش جوهرية، ولو أنه علم بها قبل إصدار تقريره لأثرت على نوع التقرير، وفي هذه الحالة يجب على المدقق القيام بما يلي:[3]

---

[1]- محمد حولي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 343.

[2]- أمينة سوياد: **دور مراجع الحسابات الخارجي في اكتشاف التضليل في القوائم المالية والتقرير عنه، دراسة استقصائية لأراء مراجعي الحسابات في ولاية سطيف**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، العدد 14، 2016، ص: 283.

[3]- سارة عراب، محمد زيدان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 495.

- يطلب من الإدارة القيام بإبلاغ كل من يتأثر بالتحريف المادي للخطأ أو الغش في القوائم المالية؛
- ضرورة القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع تعديل تقريره بما يتلائم والأخطاء أو الغش الموجود؛
- على المراجع الخارجي إلتزام الإجراءات التي يراها ضرورية للتأكد من قيام المؤسسة بالافصاح المطلوب عن الخطأ أو الغش.

ولكن في حالة رفض إدارة المنشأة القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السالفة فيجب على المدقق أن يخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض، وبعدها يقوم بإتباع الإجراءات التالية التي تهدف إلى منع الاعتماد على تقريره مستقبلا وهي:[1]

- إخطار إدارة المنشأة بأنه لا يجب من الآن فصاعدا الربط بين تقرير المراجع الخارجي وجودة القوائم المالية؛
- إخطار الجهات الرقابية التي تخضع إدارة المؤسسة لسلطاتها بأنه لا يجب الإعتماد على تقرير مستقبلا؛
- إخطار كل شخص يعلم المراجع الخارجي أنه يعتمد على القوائم المالية بوجوب عدم الاعتماد على تقريره مستقبلا.

[1]- نفس المرجع، ص: 496.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أنه لا مناص من القول وبما لا يدع مجالا للشك عن أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية على جميع الأصعدة .

كما يمكن الاقرار بأن الأمر الجوهري المعزز لركائز حوكمة الشركات هو مدى التفاعل الإيجابي الحاصل بينهم، إذ يمكن اعتبار ركيزة الرقابة بمكوناتها (الرقابة الداخلية، لجنة المراجعة، المراجعة الخارجية) والضرورية لتفعيل المسائلة والمتابعة أيضا ضرورية لإتمام عملية إدارة المخاطر وخاصة المخاطر التشغيلية (الأخطاء، الغش، التلاعبات، الممارسات اللاقانونية) وبالتالي الحصول على معلومات تتميز بالمصداقية والثبات، كما تعد ضرورية لأحكام وضبط عملية الإفصاح المعتمد على الشفافية ويبعث على زيادة الثقة بين الأطراف الداخلية والخارجية في الشركة.

وتأسيسا على هذه النتيجة سيتم في الفصل الموالي إختبار حقيقة وجود هذا الأثر على أرض الواقع من خلال دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال.

الفصل الرابع:الدراسة الميدانية.

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصول السابقة إلى الإطار النظري لحوكمة الشركات وجودة المعلومة المالية، سنحاول من خلال هذا الفصل ربط الجانب النظري بالجانب الميداني وقد وقع الاختيار على مؤسسة صيدال من أجل إجراء الدراسة الميدانية بها، وذلك للتحقق من الإستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية للبحث والتي تشير إلى أن لحوكمة الشركات (مبادئ، ركائز) تأثير إيجابي وفعال على تحقيق جودة المعلومة الماية وقد اعتمدت الباحثة على أسلوب الإستبيان وذلك بهدف التعرف على أراء عينة الدراسة بالمؤسسة حول الموضوع المذكور.

ويتناول هذا الفصل وصفا لمنهجية الدراسة المتبعة ومجتمع الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وإختبار الفروض وذلك من خلال:

المبحث الأول: نظرة عامة لمؤسسة صيدال.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: التحليل الاحصائي للدراسة الميدانية.

المبحث الأول: نظرة عامة عن مؤسسة صيدال

تعتبر صيدال مؤسسة اقتصادية عمومية تتمتع بالاستقلالية في التسيير في فيفري 1989 وذلك تطبيقا لسياسية استقلالية المؤسسات، وتم بموجب ذلك تحويل رأسمالها إلى أسهم وأصبحت مؤسسة وطنية ذات أسهم. وفي إطار الإصلاح المالي لمؤسسات القطاع العمومي سنة 1993 تحملت الدولة جميع ديون وخسائر صيدال، ومن جهة أخرى سمحت لها بإنشاء مؤسسات أو فروع جديدة تابعة لها، واستنادا لمخطط إعادة الهيكلة الصناعية في بداية سنة1997 والذي تم بموجبه تقيم المؤسسة بتشخيصها داخليا وخارجيا تحولت المؤسسة في 02. 02. 1998 بموجب عقد رقم 085 /97 إلى المجمع الصناعي صيدال.

المطلب الأول: التعريف بالمجمع الصناعي صيدال.

يعتبر مجمع صيدال المنظمة الوطنية المنبثقة عن مخطط إعادة الهيكلة للصيدلية المركزية نموذجا لمستقبل الصناعة الدواءية في الجزائر باعتبارها الممثل العمومي الوحيد في سوق الدواء الجزائري.

الفرع الأول: نشأة وتطور مجمع صيدال

تمثلت ممتلكات المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني ENPP في وحدات الإنتاج بالجزائر العاصمة ومركب المضادات الحيوية بالمدية الذي كان بحيازة الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية SNIC (Société National des industries Critiques) آنذاك، وفي سنة 1984 تغير اسم المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني لتصبح تحت تسمية" صيدال SAIDAL" .

وكان الهدف من هذه الهيكلة تمكين المصنع من البحث في مجال الطب البشري والبيطري، بالإضافة إلى تدعيم لامركزية القرارات، حيث طرأت أول المحاولات على الصعيد السياسي الذي كان مركزيا في السابق، وتم إعادة تنظيم المؤسسة إلى ثلاث فروع، هي: Pharmal, Biotic و antibiotical وهذا ما يسمى بالتقديم الأفقي، بينما تم إحداث تعليم عمودي بالشراكة مع الأجانب، مثل: Pfizer وغيرها من المنظمات العالمية وفي مارس **1999** وبعد أن قرر المجلس الإداري فتح **20 %** من رأسماله للمساهمين الخواص، دخل المجمع الصناعي صيدال بورصة الجزائر وقدرت قيمة السهم الواحد ب **800** دج وكان أول تسعير له، ومن خلال مسيرته، تمكن صيدال من تحقيق نتائج مهمة واستمر نشاطه بالتطور بشكل ملحوظ على المستوى الوطني والمغاربي، وفي **12/03/ 2006** تم اختيار صيدال مع **54**

مؤسسة أخرى من بين **145** مِؤسسة كبرى من أجل خوصصتها واستكمال فتح رأسمالها والبحث عن شريك استراتيجي بهدف تحسين قدرتها التنافسية.

وفي سنة **2009** رفع صيدال من حصته في رأسمال سويد پال إلى حدود **59 %** وفي سنة **2010** قام المجمع بشراء **20%** من رأسمال منظمة إيرال كما رفع من حصته في رأسمال منظمة نافكو من **% 38.75** إلى **44.51 %**، وخلال سنة **2011** قام مجمع صيدال برفع حصته في رأسمال إيوال إلى حدود**60%**، كما شرع صيدال في جانفي **2014** في إدماج فروعه الآتي ذكرها عن طريق الأمتصاص: آيونيكال، فارمال ويوتيك، حيث أدى هذا القرار الذي تمت الموافقة عليه من قبل الهيئات الإدارية إلى تنظيم جديد في الهيكل التنظيمي[1].

الفرع الثاني: تعريف مجمع صيدال، مهامه وأهدافها

أولا: التعريف بالمؤسسة "يعتبر المجمع الصناعي صيدال مؤسسة ذات أسهم يقدر رأسمالها ب **2500000000** دج ويتكون من عدة مديريات مركزية وثلاث فروع. إضافة إلى مركز البحث والتطوير وثلاث وحدات توزيع ومديرية التسويق والمبيعات".

ويعرف صيدال في ميدان صناعة المواد والمنتجات الصيدلانية، حيث تتمثل المهمة الرئيسية له في تطوير إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للإستطباب البشري والبيطري.

ثانيا: مهام مؤسسة صيدال

ويمكن تقسيم مهامه إلى مهام أساسية وأخرى ثانوية، حيث تمثل المهام الأساسية في:[2]

- إنتاج الأساس الفعال للمضادات الحيوية؛
- الأهتمام أكثر بالمهام التجارية، التوزيع والتسويق لمنتجات المجمع عبر كامل التراب الوطني لتغطية السوق الوطنية والسعي لاختراق الأسواق الدولية ؛
- تأمين الجودة ومراقبة تحليل وتركيب الدواء؛
- القيام بالبحوث التطبيقية وتطوير الأدوية الجنيسة؛

[1] -حسن بوزناق: **التسيير الحديث للكفاءات في المؤسسة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية- دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال-**، أطروحة دكتوراه،تخصص الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة باتنة-1- الحاج لخضر، الجزائر، 2019، ص: 215.

[2] -البشير زبيدي: **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارسير المالية وتحسين الأداء المالي- دراسة حالة مجمع صيدال-**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر ،2016، ص: 199.

- الرقاية الإستراتيجية لجميع الفروع ؛
- تسيير المحفظة المالية الخاصة بالمجمع الصناعي صيدال؛
- تحديد استراتيجيات عمليات الإنتاج، تطوير المنتجات الجديدة والاتصال الطبي والتسويق؛
- تحضير وإعداد السياسات العامة للمجمع الخاصة بمختلف الاستراتيجيات الصناعية، المالية؛
- صيانة ذاتية لتجهيزات الإنتاج والعمل على تطوير التقنيات المستعملة في الإنتاج من أجل ضمان النوعية ورفع الطاقة الإنتاجية؛
- تقديم خدمات التشكيل أو التركيب Façonnage والتحليل.

ثالثا: أهدافه

تطمح مؤسسة صيدال الرائدة في إنتاج الأدوية، والمنتجات المشابهة في السوق الجزائرية إلى تعزيز وضعيته في السوق الداخلي، والعمل على ترقيتها إلى المستوى الدولي، وذلك من خلال السعي نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:[1]

- . تحقيق الأمن الدوائي **Assurance médicale** ؛
- ضمان موقع فعال على المستوى الوطني والإقليمي وكذا اختراق السوق العالمية ؛
- الإرضاء الكلي والدائم للزبون بحيث وضعت سياسة بحث وتطوير جديدة للادوية الجنيسة تدريجيا؛
- تنويع قائمة المنتجات، حيث وضعت سياسة بحث وتطوير جديدة للأدوية الجنيسة؛
- تطوير الشراكة من خلال مشاريع مع مخابر ذات سمعة عالمية سواء عن طريق عقود شراكة أو اتفاقيات التصنيع؛
- التركيز على الاستفادة من البحث العلمي، بالتعاون مع كليات الصيدلة ومراكز البحوث الأجنبية، والحد من حجم الواردات في مجال المنتجات الصيدلانية، وذلك من خلال توسيع حجم الاستثمارات وترقيتها؛
- الإنتاج، الإستيراد، التصدير، تسويق المنتجات الصيدلانية والمواد الكيميائية على شكل مواد أولية أو منتجات نصف مصنعة أو منتجات تامة الصنع موجهة للاستغلال البشري والبيطري؛
- تقدم أدوية منافسة من حيث الجودة والسعر، وترقية نشاطاته بما فيها التسويق وضمان الجودة
- المشاركة في كل العمليات الصناعية والتجارية والتي يمكن ربطها بهذف المجمع عن طريق إنشاء منظمات جديدة أو فروع لخلق مناصب شغل؛

[1] حسن بوزناق ، مرجع سبق ذكره، ص: 225.

- الحفاظ والرفع من حصص السوق الوطنية لضمان استمرارية المجمع الذي يضمن له الدخول إلى الأسواق الخارجية والبحث الدائم على النمو الاقتصادي والمالي؛
- تقليص فاتورة استيراد الأدوية التي تقارب ما قيمته 600 مليون دولار سنويا؛
- الأخذ في الاعتبار انشغالات الصحة العمومية الوطية.

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة، قام صيدال بإعداد المخطط الإستراتيجي، وحسب تصريح مدير ضمان الجودة بالسمع قائلا: " تطبيقا للإستراتيجية التطويرية والمستقبلية يطمح المجمع الصناعي صيدال إلى إدماج تكنولوجيات جديدة وكذا تدعيم التقدم العلمي قصد تحسين سمعته وسمعة منتجاته واستعمال طرق تسيير فعالة، وبهذا يسجل مستقبله في مسار التقدم، وعليه يجب على كل الأفراد العاملين بالمجمع الاهتمام والبحث الدائم بهدف الإرضاء التام للزبائن، محققا بذلك يوما بعد يوم مجهودات كبيرة وتحسن ثابت في التحكم العلمي، بمعنى التقدم الدائم والمتواصل، نحن عازمون كل العزم على توفير الإمكانيات للتسيير التام والتزود بالآليات، ومن هنا نحن مدينون اتجاه زبائننا وعمالنا وشركائنا وكذا محيطنا، نحن مسؤولون عن منتجاتنا."

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

من أجل التكيف مع المحيط التنافسي الذي ينشط فيه مجمع صيدال والتجاوب مع التطورات الراهنة والمستمرة في سوق الدواء، قام المجمع بإدارة هيكله ووضع خطة تنظيمية تتناسب مع هذه المتطلبات كالتالي :

الشكل رقم (01-04):الهيكل التنظيمي لصيدال.

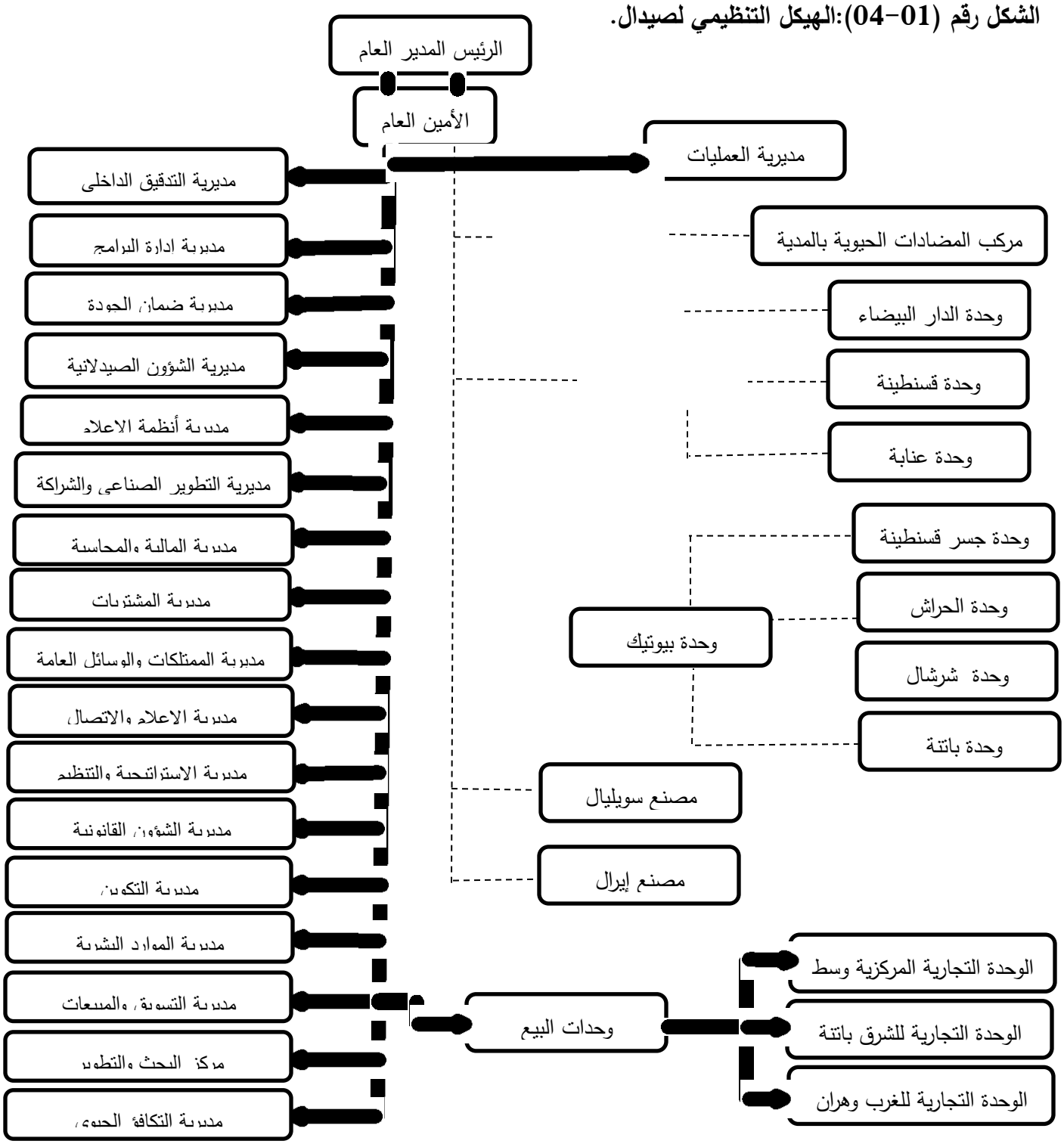

المصدر: وثائق داخلية للمجمع الصناعي صيدال.

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة صيدال مما يلي :

1- **المؤسسة الأم Sociate Mire** : وهي تشمل الإدارة العامة للمجمع، الفروع الإنتاجية وأهم مساهمات المجمع، والوحدة التجارية للوسط، مركز التوزيع بوهران، مركز البحث والتطوير ومركز التكافئ الحيوي، وتمكن تعريف هذه المديريات والمراكز فيما يلي: [1]

2- **الرئيس المدير العام** : يوجد في أعلى هرم المجمع وهو الذي يباشر عملية تسيره، إذ يقوم بإعطاء اللوائح والقرارات الى المديرين المركزيين كما يقوم بالاجتماع معهم للنظر في التطورات الجارية على مستوى المجمع، كما يجتمع الرئيس المدير العام بمجلس الإدارة حسب الضرورة الملحة لدراسة المشاكل والحلول المترتبة عن سير المجمع، ومن بين مهام الرئيس المدير العام ما يلي:

- وضع السياسة العامة للمجمع وتحديد الإستراتيجية الشاملة.
- تمثيل بجمع صيدال داخليا وخارجيا.

3- **الأمين العام (S. G)**: يمثل الهيئة الاستشارية التي تتولى مهمة التنسيق والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات، له تقريبا نفس الصلاحيات للرئيس المدير العام فقط الفرق بينهما هو أن الرئيس المدير العام هو الذي يرأس مجلس الإدارة للمجمع في كل قراراته أما الأمين العام يعتبر كمحرك للمجمع لديه صلاحيات خاصة بالتسيير الداخلي.

4- **مديرية التدقيق الداخلي**: تمثل مهمتها أساسا في مراقبة التسيير، والمراجعة الداخلية لجميع حسابات المجمع وكذا عمليات التحليل المالي.

5- **مديرية إدارة البرامج** :مهمتها إعداد دفاتر شروط المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى وضع الخطط لتأهيل الوحدات الإنتاجية.

6- **مديرية ضمان الجودة**: تمثل مهمتها في مراقبة مدى تطابق المواد المنتجة في صيدال مع المواد الأصلية وكذا العمل على ترقية الجودة، كما تعمل على وضع وتنفيذ خطط تحسين النوعية وبالتالي تحقيق الجودة في المنتجات والنشاطات في صناعة الأدوية.

7- **مديرية الشؤون الصيدلانية**: تعتبر همزة وصل بين مجمع صيدال ووزارة الصحة، تتولى مهمة الإعلام الطبي، ومراجعة ملفات صنع الأدوية، تمتلك فريق مختص في التسويق الطبي وشبكة من المندوبين الطبيين تغطي معظم التراب الوطني، مع تقديم مختلف دعائم التكوين والمعلومات الطبية، كما تعمل على التأكد من مدى المطابقة بين ما تم إنجازه وبين ملفات الدواء، بالإضافة إلى قيامها بدراسة

[1]- Groupe Saidal, ***Rapport de Gestion 2020***, p23.

الملفات التقنية والصيدلانية، ويعتبر إنشاء هذه المديرية كرد فعل للمنافسة التجارية التي أدت إلى الاهتمام بالتسويق الصيدلاني.

8- **مديرية أنظمة الإعلام** : تقوم بإعداد الخطط والسياسات في مجال أنظمة الإعلام الآلي، وإعداد البرمجيات كما تسهر على برمجة الوثائق وصيانة الهيكل القاعدي للمعالجة والاتصال وربط ملف الوحدات التنظيمية بشبكة الاتصالات عبر الأنترنيت والإنترانت، لتسهيل وصول المعلومات والعمل على توحيد البرامج وإعدادها وفق الهيكل التنظيمي الجديد.

9- **مديرية التطوير الصناعي والشراكة:** مهمتها السهر على تطوير أساليب الإنتاج بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وكذا ترقية الشراكة مع المخابر العالمية، وتهتم بالاستثمار خاصة في مجال الشراكة سواء مع المحليين أو الأجانب من أجل تعزيز المكانة الدولية للمجمع في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تحديد مشاريع التحالفات الإستراتيجية .

10- **مديرية المالية والمحاسبة:** تتمثل المهام الأساسية لهذه المديرية، في تسيير وضع الاستراتيجيات المالية، وكذا تسيير الميزانية، المحاسبة والمالية والعمليات التمويلية على المدى المتوسط والطويل، وكذا المساهمة في تسير الموازنة ومتابعة محفظة الأوراق المالية عبر السوق الثانوي (البورصة)، وإعداد جدول النتائج والحسابات.

11- **مديرية المشتريات:** مهمتها إدارة عمليات الشراء من خلال توفير مستلزمات العمليات الإنتاجية، وكذا مختلف احتياجات المجمع بالشكل المناسب وفقا للأنظمة والإجراءات المعتمدة .

12- **مديرية الممتلكات والوسائل العامة:** مهمتها تسيير الوسائل المالية والمادية، وإعداد تقديرات ميزانية المجمع ،كما تعمل على تطبيق الميزانيات الممنوحة للمصالح الخارجية وضمان متابعتها وتقيمها، وكذا تسيير وصيانة العتاد والممتلكات العامة للمجمع.

13- **مديرية الإعلام والاتصال:** تعمل على تطوير التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال لكل نشاطات المجمع، كما تقوم بإعداد النشرات الداخلية التي تهتم بكل نشاطات المجمع بالإضافة إلى مهمة إصدار المجلات التالية: **Info Saidal** و صيدال للصحة **Saidal santé** وصدى صيدال**Saidal echo** وكذا إنشاء موقع الأنترنيت: **Site Web: www.saidal Group.dz** .

14- **مديرية الإستراتيجية والتنظيم** : مهمتها إعداد الدراسات المرتبطة بتحديد الأهداف الإستراتيجية للمجمع والسهر على متابعتها وتنفيدها، وتأمين دخول المجمع في السوق المحلية والدولية، من خلال وضع إستراتيجية ترتكز على اتفاقيات الشراكة واستحداث وحدات إنتاجية أو الحصول على رخص الإنتاج والتصنيع.

15- **مديرية الشؤون القانونية:** تهتم بكل القضايا القانونية التي تهم المجمع، وضمان المساعدة القانونية لجميع هياكله، إضافة إلى إعداد النصوص التنظيمية والقانونية التي تساهم في تنفيذ برامج العمل، ومتابعة مختلف النزاعات التي يكون المجمع طرفا فيها، ودراسة مختلف عقود الشراكة.

16- **مديرية التكوين:** مهمتها إعداد الاحتياجات التكونية بوضع وتنفيذ برامج تكوين الأفراد العاملين والمخصصة لتنمية معارفهم وتحسين مستوياتهم.

17- **مديرية الموارد البشرية:** وهي التي تتولى تسيير الموارد البشرية، وتعتبر من أهم المديريات في المجمع كونها همزة وصل بين إدارة المجمع والأفراد العاملين من جهة وبين الإدارة والنقابة من جهة أخرى، لم تعد مديرية الموارد البشرية مسؤولة عن الأعمال الروتينية كضبط تعداد المستخدمين وتصرفاتهم وحفظ الملفات والسجلات الخاصة بالأفراد فقط بل أصبحت تعني باستقطاب وتوظيف الكفاءات البشرية وتسيير الأفراد والمستخدمين، الأجور وتطوير الموارد البشرية والتكوين، تقييم الأداء وغيرها. وتعمل هذه المديرية على تسيير الحياة المهنية للأفراد العاملين منذ بداية العمل حتى نهاية الخدمة سواء التقاعد أو الوفاة أو تسريح، ..، كما أنها مسؤولة عن توفير واستقطاب الكفاءات المناسبة ووضعها في المكان المنامسب وهذا من خلال إيداع المترشحين للطلبات وملفات العمل لديها من طرف المصالح وللمديريات الأخرى، كما تقوم DRH بالإشراف على:

- **الأجور:** فهي تعمل على دفع أجور العمال وهذا ابتداءا من ملأ وثيقة تدعى VARABLE فيها اسم العامل، الرقم التسلسلي ، مردوديته الفردية والجماعية، عدد الأيام والساعات التي عملها خلال الشهر كما يدخل في حساب الأجر العاي كل المنح والتعويضات وغيرها؛

- **الشؤون الاجتماعية:** تهتم بكل ما يخص العمال والضمان الاجتماعي، فهو يعمل على تكوين ملفات الحالة الاجتماعية من مرض أو حوادث أو أمومة أو تقاعده ..الخ مهمتها الأساسية في التعويضات.

- **طب العمل:** وتعمل على الإشراف على الحالات المرضية في أوساط العمال وتشخيص الحالة الصحية للعامل أثناء وقوع حوادث في العمل أو الأمراض الشخصية ومن هنا تعمل على تكوين ملفات طبية لهم.

- **تطوير الموارد البشرية:** تهتم بتنمية وتطوير المسار المهني للأفراد العاملين، كما أنها مختصة بكل ما هو إحصائي في مجال تطوير الموارد البشرية، وتلجأ إليها باقي الإدارات والمديريات من أجل التعرف على السجل المهني للفرد ومؤهلاته وكفاءاته وقدراته من أجل ترقيته أو تعينه في مناصب أخرى.

مما سبق يمكن القول أن مديرية الموارد البشرية للمجمع الصاعي صيدال ذات مكانة جد معتبرة ودور فعال في عملية تسيير الموارد والكفاءات البشرية بالمجمع وهذا ما ستتطرق إليه من خلال الإشارة إلى مهام المديرية ومدير الموارد البشرية بالمجمع الصناعي كما يلي:

- ضمان الاستعمال العقلاني للموارد البشرية ؛
- تصور سياسة توظيف وتكوين العنصر البشري ؛
- تثمين وتنشيط وتطوير الموارد البشرية في المجمع؛
- المحافظة على المورد البشرية ؛
- وضع معايير وإجراءات تسيير الموارد البشرية ؛
- تصور ووضع سياسة وأنظمة الأجور؛
- السهر على تطبيق الترتيبات القانونية والقاعدية واحترام الإجراءات الموضوعة في إطار التقييس؛
- حفظ المناخ الاجتماعي من خلال عقود دائمة مع الشريك الاجتماعي؛
- تنسيق كل الدراسات وكذلك السهر على تحقيق الفعالية في تسيير المورد البشري .

18-**مديرية التسويق والمبيعات:** وهي التي تتولى مهام التسويق بالدرجة الأولى كما تعمل على دراسة السوق قصد إدخال تحسينات على منتجات المجمع، وتوجيهه في سياسته الإنتاجية والبيعية، إعداد مخطط تسويقي يهدف إلى التعريف بمنتجات المجتمع، وتطوير صورته وحصته السوقية من خلال إعلام الصيادلة والأطباء بالمنتجات التي يقدمها المجمع والترويج لها، وتدعيم ركائز مراقبة الجودة، إنشاء شبكة للمندوبين الطبيين عبر كامل التراب الوطني.

19- **مديرية العمليات:** مهمتها التنسيق بين مختلف الوحدات والمصانع الإنتاجية للمجمع، ولها علاقة مع مديرية المشتريات ومديرية التسويق والمبيعات، باعتبارها المكلفة بكل عمليات الإمداد واللوجيستيك من استقبال المواد الأولية، الإنتاج وكذا التوزيع بالنسبة لكل المصانع الإنتاجية للمجموعة.

- **العلاقة الوظيفية للهيكل التنظيمي:** تربط هذه العلاقة بين الفروع الثلاثة وكذا بين وحدات هذه الفروع، وبين كل من الرئيس المدير العام والأمين العام، وقد قام المجمع الصناعي صيدال بتقسيم هيكله التنظيمي حسب المنتجات فجمعت كل الوحدات المتشابهة في الإنتاج في فرع واحد نظرا للعدد الكبير من الوحدات الإنتاجية، واتساع خط المنتجات الذي يتجاوز 157 نوع من الادوية.
- **العلاقة الهرمية للهيكل التنظيمي:** تربط هذه العلاقة بين مختلف المديريات ووحدات الخدمات الوحدة التجارية المركزية، الوحدة التجارية الشرقية والوحدة التجارية الغربية ومركز البحث والتطوير من جهة ومن جهة أخرى بين كل ما سبق والأمين العام والرئيس المدير العام.

والملاحظة الهامة التي يمكننا الوقوف عندها هي اتساع نشاط المجمع الصناعي صيدال وكذا اتساع الدائرة الإنتاجية مما أدى إلى حدوث بعض التغييرات على مستوى الهيكل التنظيمي حيث أضيقت وحدتين تجاريين وهما الوحدة التجارية الشرقية والوحدة التجارية الغربية وكذا التعديل التي طرأ على مستوى وحدة البحث **LECD** حيث حولت إلى مركز البحث والتطوير **LURMTP** الأدوية والتقنيات الصيدلانية.

المطلب الثالث: فروع ووحدات مؤسسة صيدال

تتكون من ثلاث فروع إنتاجية، تتمثل في **Biotic** و **Pharmal** و **Antibiotical** كما يشمل ثلاث وحدات تجارية ومركز هام للبحث والتطوير، ويمكن تقديمها كما يلي: [1]

الفرع الأول: فروع المجمع الصناعي صيدال:

أولا: فرع أنتيبيوتيكال Antibiotical :

يشمل هذا الفرع في مركب المضادات الحيوية المتواجد في ولاية المدية على بعد 80 كلم جنوب الجزائر العاصمة. ويقدر رأسماله ب 950 مليون دج، ويتربع على مساحة قدرها 25 هكتار من بينها 19 هكتار مبنية، ولقد بدأ المركب في العمل منذ أفريل 1988 في إنتاج المضادات الحيوية من نوع البنيسلية Penicilliniques وغيرها، بالإضافة إلى منتجات تامة الصنع ومواد أولية، كما تم تجهيزه بجميع التجهيزات اللازمة لصناعة الأدوية ابتداء من الحيازة على المواد الأولية الفعالة إلى غاية تشكيل النوع الصيدلاني للمنتوج، ويتميز المركب بطاقة إنتاجية معتبرة في إنتاج المواد الأولية، ومهارة عالية في التركيبات الحيوية، وخبرة معتبرة في إنتاج المضادات الحيوية، ومخابر للتحليل تسمح بالرقابة الكاملة للجودة. ويضم المركب الوحدات التالية:

- **وحدة إنتاج المادة الفعالة البنيسيلية وغير البنيسيلية:** ويتم فيها الإنتاج بواسطة عمليتي التخمير ونصف التحليل، حيث تصل سعة التخمير إلى **1200**م^3 بطاقة إنتاج تبلغ **750** طن من المواد الأولية .

[1] -ياسر مرزوقي: **دور إدارة الكفاءات في تعزيز الميزة التنافسية لمؤسسات الصناعات بالدوائية الجزائرية- دراسة حالة مجمع صيدال-**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير موارد بشرية، جامعة الجزائر -3- ،2018، ص: 199.

- **وحدة إنتاج مواد التخصصات الصيدلانية:** وتحتوي على بنايتين منفصلتين، الأولى لإنتاج الأدوية البنيسلية والأخرى خاصة بإنتاج الأدوية غير البنيسيلية. وتبلغ طاقة إنتاج هذه الوحدة **60** مليون وحدة بيع في السنة تحتوي على مختلف الأشكال الصيدلانية منها:

- **50%** من الحقن؛

- **30%** من الأشكال الجافة (أقراص، كبسولات ومسحوق للشرب)؛

- **5%** من الأشربة؛

- **15%** من المراهم، كما للوحدة **04** ورشات معقمة من صنف **100** و مخازن مجهزة حسب الشروط النظامية لتخزين المواد الأولية ولوازم التعليب والمنتوج النهائي؛

- مطبعة ذات قدرة تفوق **80** مليون علبة و**140** مليون وصفة سنوية، حيث تغطي بذلك **100%**من احتياجاتها و **30 %** من احتياجات فروع صيدال الأخرى.

ثانيا: فرع فارمال Pharmal : يقدر رأسمال هذا الفرع ب **200** مليون دج، يتواجد بالدار البيضاء ويتكون من ثلاث مصانع إنتاجية ومخبر لمراقبة الجودة والنوعية لمنتجات مصانع الفرع وكذلك بعض المؤسسات العمومية والخاصة. وقد ألحقت هذه الوحدات بفرع "فارمال" في جويلية **1999** بعدما كانت تابعة للمؤسسة الوطنية للتموين بالواد الصيدلانية سابقا وهي كالأتي:

- **مصنع الدار البيضاء:** ويعتبر هذا المصنع الكائن بالمنطقة الصناعية بالعاصمة منذ **1958** من أقدم المصانع المكونة لفرع "فارمال". وللوحدة دورا رئيسيا في تنفيذ العديد من عقود الشراكة الموقعة بين المجمع والأطراف الأجنبية لإنتاج الأدوية بصيغة عقود التصنيع **Les Accord de Façonnage** وينتج هذا المصنع أصنافا صيدلانية متنوعة (أقراص، أشربة، كبسولات، مراهم، أملاح، محاليل للشرب وغيرها) وتقوق قدرته الإنتاجية **40** مليون وحدة بيع لكل الأشكال.

- **مصنع قسنطينة:** ويتخصص في إنتاج الأشكال السائلة من الأشربة والمحاليل بقدرة إنتاجية تصل إلى **05** مليون وحدة بيع.

- **مصنع عنابة:** ويتخصص في إنتاج الأشكال الجافة من أقراص وكبسولات بقدرة إنتاجية تتجاوز **07** مليون وحدة.

- **مصنع الأنسولين بقسنطينة:** ويتخصص بصنع الأنسولين للاستعمال البشري، وهو بمجهز بعتاد صناعي متطور يشغله عدد من العمال للمؤهلين، ينتج هذا المصنع ثلاثة أصناف من الأنسولين، هي الأنسولين السريع، الأنسولين المركب مزيج **25**، والأنسولين الأساسي (قاعدي)على شكل قارورات حقن. وتصل القدرة الإنتاجية لهذا اللصنع إلى**3,5** مليون وحدة بيع.

ثالثا: فرع بيوتيك Biotic : يعير أحد الفروع الثلاثة الناتجة عن إعادة هيكلة صيدال وتحويلها إلى مجمع صناعي في فيفري **1998** ويقدر رأسمال هذا الفرع ب **250** مليون دج، مقره الاجتماعي حاليا بزميلي الحراش ويتكون من ثلاثة مصانع للإنتاج، هي:

- **مصنع الحراش:** يتوفر هذا المصنع الذي دشن في مارس سنة **1971** على أربعة ورشات، ورشة الأشربة، ورشة المحاليل ،ورشة الأقراص والملبسات، ورشة المراهم ،حيث تبلغ طاقة إنتاج هذه الورشات **20** مليون وحدة بيع، كما يتوفر أيضا على خبير لمراقبة الجودة مكلف بالتحاليل الفيزيوكيميائية والتسيير التقني والوثاقي.

- **مصنع جسر قسنطينة:** تفوق طاقة إنتاج هذا المصنع **20** مليون وحدة بيع وهو الوحيد على المستوى الوطني المختص في إنتاج المحاليل المكثفة بتكنولوجية حديثة جدا. ويتوفر المصنع على خمسة ورشات إنتاج مختصة في صناعة الأنواع الجالونيسية، ورشة التحميلات، ورشة الأقرام والليات، ورشة الأمبولات ، ورشة المحاليل المكثفة على شكل أكياس، ورشة المحاليل المكثفة على شكل قارورات، كما يتوفر المصنع أيضا على خبير لمراقبة الجودة مكلف بالتحاليل الفيزيوكيميائية والميكروبيولوجية وخصائص السموم، إلى جانب التسيير التقني والوثائقي.

- **مصنع شرشال:** يقع مصنع شرشال بالمنطقة الصناعية واد بلاح بشرشال، ويتربع على مساحة **3120** م^3 ويتكون المصنع من ثلاثة ورشات إنتاج، ورشة الأشربة ، ورشة الأقراص والكبسولات والأكياس، ورشة المحاليل المكثفة ،كما يحتوي المصنع على مخبر لمراقبة الجودة مكلف بالتحاليل الفيز يوكيميائية والميكروبيولوجية وخصائص السموم.

- **مصنع باتنة:** يتخصص هنا المصنع في إنتاج التحاميل، وهو خاص بانتاج صنف من الأدوية **des Suppositoireires.**

وعلى العموم فإن فرع بيوتيك ينتج أشكالا وأنواعا مختلفة من الأدوية وهي: التحاميل المكثفة، المسحوقات، معجون الأسنان، الحقن، المضغوطات، القنينات الزجاجية، المشروبات والأقراص المعلبة.

رابعا: فرع سوميديال SOMEDIAL: يقع هذا المصنع في المنطقة الصناعية واد السمار، صوميديال هو نتاج شركة مجمع صيدال بنسبة **59%** والمجمع الصيدلاني الأوروني بنسبة **36,45 %** وفيناليب بنسبة **4,55%** ويتضمن هذا المصنع ثلاثة أقسام وهي:

- قسم مختص لإنتاج المنتجات الهرمونية؛
- قسم لصناعة السوائل (شراب و محاليل عن طريق الفم)؛
- قسم لصناعة أشكال الجرعات الصلبة (كبسولات وأقراص).

ويضم:

- **مصع إيبرال:** هي منظمة ذات أسهم نابعة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص بين مجموعة صيدال بنسبة **40%**، وجلفار الإمارات العربية المتحدة بنسبة **40%**، وفلاش الجزائر المتخصصة في المواد الغذائية بنسبة **20%** تكمن المهام الرئيسية للإيبيرال في إنشاء واستغلال مشروع صناعي لإنتاج المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام في الطب البشري، كما يهدف المشروع الصناعي إيبيرال إلى تحقيق ما يلي:

- صناعة الأدوية الجنيسة (حقن وأشكال جافة) ؛
- تغليف الأدوية (الأشكال الصلية)؛
- توفير خدمة التغليف ومراقبة الجودة بناءا على طلب المنتجين المحليين ,

<u>الفرع الثاني: الوحدات التجارية</u>

يتكون المجمع الصناعي من ثلاثة وحدات تجارية، حيث أنشأت أول وحدة تجارية مركزية بالعاصمة **UCC** سنة **1996** بهذف تخزين وتوزيع كل منتجات بجميع صيدال، ولضمان خدمة جيدة للعملاء أكثر من **300** بين القطاع العام والخاص وتهتم بالعمليات التجارية والتوزيع، وللتقرب أكثر من العملاء وبعد النتائج التي أسفرت عن وحدة العاصمة والتي شجعت المجمع لفتح نقاط بيع أخرى في شرق و غرب الوطن، تأسست وحدتان للتوزيع، وحدة الشرق على مستوى باتنة **UCE** في سنة **1999** ب**50** عاملا، ووحدة الغرب بوهران **UCO** في سنة **2000** ب 40 عاملا. ولقد ساهمت الخبرة التي تحصلت عليها هذه الوحدات في مجال التسويق والتوزيع إلى تطوير التحمه، حيث تضاعف رقم أعماله في الخمس السنوات الأخيرة.

- **مركز التكافؤ الحيوي:** وأنشأ هذا المركز قصد إثبات من خلال تجارب المطابقة وفقا لأعلى معايير الاحترافية والنزاهة والموضوعية بأن الدواء الجنيس مطابق للأصل، الأمر الذي جعل منتجات المجمع محط ثقة في الأسواق المحلية والدولية.
- **مركز البحث والتطوير**: يشرف مركز البحث والتطوير لصيدال على كل ما هو بحث علمي وتطوير الأدوية والتقنيات الصيدلانية والتحكم بعمق في تغيرات السوق، وقد تم إنشاء هذا المركز في **24** جويلية **1999** لتدعيم وحدة البحث في الأدوية والتقنيات الصيدلانية سابقا.

ويتكون مركز البحث والتطوير من المخابر والمختبرات التالية:

- **مخبر الجالينوس:** ويقوم أساسا يتصميم تركيبات أدوية جنيسة وعرضها في أشكال صيدلانية مختلفة (سائلة، صلبة)؛
- **مخبر التحاليل الكيماوية:** يقوم بالتأكد من تطابق المواد الأولية مع مواصفات الجودة، تصميم طرق التحليل، متابعة دراسات الاستقرار والثبات.
- **مخبر الأبحاث السمية:** يقوم بالتجارب السمية ومعرفة قدرة الجسم على المقاومة، بالإضافة إلى التأكد من مدى مطابقة المواد الأولية والمنتجات للمواصفات العالمية ومدى فعاليتها.
- **مختبر الميكروبيولوجيا:** يقوم بالتحليل والفحوصات اللازمة للتأكد من نجاعة المواد العقيمة ونقائها الجرثومي ومدى تطابقها مع مواصفات الجودة.
- **مخبر علم أمراض المناعة:** يقوم بالدراسات المتعلقة بعلم المناعة في مجال مرض فقدان المناعة المكتسبة **SIDA** وغيرها من الأمراض.
- **قسم التوثيق والإعلام الفني والعلمي** :تمثل مهامه في إنجاز شبكة معلومات موثقة ومتطابقة مع أهداف واحتياجات التطوير، ويتم تحديثها بصفة مستمرة.
- **قسم ضمان الجودة** :يقوم بوضع نظام تأمين الجودة وطرق صيانتها طبقا للمواصفات العالمية، بالإضافة إلى توضيح طريقة سيرها بهدف ضمان التحسين المستمرة.
- **قسم الشؤون الصيدلانية:** يقوم بتحليل الملفات التقنية والعلمية الضرورية لتسجيل الأسماء التجارية لدى المعهد الوطني لحماية الملكية الصناعية، بالإضافة إلى تصميم الخدمات الهندسية للأدوية المطورة. كما يتولى المركز تنظيم الملتقيات والندوات العلمية الوطنية والدولية، بالإضافة إلى تعاونه مع عدة منظمات وجامعات في مجال التدريب، أما بالنسبة المشاريع البحث في المركز، فتتمثل في مشروع الزيوت الأساسية التي تستخدم في مجالات متعددة مثل الأعمال الصيدلانية، الغذائية، العطور وأدوات

التجميل، بحيث تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك ثروة من النباتات والأعشاب الطبية مثل النعناع، الياسمين، الورد، النرجس، إكليل الجبل.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية.

سوف يتم في هذا المبحث إستعراض العناصر الضرورية من أجل إجراء الدراسة الميدانية وذلك بالتطرق لمتغيرات الدراسة، بياناتها، فرضياتها، تحديد المجال الذي ستشمله هذه الدراسة والمنهج المتبع والأدوات التي ستستخدم لجمع البيانات، أداة الدراسة.

المطلب الاول: متغيرات، بيانات الدراسة وفرضياتها.

أولا: متغيرات الدراسة :بالاعتماد على الجانب النظري للموضوع وفرضيات الدراسة تتمثل هذه المتغيرات في:

-**المتغير المستقل:** تمثل حوكمة الشركات المتغير المستقل الذي يؤثر في جودة المعلومة المالية.

-**المتغير التابع:** تمثل جودة المعلومة المالية المتغير التابع.

ثانيا: بيانات الدراسة : من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الطالبة باستخدام المنهج الوصفي وذلك تماشيا مع متطلبات البحث باعتباره أنسب المناهج في دراسة الظاهرة محل البحث، وذلك لأنه يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق، وذلك من خلال استخدام قائمة الإستبيان واعتمدت الدراسة على :

-**البيانات الأولية:** هي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع قوائم الإستبيان على عينة من مجتمع الدراسة بمؤسسة صيدال ، والذي اشتمل على مجموعة من الفقرات اللازمة لحصر وتجميع البيانات ومن ثم تحليلها.

ثالثا: فرضيات الدراسة.

لقد قمنا بصياغة جملة من الفرضيات سيتم اختبارها بناء على إجابات أفراد العينة ، للوقوف على مدى تطابق وجهات نظرنا التي عبرنا عنها من خلال هذه الفرضيات مع توجهات وآراء أفراد العينة وعليه كانت الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى H_a:** تلتزم مؤسسة صيدال بدرجة متوسطة بتطبيق حوكمة الشركات.

1. **الفرضية الثانية H_b** : تلتزم مؤسسة صيدال إلى درجة كبيرة بتوفير الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية.

- **الفرضية الثالثةH_c** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول اهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات والتي تعزى إلى المتغيرات الشخصية.
- **الفرضية الرابعة H_D** : هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0,05** لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خصائص جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال.
- **الفرضية الخامسة H_E:** هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0,05** لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خصائص جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال.
- **الفرضية العامة:** هناك أثر كبير وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0.05** لتطبيق حوكمة الشركات (مبادئ+ ركائز) على تحقيق جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال.

المطلب الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

تتمثل الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية في تحديد المجال الذي ستشمله هذه الدراسة والمنهج المتبع والأدوات التي ستستخدم لجمع البيانات.

أولا: مجتمع الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة فإن مجتمع الدراسة يتمثل في معدي البيانات والمعلومات المالية بمؤسسة صيدال والمقدر عددهم في سنة 2022 ب 112 فرد، واعتمدنا في توزيع الاستبانات إلى مجتمع الدراسة على أسلوب المسح الشامل على طريقة التسليم المباشر وذلك بالاتصال الشخصي عن طريق التسليم المباشر،أو عن طريق إرسال الإستمارات عبر البريد الإلكتروني للمبحوثين، وقد تم توزيع 112إستبانة، وبعد عملية الإنتقاء والتصنيف تم استبعاد 02إستمارة وذلك بسبب نقص الإجابة وعدم صلاحيتها للتحليل، والجدول التالي يوضح عدد الاستمارات الموزعة، الملغاة والقابلة للتحليل.

الجدول رقم (04-01) : الإحصائيات الخاصة بإستمارات الاستبيان.

البيان	العدد
الاستمارات الموزعة	112
الاستمارات المسترجعة	107
الاستمارات الملغاة	02
الاستمارات المعتمدة	105

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على النتائج المتوصل لها.

ثانيا: مجالات الدراسة:

1-المجال المكاني: بسبب طبيعة الموضوع والمنهجية المستخدمة اقتصرت الدراسة على إطارات مؤسسة صيدال الماسكين لمهنة المحاسبة، المدققين، المدراء الماليين في كل من المديرية العامة بالدار البيضاء الجزائر العاصمة، وحدة الانتاج بالدار البيضاء، مركز البحث والتطوير المتواجد بجسر قسنطينة ، مديرية التسويق والمبيعات ووحدة الانتاج بيوتيك المتواجدين بزميلي الحراش بالجزائر العاصمة، كما اقتصرت النتائج المتوصل اليها على ما تم جمعه من بيانات من خلال أداة الدراسة، ولذلك من الصعب تعميم النتائج خارج نطاق المجمع.

2-المجال البشري: يشكل المجال البشري المجتمع الإحصائي للدراسة ، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتطبيق أداة الدراسة على عينة تتكون من 112 مبحوث يعملون في مجال المالية والمحاسبة والتدقيق بالمؤسسة .

3-المجال الزماني: استغرقت الدراسة الميدانية حوالي 08 أشهر مقسمة على مرحلتين:

المرحلة الأولى: إعداد الاستبيان وتوزيعه في صورته النهائية على عينة الدراسة.

المرحلة الثانية: ترميز الإستبيان ومعالجة وتحليل النتائج.

ثالثا: هيكل أداة الدراسة.

بناءا على طبيعة البيانات التي أرادت الباحثة جمعها وعلى المنهج المتبع في الدراسة والوقت المسموح به والإمكانيات المادية المتاحة وجدنا أن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة هي

استمارة أسئلة (استبانة) باعتبارها وسيلة لجمع البيانات اللازمة للتحقق من فرضيات الدراسة، ولتصميم الاستمارة تم الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- بساطة اللغة المستخدمة.
- إستخدام الأسئلة والعبارات المباشرة.
- ربط الأسئلة بالأهداف المراد الوصول إليها.
- عدم الإطالة لضمان سرعة الإجابة.

وقد مر الإستبيان بعدة مراحل حتى وصوله إلى الشكل النهائي ويمكن إيجازها فيما يلي:

1- **مرحلة التصميم الأولي** :تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى في إعداد الاستبيان، وانطلاقاً من الجانب النظري والدراسات السابقة تم صياغة مجموعة من العبارات مراعين في ذلك إشكالية البحث والفرضيات الموضوعة، وقد تم الحرص على وجود تطابق بين الموضوع ومحاور الاستبيان.

وبعد الإنتهاء من إعداد العبارات تم عرض الإستبيان على الأساتذة المحكمين والمبينة أسماؤهم بالملحق، وذلك بغية التأكد من سلامة بناء الإستبيان وصحة ودقة العبارات، كل هذا لتفادي الأخطاء التي قد تؤدي إلى عدم الوصول للأهداف المرجوة.

2- **مرحلة التصميم النهائي** :تعتبر هذه المرحلة الخطوة النهائية المتعلقة بإعداد الاستبيان، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار التعديلات والملاحظات في المرحلة السابقة، ومن ثم التصميم النهائي لإستمارة كما يظهر في الملحق.

3- **تقسيم الاستبيان** :وقد تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاث اقسام أساسية كالتالي:

القسم الأول: ويحتوي على الخصائص الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 05 أسئلة مرقمة من 01 إلى 05 على التوالي (الجنس ،الشهادة العلمية،التخصص الاكاديمي،الخبرة المهنية، المنصب).

القسم الثاني: خصص لدراسة واقع تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسة، والذي قسم الى محورين كمايلي:

- **المحور الأول:** يعنى بدراسة مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركاتب باالمؤسسة الذي يضم 33عبارة مرقمة من 06 إلى38 ، ويضم ستة مبادئ كمايلي :

المبدأ الأول: ضمان الاساس اللازم لتطبيق حوكمة الشركات، يضم 05 عبارات مرقمة من 06 على 10.

المبدأ الثاني: حماية حقوق المساهمين، يضم 06 عبارات مرقمة من 11إلى 16.

المبدأ الثالث: المعاملة العادلة لجميع المساهمين، والذي يشمل 05 عبارات مرقمة من 17 إلى 21.

المبدأ الرابع: تفعيل مسؤوليات مجلس الادارة، يضم 08 عبارات مرقمة من 22إلى 29.
المبدأ الخامس: حقوق أصحاب المصالح، ويضم 04 عبارات مرقمة من 30 إلى 33.
المبدأ السادس: الافصاح والشفافية، يشمل 05 عبارات مرقمة من 34 إلى 38.

- **المحور الثاني:** خصص لدراسة مدى توفر العناصر المتعلقة بركائز حوكمة الشركات بالمؤسسة، والدي ينقسم إلى ثلاث ركائز أساسية كمايلي:

الركيزة الأولى:إدارة المخاطر، وتضم 04 عبارات مرقمة من39 إلى 42.

الركيزة الثانية: الافصاح، وتضم 03 عبارات مرقمة من43 إلى 45.

الركيزة الثالثة: الرقابة، وتضم 09 عبارات مرقمة من 46 إلى 54.

- **القسم الثالث:** خصص لدراسة جودة المعلومة المالية ، يضم 21 عبارة مرقمة من 55 إلى 75، يعالج مدى توفر الخصائص الأساسية لجودة المعلومة المالية المتمثلة في خاصيتي:
- **خاصية الملائمة** والتي تضم 04 عبارات مرقمة من 55إلى 58.
- **خاصية الموثوقية** والتي تضم 05 عبارات مرقمة من 59 على 63.

وكذلك الخصائص الثانوية المتمثلة في:

- **خاصية الثبات،** تضم 04 عبارات مرقمة من 64 إلى 67.
- **خاصية القابلية للفهم،** تضم 04 عبارات مرقمة من68 إلى 71.
- **خاصية القابلية للمقارنة،** تضم 04 عبارات مرقمة من 72 إلى75.

ولقد تم اختيار مقياس" ليكارت الخماسي" لقياس إجابات عينة الدراسة لعبارات الاستبيان، حيث يقابل كل عبارة من محور أداة الد راسة خمسة خيارات مقسمة إلى درجات كمايلي:

-درجة(1)غير موافق تماما .
-درجة (2) غير موافق.
-درجة (3) محايد.
-درجة (4) موافق.
-درجة (5) موافق تماما

وبهذف تسهيل الاعتماد على برنامج لإجراء الإختبارات اللازمة تم ترميز إجابات أفراد العينة، كما تم ترميز المتغيرات الشخصية كمايلي:

الجدول رقم(04-02): ترميز المتغيرات الشخصية.

المتغير	الفئة	الترميز
الجنس	ذكر	1
	أنثى	2
الشهادة العلمية	ليسانس	1
	ماستر	2
	ماجستير	3
	دكتوراه	4
	شهادة مهنية	5
التخصص الأكاديمي	مالية	1
	محاسبة	2
	تدقيق	3
	أخرى	4
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	1
	من 5 إلى 15	2
	أكبر من 15	3
المنصب	محاسب	1

	مدقق	2
	آخر	3

المصدر : من إعداد الطالبة.

كما تمَّ الاعتماد على الأسئلة المغلقة في هذه الدراسة، حيث أنَّ أفراد العينة عند الإجابة على عبارات محاور الدراسة يكونون مجبرين على اختيار أحد الدرجات الخمسة وهي غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة.

كما تم ترميز عبارات الاستبيان بالرمز Q لكل عبارة متبوعة برقمها، وبما أن الإستمارة تحتوي على 70 سؤال تم ترقيمها من Q6 إلى Q75.

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية .

بعد الإنتهاء من توزيع الإستبيان على المبحوثين تم تكميم البيانات بتحويلها من بيانات كيفية إلى بيانات كمية حتى تسهل مهمة إجراء العمليات الإحصائية اللازمة لعملية التحليل، إذ تمت مراجعة الاستمارات المستلمة عن طريق استخدام (SPSS) برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ، وذلك بعد التأكد من أن جميع الأسئلة تم الإجابة عليها من قبل المبحوثين واستبعاد الإستمارات ذات البيانات غير المكتملة، كما تم إعداد دليل للترميز، إذ حولت البيانات الكيفية إلى رموز رقمية حتى يمكن التعامل معها كميا، وللوصول إلى ذلك أعد جدول لتعريف المتغيرات التي تحتاجها الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، ومطابقة الاستبيان جميع البيانات(رقم العبارة، واسم المتغير، ووصف المتغير، وقيم المتغير وغير ذلك.)

بعد الإنتهاء من إعداد دليل الترميز تمت مراجعته للتأكد من خلوه من أي تناقض وقد تم تعريف المتغيرات في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية من خلال نافذة محرر البيانات ولقد اشتملت العملية على تعيين إسم المتغير وتحديد نوعه وتعيين وصف المتغير وقيمه وكذا تحديد القيم المفقودة وعرض المتغير، وبعد الانتهاء من ذلك تمت مراجعة هذه العملية لاستدراك أية أخطاء قبل إدخال البيانات المتعلقة بكل استمارة لتكون جاهزة للتحليل الإحصائي.

المطلب الأول : الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل.

تمت عملية تحليل البيانات واستخلاص النتائج من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، ونوع العينة، وأهداف الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروف اختصارا بـSPSS حيث قامت الطالبة بتفريغ وتحليل الإستبانات من خلال هذا البرنامج.

أولا: الأساليب الإحصائية المستخدمة.

من الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل مايلي:

- **معامل ارتباط" بيرسون** "بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك لتقدير الإتساق الداخلي لأداة الدراسة.

- **المتوسط الحسابي،** وذلك لمعرفة مدى إرتفاع أو إنخفاض إجابات مفردات عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، كما أن المتوسط الحسابي يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي.

- **الإنحراف المعياري،** إذ استخدم للتعرف على مدى انحراف إجابات مفردات العينة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطه الحسابي، كما يوضح الإنحراف المعياري التشتت في إجابات مفردات العينة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الإجابات وانخفض تشتتها. بالإضافة إلى أنه في الحالة التي يكون فيها الانحراف المعياري أقل من الواحد الصحيح يمكن القول بتركز الإجابات وعدم تشتتها، أما في الحالة التي يكون فيها الانحراف المعياري مساويا للواحد الصحيح أو أكبر منه فهذا يعني عدم تركز الإجابات وتشتتها، كما يمكن الاستفادة من الإنحراف المعياري في ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي لصالح العبارات الأقل تشتتا عند تساوي المتوسط المرجح.

- **معامل الثبات ألفا كرونباخ Alpha Cronbach** يستعمل لإجراء إختبار الثبات لعبارات الإستبيان، ومعامل الثبات يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فان قيمة المعامل مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فان قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح.

- **اختبار التوزيع الطبيعي:** تم استخدام اختبار كولمجروف–سمرنوف Smirnov Kolmogorov- Test Test والذي يحدد ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

–**اختبار T في حالة عينة واحدة T-test** ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

- **إختبار T في حالة عينتين Independent Simple T-test** وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.

- **إختبار تحليل التباين الأحادي One way Analysis of Variance (ANOVA)** وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

- **تحليل الإنحدار الخطي البسيط** من أجل تبيان الأثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع **وتحليل الإنحدار المتعدد** من أجل الوصول إلى تحديد معادلة الإنحدار التي تترجم الأثر الذي يخلفه تبني كل من مبادئ حوكمة الشركات وركائزها على تحسين الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية في المجمع الصناعي صيدال، فهو يتخدم للتوقع أو التنبأ بقيمة المتغير التابع Y بدلالة المتغيرات المستقلة X، وتأخد هذه المعادلة الشكل التالي[1]:

$$Y=\beta_0 +\beta_i x +e$$

Y: المتغير التابع جودة المعلومة المالية .

X: المتغير المستقل حوكمة الشركات.

β_0**:** هو الجزأ المقطوع من المحور الرأسي ويعكس قيمة **Y** في حالة **X=0.**

β_i**:** هو الخطأ العشوائي.

ثانيا: الإختبارات المرتبطة بأداة الدراسة.

1- قياس صدق الإستبيان

يمكن التعرف على صدق وثبات الاستبيان المستخدم في الدراسة، باستخدام عدة اختبارات منها صدق أداة الدراسة، وذلك من خلال الصدق الظاهري، حيث تم عرض الاستبيان على لجنة المحكمين الظاهرة بالملحق، ولمعرفة الصدق البنائي لأداة الدراسة تم حساب مصفوفة الإرتباط بين عبارات الإستبيان والدرجة الكلية للأداة، كما يوضحه الجدول التالي:

[1] أبوبكر بوسالم: **دور التمكين الإداري في التميز التنظيمي" دراسة ميدانية على شركة سونطراك البترولية الجزائرية-"المديرية الجهوية للإنتاج بحاسي الرمل** - ، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر،2014 ، ص:216.

الجدول رقم(04-03): معامل الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان

العبارات	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
القسم الأول	0.752**	0.000
المحور الاول	0.974**	0.000
المبدأ 1	0.601**	0.000
المبدأ 2	0.662**	0.000
المبدأ3	0.745**	0.000
المبدأ 4	0.771**	0.000
المبدأ5	0.581**	0.000
المبدأ 6	0.798**	0.000
المحور الثاني	0.995**	0.000
ركيزة إدارة المخاطر	0.767**	00.00
ركيزة الافصاح	0.818**	0.000
ركيزة الرقابة	0.780**	0.000
القسم التالث	0.821**	0.000
الخصائص الأساسية	0.608**	0,000
خاصية الملائمة	0,328**	0.000
خاصية الموثوقية	0.654**	0.000
الخصائص الثانوية	0.742**	0,000
خاصية الثبات	0.512**	0.000

خاصية القابلية للفهم	0.731**	0.000
خاصية القابلية للمقارنة	0.682**	0.000

****الإرتباط دال حصائيا عند مستوى معنوية 0.01.**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

توضح بيانات الجدول أعلاه قيم معامل الارتباط" بيرسون "بين المحاور وأبعادها والدرجة الكلية للأداة، حيث أنها كلها جاءت معنوية بمعنى أن مستوى دلالتها قد بلغ 0.000 ،أي أنها كلها أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0,05 ، ما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة بين كل محور والقسم الذي ينتمي إلية، حيث حقق المحور الثاني أقوى ارتباط بقيمة 0.995.

إذن من خلال ما سبق يمكن القول بأنه يوجد إرتباط بنائي للإستبيان المستخدم في الدراسة، كما يمكن تأكيد ذلك من خلال التعرف على علاقة الإرتباط بين العبارات والأداة ككل، وهو مايوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(04-04):علاقة الارتباط بين العبارات والأداة ككل

العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
Q6	0.651**	0.000	Q30	0.564**	0.000	Q54	0.625**	0.000
Q7	0.600**	0.000	Q31	0.604**	0.000	Q55	0.273**	0.000
Q8	0.668**	0.000	Q32	0.596**	0.000	Q56	0.234**	0.000
Q9	0.653**	0.000	Q33	0.269**	0.000	Q57	0.252**	0.000
Q10	0.563**	0.000	Q34	0.653**	0.000	Q58	0.379**	0.000
Q11	0.744**	0.000	Q35	0.621**	0.000	Q59	0.741**	0.000
Q12	0.802**	0.000	Q36	0.551**	0.000	Q60	0.670**	0.000
Q13	0.718**	0.000	Q37	0.663**	0.000	Q61	0.614**	0.000
Q14	0.715**	0.000	Q38	0.417**	0.000	Q62	0.516**	0.000
Q15	0.741**	0.000	Q39	0.627**	0.000	Q63	0.214**	0.000
Q16	0.736**	0.000	Q40	0.620**	0.000	Q64	0.369**	0.000
Q17	0.654**	0.000	Q41	0.603**	0.000	Q65	0.337**	0.000
Q18	0.634**	0.000	Q42	0.627**	0.000	Q66	0.438**	0.000
Q19	0.659**	0.000	Q43	0.584**	0.000	Q67	0.459**	0.000
Q20	0.687**	0.000	Q44	0.727**	0.000	Q68	0.369**	0.000
Q21	0.312**	0.000	Q45	0.800**	0.000	Q69	0.482**	0.000
Q22	0.542**	0.000	Q46	0.702**	0.000	Q70	0.549**	0.000

Q23	0.475**	0.000	Q47	0.697**	0.000	Q71	0.645**	0.000
Q24	0.573**	0.000	Q48	0.734**	0.000	Q72	0.518**	0.000
Q25	0.631**	0.000	Q49	0.731**	0.000	Q73	0.475**	0.000
Q26	0.559**	0.000	Q50	0.652**	0.000	Q74	0.604**	0.000
Q27	0.660**	0.000	Q51	0.630**	0.000	Q75	0.546**	0.000
Q28	0.694**	0.000	Q52	0.684**	0.000			
Q29	0.642**	0.000	Q53	0.691**	0.000			

****الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة0.01**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(معنوية) $Sig \leq 0.01$ ، وبذلك تعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

2- قياس ثبات الاستبيان Cronbach's Alpha

والذي يقصد به أن تعطي هذه الأداة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبيان يعني الاستقرار في نتائج الإستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وتتراوح قيم هذا الأخير بين الصفر والواحد الصحيح، بحيث تعبر القيم القريبة منCoefficient الواحد عن ثبات وموثوقية مرتفعة، والقيم القريبة من الصفر تعبر عن ثبات وموثوقية منخفضة، ومن الناحية التطبيقية يعد المقياس ضعيفا إذا كانت قيمة المعامل ألفا أقل من 60% ، ومقبولا اذا كانت قيمته تتراوح بين 60 % و 70% ، وجيدا بين 70% و 80% ، وممتاز إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ أكبر80%، وتم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم(04-05) :معامل الثبات الفا كرومباخ

المتغير	قيمة الاختبار	مستوى القياس
القسم الاول: حوكمة الشركات	0.840	ممتاز
المحور الاول: مبادئ حوكمة الشركات	0.892	ممتاز
المحور الثاني: ركائز حوكمة الشركات	0.905	ممتاز
القسم الثاني: جودة المعلومة المالية	0.846	ممتاز
الاستبيان ككل	0.750	جيد

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معاملات الثبات حققت نتائج ممتازة في كل من القسم الأول بمحوريه (مبادئ ، ركائز)، والقسم الثاني المتمثل في الخصائص النوعية التي تحكم جودة المعلومة المالية، أما بالنسبة لقيمة معامل الثبات للأداة ككل فقد قدرت قيمته أيضا ب0.750، وكلها كانت أكبر تماما من 70% مما يدل على ثبات جيد للاستبيان حسب المقاييس المحددة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تمت الاشارة إليها سابقا كما توحي هذه القيمة بأن الإستبانة ثابتة ويمكن الإعتماد على نتائجها والاستفادة منها في التفسير.

3- اختبار التوزيع الطبيعي

تم تحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS ولإختبار التوزيع الطبيعي للبيانات Normality Distribution Test تم استخدام اختبار كولمجروف-سمرنوف Smirnov Kolmogorov- Test والذي يحدد ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وفق الفرضيتين التاليتين[1]:

الفرضية الصفرية :H_0 المجتمع يتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة :H_1 المجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي.

حيث يتم قبول الفرض الصفري H_0 إذا كانت قيمة المعنوية أكبر أو تساوي 0.05 أي

[1] أمحمد بوزيان ثيغزة: **التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمهما ومنهجيتهما باستخدام حزمة SPSS وليزرل LISEREL**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص:01.

($Sig \geq 0.05$) ، والعكس إذا كانت قيمة المعنوية أصغر أو تساوي 0.05 أي ($Sig \leq 0.05$)عندئذ نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل H_1 والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (04-06) : نتائج إختبار التوزيع الطبيعي.

القسم	عدد الفقرات	إختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف-سمرنوف	Sig
المحور الأول: مبادئ حوكمة الشركات	**32**	**0.078**	**0.130**
المحور الثاني: ركائز حوكمة الشركات	**21**	**0.064**	**0.200**
القسم الثاني: جودة المعلومة المالية	**16**	**0.084**	**0.063**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن مستوى الدلالة لكل الأقسام الخاصة بمتغيرات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة **Sig=0.05** ، مما يدل على قبول الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على أن هذا التوزيع يتبع التوزيع الطبيعي، مما يؤهل هذه الإستبانة لإجراء الإختبارات الإحصائية المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة المتعلقة بهذه الأقسام.

وبهذا تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات أداة الدراسة، وأنها تتبع التوزيع الطبيعي، مما يجعلها على ثقة من صحتها وثبات نتائجها وصلاحيتها للتوزيع والتحليل، وتكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لخصائص عينة الدراسة

الفرع الأول: البيانات الشخصية لعينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 112 مفردة، وبعد توزيع الإستبيان تم استرجاع 107 إستبيان، وبعد عملية الفرز تم إستبعاد 02 إستبيان بسبب عدم جدية المبحوثين في الإجابة على كل الأسئلة، ومنه فقد تم إعتماد 105 إستبيان. بحيث يتميز المبحوثين بمجموعة من الخصائص الشخصية والوظيفية، والمتمثلة في الجنس، الشهادة العلمية، التخصص الأكاديمي، سنوات الخبرة، المنصب الوظيفي.

أولا: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس: يمكن توضيح توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الجنس من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04-07): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	50	48.6%
أنثى	55	51.4%
المجموع	105	100%

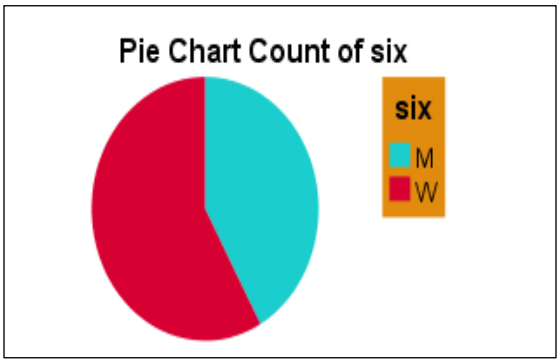

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss

يبين الجدول أعلاه أن 51.4 %من عينة الدراسة من فئة الإناث ، في حين بلغت نسبة الذكور48.6% من مجموع المبحوثين في المؤسسة.

ثانيا: توزيع عينة البحث حسب الشهادة العلمية

يمكن توضيح توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الجنس من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(04-08) : توزيع عينة البحث حسب الشهادة العلمية

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المؤوية
ليسانس	16	%15.2
ماستر	18	%17.1
ماجستير	36	%34.3
دكتوراه	6	%5.7
شهادة مهنية	29	%27.7
المجموع	105	%100

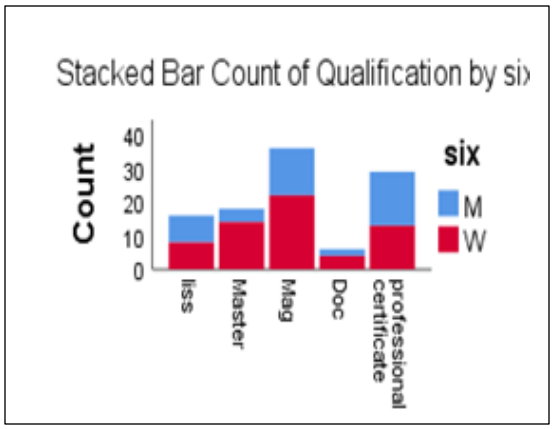

المصدر: من إعداد اطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين الجدول أعلاه أن 72.3% من عينة الدراسة ذو مستوى جامعي، في حين قدرت نسبة المبحوثين الحائزين على شهادة ماجيستير قدرت ب 34.3% وهي أكبر نسبة من الموظفين في

المؤسسة، وبالنسبة للموظفين الحاملين شهادة دكتوراه قدرت نسبتهم 5.7% وهي أصغر نسبة، هذا ما يعكس سياسة التوظيف التي ترتكز على توظيف الإطارات.

ثالثا: توزيع عينة الدراسة حسب التخصص الأكاديمي

يمكن توضيحها فيمايلي:

الجدول رقم(04-09): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص الأكاديمي

	العدد	النسبة المؤوية
مالية ومحاسبة	62	%59
تدقيق	37	%35.2
أخرى	06	%5.8
المجموع	105	%100

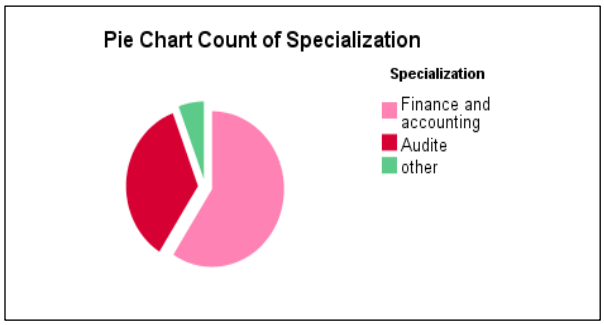

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول أعلاه أن 94.2% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي هو مالية ومحاسبة، تدقيق، وهذا ما يمكننا من الحكم على عينة الدراسة والقول أنها عينة متخصصة وتتمتع بمعارف محاسبية ومالية ثرية في مجال عملها.

رابعا: توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة

يمكن توضيحها في الجدول أدناه

الجدول رقم(04-10) : توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المؤوية
أقل من 05 سنوات	27	%25.7
من 05 إلى 10 سنوات	51	%48.6
أكثر من 10 سنوات	27	%25.7
المجموع	105	%100

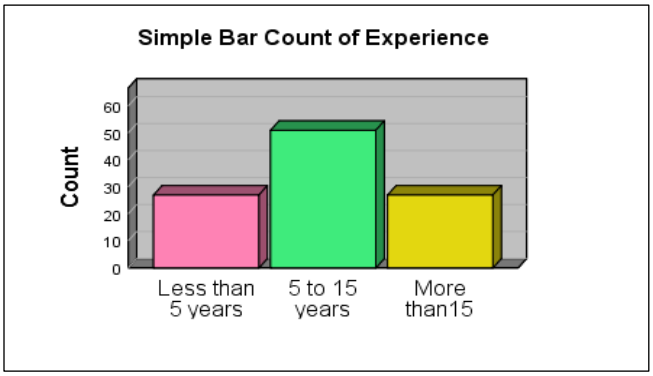

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss

يبين الجدول أعلاه أن نسبة 74.3% من المبحوثين هم موظفين بالمؤسسة لأكثر من خمس سنوات، وأن نسبة 25.7% أيضا هم موضفون لأكثر من عشرة سنوات ما ينعكس إيجابا على نوعية البيانات التي تتوفر عليها هذه الفئة نظرا لخبرتها في مجال المالية والمحاسة، ما يمككنا القول بمصداقية البيانات المتحصل عليها من قبلهم.

خامسا: توزيع عينة البحث حسب المنصب

يمكن إدراجها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(04-11) : توزيع عينة البحث حسب المنصب

المنصب	العدد	النسبة
محاسب	65	%62
مدقق	31	%29.5
أخرى	09	%8.5
المجموع	105	%100

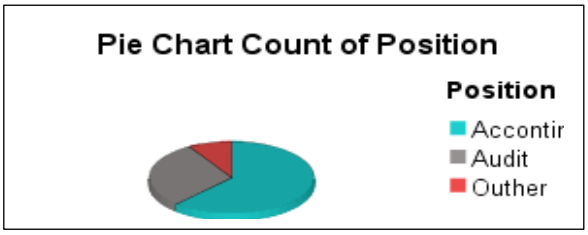

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين الجدول أعلاه أن 91.5% من المبحوثين يشغلون منصب محاسب أو مدقق حسابات في المؤسسة، أما باقي النسبة 8.5 %فهم يشغلون مناصب إدارة مالية في المجمع.

<u>الفرع الثاني: محاور الدراسة حسب إجابات المبحوثين</u>

للقيام بعملية الوصف الإحصائي لإجابات عينة الدراسة، لابد من عرض وتحليل نتائج عبارات الإستبيان لجميع محاور الدراسة، وتم تحديد المقياس المعتمد في تقييم إتجاهات أراء معدي الكشوف المالية بمؤسسة صيدال بواسطة المعادلة التالية:

طول الفئة = المدى ⁄ قيمة أعلى فئة.

وبما أنه تم الإعتماد على مقياس ليكارت الخماسي، فإن:

المدى= قيمة أعلى فئة – قيمة أدنى فئة، 5-1=4

وبالتالي فإن :

طول الفئة = 4÷5= 0,8

ومن تم يمكن وضع مجال الموافقة للخيارات على الشكل التالي:

الجدول رقم (04-12): مجالات تقييم الوزن النسبي للمتوسط الحسابي

مجال الموافقة	[1 -1.8]	[1.8 - 2.6]	[2.6 -3.4]	[3.4 -4.2]	[4.2 -5]
العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما

المصدر: من إعداد الطالبة.

أولا- فقرات القسم الثاني: واقع تطبيق حوكمة الشركات في مؤسسة صيدال

تم قياس أبعاد المحور الأول الخاص بالمتغير المستقل واقع تطبيق حوكمة الشركات بمؤسسة صيدال بتسعة وأربعين عبارة (49) مقسمة على محورين كمايلي:

1- فقرات المحور الأول : والذي يعنى بدراسة مبادئ حوكمة الشركات في مؤسسة صيدال، ويتضمن هذا المحور ستة مبادئ بمجموع ثلاثة وثلاثين (33)عبارة، ويمكن عرض المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للإجابات في الجدول التالي:

الجدول رقم (04- 13): إجابات المبحوثين لعبارات المحور الأول- مبادئ حوكمة الشركات-

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب العبارة	الدرجة
المبدأ الأول: ضمان الإطار اللازم لتفعيل حوكمة الشركات		**3.552**	**0.800**	**03**	**موافق**
Q6	تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قوانين حوكمة الشركات المعمول بها.	3.790	1.237	03	موافق
Q7	لدي إطلاع كاف حول موضوع حوكمة الشركات في مجال ممارسة العمل .	3.742	1.135	04	موافق
Q8	يؤثر الشكل القانوني للمؤسسة في درجة تطبيقها لمبادئ الحوكمة	3.581	1.158	14	موافق
Q9	يساهم الهيكل التنظيمي في تسهيل العمل بمبادئ حوكمة الشركات	3.542	1.248	20	موافق
Q10	توجد على مستوى المؤسسة هيئة مسؤولة عن تقيم مدى تطبيق قواعد الحوكمة .	3.666	1.214	08	موافق
Q11	تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قوانين حوكمة الشركات المعمول بها.	3.820	1.188	01	موافق

المبدأ الثاني: حماية خقوق المساهمين	**3.415**	**0.740**	**02**	**موافق**
Q12 تعد المؤسسة قائمة الحقوق الاساسية للمساهمين .	3.650	1.303	09	موافق
Q13 تتضمن قائمة الحقوق الحق في تسجيل الملكية ، تحويل أو نقل الأسهم .	3.619	1.313	11	موافق
Q14 يسمح للمساهمين الاطلاع على تقرير المراجع الخارجي	3.609	1.319	12	موافق
Q15 تتضمن قائمة الحقوق الحق في الإطلاع على الدفاتر المحاسبية والقوائم المالية للمؤسسة.	3.571	1.299	15	موافق
Q16 تتضمن حقوق التصويت انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.	3.323	1.188	28	محايد
المبدأ الثالث: المعاملة العادلة للمساهمين	**3.143**	**0.833**	**06**	**محايد**
Q17 تحفظ المؤسسة حقوق جميع المساهمين دون تميز بين صغار المساهمين وكبار المساهمين .	3.409	1.335	24	موفق
Q18 يحصل كل مساهم على جزء من الأرباح التي يستحقها .	3.447	1.278	22	موافق
Q19 يعامل المساهمين المنتمون الى نفس الفئة معاملة متكافئة .	3.238	1.255	31	محايد
Q20 يحصل كل المساهمين على نفس المعلومات المتعلقة بالمؤسسة وفي نفس الوقت .	3.239	1.444	30	محايد
Q21 يمكن للمساهمين التصويت حضوريا أو غيابيا مع إعطاء نفس الأثر للأصوات التي تم الإدلاء بها.	3.228	1.226	32	محايد
المبدأ الرابع: تفعيل مسؤوليات مجلس الادارة	**3.395**	**0.923**	**04**	**محايد**
Q22 يتم الإعتماد على مسير غير مساهم في إدارة الشركة .	3.552	1.232	16	موافق
Q23 يراقب مجلس الادارة عمل الادارة التنفيذية.	3.581	1.166	13	موافق
Q24 يحق للمساهين ومجلس الإدارة مساءلة المسير حول توجيه رؤوس الأموال والنتيجة المحصلة.	3.800	1.303	02	موافق
Q25 يحتوي مجلس الادارة في المؤسسة على لجنة تعينات.	3.723	1.362	05	موافق
Q26 تقوم لجنة التعينات بتقديم تقرير دوري عن مختلف نشاطاتها .	3.704	1.292	07	موافق
Q27 يجري مجلس الإدارة تقيم داتي لقدرته على تنفيد مهام وتلبية تطلعات المساهمين.	3.647	1.208	10	موافق
Q28 يتراوح عدد أعضاء مجلس الإدارة من 5 إلى 13 عضو.	3.390	1.326	27	محايد
Q29 يشرف مجلس الادارة على عمليات الافصاح والاتصال.	3.396	1.304	26	محايد
المبدأ الخامس: آليات حماية حقوق أصحاب المصالح	**3.326**	**0.904**	**05**	**محايد**
Q30 تشجع مؤسستكم عملية التواصل مع اصحاب المصالح.	3.708	1.216	06	موافق
Q31 يتم تدريب المدراء من اجل التعامل مع اصحاب المصالح.	3.457	1.232	21	موافق
Q32 يتم السماح لاصحاب المصالح بالاتصال مع مجلس الادارة للتبليغ عن الممارسات اللاأخلاقية	3.428	1.284	23	موافق

Q33	يسمح القانون الداخلي للمؤسسة بتقديم تبرير لاصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم بالاضافة الى تعويض مناسب.	3.260	1.265	27	محايد
المبدأ السادس: الإفصاح و الشفافية		**3.689**	**0.858**	**01**	**موافق**
Q34	يتم إعتماد مبدأ الإفصاح والشفافية من قبل مؤسستكم.	3.545	1.324	17	موافق
Q35	تعتمد مؤسستكم على أسلوب الإفصاح الإختياري.	3. 400	1.344	25	موافق
Q36	يتم الإفصاح عن المعلومات بصفة منتظمة تضمن وصول المستجدات في الوقت المناسب.	3.314	1.265	29	محايد
Q37	يساعد الإفصاح في إعداد القوائم المالية المنشورة بصورة سليمة بعيدة عن التحيز الشخصي.	3.523	1.350	18	موافق
Q38	يزيد الإفصاح من درجة الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبة المتضمنة في القوائم المالية.	3.544	1.344	01	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات spss

تبين معطيات الجدول أعلاه أن إجابات المبحوثين فيما تعلق بمحور مبادئ حوكمة الشركات تتخذ المنحى التالي:

- العبارات التي تندرج تحت مضمون المبدأ الأول "ضمان الأساس اللازم لتفعيل حوكمة الشركات" والمرقمة من Q6 إلى Q10 جاءت كلها بوزن موافق أي أن المتوسط الحسابي لها أكبر من 3,4 والذي يتراوح بين3.542 و3.790، حيث حققت العبارة الأولى أكبر قيمة والعبارة التاسعة أقل قيمة، أما بالنسبة لإجمالي الإجابات حول هذا المبدأ فقد قدر المتوسط الحسابي 3.413 وانحراف معياري 0.804 مما يدل أن الإجابات توجهت إلى درجة موافقة متوسطة، وهذا يدل على أن مؤسسة صيدال تعتمد على سياسة ومعايير واضحة من أجل تفعيل إطار لحوكمة الشركات. .
- العبارات التي تشكل مضمون المبدأ الثاني " حماية حقوق المساهمين" والمرقمة من11 Q إلى Q16 بحيث يتراوح المتوسط الحسابي لهذه العبارات بين 3.323 و 3.820 وبالتالي فقد جاءت كل العبارات بدرجة موافق، بإستثناء العبارة الأخيرة بمتوسط حسابي أقل من 3.4 مايقابل درجة محايد، أما بالنسبة لإجمالي الإجابات حول هذا المبدأ فقد قدر المتوسط الحسابي 3.415 وانحراف معياري 0.740 مما يدل أن الإجابات توجهت إلى درجة موافقة مرتفعة، وهذا يدل على أن مؤسسة صيدال تعتمد على آليات مناسبة وفعالة لحماية حقوق المساهمين، كما يلاحظ أن هناك شبه إجماع كلي بين عينة البحث حول مضمون العبارة التي تنص على أن المجمع يلتزم بإعداد قائمة الحقوق الأساسية للمساهمين

والتي احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية من مجموع العبارات التي تشكل المحور الأول، وهذا الأمر يحسب للمجمع .

- العبارات المرقمة من Q17 إلى Q21 والتي تشكل المبدأ الثالث " المعاملة العادلة للمساهمين" فقد حصر المتوسط الحسابي لها بين كأقل قيمة 3.232 و 3.447 أكبر قيمة، إذ حققت العبارة الأولى والثانية درجة موافق بمتوسط حسابي يفوق 3.4 في حين لم يتجاوز المتوسط الحسابي لباقي عبارات هذا المبدأ 3.4 وهو ما يفسر إعطاءها درجة محايد، أما بالنسبة لإجمالي هذا المبدأ فقد قدر المتوسط الحسابي 3.143 بانحراف معياري 0.833، مما يدل على أن درجة الاستجابة لهذا المبدأ لا تتجاوز درجة الحياد، وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة على عبارات هذا المبدأ، مما يدل على أنه هناك بعض التجاوزات في الممارسات التي تضمن المعاملة العادلة لجميع المساهمين سواء كبار المساهمين أو الصغار منهم من حيث الحصول على نفس المعلومات المتعلقة بالمؤسسة وفي نفس الوقت وغيرها من التجاوزات التي يمكن أن تخل بهذا المبدأ.
- يضم المبدأ الرابع" تفعيل مسؤولية مجلس الإدارة" يضم العبارات المرقمة من Q22 إلى Q29، حيث حققت جميع عبارات هذا المبدأ متوسط حسابي أكبر من 3.4 أي ما يقابله درجة موافق، إلا أن العبارتين Q28 و Q29 قد قل متوسطهما الحسابي عن 3.4 مايفسر درجة محايد، أما بالنسبة لإجمالي هذا المبدأ فقد قدر المتوسط الحسابي3.395 بانحراف معياري 0.923، مما يدل على أن درجة الإستجابة لهذا المبدأ لا تتجاوز درجة الحياد، وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة على عبارات هذا المبدأ، مما يدل على أنه هناك خلل على مستوى هيكل أو مسؤوليات مجلس الادارة بما لا يتماشى مع متطلبات حوكمة الشركات في جزئها المخصص بمسؤوليات مجلس الادارة.
- حصر المتوسط الحسابي لعبارات المبدأ الخامس " آليات حماية حقوق أصحاب المصالح " والمرقمة من Q30 إلى Q33 بين 3.260 و 3.708 ، وهذا ما يفسر وجود عبارات أخذت درجة موافق وهي العبارات Q30، Q31 وQ32، في أخذت العبارة درجة محايد، أما بالنسبة لإجمالي هذا المبدأ فقد قدر المتوسط الحسابي 3.326 بانحراف معياري 0.904، مما يدل على أن درجة الاستجابة لهذا المبدأ لا تتجاوز درجة الحياد، وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة على عبارات هذا المبدأ، من جهة ومن جهة أخرى يدل على عدم تشجيع إدارة المؤسسة لعملية التواصل مع أصحاب المصالح بحيث لا ينص القانون الداخلي للمؤسسة بتقديم تبرير أو تعويض لأصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم .
- في حين حصر المتوسط الحسابي للعبارات المكونة للمبدأ السادس والمرقمة من Q 34 إلى Q38 بين 3.314 و 3.545 حيث جاءت عبارات هذا المبدأ بدرجة موافق بإستثناء العبارة Q 36 والتي

مضمونها" يتم الإفصاح عن المعلومات بصفة منتظمة تضمن وصول المستجدات إلى الأطراف الداخلية والخارجية في الوقت المناسب" التي أخذت درجة محايد، أما بالنسبة لإجمالي إجابات أفراد العينة حول هذا المبدأ فقد قدر المتوسط الحسابي 3.689 وانحراف معياري 0.858 فقد حقق هذا المبدأ من بين كل المبادئ أكبر متوسط حسابي ما يوجه الأنظار حول الأهمية النسبية لهذا المبدأمن جهة ، ومن جهة أخرى فهو يدل أن الإجابات توجهت إلى درجة موافقة مرتفعة، وهذا يدل على أن مؤسسة صيدال يعتمد على آليات جيدة في عملية الافصاح.

أما بالنسبة لقيم الإنحراف المعياري لكل من العبارات المكونة للمبادئ الستة فقد كانت كلها أقل من الواحد الصحيح ،حيث تراوحت بين0.740 و0.923، وهذا ما يفسر تقارب وجهات نظر المبحوثين وعدم تشتتها.

- **وللتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات هذا المحور فقد تم اللجوء إلى استخدام اختبار T في حالة عينة واحدة T-test وكانت النتائج موضحة في الجدول كالتالي :**

الجدول رقم (04- 14): اختبار T في حالة عينة واحدة T-test

المحور 1	المتوسط	الانحراف	درجة الحرية	T	Sig
المبادئ	**3.552**	**0.800**	**104**	**45.478**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات spss.

تبين نتائج الجدول السابق أن قيمة T **(45.478)** وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.005، ومنه يمكن القول أن الإجابات قد أتجهت نحو درجة الموافقة بالنسبة لمجمل عبارات محور مبادئ حوكمة الشركات.

ثانيا- فقرات المحور الثاني: والذي يعنى بدراسة ركائز حوكمة الشلركات في مؤسسة صيدال، ويتضمن هذا المحور ثلاثة ركائز بمجموع ستة عشر (16)عبارة، ويمكن عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات في الجدول التالي:

الجدول رقم(04-15) :إجابات المبحوثين لعبارات المحور الثاني- ركائز حوكمة الشركات-

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب العبارة	الدرجة
الركيزة الأولى: إدارة المخاطر		**3.681**	**1.038**	**01**	**موافق**
Q39	يزيد نظام حوكمة الشركات من فعالية الاجراءات الوقائية للتقليص من حدة المخاطر .	3.819	1.254	10	موافق
Q40	يوجد على مستوى مجلس الادارة لجنة خاصة بادارة المخاطر.	3.742	1.126	30	موافق
Q41	تقدم لجنة ادارة المخاطر تقرير دوري تقييمي للمخاطر المحتمل التعرض لها.	3.685	1.179	50	موافق
Q42	وجود لجنة ادارة المخاطر تحد من الدوافع الانتهازية لمجلس الادارة	3.542	1.286	90	موافق
الركيزة الثانية: الإفصاح		**3.671**	**1.071**	**02**	**موافق**
Q43	يعمل الافصاح على وضع حد للاشاعات داخل الشركة.	3.657	1.027	60	موافق
Q44	يتم الافصاح عن عوامل الخطر المتوقع.	3.781	1.028	20	موافق
Q45	يتم الافصاح عن هيكل واساليب الحوكمة المعمول بها	3.685	1.207	40	موافق
الركيزة الثالثة : الرقابة		**3.490**	**1.132**	**03**	**موافق**
Q46	يؤكد نظام الرقابة الداخلية أن العمليات التي تم تسجيلها تتصف بالموثوقية.	3.619	1.340	80	موافق
Q47	يعمل نظام الرقابة الداخلية على التاكم من ان الاصول المصرح بها في الدفاتر المحاسبية هي الاصول الموجودة فعلا بالشركة.	3.628	1.317	70	موافق
Q48	عدم الجمع بين منصب رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيدي يزيد من فعالية نظان الرقابة الداخلية.	3.542	1. 315	10	موافق
Q49	هيكل الملكية المركز يزيد من عمليات رقابة المساهمين على مجلس الادارة.	3.333	1.173	15	محايد
Q50	تؤدي لجنة المراجعة دور الوسيطبين المراجع الداخلي ومجلس الادارة والمراجع الخارجي.	3.400	1.341	13	موفق
Q51	استقلالية لجنة المراجعة يزيد من فعالية عمليات الرقابة الممارسة من قبلها.	3.400	1.283	14	موافق
Q52	يتصف المراجع الخارجي بالمووعية والحياد في اعداد تقريره.	3.495	1.256	11	موافق
Q53	يهدف المراجع الخارجي من خلال تقريره الى القضاء علىالسلوك الانتهازي.	3.238	1.457	16	موافق
Q54	يساهم تقرير المراجع الخارجي في زيادة الثقة وجودة المعلومة المالية.	3.361	1.323	12	محايد

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

تبين نتائج الجدول السابق أن لركيزة إدارة المخاطر المتوسط الحسابي الأكبر حيث قدر ب**3.681** بانحراف معياري **1.038**، كما أن العبارة **Q39** "يزيد نظام حوكمة الشركات من فعالية الإجراءات الوقائية للتقليص من حدة المخاطر" احتلت المرتبة الأولى في التصنيف من بين جميع عبارات المحور وهذا يدل على الأهمية النسبية لكل من هذه الركيزة والعبارة ، وأن هناك شبه إجماع بدرجة الموافقة على محتواهما (العبارة والمحور)، في حين قد أخذت باقي عبارات هذه الركيزة درجة موافق بمتوسط حسابي يفوق **3.4**.

في حين حصر المتوسط الحسابي للعبارات المكونة لركيزة الإفصاح بين **3.657** و **3.781** ، مما يدل أن الإجابات توجهت إلى درجة موافقة مرتفعة، وهذا يدل على أن صيدال يعتمد على آليات مناسبة وفعالة للإفصاح، كما يلاحظ أن هناك شبه إجماع كلي بين المبحوثين حول مضمون العبارة **Q44** التي تنص على أن المؤسسة تلتزم بالإفصاح عن عناصر الخطر المتوقع وهذا ما تعكسه قيمة المتوسط الحسابي المقدرة **3.781**.

أما بالنسبة لركيزة الرقابة نلاحظ أنه هناك تباين طفيف في إجابات المبحوثين، فقد بلغ المتوسط الحسابي لمجوع فقراتها**3.490** مما يدل أن الإجابات توجهت إلى درجة موافق بحيث يمكن اعتبار هذه القيمة مؤشر لرضا المستجوبين عن نظام الرقابة المطبق من قبل المجمع والذي ينعكس إيجابا على جودة المعلومة المالية ، بينما حصر المتوسط الحسابي للفقرات بين **3.333** و**3.628** وهذا ما يشير على أن هناك قيم أقل من درجة الموافقة (**3.4**) وهي الفقرتين **Q53** و **Q49** بمتوسط حسابي (**3.238** و**3.333**) على التوالي مما يدل على أن متوسط الإجابات قد انخفض إلى مستوى الحياد.

- وللتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات هذا المحور فقد تم اللجوء إلى استخدام اختبار T في حالة عينة واحدة T-test وكانت النتائج موضحة في الجدول كالتالي :

الجدول رقم (04- 16): اختبار T في حالة عينة واحدة T-test

المحور2	المتوسط	الانحراف	درجة الحرية	T	Sig
الركائز	**3.558**	**0.896**	**104**	**40.694**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات spss.

تبين نتائج الجدول السابق أن قيمة T **(40.694)** وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية **0.005**، وأن قيمة المتوسط الحسابي **(3.558)** وهي أكبر من **(3.4)**، ومنه يمكن القول أن إجابات المبحوثين قد أتجهت نحو درجة الموافقة بالنسبة لمجمل عبارات محور ركائز حوكمة الشركات.

ثالثا- فقرات القسم الثالث: جودة المعلومة المالية.

كما تم الاشارة سابقا فإن جودة المعلومة المالية تقاس بمدى توفر مجموعة من الخصائص الأساسية والثانوية، حيث تم قياس هذه الخصائص ب واحد وعشرون عبارة مرقمة من 54 إلى 75 عبارة وزعت على هذه الخصائص، ويمكن عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-17):إجابات المبحوثين لعبارات القسم الثالث- خصائص جودة المعلومة المالية-

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	ترتيب العبارة	درجة
الخصائص الأساسية		**3.218**	**0.816**	**02**	**محايد**
الملائمة		**3.204**	**1.013**	**01**	**محايد**
Q55	تصل المعلومة المالية في شكل قوائم وتقارير مالية لمستخدميها في الوقت المناسب.	3.209	1.214	19	محايد
Q56	تتسم المعلومة المالية بقدرتها على مساعدة متخد القرار في التنبؤ بنتائج الأحداث في الشركة.	3.142	1.368	20	محايد
Q57	للمعلومة المالية قيمة تأكيدية تنفي أو تاكد التنبؤات الماضية.	3. 492	1.220	14	موافق
Q58	تكون المعلومات المالية ذات قيمة أكبر عندما تتصف بالتطابق بين شكل ومحتوى المعلومة مع احتياجات متخد القرار.	3.257	1.323	18	محايد
الموثوقية		**3.228**	**0.958**	**01**	**محايد**
Q59	توحيد طرق واساليب القياس يزيد من درجة الثقة في المعلومة المالية.	3. 390	1.267	15	محايد
Q60	التعبير الصادق عن الحدث المالي يعزز الثقة في المعلومة المالية.	3.542	1.248	11	موافق
Q61	الافصاح عن كل التغيرات والتقييمات الضرورية التي طرأت على المعلومة المالية يزيد من درجة الموثوقية فيها .	3.030	1.176	21	محايد
Q62	تصور المعلومة المالية المضمون الذي تهدف إلى تقديمه تصويرا دقيقا يقلل	3.371	1.186	17	محايد

	من درجة الاخطاء.	3.782	1.110	06	موافق
Q63	تتوفر المعلومة المالية للاستخدام العام دون تحيز لطرف معين أو جهة معينة على حساب باقي الأطراف.				
الخصائص الثانوية		**3.706**	**0.786**	**01**	**موافق**
الثبات		**3.733**	**0.945**	**02**	**موافق**
Q64	يتم إعداد القوائم المالية بإعتماد طرق محاسبية موحدة.	3.781	1. 379	05	موافق
Q65	يتم إعتماد نفس الطرق المحاسبية من سنة لاخرى.	3.857	1.121	03	موافق
Q66	تطبق طرق وسياسات محاسبية لا تتعارض ومبادئ العمل المحاسبي.	3.772	1.120	07	موفق
Q67	يتم الاشارة إلى أي اختلاف في اعتماد الطرق المحاسبية وسبب التغيير في الملحق.	3.523	1.117	11	موافق
القابلية للفهم		**3.763**	**0.842**	**01**	**موافق**
Q68	الحاجة لتوفير خاصية القابلية للفهم لا يسمح بحذف المعلومات الملائمة بحجة أنها من الصعب فهمها.	3.647	1.192	10	موافق
Q69	كلما قلت درجة الدقة في المعلومة المالية كلما كانت أداة لطمس وإخفاء الحقائق .	3.876	1.253	02	موافق
Q70	تلعب قنوات الإتصال داخل المؤسسة دور مهم في التحكم في درجة قابلية المعلومة المالية للفهم.	3.381	1.171	16	محايد
Q71	تصبح المعلومة المالية غير قابلة للفهم في حال طالت الفترة التي تغطيها تلك المعلومات.	3.790	1.206	04	موافق
القابلية للمقارنة		**3.711**	**0.952**	**03**	**موافق**
Q72	تتصف القوائم والتقارير المالية بقابليتها للمقارنة من سنة لأخرى في المؤسسة .	3.904	1.228	01	موافق
Q73	تتصف القوائم والتقارير المالية بقابليتها للمقارنة مع شركات اخرى تنشط في نفس المجال.	3.771	1.178	08	موافق
Q74	الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية التي تم قياسها وفق القانون المعمول به يجعلها قابلة للمقارنة .	3.504	1.217	13	موافق
Q75	تطبيق النظام المحاسبي المالي يوفر قوائم وتقارير مالية قابلة للمقارنة من سنة لأخرى أو بين المؤسسات.	3.666	1.222	09	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

تبين نتائج الجدول في الأعلى وجود تباين في إجابات المبحوثين حول القسم الخاص بمدى اهتمام المجمع بتوفير الخصائص الأساسية والثانوية لجودة المعلومة المالية وهذا ماتدعمه قيم الانحراف المعياري التي تراوحت بين[0.786 ، 1.379] والذي يدل على عدم تمركز الإجابات وتشتت أرائها، وهذاما سنوضحه فيما يلي:

فقد حققت العبارات المكونة للخصائص الأساسية متوسط حسابي قدر ب 3.218 مما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذا المجال لا يختلف جوهريا عن درجة الحياد، وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة على فقرات هذا المجال عموما، في حين بلغ المتوسط الحسابي لكل من خاصيتي الملائمة والموثوقية(3.024، 3.228) على التوالى وهو ما يدل على أن الإجابات توجهت نحو درجة الحياد ما يفسر بوجود موافقة متوسطة بين المبحوثين تبث عدم الرضا الكلي عن الإجراءات والسيايات التي يتبعها المجمع من أجل الوصول إلى تحقيق الخصائص الأساسية لجودة المعلومة المالية.

ولكن على العكس قد بلغ المتوسط الحسابي للعبارات المكونة للخصائص الثانوية متوسط حسابي قدر ب 3.706 وهو أكبر من 3.4 مايدل أن الاجابات قد ارتفعت عن درجة الحياد إلى درجة الموافقة، والأمر كذلك بالنسبة للعبارات المكونة لخاصية الثباث والمرقمة من Q64 إلىQ 67 والتي جاءت كلها بمتوسط حسابي يوافق درجة موافق [3.523 ، 3.857] ما يدل على أن المؤسسة قد نجحت إلى حد ما في اتباع طرق ومعالجات محاسبية موحدة والتي تعتبر مبدأ من مبادئ المحاسبة الشائعة والمتعارف عليها والتي لا يجب الإخلال بها، أما بالنسبة لخاصية القابلية للفهم قد قدر المتوسط الحسابي لمجموع العبارات المكونة لها 3.763 مايعني أن الإجابات اتجهت إلى درجة الموافقة، إلا أن الأمر الملاحظ العبارتين Q68 وQ70 حققتا متوسط حسابي أقل من 4.3 (2.647، 3.381) على التوالي ما يدل أن الإجابات قد انخفضت إلى درجة الحياد. أما بانسبة للعبارات المكونة للخاصية الأخيرة من الخصائص الثانوية وهي خاصية القابلية للمقارنة فقد حققت متوسط حسابي قدر ب 3.711 ، كما أن جميع العبارات المنتمية إليها قد حققت متوسط حسابي أكبر من درجة الحياد يتراوح بين[3.504، 3.904] وهو ما يؤكد أن النتائج توجهت لدرجة الموافقة، ما يثبث أن المؤسسة نحجت في تحقيق هذه الخاصية من خلال اتباعه لمضمون القواعد والمبادئ التي يوصي باتباعها النظام المحاسبي المالي لجعل المعلومات المالية والقوائم المالية قابلة للمقارنة سواءًا من سنة مالية لأخرى أو بين المؤسسات المنتمية إلى نفس الصناعة.

- وللتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات هذا القسم فقد تم اللجوء إلى استخدام اختبار T في حالة عينة واحدة T-test وكانت النتائج موضحة في الجدول كالتالي :

الجدول رقم (04-18): اختبار T في حالة عينة واحدة T-test

القسم الثالث	المتوسط	الانحراف	درجة الحرية	T	Sig
خصائص جودة المعلومة المالية	**3.924**	**1.315**	**104**	**53.951**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات spss.

تبين نتائج الجدول السابق أن قيمة T **(53.951)** وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية **0.05**، وأن قيمة المتوسط الحسابي **(4.924)** وهي أكبر من **(4.2)** أي ما يقابل درجة موافق تماما، ومنه يمكن القول أن إجابات أفراد العينة قد أتجهت نحو درجة كبيرة من الموافقة بالنسبة لمجمل عبارات القسم الخاص بمدى تشجيع العمل على توفير مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية والثانوية لجودة المعلومة المالية.

المطلب الثالث: إختبار صحة فرضيات الدراسة

يهدف هذا البحث لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال التحقق منها بحساب الإنحدار الخطي المتعدد والبسيط لمعرفة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، حيث يتم إحصائيا اختبار الفرضية العدمية (H_0) التي تفترض عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، مقابل الفرضية البديلة (H_1)التي تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، ويتم الحكم على نتيجة الاختبار بناءا على قيمة مستوى الدلالة المحسوب للاختبار **Sig**.

حيث يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة **Sig** أقل من مستوى الدلالة **0.05** ويقال حينها أن الإختبار معنوي ويعني ذلك وجود علاقة حقيقية وذات دلالة إحصائية، ويتم قبول الفرضية العدمية في حال كانت قيمة **Sig** أعلى من **0.05** ونستنتج عندئذ عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات محل الدراسة.

أولا: إختبار الفرضية الأولى

والتي تنص على : تلتزم مؤسسة صيدال بدرجة متوسطة بتطبيق حوكمة الشركات. من خلال تحليل المتوسطات الحسابية لمجموع العبارات المكونة لكل مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات بالإضافة إلى العبارات المكونة لكل ركيزة من الركائز والتأكد من دلالتها من خلال إختبار T، حيث كانت النتائج كمايلي:

الجدول رقم (04- 19): اختبار T في حالة عينة واحدة T-test للفرضية الأولى

القسم 1	المتوسط	الانحراف	درجة الحرية	T	Sig
الحوكمة المبادئ +الركائز	3.554	0.864	104	43.765	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن مؤسسة صيدال تلتزم بدرجة متوسطة بتطبيق حوكمة الشركات.تشجع العمل بحوكمة الشركات (مبادئ+ ركائز) وذلك بالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي الذي قدر ب **3.554** وهي قيمة دالة إحصائيا عند **0.05** بالنضر إلى قيمةT التي بلغت **43.765** **وهي قيمة دالة أحصائيا عند 0,05** وبالتالي تعتبر تأكيد على توجه إجابات عينة الدراسة إلى درجة الموافقة.

إذن: نقبل الفرضية البديلة ومنه يمكن القول **بصحة الفرضية الأولى** والتي مفادها **تلتزم مؤسسة صيدال بدرجة متوسطة بتطبيق حوكمة الشركات .**

ثانيا:إختبار الفرضية الثانية

2. والتي مفادها البحث في مدى إلتزام مؤسسة صيدال بدرجة كبيرة بتوفير الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية، وذلك من خلال إختبارT لعينة واحدة والذي يؤكد دلالة المتوسطات الحسابية من عدمها، وهذا مايمكن توضيحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04- 20): اختبار T في حالة عينة واحدة T-test للفرضية الثانية

القسم الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمةT	مستوى الدلالة Sig
خصائص جودة المعلومة المالية	**3.924**	**1.315**	**104**	**53.951**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات spss.

تبين نتائج الجدول أعلاه أن مؤسسة صيدال تهتم بتوفير مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية والثانوية لجودة المعلومة المالية في بيئة العمل المحاسبي، وما يؤكد هذه النتيجة قيمة المتوسط الحسابي الذي قدر ب **3.554** وهي قيمة دالة إحصائيا عند **0.05** بالنظر إلى قيمة T **المقدرة ب 53.951** وبالتالي تعتبر تأكيد على توجه إجابات عينة الدراسة حول القسم الخاص بتحسين جودة المعلومة المالية إلى درجة الموافقة.

إذن: نقبل الفرضية البديلة ومنه يمكن القول **بصحة الفرضية الثانية** والتي مفادها **تلتزم مؤسسة صيدال بدرجة كبيرة بتوفير الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية.**

ثالثا: إختبار الفرضية الثالثة

المعبر عنها ب **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول إهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات والتي تعزى إلى المتغيرات الشخصية (الجنس، الشهادة العلمية، التخصص الأكاديمي، سنوات الخبرة، المنصب).**

لاختبار هذه الفرضية يجب أولا استخدام اختبار العينة المستقلة **(Independent Sample T test)** لاختبار الفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين لمعرفة ما إذا كان هناك فروق في إجابات العينة حول إهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات من أجل تحقيق جودة المعلومة المالية حسب الجنس، واختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات ثلاث عينات فأكثر **(ANOVA)** لمعرفة ما إذا كان هناك فروق في إجابات أفراد العينة حول إهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير (الشهادة العلمية ،التخصص الأكاديمي، سنوات الخبرة، المنصب).

1- الجنس

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول إهتمام المجمع مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير الجنس.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول إهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير الجنس.

تم استخدام اختبار العينة المستقلة **(Independent Sample T test)** لاختبار الفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين لمعرفة ما إذا كان هناك فروق في إجابات العينة حول إهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب الجنس كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-21): إختبار T لمتغير الجنس

	إختبار(Levevne's)		إختبار T العينة المستقلة		
الدرجة الكلية	قيمة F	Sig	قيمة T	Sig	درجة الحرية Df
	1.17	0.733	2.478	0.040	104

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اختبار Levevne's بلغ **0.733** وهو أكبر من مستوى الدلالة **0.05**، ومنه نختار اختبار **T** الفروق بين متوسطيين في حالة تجانس وهو ما يقابل قيمة اختبار **T** **2.478** بمستوى دلالة **0.040** وهو أقل من القيمة المعنوية **0.05** ، ومنه **نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض الفرضية الصفرية H_0**، بمعنى أنه **توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول اهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات باختلاف متغير الجنس وذلك كان لصالح الإناث.**

2- الشهادة العلمية، التخصص الأكاديمي، سنوات الخبرة، المنصب.

تم استخدام تحليل التباين الأحادي **(One Way ANOVA)** في حالة أكثر من عينين مستقلتين وذلك لاختبار الفروق في إجابات أفراد العينة حول اهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات من

أجل تحقيق جودة المعلومة المالية حسب متغير(الشهادة العلمية، التخصص الأكاديمي، سنوات الخبرة، المنصب)، وهو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-22):تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لاختبار الفروق في إجابات أفراد العينة حول اهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير(الشهادة العلمية، التخصص الأكاديمي، سنوات الخبرة، المنصب)

المتغير	قيمة F	درجة الحرية		مستوى الدلالة Sig	المعنوية
الشهادة العلمية	1.525	بين المجموعات	02	0.223	غير دالة
		داخل المجموعات	102		
		المجموع	104		
التخصص الأكاديمي	0.944	بين المجموعات	04	0.442	غير دالة
		داخل المجموعات	100		
		المجموع	104		
سنوات الخبرة	5.440	بين المجموعات	02	0.006	دالة
		داخل المجموعات	102		
		المجموع	104		
المنصب	0.174	بين المجموعات	02	0.840	غير دالة
		داخل المجموعات	102		
		المجموع	104		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات spss.

2-1 الشهادة العلمية

H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول إهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير الشهادة العلمية.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول إهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير الشهادة العلمية.

من خلال نتائج تحليل التباين الأحادي الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن اختبار مدى وجود فروق في إجابات المبحوثين حول إهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير الشهادة العلمية أعطى قيمة **F 1.525** بمستوى دلالة أكبر من **0.05** وهو **0.223**، وعليه نقبل الفرضية العدمية H_0 وبالتالي نقول **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول اهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير الشهادة العلمية .**

2-2 التخصص الأكاديمي

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول إهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير التخصص الأكاديمي .

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول إهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغيرالتخصص الأكاديمي.

من خلال نتائج تحليل التباين الأحادي الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن اختبار مدى وجود فروق في إجابات المبحوثين حول إهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير التخصص الأكاديمي أعطى قيمة **F 0.944** بمستوى دلالة أكبر من **0.05** وهو**0.442**، وعليه نقبل الفرضية العدميةH_0 وبالتالي نقول **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول إهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير التخصص الأكاديمي.**

2-3 سنوات الخبرة

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول إهتمام صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير سنوات الخبرة .

H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول إهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير التخصص سنوات الخبرة.

من خلال نتائج تحليل التباين الأحادي الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن اختبار مدى وجود فروق في إجابات المبحوثين حول إهتمام صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير التخصص الأكاديمي أعطى قيمة **F 5.440** بمستوى دلالة أقل من **0.05** وهو**0.006**، وعليه نقبل الفرضية البديلة **H_1** وبالتالي نقول: **توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول إهتمام صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير سنوات الخبرة لصالح الفئة الثانية من 05 إلى 10 سنوات .**

4-2 المنصب

H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول إهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير المنصب.

H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول إهتمام صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير المنصب.

من خلال نتائج تحليل التباين الأحادي الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن اختبار مدى وجود فروق في إجابات المبحوثين حول إهتمام صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير التخصص الأكاديمي أعطى قيمة **F 0.174** بمستوى دلالة أكبر من **0.05** وهو**0.840**، وعليه نقبل الفرضية العدمية**H_0** وبالتالي نقول :**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين حول اهتمام صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير المنصب.**

إذن من خلال استخدام اختبار العينة المستقلة **(Independent Sample T test)** لاختبار الفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين واختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات ثلاث عينات فأكثر **(ANOVA)** تم رفض الفرضية الثالثة وذلك لأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول إهتمام صيدال بتطبيق حوكمة الشركات والتي تعزى إلى المتغيرات الشخصية حسب الجنس، سنوات الخبرة في حين لم يثبث ذلك بالنسبة للمتغيرات المتبقية والتي تتمثل في المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي المنصب.

رابعا: إختبار الفرضية الرابعة H_D

يتم إختبار هذه الفرضية من خلال إختبار الإنحدار الخطي المتعدد لأثر مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية بمؤسسة صيدال، من خلال التحقق من الأثر الذي يخلفه تطبيق كل مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات على حدى على تحقيق جودة المعلومة المالية.

أما بخصوص الصياغة الإحصائية لهذه الفرضية فهي كالتالي: **يوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية بمؤسسة صيدال عند مستوى معنوية 0.05.**

الجدول رقم (04- 23): نتائج الانحدار المتعدد لاختبار أثر مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية.

المتغير التابع	R	R^2	F	B	درجة الجرية	Sig	معامل الإنحدار		T	Sig
جودة المعلومة المالية	0.849	0.721	42.195	1.124	بين المجاميع 06	0.000	المبدأ1	0.129	1.196	0.234
							المبدأ2	0.315	2.395	0.019
					بين البواقي99		المبدأ3	-0.161	1.125	0.263
							المبدأ4	0.728	7.778	0.000
					المجموع105		المبدأ5	0.161	1.265	0.209
							المبدأ6	0.493	4.391	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات SPSS.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال، حيث بلغ معامل الإرتباط R(0.849) عند مستوى دلالة أقل من 0,05 وهو إرتباط بدرجة جيدة، وفي المقابل قد بلغ معامل التحديد($R^2$0.721) أي أن 72.1% من التغير في مستوى جودة المعلومة المالية يفسر عن طريق مبادئ حوكمة الشركات والباقي

يعود لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو للخطأ، وما يؤكد معنوية التأثير قيمة (42.195)F الدالة عند مستوى أقل من 0.05.

وقد أظهرت كذلك نتائج تحليل الإنحدار المتعدد أن هناك أثر لكل من المبدأ **2**، المبدأ**4**، المبدأ **6** على جودة المعلومة المالية عند مستوى معنوية 0.05، أما كل من المبدأ **1** والمبدأ **3** والمبدأ**5** فلم يثبث وجود أثر لهم على جودة المعلومة الماليةعند مستوى معنوية 0.05.

كما أظهرت نتائج الإنحدار المتعدد أن المبدأ الرابع "تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة" الأكثر تأثير على جودة المعلومة المالية من خلال معامل التأثير الذي بلغ **0.728** عند مستوى دلالة **0.000** وهذا ما يتوافق مع نتائج الدراسة النظرية والتي تؤكد على ضرورة هذا المبدأ ضمن مبادئ حوكمة الشركات وأثره الجلي على تحسين جودة المعلومة المالية، في حين بلغ تأثير المبدأ السادس "الافصاح والشفافية" قيمة **0.493** عند مستوى معنوية **0,000** وهو ما لايتعارض أيضا مع النتيجة المتوصل إليها في الجانب النظري على أنه هناك علاقة طردية تبادلية بين الافصاح والشفافية وجودة المعلومة المالية، وبالنسبة للمبدأ الثاني حماية حقوق المساهمين فقد بلغ معامل التأثير ما قيمته **0,315** عند مستوى معنوية **0,019** وهو أقل من **0.05** أي أن هذا التأثير دال إحصائيا.

إذن من خلال نتائج الجدول يظهر وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمبادئ حوكمة الشركات (المبدأ 2، المبدأ4، المبدأ 6) على تحقيق جودة المعلومة المالية، وعليه تكون معادلة خط الإنحدار كالتالي:

$$Y = 1.124 + 0.315\ X_1 + 0.728\ X_2 + 0.493\ X_3$$

حيث: X_1 المبدأ الثاني حماية حقوق المساهمين.

X_2 المبدأ الرابع تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة.

X_3 المبدأ السادس الافصاح والشفافية .

ومنه يمكن القول **بصحة الفرضية الرابعة** H_D والتي مفادها أنه **يوجد أثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية بمؤسسة صيدال عند مستوى معنوية 0.05.**

بعد تحليل نتائج الإنحدار المتعدد لأثر مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال سنقوم فيما يلي بدراسة تأثير مبادئ حوكمة الشركات مجتمعة على تحقيق

الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية من خلال الإعتماد على إختبار الإنحدار الخطي البسيط وذلك من خلال التأكد من صحة الفرضيات التالية:

1-**الفرضية الجزئية الأولى H_{D1}:** هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **$\alpha \leq 0.05$** لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الرئيسية لجودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال.

الجدول رقم(04-24): نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الرئيسية لجودة المعلومة المالية

المتغير المستقل	معامل الانحدار	Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f	مستوى المعنوية Sig
الثابت	1 .30		4.195	0.000				
مباديء حوكمة الشركات	0.539	0.528	6.307	0.000	0.52	0 .28	39.77	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الرئيسية لجودة المعلومة المالية، إذ بلغ معامل الارتباط($R=0.52$) عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) أما معامل التحديد($R^2=0,28$)، أي أن ما يقابل(**28%**) من التغيرات في تحسين الخصائص الرئيسية لجودة المعلومة المالية ناتج عن التغيّر في مبادئ حوكمة الشركات. كما بلغت قيمة درجة التأثير($\beta=0.528$)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة في تحقيق الخصائص الرئيسية لجودة المعلومة المالية بقيمة (**0.528**)، ويؤكدّ هذا الأمر قيمة **t** وقيمة **F** المحسوبتين والتي بلغت قيمتهما(**4.195**، **39.77**) على التوالي، وهي دالّة إحصائيا عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).

بناء على ماسبق نرفض الفرضية الصفرية(H_0) **ونقبل الفرضية البديلة(H_1)** التي مفادها: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الرئيسية لجودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال**".

2-**الفرضية الجزئية الثانية H_{D2}:** هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0,05** لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ملاءمة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال.

الجدول رقم(04-25): نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ملاءمة المعلومة المالية

المتغير المستقل	معامل الانحدار	Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f	مستوى المعنوية Sig
الثابت	2.004		4.578	0.000				
مباديء حوكمة الشركات	0.338	0.267	2.811	0.006	0.26	0.071	7.90	0.006

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ملاءمة المعلومة المالية، إذ بلغ معامل الارتباط **(R=0.26)** عند مستوى معنوية**($\alpha \leq 0.05$)** أما معامل التحديد**($R^2=0.071$)**، أي أن ما يقابل**(7.1%)** من التغيرات في تحقيق خاصية ملاءمة المعلومة المالية ناتج عن التغيّر في مبادئ حوكمة الشركات. كما بلغت قيمة درجة التأثير**($\beta=0.267$)**، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة في تحقيق خاصية ملاءمة المعلومة المالية بقيمة **(0.267)**، ويؤكدّ هذا الأمر قيمة **t** وقيمة **F** المحسوبتين والتي بلغت قيمتهما**(4.568 ،7.90)** على التوالي، وهي دالّة إحصائيا عند مستوى معنوية**($\alpha \leq 0.05$)**.

بناء على ماسبق، نرفض الفرضية الصفرية**(H_0)** **نقبل الفرضية البديلة(H_1)** والتي مفادها: " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ملاءمة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال**".

3-الفرضية الجزئية الثالثة H_{D3}: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية الموثوقية في مؤسسة صيدال.

الجدول رقم(04-26): نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية الموثوقية

المتغير المستقل	معامل الانحدار	Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f	مستوى المعنوية Sig
الثابت	0.745		2.135	0.035				
مباديء حوكمة الشركات	0.699	0.587	7.299	0.000	0.584	0.341	53.27	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية الموثوقية، إذ بلغ معامل الارتباط(**R=0.584**) عند مستوى معنوية(**$\alpha \leq 0.05$**) أما معامل التحديد(**$R^2=0.341$**)، أي أن ما مايقابل(**34.1%**) من التغيرات في تحقيق خاصية الموثوقية ناتج عن التغيّر في مبادئ حوكمة الشركات. كما بلغت قيمة درجة التأثير(**$\beta=0.587$**)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة في تحقيق خاصية الموثوقية بقيمة (**0.587**)، ويؤكدّ هذا الأمر قيمة t وقيمة F المحسوبتين والتي بلغت قيمتهما(**2.135، 53.27**) على التوالي، وهي دالّة إحصائيا عند مستوى معنوية(**$\alpha \leq 0.05$**).

بناء على ماسبق، نرفض الفرضية الصفرية(H_0) **ونقبل الفرضية البديلة(H_1)** التي مفادها: " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية الموثوقية في مؤسسة صيدال**".

4- الفرضية الجزئية الرابعةH_{D4} : هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0,05** لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال.

الجدول رقم(04-27): نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية

المتغير المستقل	معامل الانحدار	Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f	مستوى المعنوية Sig
الثابت	1.477		5.443	0.000				
مباديء حوكمة الشركات	0.628	0.639	8.425	0.000	0.639	0.408	70.278	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية، إذ بلغ معامل الارتباط(**R=0,639**) عند مستوى معنوية(**$\alpha \leq 0.05$**) أما معامل التحديد(**$R^2=0,408$**)، أي أن ما يقابل(**40.8%**) من التغيرات في تحقيق الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية ناتج عن التغيّر في مبادئ حوكمة الشركات. كما بلغت قيمة درجة التأثير(**$\beta=0,639$**)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة في تحقيق الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية بقيمة(**0.639**)، ويؤكدّ هذا الأمر قيمة t وقيمة F المحسوبتين والتي بلغت قيمتهما(**5.443، 70.278**)على التوالي، وهي دالّة إحصائيا عند مستوى معنوية(**$\alpha \leq 0.05$**).

بناء على ماسبق، نرفض الفرضية الصفرية(H_0) **ونقبل الفرضية البديلة(H_1)** التي مفادها: " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال**".

5- الفرضية الجزئية الخامسةH_{D5}: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0,05** لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ثبات المعلومة المالية في مؤسسة صيدال.

الجدول رقم(04-28): نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ثبات المعلومة المالية

المتغير المستقل	معامل الانحدار	Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f	مستوى المعنوية Sig
الثابت	2.012		5.204	0.000				
مبادئ حوكمة الشركات	0.485	0.410	4.564	0.000	0.41	0.168	20.832	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ثبات المعلومة المالية، إذ بلغ معامل الارتباط(**R=0.41**) عند مستوى معنوية(**$\alpha \leq 0.05$**) أما معامل التحديد(**$R^2=0.168$**)، أي أن ما يقابل(**16,8%**) من التغيرات في تحقيق خاصية ثبات المعلومة المالية ناتج عن التغيّر في مبادئ حوكمة الشركات. كما بلغت قيمة درجة التأثير(**$\beta=0.410$**)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة في تحقيق خاصية ثبات المعلومة المالية بقيمة(**0.410**)، ويؤكدّ هذا الأمر قيمة t وقيمة F المحسوبتين والتي بلغت قيمتهما(**5.204، 20.832**)على التوالي، وهي دالّة إحصائيا عند مستوى معنوية(**$\alpha \leq 0.05$**).

بناء على ماسبق، نرفض الفرضية الصفرية(H_0) **ونقبل الفرضية البديلة(H_1)** التي مفادها: " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ثبات المعلومة المالية في مؤسسة صيدال**".

6- الفرضية الجزئية السادسةH_{D6} : هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0,05** لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية القابلية للفهم في مؤسسة صيدال.

الجدول رقم(04-29): نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية القابلية للفهم

المتغير المستقل	معامل الانحدار	Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f	مستوى المعنوية Sig
الثابت	1.306		4.466	0.000				
مباديء حوكمة الشركات	0.667	0.633	8.296	0.000	0.633	0.401	68.81	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية القابلية للفهم، إذ بلغ معامل الارتباط(**R=0.633**) عند مستوى معنوية(**$\alpha \leq 0.05$**) أما معامل التحديد(**$R^2=0.401$**)، أي أن ما يقابل(**40.1%**) من التغيرات في تحقيق خاصية القابلية للفهم ناتج عن التغيّر في مبادئ حوكمة الشركات. كما بلغت قيمة درجة التأثير(**$\beta=0.633$**)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة في تحقيق خاصية القابلية للفهم بقيمة(**0.633**)، ويؤكدّ هذا الأمر قيمة t وقيمة F المحسوبتين والتي بلغت قيمتهما(**4.466، 68.81**)على التوالي، وهي دالّة إحصائيا عند مستوى معنوية(**$\alpha \leq 0.05$**).

بناء على ماسبق، نرفض الفرضية الصفرية(H_0) **ونقبل الفرضية البديلة(H_1)** التي مفادها: " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية القابلية للفهم في مؤسسة صيدال**".

7- الفرضية الجزئية السابعة H_{D7}: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0,05** لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة في مؤسسة صيدال.

الجدول رقم(04-30): نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة

المتغير المستقل	معامل الانحدار	Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f	مستوى المعنوية Sig
الثابت	1.112		3.303	0.001				
مبادئ حوكمة الشركات	0.732	O.615	7.918	0.000	0.615	0.378	62.697	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، إذ بلغ معامل الارتباط **(R=0.615)** عند مستوى معنوية**($\alpha \leq 0.05$)** أما معامل التحديد**($R^2=0.378$)**، أي أن ما مايقابل**(37.8%)** من التغيرات في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة ناتج عن التغيّر في مبادئ حوكمة الشركات. كما بلغت قيمة درجة التأثير**($\beta=0.615$)**، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة في تحقيق خاصية الدقة بقيمة**(0.615)**، ويؤكدّ هذا الأمر قيمة t وقيمة F المحسوبتين والتي بلغت قيمتهما**(3.303، 62.697)** على التوالي، وهي دالّة إحصائيا عند مستوى معنوية**($\alpha \leq 0.05$)**.

بناء على ماسبق، نرفض الفرضية الصفرية(H_0) و**نقبل الفرضية البديلة(H_1)** التي مفادها: " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة في مؤسسة صيدال**".

خامسا: إختبار الفرضية الخامسةH_E

يتم إختبار هذه الفرضية من خلال إختبار الإنحدار الخطي المتعدد لأثر ركائز حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال، من خلال التحقق من الأثر الذي يخلفه تطبيق كل ركيزة من ركائز حوكمة الشركات منفصلة على تحقيق جودة المعلومة المالية.

أما بخصوص الصياغة الاحصائية لهذه الفرضية فهي كالتالي: **يوجد أثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال عند مستوى معنوية 0.05.**

الجدول رقم (04-31): نتائج الانحدار المتعدد لاختبار أثر مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية.

المتغير التابع	R	R^2	F	B	درجة الجرية	Sig	معامل الإنحدار		T	Sig
جودة المعلومة المالية	0.709	0.502	33.990	3.398	بين المجاميع 03	0.000	الركيزة 1	0.151	1.42	0.217
					بين البواقي101		الركيزة 2	0.535	4.431	0.000
					المجموع 104		الركيزة 3	0.288	2.591	0.011

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لركائز حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية في مجمع صيدال الصناعي، حيث بلغ معامل الإرتباط(**0.709**) R عند مستوى دلالة أقل من **0,05** وهو إرتباط بدرجة جيدة، وفي المقابل قد بلغ معامل التحديد R^2 **(0.502)** أي أن **50.2%** من التغير في مستوى جودة المعلومة المالية يفسر عن طريق ركائز حوكمة الشركات والباقي يعود لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو للخطأ، وما يؤكد معنوية التأثير قيمة **F (33.990)** الدالة عند مستوى أقل من **0.05.**

وقد أظهرت كذلك نتائج تحليل الإنحدار المتعدد أن هناك أثر لكل من الركيزة**2**، الركيزة **3**، على جودة المعلومة المالية عند مستوى معنوية **0.05**، أما الركيزة **1** فلم يثبث وجود أثر لها على جودة المعلومة الماليةعند مستوى معنوية **0.05.**

كما أظهرت نتائج الإنحدار المتعدد أن للركيزة الثانية الافصاح التأثير الأكثر على جودة المعلومة المالية من خلال معامل التأثير الذي بلغ **0.535** عند مستوى دلالة **0.000** وهذا ما يتوافق مع نتائج الدراسة النظرية والتي تؤكد على ضرورة هذه الركيزة ضمن مبادئ ركائز حوكمة الشركات وأثره الجلي على تحقيق جودة المعلومة المالية، في حين بلغ تأثير الركيزة الثالثة الرقابة ما قيمته **0.288** عند مستوى معنوية **0,000** وهو ما لايتعارض مع النتيجة المتوصل إليها في الجانب النظري، وبالنسبة للركيوة الأولى إدارة المخاطر فقد بلغ معامل التأثير ما قيمته **0,151** عند مستوى معنوية **0,217** وهو أكبر من **0.05** أي أن هذا التأثير غير دال إحصائيا.

إذن من خلال نتائج الجدول يظهر وجود أثر ذو دلالة إحصائية لركائز حوكمة الشركات (الركيزة **2**، الركيزة **3**) على تحقيق جودة المعلومة المالية، وعليه تكون معادلة خط الإنحدار كالتالي:

$$Y = 3.398 + 0.535\ X_1 + 0.288\ X_2$$

حيث: X_1 الركيزة الثانية الافصاح.

X_2 الركيزة الثالثة الرقابة.

ومنه يمكن القول **بصحة الفرضية الخامسة H_E والتي مفادها أنه يوجد أثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال عند مستوى معنوية 0.05.**

بعد تحليل نتائج الانحدار المتعدد لأثر ركائز حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال سنقوم فيما يلي بدراسة تأثير هذه الركائز مجتمعة على تحقيق الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية من خلال الاعتماد على إختبار الإنحدار الخطي البسيط وذلك من خلال التأكد من صحة الفرضيات التالية:

1- **الفرضية الجزئية الأولى H_{E1}:** هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الأساسية لجودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال.

الجدول رقم(04-32): نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الأساسية لجودة المعلومة المالية

المتغير المستقل	معامل	Beta	قيمة t	مستوى	معامل	معامل	قيمة f	مستوى

	الانحدار		المعنوية Sig		الارتباط R	التحديد R^2		المعنوية Sig
الثابت	1.475	0.537	0.000	5.036	0.537	0.289	41.821	0.000
ركائز حوكمة الشركات	0.490		0.000	6.467				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الأساسية لجودة المعلومة المالية، إذ بلغ معامل الارتباط(**0.537**=R) عند مستوى معنوية(**0.05**≥α) أما معامل التحديد(**0.289**=R^2)، أي أن ما يقابل(**28.9%**) من التغيرات في تحقيق الخصائص الأساسية لجودة المعلومة المالية ناتج عن التغيّر في ركائز حوكمة الشركات. كما بلغت قيمة درجة التأثير(**0.537**=β)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق ركائز حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة في تحقيق خاصية الدقة بقيمة(**0.537**)، ويؤكدّ هذا الأمر قيمة **t** وقيمة **F** المحسوبتين والتي بلغت قيمتهما(**5.036** ،**41.821**) على التوالي، وهي دالّة إحصائيا عند مستوى معنوية(**0.05**≥α).

بناء على ماسبق، نرفض الفرضية الصفرية(H_0) **ونقبل الفرضية البديلة (H_1)** التي مفادها: " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05≥α) لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الأساسية لجودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال**".

2- **الفرضية الجزئية الثانية H_{E2}:** هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0,05** لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ملاءمة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال.

الجدول رقم(04-33): نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ملاءمة المعلومة المالية

المتغير المستقل	معامل الانحدار	Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f	مستوى المعنوية Sig
الثابت	2.009		5.146	0.000				
ركائز حوكمة الشركات	0.336	0.297	3.157	0.002	0.297	0.088	9.969	0.002

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ملاءمة المعلومة المالية، إذ بلغ معامل الارتباط(**R=0.297**) عند مستوى معنوية(**$\alpha \leq 0.05$**) أما معامل التحديد(**$R^2=0.088$**)، أي أن ما يقابل(**8.8%**) من التغيرات في تحقيق خاصية ملاءمة المعلومة المالية ناتج عن التغيّر في ركائز حوكمة الشركات. كما بلغت قيمة درجة التأثير(**$\beta=0.297$**)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق ركائز حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة في تحقيق خاصية ملاءمة المعلومة المالية بقيمة(**0.297**)، ويؤكدّ هذا الأمر قيمة t وقيمة F المحسوبتين والتي بلغت قيمتهما(**5.146 ،9.969**) على التوالي، وهي دالّة إحصائيا عند مستوى معنوية(**$\alpha \leq 0.05$**).

بناء على ما سبق، نرفض الفرضية الصفرية(H_0) **ونقبل الفرضية البديلة(H_1)** التي مفادها:

" **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ملاءمة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال**".

3- **الفرضية الجزئية الثالثة H_{E3}:** هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0,05** لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية الموثوقية في المعلومة المالية في مؤسسة صيدال.

الجدول رقم(04-34): نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر تطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية الموثوقية

المتغير المستقل	معامل الانحدار	Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f	مستوى المعنوية Sig
الثابت	1.763		3.304	0.001				
ركائز حوكمة الشركات	0.613	0.573	7.097	0.000	0.58	0.328	50.368	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية الموثوقية، إذ بلغ معامل الارتباط (R=**0.58**) عند مستوى معنوية($\alpha \leq$**0.05**) أما معامل التحديد(R^2=**0.328**)، أي أن ما يقابل(**32.8%**) من التغيرات في تحقيق خاصية الموثوقية ناتج عن التغيّر في ركائز حوكمة الشركات. كما بلغت قيمة درجة التأثير(β=**0.573**)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق ركائز حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة تحقيق خاصية الموثوقية بقيمة(**0.573**)، ويؤكدّ هذا الأمر قيمة t وقيمة F المحسوبتين والتي بلغت قيمتهما(**3.304، 50.368**) على التوالي، وهي دالّة إحصائيا عند مستوى معنوية($\alpha \leq$**0.05**).

بناء على ما سبق، نرفض الفرضية الصفرية(H_0) **ونقبل البديلة(H_1)** التي مفادها: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$0.05) لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحسين خاصية موثوقية المعلومة المالية في مؤسسة صيدال**".

4-الفرضية الجزئية الرابعة H_{E4}: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال.

الجدول رقم(04-35): نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية.

المتغير المستقل	معامل الانحدار	Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f	مستوى المعنوية Sig
الثابت	1.763		7.097	0.000				
ركائز حوكمة الشركات	0.546	0.622	8.061	0.000	0.622	0.387	64.987	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية، إذ بلغ معامل الارتباط($R=0.622$) عند مستوى معنوية($\alpha\leq0.05$) أما معامل التحديد($R^2=0.387$)، أي أن ما يقابل(**38.7%**) من التغيرات في تحقيق الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية ناتج عن التغيّر في ركائز حوكمة الشركات. كما بلغت قيمة درجة التأثير($\beta=0.662$)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق ركائز حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة تحقيق الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية بقيمة(**0.622**)، ويؤكدّ هذا الأمر قيمة **t** وقيمة **F** المحسوبتين والتي بلغت قيمتهما(**7.097**، **64.987**) على التوالي، وهي دالّة إحصائيا عند مستوى معنوية($\alpha\leq0.05$).

بناء على ما سبق، نرفض الفرضية الصفرية(H_0) **ونقبل الفرضية البديلة(H_1)** التي مفادها: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha\leq0.05$) لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال**".

5-الفرضية الجزئية الخامسة H_{E5}: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0,05** لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ثبات المعلومة المالية في مؤسسة صيدال.

الجدول رقم(04-36): نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ثبات المعلومة المالية

المتغير المستقل	معامل الانحدار	Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f	مستوى المعنوية Sig
الثابت	2.131		6.176	0.000				
ركائز حوكمة الشركات	0.450	0.246	4.785	0.000	0.426	0.182	22.897	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ثبات المعلومة المالية، إذ بلغ معامل الارتباط **(R=0.426)** عند مستوى معنوية**($\alpha \leq 0.05$)** أما معامل التحديد**($R^2=0.182$)**، أي أن ما يقابل**(18.2%)** من التغيرات في تحقيق خاصية ثبات المعلومة المالية ناتج عن التغيّر في ركائز حوكمة الشركات. كما بلغت قيمة درجة التأثير**($\beta=0.246$)**، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق ركائز حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة تحقيق خاصية ثبات المعلومة المالية بقيمة**(0.246)**، ويؤكدّ هذا الأمر قيمة t وقيمة F المحسوبتين والتي بلغت قيمتهما**(6.176، 22.897)** على التوالي، وهي دالّة إحصائيا عند مستوى معنوية**($\alpha \leq 0.05$)**.

بناء على ما سبق، نرفض الفرضية الصفرية**(H_0)** **ونقبل البديلة(H_1)** التي مفادها: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية ثبات المعلومة المالية في مؤسسة صيدال**".

6- الفرضية الجزئية السادسة H_{E6}: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0,05** لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية القابلية للفهم المعلومة المالية في مؤسسة صيدال.

الجدول رقم(04-37): نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية القابلية لفهم المعلومة المالية

المتغير المستقل	معامل الانحدار	Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f	مستوى المعنوية Sig
الثابت	1.600		5.995	0.000				
ركائز حوكمة الشركات	0.583	0.619	8.008	0.000	0.619	0.384	64.127	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية القابلية للفهم المعلومة المالية، إذ بلغ معامل الارتباط($R=0.619$) عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) أما معامل التحديد($R^2=0.384$)، أي أن ما يقابل(**38.4%**) من التغيرات في يق خاصية القابلية لفهم المعلومة المالية ناتج عن التغيّر في ركائز حوكمة الشركات. كما بلغت قيمة درجة التأثير($\beta=0.619$)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق ركائز حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة في تحقيق خاصية القابلية لفهم المعلومة المالية بقيمة(**0.619**)، ويؤكدّ هذا الأمر قيمة **t** وقيمة **F** المحسوبتين والتي بلغت قيمتهما(**5.995**، **64.127**) على التوالي، وهي دالّة إحصائيا عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$).

بناء على ما سبق، نرفض الفرضية الصفرية(H_0) **ونقبل الفرضية البديلة(H_1)** التي مفادها: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية القابلية لفهم المعلومة المالية في مؤسسة صيدال**".

8- الفرضية الجزئية السابعة H_{E7}: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0,05** لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية قابلية المعلومة المالية للمقارنة في مؤسسة صيدال.

الجدول رقم(04-38): نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية قابلية المعلومة المالية للمقارنة

المتغير المستقل	معامل الانحدار	Beta	قيمة t	مستوى المعنوية Sig	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة f	مستوى المعنوية Sig
الثابت	1.558		4.934	0.000				
ركائز حوكمة الشركات	0.605	0.569	7.028	0.000	0.569	0.324	49.395	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه وجود أثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية قابلية المعلومة المالية للمقارنة، إذ بلغ معامل الارتباط($R=0.569$) عند مستوى معنوية($\alpha\leq$**0.05**) أما معامل التحديد($R^2=$**0.324**)، أي أن ما يقابل(**32.4%**) من التغيرات في تحقيق خاصية قابلية المعلومة المالية للمقارنة ناتج عن التغيّر في ركائز حوكمة الشركات. كما بلغت قيمة درجة التأثير($\beta=$**0.569**)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق ركائز حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة في تحقيق خاصية قابلية المعلومة المالية للمقارنة بقيمة(**0.569**)، ويؤكدّ هذا الأمر قيمة **t** وقيمة **F** المحسوبتين والتي بلغت قيمتهما(**4.934**، **49.395**) على التوالي، وهي دالّة إحصائيا عند مستوى معنوية($\alpha\leq$**0.05**).

بناء على ما سبق، نرفض الفرضية الصفرية(H_0) **ونقبل الفرضية البديلة (H_1)** التي مفادها " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha\leq$0.05) لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق خاصية قابلية المعلومة المالية للمقارنة في مؤسسة صيدال**".

سادسا: الفرضية العامة: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0.05** لتطبيق حوكمة الشركات (مبادئ+ ركائز) على تحسين جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال.

الجدول رقم(04-39): نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأثر حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية

المتغير التابع	R	R^2	F	B	درجة الجرية	Sig	معامل الإنحدار		T	Sig
جودة المعلومة المالية	0.774	0.554	63.238	2.605	بين المجاميع 02	0.000	المبادئ	2.493	6.525	0.000
					بين البواقي 102		الركائز	1.288	3.368	0.001
					المجموع 104					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لإختبار الإنحدار المتعدد وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتبني حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية في مجمع صيدال الصناعي، حيث بلغ معامل الإرتباط(**0.774**) R عند مستوى دلالة أقل من **0,05** وهو إرتباط بدرجة جيدة، وفي المقابل قد بلغ معامل التحديد R^2 (0.554) أي أن 55.4% من التغير في مستوى جودة المعلومة المالية يفسر عن طريق تطبيق حوكمة الشركات والباقي يعود لعوامل أخرى أو عوامل عشوائية أو للخطأ، وما يؤكد معنوية التأثير قيمة **F** (**63.238**) الدالة عند مستوى أقل من **0.05**.

كما أظهرت كذلك نتائج تحليل الإنحدار المتعدد أن هناك أثر لكل من المبادئ والركائز على جودة المعلومة المالية عند مستوى معنوية **0.05**.

كما تبين نتائج الإنحدار المتعدد أن المبادئ هي الأكثر تأثيرا على جودة المعلومة المالية من خلال معامل التأثير الذي بلغ **2.605** عند مستوى دلالة **0.000** ، في حين بلغ تأثير الركائز ما قيمته **1.288** عند مستوى معنوية **0.001**.

إذن من خلال نتائج الجدول يظهر وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق حوكمة الشركات (المبادئ ،الركائز) على تحقيق جودة المعلومة المالية، وعليه تكون معادلة خط الإنحدار كالتالي:

$$Y = 2.605 + 2.493X_1 + 1.288X_2$$

حيث: X_1 مبادئ حوكمة الشركات.

X_2 ركائز حوكمة الشركات.

ومنه يمكن القول **بصحة الفرضية العامة والتي مفادها أنه يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية بمؤسسة صيدال عند مستوى معنوية 0.05.**

خلاصة :

يمكن القول في نهاية هذا الفصل أنه تم تحقيق أهذاف الدراسة في حدود المعلومات المتوفرة والإمكانات المتاحة، بحيث تكون هذه النتائج مرتبطة بالحيز المكاني والزماني للدراسة الميدانية.

فبعد عملية جمع البيانات عن طريق توزيع الإستبيان على المبحوثين وهم الفئة التي تعهد إليهم مسك مهنة المحاسبة والتدقيق والمالية بمختلف فروع المجمع الصناعي صيدال، وبعد عملية الفرز والترميز تم تحليل هذه الاستبانات عن طريق برنامج spss.

وبعد إجراء جميع الإختبارات القبلية والبعدية المرتبطة بأداة الدراسة توضح أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وعليه تم الاعتماد على الاختبارات المعلمية، وبما أن فرضيات الدراسة تبحث عن الأثر الذي يخلفه تطبيق حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال فقد تم الاعتماد على تحليل الإنحدار الخطي المتعدد والبسيط من أجل إختبار هذه الفرضيات.

وتوصلنا في الأخير إلى وجود أثر لتطبيق حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية في المؤسسة ، إلا أن نتائج الإنحدار المتعدد أقرت أن المبادئ هي الأكثر تأثيرا على جودة المعلومة المالية من خلال معامل التأثير الذي بلغ **2.605** عند مستوى دلالة **0.000** ، في حين بلغ تأثير الركائز ما قيمته **1.288** عند مستوى معنوية **0.001.**

خاتمة

خاتمة

حاولنا من خلال دراستنا لأثر تطبيق حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال الإحاطة بمدخل من مداخل الإدارة الحديثة والمسماة بحوكمة الشركات، مع التركيز على المبادئ والركائز والتي بإمكانها إحداث تغيير إيجابي في بيئة العمل المحاسبي، فقد قسمنا الدراسة إلى جانبين نظري وتطبيقي من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة.

على المستوى النظري حاولنا الإلمام بالجانب الفكري لمتغيرات الدراسة، من خلال تناولنا لأربعة فصول كمايلي:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري والعملي لحوكمة الشركات، ففي هذا الفصل تطرقنا لمختلف العوامل التي ساعدت على ظهور حوكمة الشركات وتبلور مفهومها وصولا إلى المفاهيم الإجرائية ، وبهدف إعطاء مقاربة لمفهوم واضح لنظام حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها كان لابد من التطرق أولا لمفهوم النظام System وعناصره ثم اسقاط هذه الأخيرة على حوكمة الشركات، كما تم التطرق لمبادئ حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية والخارجية مرورا بمحددات الحوكمة التي تعتبر من المتطلبات الأساسية لتطبيق الحوكمة، ومن أجل الوصول إلى استعراض مواطن القوة والضعف في التجربة الجزائرية في مجال حوكمة الشركات تم التطرق إلى أهم النماذج الدولية للحوكمة وكذلك تجارب بعض الدول الغربية والتجربة المصرية في هذا المجال.

كما تم التطرق لماهية جودة المعلومة المالية في الفصل الثاني من خلال إبراز مفهوم المعلومة المالية وأنواعها وكذلك أشكال وطرق عرضها، وفي نفس الصدد حاولنا استعراض مستخدمي المعلومة المالية وتبيان طبيعة العلاقة التي تربطهم بالشركة، وبعدها كان لزاما التطرق لمفهوم الجودة كما استعرضنا بعض الخطوات والعوامل والمعايير التي تحسن من مستوى جودة المعلومة المالية، وصولا إلى تحديد الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية، أما على المستوى المحلى فقد استعرضنا مختلف الجهود الجزائرية المبذولة في سبيل تعزيز جودة المعلومة المالية من خلال التحول من المخطط المحاسبي إلى تبني نظام محاسبي مالي ابتداءا من سنة **2010**، وكذلك إحداث تغييرات تهدف إلى تنظيم مهنة المحاسبة، هذا ما قادنا الى محاولة اكتشاف أثر هذه الإصلاحات على تحسين جودة المعلومة المالية.

وبالنسبة للفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة أثر مبادئ وركائز حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية، والذي قسم بدوره إلى أربعة مباحث، المبحث الأول تناول أثر مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية، المبحث الثاني استعرض ركيزة إدارة المخاطر وأثرها على تحسين جودة المعلومة المالية، أما المبحث الثالث فقد درسنا فيه ركيزة الإفصاح وأثرها على تحقيق جودة المعلومة المالية، في حين خصصنا المبحث الرابع لدراسة ركيزة الرقابة وأثرها في تحقيق جودة المعلومة المالية.

وتأسيسا على ذلك فقد تطرقنا في الدراسة الميدانية لأثر تطبيق حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال، بدأً بالتعريف بالمجمع، استراتيجياته، أهدافه، مهامه، تقسيماته ومختلف فروعه، وفي نقطة موالية تم تحليل أداة الدراسة بعد تحديد مجتمع الدراسة، كما تم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية **spss** من أجل معالجة إجابات المبحوثين بخصوص موضوع الدراسة، والتي اسطعنا من خلالها إختبار فرضيات الدراسة وتمكنا بعدها من الوصول إلى تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات.

1-نتائج الدراسة:

- تعتبر مؤسسة صيدال لصناعة الأدوية في الجزائر أحد أهم المؤسسات الإنتاجية العمومية في مجال الصناعة الدوائية، تم إنشاؤه لكسب التحدي المتمثل في تغطية إحتياجات السوق الوطنية من الأدوية؛
- هناك ملامح لتطبيق مبادئ وركائز حوكمة الشركات بالمجمع الصناعي صيدال؛
- أثبتت إجابات المبحوثين أن هناك وعي معتبر حول أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المجمع؛
- هناك إقرار من طرف المبحوثين حول توفر متطلبات العمل بمبادئ حوكمة الشركات ضمان الأساس اللازم لتفعيل حوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين، المعاملة العادلة للمساهمين، تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، إلا أنه هناك تباين في مستوى الرضا حول هذه الأبعاد مما يدل على وجود نقائص في بناء وتطبيق أساليب العمل بالحوكمة من طرف إدارة المجمع؛
- يعتبر كل من مبدأ الإفصاح والشفافية ومبدأ تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة من أكثر المبادئ تأثيرا على جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال؛

- ثبث وجود تباين في الإجابات حول القسم الخاص بمدى اهتمام المجمع بتوفير الخصائص الأساسية لجودة المعلومة المالية المعدة والمنشورة، والذي يمكن تفسيره كما سبق وأن أشرنا في الجانب النظري على أنه هناك تعارض بين خاصيتي الملائمة والموثوقية يفرض على معد المعلومة المالية التضحية بجزء من الأولى لتحقيق الثانية وذلك دون الإخلال بإحداهما.
- هناك إجماع من طرف المبحوثين حول اهتمام مؤسسة صيدال بتوفير كل الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية التي تتمثل في الثبات، القابلية للفهم، القاتبلية للمقارنة ، وهذا يدل على أن المؤسسة تلتزم بما جاء في النظام المحاسبي المالي فيما يخص تطبيق هذه القواعد حتى تسهل عملية المقارنة بين القوائم المالية، ويضمن مستخدم القوائم المالية الثبات في القياس والعرض للمعلومات بين الفترات الزمنية،كما يعمل على توفير المعلومات حول السياسات المحاسبية أو العمليات المحاسبية المعقدة التي تمَّ الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية، وذلك حتى تصبح قابلة للفهم وملائمة لحاجات صانعي القرارات الإقتصادية.
- يعد كل من مبدأ حماية حقوق المساهمين، تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية المبادئ التى تؤثر على جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال.
- ثبث وجود أثر لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات مجتمعة على تحسين الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية سواءا الأساسية المتمثلة في الملائمة والموثوقية أو الخصائص الثانوية وهي الثبات، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة كل على حدى.
- تؤثر ركيزتي الإفصاح والرقابة على تحسين جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال، في حين لم يثبث تأثير ركيزة إدارة المخاطر ويمكن تفسير هذه النتيجة على أنه هناك خلل أو ضعف على مستوى ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسة.
- ثبث وجود أثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات مجتمعة على تحسين الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية سواءا الأساسية المتمثلة في الملائمة والموثوقية أو الخصائص الثانوية وهي الثبات، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة كل على حدى.

2-<u>إختبار صحة الفرضيات</u>

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها بعد اختبار فرضيات الدراسة، يمكن أن نستنتج ما يلي:

- **<u>الفرضية الأولى:</u>** يمكن **القول بصحة هذه الفرضية** والتي مفادها **تلتزم مؤسسة صيدال بدرجة متوسطة بتطبيق حوكمة الشركات**، وذلك بالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي والتأكد من دلالتها من

خلال إختبار T التي تأكد توجه إجابات عينة الدراسة إلى درجة **الموافقة** حول إلتزام المؤسسة بالعمل بمبادئ وركائز حوكمة الشركات.

– **الفرضية الثانية:** تم **قبول هذه الفرضية** التي مفادهاعن **تلتزم مؤسسة صيدال بدرجة كبيرة بتوفير مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية والثانوية لجودة المعلومة المالية،** وذلك من خلال إختبار T لعينة واحدة والذي يؤكد دلالة المتوسطات الحسابية.

– **الفرضية الثالثة:** التي مفادها **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول إهتمام مؤسسة صيدال بتطبيق حوكمة الشركات والتي تعزى إلى المتغيرات الشخصية (الجنس، الشهادة العلمية، التخصص الأكاديمي، سنوات الخبرة، المنصب)** ،لاختبار هذه الفرضية يجب أولا استخدام اختبار العينة المستقلة **Independent Sample T test** لاختبار الفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين لمعرفة ما إذا كان هناك فروق في إجابات العينة حول إهتمام صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب الجنس، واختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات ثلاث عينات فأكثر **(ANOVA)** لمعرفة ما إذا كان هناك فروق في إجابات أفراد العينة حول إهتمام صيدال بتطبيق حوكمة الشركات حسب متغير (الشهادة العلمية،التخصص الأكاديمي، سنوات الخبرة، المنصب).

ولقد تم **رفض الفرضية الثالثة** وذلك لأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول إهتمام صيدال بتطبيق حوكمة الشركات والتي تعزى إلى المتغيرات الشخصية حسب الجنس، سنوات الخبرة في حين لم يثبث ذلك بالنسبة لمتغيرات المتبقية والتي تتمثل في الشهادة العلمية، التخصص الأكاديمي، المنصب.

– **الفرضية الرابعة:** تم **قبول الفرضية،** فقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لإختبار الإنحدار الخطي المتعدد **وجود أثر** ذو دلالة إحصائية لمبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال الصناعي، كما أظهرت كذلك نتائج تحليل الإنحدار المتعدد أن هناك أثر لكل من المبدأ **2**، المبدأ **4**، المبدأ **6** على جودة المعلومة المالية عند مستوى معنوية **0.05**، أما كل من المبدأ **1** والمبدأ **3** والمبدأ**5** فلم يثبث وجود أثر لهم على جودة المعلومة المالية عند مستوى معنوية **0.05**.

– **الفرضية الخامسة:** خلصت عملية إختبار هذه الفرضية والتي تنص بوجود أثر لتطبيق ركائز حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال عند مستوى معنوية **0.05**. من خلال إختبار الإنحدار الخطي المتعدد لأثر ركائز حوكمة الشركات على تحقيق جودة

المعلومة في مؤسسة صيدال، إذن **يمكن القول بصحة هذه الفرضية**، كما أظهرت كذلك نتائج تحليل الإنحدار المتعدد أن هناك أثر لكل من الركيزة **2**، الركيزة **3**، على جودة المعلومة المالية عند مستوى معنوية **0.05**، أما الركيزة **1** فلم يثبث وجود أثر لها على جودة المعلومة الماليةعند مستوى معنوية **0.05.**

- **<u>الفرضية العامة</u>:** خلصت الدراسة إلى **قبول الفرضية العامة** التي تنص على أنه هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **0.05** لحوكمة الشركات (مبادئ+ ركائز) على تحقيق جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال، فمن خلال التحليل الإحصائي لإختبار الإنحدار المتعدد ثبث وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتبني حوكمة الشركات على تحقيق جودة المعلومة المالية في مؤسسة صيدال، كما أظهرت كذلك نتائج تحليل الإنحدار المتعدد أن هناك أثر لكل من المبادئ والركائز على جودة المعلومة المالية عند مستوى معنوية **0.05.**

كما تبين نتائج الإنحدار المتعدد أن **المبادئ هي الأكثر تأثيرا على جودة المعلومة المالية**

3- <u>توصيات الدراسة:</u>

على ضوء نتائج الدراسة المتوصل إليها يمكن طرح التوصيات الموالية، والتي تتمثل في بعض الإجراءات التي من شأنها أن تعزز ممارسات الحوكمة في المؤسسة بما ينتج عنه تحقيق وتحسين جودة المعلومة المالية، والتي يمكن حصرها في:

- يجب وصف حوكمة الشركات على أنها عملية تغيير ولا يجب النظر إليها كهدف بحد ذاته بل يجب تبنيها كأداة جيدة للسياسة الاقتصادية؛
- لابد من صياغة نموذج موحد خاص بقياس مستوى تطبيق الحوكمة في الشركات؛
- لا يفوتنا أنه من الضروري وجود دليل لحوكمة الشركات يضبط الأداء، ولعل ما يصعب على الشركات العمل بها عدم وجود قسم خاص بمبادئ وآليات تطبيق الحوكمة في القانون التجاري الجزائري، يتضمن كيفية ممارسة الحوكمة وطرق الافصاح عن مدى تطبيقها، توزيع المسؤوليات، السلطات، علاقة الادارة مع أصحاب المصالح؛
- الإقتداء بالتجارب الدولية في مجال حوكمة الشركات وخاصة التجربة المصرية التي تقترب إلى التشابه مع خصائص البيئة الاقتصادية الجزائرية، وذلك بإصدار قوانين لحوكمة الشركات تتماشى وخصائص الشركة الجزائرية مع التحيين المستمر لها؛

• العمل على تشكيل لجان خاصة بتقييم مدى صحة تطبيق حوكمة الشركات كمعايير للعمل على مستوى كل شركة؛

• تبني برنامج يحدد طبق استراتيجية وقواعد حوكمة الشركات يعتمد على أربع خطوات أساسية:

– **الخطوة الأولى:** لابد من إجراء عملية التقييم الأولي التي تتضمن أسباب فشل القوانين السائدة لحوكمة الشركات والتحديات التي تواجه الشركات ومدى تطبيقها من جهة مقارنة هذه المبادئ مع التي سنتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية؛

– **الخطوة الثانية:** الوصول إلى جمهور العامة وتثقيفه فهو يمثل مستقبلا البيئة الخارجية التي تنشأ فيها الشركة؛

– **الخطوة الثالثة:** إعداد آليات حوكمة الشركات وإضفاء الطابع المؤسساتي عليها بما يتلائم مع خصائص المؤسسة ومحيطها؛

– **الخطوة الرابعة:** بناء القدرات والتمكين والمتابعة للمديرين ومختلف الفاعلين في صنع القرارات الحاسمة؛

• تحيين عمل مجلس الادارة بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة خصوصا ما يتعلق بتحقيق التفاعل بين مبادئ حوكمة الشركات؛

• تفعيل ركيزة إدارة المخاطر من خلال إستحداث خلية مختصة بدراسة محيط الشركة كتحديد المخاطر التشغيلية التي تؤثر على جودة المعلومة المالية؛

• يعد الإفصاح في البيانات المالية مطلبا جوهريا لتحقيق المزيد من الشفافية والمصداقية في المعلومة المالية الموجهة لشريحة عريضة من المستخدمين وسلاحا فعالا للتصدي لمحاولات تظليل المعلومات المالية عن طريق ممارسات المحاسبة الإبداعية؛

•لابد أن تتصف لجنة المراجعة في أهم التوصيات التي جاءت لتحسين فعالية لجنة المراجعة، بالإستقلالية، فإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة يتوقع أن تؤدي إلى تحسين عملية إعداد التقارير المالية للحد من التلاعبات التواطئ داخل مجلس الإدارة؛

• يمتلك مجمع صيدال لصناعة الأدوية فرصة أكبر للتطور إذ ما عمل بجد أكثر على الإلتزام وتطوير مبادئ لحوكمة الشركات تتماشى مع خصائص البيئة الداخلية والخارجية التي ينشط فيها،

والتي تعمل مستقبلا على تهيئة الطريق من أجل جذب إستثمارات شراكة متنوعة مع أكبر المخابر والشركات العالمية في مجال صناعة الأدوية.

4- آفاق الدراسة

وفي الأخير يمكن القول أن هذا العمل كغيره من الأعمال البحثية الأخرى يحتاج إلى دراسات أخرى تثريه في هذا المجال، وبطبيعة الحال هناك جوانب أخرى لم نتطرق إليها في دراستنا ويمكن أن تكون مواضيع بحثية مستقبلية والتي نحددها فيمايلي:

- نجاعة نظم حوكمة الشركات الجزائرية – نظرة تحليلية إستشرافية على قانون الشركات، القانون التجاري-؛
- ثقافة حوكمة الشركات في المؤسسة الجزائرية كأول خطوة للتغيير؛
- دراسة تحليلية للعلاقة التفاعلية بين ممارسات حوكمة الشركات ومداخل إدارة المخاطر في الشركة؛
- دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومة المالية والجبائية.
- فعالية ركائز حوكمة الشركات في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية- استعراض تجارب ناجحة في هذا المجال-.

وفي الأخير لايسعنا إلا أن نحمد الله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ. الكتب

1. ابراهيم الهيبتي، يحي السقا: **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العراق، 2003.

2. أحمد السيد لطفي: **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2008.

3. أحمد علي خضر: **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط1،2012.

4. أمحمد بوزيان ثيغزة: **التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمهما ومنهجيتهما باستخدام حزمة SPSS وليزرل LISEREL** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.

5. أيمن طه حمد النيل النور: **حوكمة الشركات، جامعة الباحة، كلية العلوم الإدارية والمالية**، برنامج الإنسياب المطور.

6. جون سوليقار، ألكسندر شكولنيكوغ: **أخلاقيات العمل المكون الرئيسي لحوكمة الشركات**، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر 2006.

7. حسام الدين غضبان: **محاضرات في نظرية الحوكمة** ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن،2015.

8. سليم حسنية: **نظم إدارة المعلومة**، منشورات الجامعة الإفتراضية الدورية، سوريا، 2018.

9. شوقي سيف النصر سيد، **الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين**، الطبعة الثالثة، دادن، مصر، 1999.

10.طارق عبد العال حماد: **حوكمة الشركات، المفاهيم المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.

11.طالب علاء فرحان والمشهداني، إيمان شيخان: **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2018.

12.طواهر محمد التهامي، مسعود صديقي: **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

13.عبد الله عبد الكريم: **الحوكمة والإدارة الرشيدة- أداة الإصلاح وإدارة التطوير في المنطقة العربية-**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الإمارت،ط1، 2009.

14.عصام الدين محمد متولي: **نظم المعلومات المحاسبية**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الطبعة الثانية، 2015.

15.محسن علي عطية: **الجودة الشاملة المنهج**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2015،.

16.محمد حسن يوسف: **محددات الحوكمة ومعاييرها- مع إدارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر-، بنك الاستثمار القومي**،ط2007،04.

17.محمد شاهين: **تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017.

18.محمد عبد الفتاح العشماوي، غريب جبر غنام: **حوكمة الشركات الأطراف الراصدة والمشاركة**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010.

19.محمد عبد الوهاب العزاوي: **إدارة الجودة الشاملة**، منشورات جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، 2005.

20.محي الدين شعبان: **الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة**، دار الشروق، ط1، 2014.

21.نجم عبود نجم: **أبعاد جودة المعلومة وتشخيص الانحرافات في الأداء**، جامعة الزيتونة، الأردن، 2010.

22.يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2001.

ب. مذكرات الماجستير ورسائل الدكتوراه

1. أبوبكر بوسالم: **دور التمكين الإداري في التميز التنظيمي" دراسة ميدانية على شركة سونطراك البترولية الجزائرية-المديرية الجهوية للإنتاج بحاسي الرمل-** ، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر.

2. أحمد حسين علي عبد الله، **إثر استخدام المحاسبة الابتكارية في الأنظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك الأردنية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة جدارا، إربيد، الأردن، 2015.

3. أسامة طبيب: **آثار تعدد بدائل القياس المحاسبي على عملية الإفصاح والتقييم في المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018.

4. إسماعيل قزال: **دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية للفترة (2011-2018)**، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات محاسبية وجبائية متقدمة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017.

5. أمينة فداوي: **دور ركائز حوكم الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة لمؤشر SBF 250**، أطروحة دكتوره، كلية العلوم الاقتصادي وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013.

6. إيناس صيودة : **أهمية إلتزام المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بتطبيق معيار المحاسبة الدولية المعيار الأول"، عرض القوائم المالية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2017.

7. البشير زبيدي: **دور حكومة الشركات في تحقيق جودة حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، هلوم تجارية، جامعة محمد بوالضياف المسيلة، الجزائر، 2016.

8. بوعلام صالحي، **أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010.

9. جمعة حمدان: **مدى إلتزام الشركات الصناعية المدرجة في البورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدراسات العليا، جتمعة عمان العربية للدراسات العليا، 2004.

10.جورج توما بيداويد: **الإفصاح المحاسبي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2012 .

11.حسن بوزناق: **التسيير الحديث للكفاءات في المؤسسة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية- دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال**، أطروحة دكتوراه،تخصص الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة باتنة-1- الحاج لخضر، الجزائر، 2019.

12.حسين عبد الحسن علي الضرب: **أثر العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار في الأداء المالي للمصارف، دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، جامعة كربلاء، العراق، 2017.

13.حمزة عقبي ، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، أطروحة ذكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.

14.حنان قسوم ، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015.

15.خالد حاتم: **قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية ،دراسة ميدانية على بنك النيل**، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، تخصص محاسبة وتمويل، جامعة شندي، مصر.

16.دلال العابدي: **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، دراسة حالة شركة ألياس للتأمينات**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.

17.رابح شليق: **أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية، دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017**، أطروحة علوم اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2020.

18.رامي حريد: **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

19.رولا كاسر لايقة: **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارت الإستثمار دراسة تطبيقية على المديرية العامة للصرف التجاري السوري**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة مصرفية، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2007.

20.سعاد حايف: **أثر المحددات السلوكية والمهنية للمسيرين على الحوكمة الرشيدة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات العمومية لولاية سطيف**، مذكرة ماجستير، تخصص حوكمة ومالية مؤسسة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015.

21.سليم بن رحمون: **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، دراسة حالة المطاحن الكبرى الجنوب**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

22.شرين عبد حسن يعقوب: **الطبيعة القانونية للخطر في التأمين البحري**، رسالة ماجستير، تخصص القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

23.عادل خليل علي قطيشات: **مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية**، مذكرة ماجستير،قسم المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط،2010 .

24.عادل سلماني: **دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال الإسلامي، دراسة حالة ماليزيا**، رسالة ماجستير، تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.

25.عامر حاج دحو: **التدقيق القائم على تقييم مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادي، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية معسكر**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير محاسبي وتدقيق، جامعة محمد دراية، الجزائر 2018.

26.عبد الباسط مداح: **أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، مالية وحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.

27.عبد الحليم سعيدي، **محاولة تقييم الإفصاح في القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ،دراسة عينة من المؤسسات**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

28.عبد الخالق أودينة: **أثر الإفصاح عن التثبيتات وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية، دراسة ميدانية لأراء عينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبيين في ولاية الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، الجزائر، 2020.

29.عبد القادر بلهادي: **أثر ثقافة المؤسسة على تفعيل حوكمة المؤسسات**، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، تخصص إقتصاد منظمات، جامعة الجيلالي لياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018.

30.عبد المالك زين: **القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مجمع صيدال –وحدة الحراش–** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013.

31.عبد المجيد كموش: **إلتزام شركات المساهمة بمبادئ حوكمة الشركات –دراسة تقيمية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر–، مذكرة ماجستير، تخصص الحوكمة ومالية المؤسسة**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014.

32.عمر علي عبد الصمد: **نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، دراسة نظرية تطبيقية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012.

33.عمر يوسف عبد الله الجباري: **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان 2017.

34.عمر يوسف عبد الله الحياري: **أثر تطبيق حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالية**، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017.

35.كمال بن يخلف، **دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية، دراسة حالة شركة كوسيدار المحاجر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.

36.لبنى بن زاف: **دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018.

37.لطيفة عبدلي: **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

38.محمد أمين لونيسة، **تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية، دراسة عينة من مكاتب الخبرة المحاسبية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017.

39.محمد جميل حبوش: **مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات ،دراسة تحليلية لأراء المراجعين الداخلين، الخارجين، مدراء شركات المساهمة العامة**، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية عزة، فلسطين، 2007.

40.محمد حامد مجيد السامراني: **أثر نظام الرقابة الداخلية على الجودة التقارير المالية، دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2016.

41.محمد علي محمد علي: **إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية**، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، جامعة القاهرة، مصر، 2005.

42.محمد فيصل مايده: **تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة دراسة حالة عينة من المؤسسات**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

43.مريم باي: **أثر القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية تحليلية لشركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2017.

44.مصطفى يوسف سبسبي: **دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في إتخاذ القرارات، دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة حلب، 2011.

45.معتز برهان جميل العكر: **أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني**، دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.

46.نائلة فتحي زكرياء: **استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الإستثمار**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، 2014.

47.نسيم يوسف حنا: **مشاكل القياس والإفصاح عن حقوق الملكية ومعالجتها في شركات المساهمة مختارة من محافظ نيوني**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الموصل، 2006.

48.نهي أحمد الحايك: **أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية، دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإفتراضية السورية، 2016.

49.نوي الحاج: **إنعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007.

50.وسيلة سعود: **حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص استراتيجية المنظمات، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.

51.ياسر مرزوقي: **دور إدارة الكفاءات في تعزيز الميزة التنافسية لمؤسسات الصناعات الدوائية الجزائرية، دراسة حالة مجمع صيدال**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير موارد بشرية، جامعة الجزائر 2018 .

ج. الملتقيات

1.جودي محمد رمزي : **اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالافصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي6-7 ماي جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.

2.زين الدين بروش ، جابر دهيمي: **دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 6-7 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

3.صباح غربي، إسماعيل رومي: **نموذج مقترح لحوكمة الشركات بإستخدام نضم المعلومات**، المؤتمر العلمي الدولي الأول في الإتجاهات في الأعمال، يومي 5-6، أفريل 2016، جامعة عمان،الأردن.

4.عبد القادر عصماني: **أهمية بناء أنظمة لادارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 20-21 أكتوبر، 2001.

5. عتيقة وصاف: **مكانة الأسواق المالية في الإقتصاديات العربية وعوامل رفع كفاءتها، دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات، أيام 21-22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

6. عطا الله، خليل وراد: **الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقويم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسة**، المؤتمر العلمي حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات، تدقيق المصارف والمؤسسات المالية – تدقيق الشركات الصناعية)، مركز المشروعات الدولي الخاصة، أيام 24-26 سبتمبر 2005.

7. مخفى أمين، فداروي أمينة: **تجارب وممارسات الدول النامية والمتقدمة في مجال تكريس حوكمة الشركات لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقي العلمي الدولي آليات حوكمة الشركات ومتطلبات تحقيق التمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، يومي 25-26 نوفمبر، 2013.

د. المجلات والأبحاث

1. أحمد علي: **مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 01، 2012.

2. الأخضر عزي، رابح طويرات: **محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS. دراسة عينة من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، الجزائر ،المجلد 14، العدد 16، 2014.

3. السيد صافي، أحمد صادق: **آليات حوكمة الشركات وأجهزة دعمها لتعزيز الأداء الإقتصادي في الجزائر**، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 03، مارس 2018.

4. بتول محمد نوري، علي خلف سلمان: **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، العدد04، 2011.

5. بدر الدين فاروق أحمد سالم، نصر الدين حامد أحمد: **دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات**، مجلة العلوم الاقتصادية عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، العدد 01، 2013.

6. بشير كشرود، نسيمة محيوت: **الإطار المتكامل للرقابة الداخلية، COSO وأثره على الرقابة الداخلية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، عدد 11، 2016.

7. بلال شيخي: **دور لجان المراجعة في رفع مستوى حوكمة الشركات**، المجلة الرابعة الدولية للأداء الاقتصادي، محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، العدد 05، 2020.

8.بلعزوز بن علي: **إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر العدد 07، 2010.

9.بوعبيدة محد، بلقاسم بلقاضي، طاهر لمين بلقاضي: **تقارير المراجعة الخارجية من منظور التشريع الجزائري**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 2، 2014.

10. حسام حسن محمود الشعراوي: **أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح، دراسة تطبيقية على الشركات المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، العدد 01 ، المجلد 54، 2017.

11. حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد، **تجارب الدول في إرساء مبادئ الحكومة للحد من الفساد المالي والإداري، قراءة تحليلية**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، 2018.

12. حمزة كبلوتي، بلال شيخي: **مدى تطبيق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمكونات الرقابة الداخلية وفقا لإطارcoso –دراسة ميدانية من وجهة نظر المدققين الداخليين بمؤسسات المساهمة بولاية عنابة–** ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد7، عدد1،مكرر،2021.

13. خليدة عابي ، فاتح سودوك: **دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية ، دراسة تحليلية لعينة من المراجعين الخارجين المستفيدين من خدماتهم في ظل حوكمة الشركات بالجزائر**، مجلة رؤى إقتصادية،جامعة الوادي، الجزائر، العدد 12، 2017.

14. رشام كهينة، شدري معمر سعاد: **إنعكاسات حوكمة الشركات على الأسواق المالية** ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 03، جوان 2016.

15. سليمان بلعور ، عبد القادر قطيب: **واقع مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة إظافات اقتصادية**، جامعة غرداية، الجزائر.، المجلد 02، العدد 03، 2018.

16. سليمان بن بخمة، عبد الوهاب برحال، **جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي ، تبسة، الجزائر.

17. سمية بن عمورة ،باديس بوعزة: **تجارب دولية في حوكمة الشركات**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد الثالث، العدد 02، ديسمبر، 2019.

18. سيد عبد الرحمان عباس بله: **دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012.

19. شهيدة كيفاني: **استراتيجية إدارة مخاطر سعر الصرف**، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 18، جامعة بجاية، الجزائر، 2020.

20. صادق راشدي الشمري: **الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 17، أيار، 2008.

21. عبد القادر قادري: **الإصلاح المحاسبي وأثره على مهنة المحاسب المعتمد في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية**، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، 2021.

22. عبد المجيد كموش: **دراسة تحليلية لنماذج حوكمة الشركات، الآليات ونظام التشغيل**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد02، 2018.

23. عبد خلف عبد الجنابي، مقدلد أحمد نوري النعيمي: **دور الجانب الأخلاقي للمحاسب الإداري في جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 20، العدد 79، 2014.

24. فارس طايري ، **العيد محمد: إصلاح مهنة المحاسبة كإحدى آليات الإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –محافظ الحسابات نموذجا–، مجلة المالية والأسواق** ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، العدد 02،.

25. لخضر أوصيف: **دور حوكمة الشركات في معالجة مشاكل نظرية الوكالة**، مجلة إبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 24، ديسمبر، 2015.

26. لخضر أوصيف: **طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات، إدارة المخاطر، الرقابة الخالية، في ظل المعيار رقم 2100 (طبيعة العمل)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، 2017.

27. ليندة دواس، أحمد بوراس: **حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية –دراسة حالة الوطنية للإتصالات– أوريدو–**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02.

28. ليندة دواس، أحمد بوراس: **حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، دراسة حالة الوطنية للاتصالات –أوريدو–**، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 05، العدد02.

29. محمد حولي: **مسؤولية مراجعي الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية –دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2017.

30. محمد عبد الله المومني: **تقييم مدى إلتزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات –دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق**، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 01، 2010.

31. مروة موبيسي، محمد عجيلة: **ركائز ومراحل تطور المراجعة الخارجية في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 1، 2018.

32. مصطفى عقارى ، حكيمة بوسلمة: **أثر تطبيق حكومة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، 2013.

33. نبيل حمادي ، عمر علي الصمد، **النماذج الدولية لحوكمة المؤسسات دراسة مقارنة ل.و.م أو فرنسا**، ملتقى حول حوكمة الشركات، جامعة المدحة، 2013.

34. نوال كفوس، حكيم ملياني: **مدى اعتماد الرقابة الداخلية وفق إطار coso في الشركات الجزائرية –دراسة ميدانية لمجوعة من الشركات، بولاية سطيف**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد 11، 2019.

35. نوي الحاج، **مقاربة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي لمالي الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013.

36. هشام شلغام، بوعلام بن زخروفة: **تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين، حالة الجزائر 2015**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، الجزائر، عدد 02 ، 2016.

37. وردة بلقاسم العايش: **إدارة المخاطر والإستراتيجيات المستقلة –دراسة حالة شركة المعادن بالمملكة العربية السعودية**، مجلة دراسات قانونية، العدد 05، 2012.

38. وئام ملاح: **دور حكومة الشركات في تحقيق الثقة في المعلومة المحاسبية**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، العدد 01.

39. يوسف محمود جربوع: **مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية، دراسة تطبيقية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الاسلامية ،غزة،فلسطين، المجلد 15، العدد 2، 2007.

40. إبراهيم عبد المجيد علي القليطي: **تأثير الإفصاح عن المخاطر على القيمة السوقية للشرك، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصري، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، العدد 02، المجلد 03، 2019.

41. إبراهيم محمد علي الجزراوي، بشرى فاضل خضير: **أنموذج مقترح للإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة: العدد التاسع والثلاثون، 2014.

42. أحمد سعيد حميدي: **مساهمة مهنة التدقيق الخارجي في تعزيز حوكمة الشركات**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 09، 2018.

43. أمينة سوياد: **دور مراجع الحسابات الخارجي في اكتشاف التضليل في القوائم المالية والتقرير عنه، دراسة استقصائية لأراء مراجعي الحسابات في ولاية سطيف**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، العدد 14، 2016.

44. تمارة موفق التكريتي: **دور المراجع الخارجي في كشف ممارسات الإدارة الاحتيالية بالتطبيق على ديوان المراجع القومي في السودان**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 02، 2019.

45. حسين هادي عَنيزة: **تأثير مكونات هيكل الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية، دراسة استطلاعية لعدد من الوحدات الحكومية العراقية**، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد1، العدد 60، 2021.

46. سمير كامل محمد عيسى: **أثر جودة المراجعة الخارجية على عملية إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، الإسكندرية، مصر، العدد02، المجلة 45.

47. سميرة دواق، فرحات عباس، **الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية،مجلة العلوم الإدارية والمالية**، ، جامعة الوادي، الجزائر المجلد 03، العدد 01 ، 2019.

هـ. القوانين والمراسيم والأوامر

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 25 نوفمبر 2007، العدد 74، **المواد من 26 إلى 27، القانون رقم 07-11** المؤرخ في 25 نوفمبر المتضمن النظام المحاسبي المالي 2007.

2. الجريدة الرسمية العدد 42، الصادرة يوم 28 رجب عام 1431 الموافق 11 يوليو سنة 2010 **القانون رقم 10-01- المؤرخ في 16 رجب عام 1431** الموافق ل، 29 يونيو سنة 2010، المادة 08،.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **التنفيذ المؤرخ في 25 مارس 2009**، المتضمن شرح كيفيات تطبيق النظام المحاسبي المالي وإعداد القوائم المالية، القرار 71، العدد 19.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبية، **العدد 42 الصادر بتاريخ 28 رجب 1431**، الموافق لـ 11 جولية 2010.

5. الجريدة الرسمية 2010 ،**المادة 41**، القانون 10-01 .

6. الجريدة الرسمية 2010**المواد 42، 43، 44** القانون 10-01.

7. القانون 10-01، **المادة 22**.

8. القانون التجاري الجزائري، **ميثاق حوكمة الشركات**، مارس 2016.

9. القانون التجاري الجزائري، وفق تعديلات 2005، **المادة 685** من المرسوم التشريعي رقم 93-08.

و. منشورات دولية

1. أمل حسين: **ماذا يمكننا أن نعرف على تطبيق حوكمة الشركات في مصر**، موقع إجابة نقلا عن http://Sc.egyres.comtjziik في 28 أفريل 2016، 11:58.

2. بشرى عبد الوهاب محمد حسن: **دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها**، متاح على Trial ::://www.docudesk.com تاريخ الإطلاع 2019/01/10.

3. سميحة فوزي: **تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية**، ورقة عمل رقم 82، المركز الجهوي للدراسات الإقتصادية بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصو، 2003.

4. شهيرة فوزي: **قواعد إدارة الشركات تصبح سعيا دوليا: ماذا يمكن عمله في مصر**، سلسلة أوراق عمل، إدارة البحوث وتنمية الأسواق بورصتها القاهرة والإسكندرية بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2001.

5. هاني الحوثي2016 / 08 / 08 - **الرقابة المالية**، الاصدار الثالث من الدليل المصري لحوكمة الشركات، تاريخ الاطلاع 2020 / 02 / 18 ، من جريدة اليوم السابع www.youm7.com .

ثانيا: باللغة الأجنبية:

A. LIVRES:

1. Dimitris chorafas : **International financial Reporting Standards, Fair Value and corporate Governance**, CIMA publishing, British, 2006.

2. OECD, **Principales of Corporate gouvernance**, OCDE publication service, Paris, France, 2017.

3. Scoot Baret and other : **Developing an effective governance operating model, Guide for financial Services boards and management**.

4. Aida Guermagi : **Enracinement des dévidant cas de la Tunisie** –HALAV chives ouvertes, France, 2006, P07.

5. Bola ; **Business open learning Archive, what is this thing called organizational culture**, (on line).

6. Giles Russ : **Identifying and inflnencing organizational culture** , 2000, [on line].

7. Hugues Angot, christoin ficher, **Audit comptables, Audit informatique**, 3éme Edition, deboeck, Belgique, 2004,.

8. Joane Mowate : **corporate culture**, 2002, (on line), http:// citesserx–ist. Psu.edu/ vein doc/ download, Jsessi onid= 1B3B8BF,

9. Karen A.Horcher :**Essentials of financial Risk management,** published by john Wiley and Sous, Inc., Hoboken New jersey, Canada, 2005.

10. Laurence Godard, Alin Schatt : **Faut il limiter le cunul des fonctions dans les conseils d'administration ? le cas de français**, le revue de Sciences de de gestion, n=03, 2005.

11. Martine Hilb ; **New corporate governance, Su successful board management, tools**, Springer publication, Berlin, Germany 2006.

12. Obile Barbe Dandom, Laurent Didetot **; les normes comptables international IAS/IFRS** , Galino éditeur 2édition , paris, France, 2006.

13. Rapport Bouton : **pour un meilleur gouvernement des entreprises cotées, AFEP/ MEDEF/AGREF**, France , Septembre, 2002.

14. Stewart, T.A, **Management risk in the 21 St century**, Fortune, 2000, vol 144, N03

15. Borgatti Stiphen.p : **organizational culture**, p64, (on line culture1.ntm, 20-09-2020.

16. Christine A Mallin : **Handbook on International corporate governance country analyses**, Director center for corporate governance Research, 2006.

17. Cohen Jeffry.: **Enterprise risk management and the financial reporting process; the experience of audit committee members C.F.O and external auditors ,Contemporary Accounting Research**,volume 34,Issue 02, 2017.

B. Thèse de doctorat

1. Boussadia Hicham ; **La gouvernance d'Enterprise et le control du Dirigeant cas de l'Enterprise publique Algérienne**, thèse de doctorat, Spé spécialité audit et contrôle de gestion, Université Boubaker belkaid, Tlemcen, Algérie, 2013.

C. Recherche et Séminaires

1. Charl de villiers ,Ruth Dimer : **Determinants , mechanisms and consequences of corporate governance reporting**: a research framework, Journal of management and governance, 2020, p:07.

2. The institute of internal auditor; **The lessons That lie beneath**, tone at the top journal; VSA.

D. SITES WEB:

1. Eric Lynn : **Business culture**, Germau proverb, Available: http://www.entrepreneurship.de/wp/content/uploads/doing -business. With-germany.pdf, 25/09/2020, 17:17.

2. Gérard charreaux : **Vers Une théorie du gouvernement des entreprises** document accessi ble eu ligne sur : http://teg.u-bourgogne.Fr /wp/0960501.pdf (consulté le 25-08-2020 à 11 :28).

الملاحق

نموذج ميزانية: الأصول

ميزانية السنة المالية المقفلة في :.....					
الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N إهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية:					
فارق بين الاقتناء– المتزج الإيجابي او السلبي					
تثبيات معنوية					
تثبيات عينية					
أراض					
مبان					
تثبيات عينية أخرى					
تثبيات ممنوح امتيازها					
تثبيات بجري انجازها					
تثبيات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما يشابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، ص 28.

نموذج ميزانية: الخصوم

ميزانية السنة المالية المقفلة في :.....			
الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات- احتياطات مدمجة(1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة(1)			
نتيجة صافية/ نتيجة صافية حصة المجمع(1)			
رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية 2			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية 3			
مجموع عام للخصوم			
(1) لاتستعمل إلا لتقديم الكشوف المجمعة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، ص 29.

نموذج حساب النتائج حسب الطبيعة

حساب النتائج حسب الطبيعة	الفترة من .....إلى.....		
رقم الأعمال	ملاحظة	N	N-1
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
القيمة المضافة للاستغلال (1- 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية- المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
ومنها حصة ذو الأكلية(1)			
حصة المجمع(1)			
(1) لاتستعمل إلا لتقديم الكشوف المجمعة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009، ص 30.

نموذج حساب النتائج حسب الطبيعة

حساب النتائج حسب الوظيفة	الفترة من .....إلى		
	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية(1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
منها حصة ذوي الأكلية(1)			
حصة المجمع(1)			
(1) لاتستعمل إلا لتقديم الكشوف المجمعة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2009 19، ص 30.

نموذج حساب النتائج حسب الوظيفة

حساب النتائج حسب الوظيفة	الفترة من .....إلى		
	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية(1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
منها حصة ذوي الأقلية(1)			
حصة المجمع(1)			
(1) لاتستعمل إلا لتقديم الكشوف المجمعة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2009 19، ص 31.

نموذج سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة

جدول سيولة الخزينة الطريقة المباشرة	الفترة من ..... إلى		
	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج الممسكة.			
صافي تدفقات اموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2009 19، ص 35.

نموذج سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة

جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير مباشرة)	الفترة من .....إلى		
	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
- الاهتلاكات والأرصدة			
- تغير الضرائب المؤجلة			
- تغير المخزونات			
- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
- تغير الموردين والديون الأخرى			
- نقص أو زيادة قيمة النازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات النازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل(ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية(1)			
تغير أموال الخزينة.			
(1) لاتستعمل إلا لتقديم الكشوف المجمعة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2009 19، ص 36.

نموذج جدول تغير الأموال الخاصة

جدول تغير الأموال الخاصة						
	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2009 19، ص 37.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي –
- المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة-
- كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية-
- قسم علوم التسير.
- تخصص: إدارة مالية.

إستبيـان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد

سيدي، سيدتي:

في إطار تحضير أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ: أثر تطبيق حوكمة الشركات* على تحسين جودة المعلومة المالية –دراسة حالة مجمع صيدال–، أرجوا من سيادتكم المساهمة والمشاركة في إثراء موضوع بحثي من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة التي تحتويها هذه الإستمارة وهذا سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم كمختصين حول ما يخلفه تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومة المالية .

علما أن معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي وإثراء موضوع البحث، كما أنها ستحضى بالسرية التامة.

*حوكمة الشركات: مجموعة من القواعد والاجراءات التي تتبع لضبط وتنظيم العلاقات بين ملاك الشركة وإدارتها وأصحاب المصالح فيها من أجل تحقيق كفاءة الإدارة والفعالية وحفظ حقوق كل منهم وتمكينهم من الرقابة وتقييم الأداء.

* علما أن المبادئ التي تم اعتمادها في الدراسة هي مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE

الطالبة: نمديلي بشرى.

تحت إشراف الأستاذ: بلحاج طارق

أنموذج الدراسة.

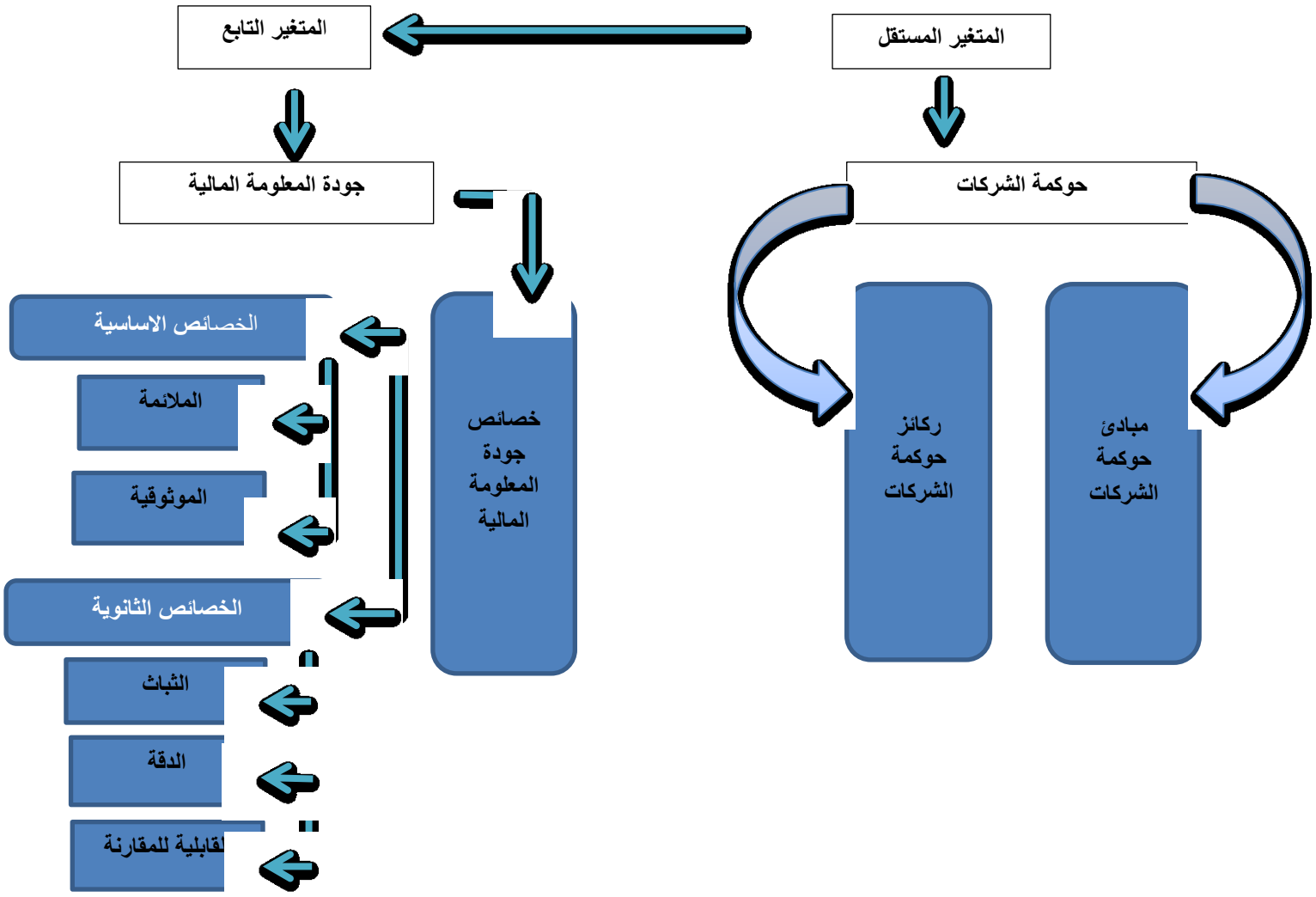

ضع إشارة (X) أمام الخانة المناسبة لكل سؤال.

القسم الأول: معلومات شخصية.

1) الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2) المؤهل العلمي: ☐ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ شهادة مهنية.

3) التخصص الاكاديمي: ☐ مالية ومحاسبة ☐ تدقيق ☐ أخرى

4) سنوات الخبرة: ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 05 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة.

5) المنصب: ☐ محاسب ☐ مدقق ☐ أخرى

القسم الثاني: واقع تطبيق حوكمة الشركات في مجمع صيدال.

المحور الاول: مبادئ حوكمة الشركات

الرقم	في رأيك هل العناصر التالية المتعلقة بمبادئ حوكمة الشركات معمول بها في مجمع صيدال؟	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
المبدأ الاول: ضمان الاساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة الشركات.						
01	تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قوانين حوكمة الشركات المعمول بها.					
02	لدي إطلاع كاف حول موضوع حوكمة الشركات في مجال ممارسة العمل.					
03	يؤثر الشكل القانوني للمؤسسة في درجة تطبيقها لمبادئ الحوكمة					
04	يساهم الهيكل التنظيمي في تسهيل العمل بمبادئ حوكمة الشركات					
05	توجد على مستوى المؤسسة هيئة مسؤولة عن تقيم مدى تطبيق قواعد الحوكمة.					
المبدأ الثاني: حماية حقوق المساهمين.						
06	تعد المؤسسة قائمة الحقوق الاساسية للمساهمين.					
07	تتضمن قائمة الحقوق الحق في تسجيل الملكية ،تحويل أو نقل الأسهم.					
08	يسمح للمساهمين الاطلاع على تقرير المراجع الخارجي					

09	تتضمن قائمة الحقوق الحق في الإطلاع على الدفاتر المحاسبية والقوائم المالية للمؤسسة.					
10	تتضمن قائمة الحقوق الحق في التصويت في الجمعية العامة.					
11	تتضمن حقوق التصويت انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.					
المبدأ الثالث: المعاملة العادلة للمساهمين.						
12	تحفظ المؤسسة حقوق جميع المساهمين دون تميز بين صغار المساهمين وكبار المساهمين.					
13	يحصل كل مساهم على جزء من الأرباح التي يستحقها.					
14	يعامل المساهمين المنتمون الى نفس الفئة معاملة متكافئة.					
15	يحصل كل المساهمين على نفس المعلومات المتعلقة بالمؤسسة وفي نفس الوقت.					
16	يمكن للمساهمين التصويت حضوريا أو غيابيا مع إعطاء نفس الأثر للأصوات التي تم الإدلاء بها.					
المبدأ الرابع: تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة.						
17	يتم الإعتماد على مسير غير مساهم في إدارة الشركة.					
18	يراقب مجلس الادارة عمل الادارة التنفيذية.					
19	يحق للمساهين ومجلس الإدارة مساءلة المسير حول توجيه رؤوس الأموال والنتيجة المحصلة.					
20	يحتوي مجلس الادارة في المؤسسة على لجنة تعينات.					
21	تقوم لجنة التعينات بتقديم تقرير دوري عن مختلف نشاطاتها.					
22	يجري مجلس الإدارة تقيم داتي لقدرته على تنفيد مهام وتلبية تطلعات المساهمين.					
23	يتراوح عدد أعضاء مجلس الإدارة من 5 إلى 13 عضو.					
24	يشرف مجلس الادارة على عمليات الافصاح والاتصال.					
المبدأ الخامس: اليات حماية حقوق أصحاب المصالح						
25	تشجع مؤسستكم عملية التواصل مع اصحاب المصالح.					
26	يتم تدريب المدراء من اجل التعامل مع اصحاب المصالح.					
27	يتم السماح لاصحاب المصالح بالاتصال مع مجلس الادارة للتبليغ عن الممارسات اللاأخلاقية					
28	ينص القانون الداخلي للمؤسسة بتقديم تبرير لاصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم بالاضافة الى تعويض مناسب.					
المبدأ السادس: الإفصاح والشفافية.						
29	يتم إعتماد مبدأ الإفصاح والشفافية من قبل مؤسستكم.					
30	تعتمد مؤسستكم على أسلوب الإفصاح الإختياري.					
31	يتم الإفصاح عن المعلومات بصفة منتظمة تضمن وصول المستجدات في الوقت المناسب.					
32	يساعد الإفصاح في إعداد القوائم المالية المنشورة بصورة سليمة بعيدة عن التحيز الشخصي.					
33	يزيد الإفصاح من درجة الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبة المتضمنة في القوائم المالية.					

المحور الثاني:ركائز حوكمة الشركات.

الرقم	في رأيك هل العناصر التالية المتعلقة بركائز حوكمة الشركات معمول بها في مجمع صيدال؟	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
ركيزة ادارة المخاطر						
34	يزيد نظام حوكمة الشركات من فعالية الاجراءات الوقائية للتقليص من حدة المخاطر.					
35	يوجد على مستوى مجلس الادارة لجنة خاصة بادارة المخاطر.					
36	تقدم لجنة ادارة المخاطر تقرير دوري تقييمي للمخاطر المحتمل التعرض لها.					
37	وجود لجنة ادارة المخاطر تحد من الدوافع الانتهازية لمجلس الادارة					
ركيزة الافصاح						
38	يعمل الافصاح على وضع حد للاشاعات داخل الشركة.					
39	يتم الافصاح عن عوامل الخطر المتوقع.					
40	يتم الافصاح عن هيكل واساليب الحوكمة المعمول بها					
ركيزة الرقابة						
41	يؤكد نظام الرقابة الداخلية أن العمليات التي تم تسجيلها تتصف بالموثوقية.					
42	يعمل نظام الرقابة الداخلية على التاكم من ان الاصول المصرح بها في الدفاتر المحاسبية هي الاصول الموجودة فعلا بالشركة.					
43	عدم الجمع بين منصب رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيدي يزيد من فعالية نظان الرقابة الداخلية.					
44	هيكل الملكية المركز يزيد من عمليات رقابة المساهمين على مجلس الادارة.					
45	تؤدي لجنة المراجعة دور الوسيطبين المراجع الداخلي ومجلس الادارة والمراجع الخارجي.					
46	استقلالية لجنة المراجعة يزيد من فعالية عمليات الرقابة الممارسة من قبلها.					
47	يتصف المراجع الخارجي بالمووعية والحياد في اعداد تقريره.					
48	يهدف المراجع الخارجي من خلال تقريره الى القضاء علىالسلوك الانتهازي.					
49	يساهم تقرير المراجع الخارجي في زيادة الثقة وجودة المعلومة المالية.					

القسم الثالث: جودة المعلومة المالية.

الرقم	يسعى المجمع الى ضمان توفر الخصائص الرئيسية والثانوية لجودة المعلومة المالية المفصح عنها.	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الخصائص الرئيسية						
خاصية الملائمة						
50	تصل المعلومة المالية في شكل قوائم وتقارير مالية لمستخدميها في الوقت المناسب.					
51	تتسم المعلومة المالية بقدرتها على مساعدة متخد القرار في التنبؤ بنتائج الاحداث في الشركة.					
52	للمعلومة المالية قيمة تأكيدية تنفي او تاكد التنبؤات الماضية.					
53	تكون المعلومات المالية دات قيمة اكبر عندما تتصف بالتطابق بين شكل ومحتوى المعلومة مع احتياجات متخد القرار.					
خاصية الموثوقية						
54	توحيد طرق واساليب القياس يزيد من درجة الثقة في المعلومة المالية.					
55	التعبير الصادق عن الحدث المالي يعزز الثقة في المعلومة المالية.					
56	الافصاح عن كل التغيرات والتقييمات الضرورية التي طرأت على المعلومة المالية يزيد من درجة الموثوقية فيها.					
57	تصور المعلومة المالية المضمون الذي تهدف الى تقديمه تصويرا دقيقا يقلل من درجة الاخطاء.					
58	تتوفر المعلومة المالية للاستخدام العام دون تحيز لطرف معين اوجهة معينة على حساب باقي الاطراف.					
الخصائص الثانوية						
خاصية الثبات						
59	يتم اعداد القوائم المالية باعتماد طرق محاسبية موحدة.					
60	يتم اعتماد نفس الطرق المحاسبية من سنة لاخرى.					
61	تطبق طرق وسياسات محاسبية لاتتعارض ومبادئ العمل المحاسبي.					
62	يتم الاشارة الى اي اختلاف في اعتماد الطرق المحاسبية وسبب التغيير في الملحق.					
خاصية القابلية للفهم						
63	الحاجة لتوفير خاصية القابلية للفهم لا يسمح بحذف المعلومات الملائمة بحجة أنها من الصعب فهمها.					
64	كلما قلت درجة الدقة في المعلومة المالية كلما كانت أداة لطمس وإخفاء الحقائق .					
65	تلعب قنوات الإتصال داخل المؤسسة دور مهم في التحكم في درجة قابلية المعلومة المالية للفهم.					
66	تصبح المعلومة المالية غير قابلة للفهم في حال طالت الفترة التي تغطيها تلك المعلومات.					
خاصية القابلية للمقارنة.						
67	تتصف القوائم والتقارير المالية بقابليتها للمقارنة من نسبة لأخرى في المؤسسة .					

68	تتصف القوائم والتقارير المالية بقابليتها للمقارنة مع شركات اخرى تنشط في نفس المجال.					
69	الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية التي تم قياسها وفق القانون المعمول به يجعلها قابلة للمقارنة .					
70	تطبيق النظام المحاسبي المالي يوفر قوائم وتقارير مالية قابلة للمقارنة من سنة لأخرى أو بين المؤسسات.					

شكرا على حسن تعاونكم

قائمة الأساتذة المحكمين

كروش صلاح الدين	**أستاد التعليم العالي**	المركز الجامعي ميلة
باي مريم	أستاد محاضر أ	المركز الجامعي ميلة
خندق سميرة	أستاد محاضر	المركز الجامعي ميلة
بن عبد الرحمان محمد الطاهر	أستاد التعليم العالي	جامعة قسنطينة
هبول محمد	أستاد محاضر أ	المركز الجامعي ميلة

Correlations

Correlations

		المبدأ06	المبدأ04
الدرجةالكلية	Pearson Correlation	,798**	,778**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	105	105
المبادئ	Pearson Correlation	,753**	,749**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	105	105
مبدأ1	Pearson Correlation	,500**	,454**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	105	105
مبدأ2	Pearson Correlation	,563**	,550**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	105	105
مبدأ3	Pearson Correlation	,595**	,749**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	105	105
المبدأ05	Pearson Correlation	,388**	,552**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000
	N	105	105
المبدأ06	Pearson Correlation	1	,578**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	105	105
المبدأ04	Pearson Correlation	,578**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	105	105

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=الدرجةالكلية الركائز1 ركيزة1 ركيزة2 ركيزة3
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

		الدرجةالكلية	الركائز1	ركيزة1	ركيزة2	ركيزة3
الدرجةالكلية	Pearson Correlation	1	,955**	,767**	,818**	,780**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000
	N	105	105	105	105	105
الركائز1	Pearson Correlation	,955**	1	,822**	,831**	,812**

	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000
	N	105	105	105	105	105
ركيزة1	Pearson Correlation	,767**	,822**	1	,627**	,600**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000
	N	105	105	105	105	105
ركيزة2	Pearson Correlation	,818**	,831**	,627**	1	,627**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000
	N	105	105	105	105	105
ركيزة3	Pearson Correlation	,780**	,812**	,600**	,627**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	
	N	105	105	105	105	105

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

Correlations

		الدرجةالكلية	الجودة1	خأساسية	الملائمة	الموثوية	ثاانوية
الدرجةالكلية	Pearson Correlation	1	,821**	,608**	,328**	,654**	,742**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,001	,000	,000
	N	105	105	105	105	105	105
الجودة1	Pearson Correlation	,821**	1	,828**	,532**	,820**	,812**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,000
	N	105	105	105	105	105	105
أساسية خ	Pearson Correlation	,608**	,828**	1	,797**	,860**	,345**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000	,000
	N	105	105	105	105	105	105
الملائمة	Pearson Correlation	,328**	,532**	,797**	1	,377**	,061
	Sig. (2-tailed)	,001	,000	,000		,000	,538
	N	105	105	105	105	105	105
الموثوية	Pearson Correlation	,654**	,820**	,860**	,377**	1	,478**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	105	105	105	105	105	105
ثاانوية	Pearson Correlation	,742**	,812**	,345**	,061	,478**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,538	,000	
	N	105	105	105	105	105	105
الثبات	Pearson Correlation	,512**	,614**	,191	-,011	,302**	,828**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,051	,913	,002	,000
	N	105	105	105	105	105	105
الدقة	Pearson Correlation	,731**	,783**	,382**	,063	,534**	,913**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,525	,000	,000
	N	105	105	105	105	105	105
مقارنة	Pearson Correlation	,682**	,710**	,327**	,106	,412**	,847**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,001	,282	,000	,000
	N	105	105	105	105	105	105

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		الدرجةالكلية
الدرجةالكلية	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	105
Q6	Pearson Correlation	,651**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q7	Pearson Correlation	,600**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q8	Pearson Correlation	,668**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q9	Pearson Correlation	,653**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q10	Pearson Correlation	,563**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q11	Pearson Correlation	,744**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q12	Pearson Correlation	,802**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q13	Pearson Correlation	,718**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q14	Pearson Correlation	,715**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q15	Pearson Correlation	,741**
	Sig. (2-tailed)	,000

	N	105
Q16	Pearson Correlation	,736**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q17	Pearson Correlation	,654**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q18	Pearson Correlation	,634**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q19	Pearson Correlation	,659**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q20	Pearson Correlation	,687**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q21	Pearson Correlation	,312**
	Sig. (2-tailed)	,001
	N	105
Q22	Pearson Correlation	,542**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q23	Pearson Correlation	,475**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q24	Pearson Correlation	,573**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q25	Pearson Correlation	,631**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q26	Pearson Correlation	,559**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q27	Pearson Correlation	,660**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q28	Pearson Correlation	,694**

	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q29	Pearson Correlation	,642**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q30	Pearson Correlation	,564**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q31	Pearson Correlation	,604**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q32	Pearson Correlation	,569**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q33	Pearson Correlation	,269**
	Sig. (2-tailed)	,005
	N	105
Q34	Pearson Correlation	,653**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q35	Pearson Correlation	,621**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q36	Pearson Correlation	,551**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q37	Pearson Correlation	,663**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q38	Pearson Correlation	,417**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q39	Pearson Correlation	,627**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q40	Pearson Correlation	,620**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105

Q41	Pearson Correlation	,603**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q42	Pearson Correlation	,627**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q43	Pearson Correlation	,584**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q44	Pearson Correlation	,727**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q45	Pearson Correlation	,800**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q46	Pearson Correlation	,702**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q47	Pearson Correlation	,697**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q48	Pearson Correlation	,734**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q49	Pearson Correlation	,731**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q50	Pearson Correlation	,652**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q51	Pearson Correlation	,630**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q52	Pearson Correlation	,684**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q53	Pearson Correlation	,691**
	Sig. (2-tailed)	,000

	N	105
Q54	Pearson Correlation	,625**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q55	Pearson Correlation	,273**
	Sig. (2-tailed)	,005
	N	105
Q56	Pearson Correlation	,234*
	Sig. (2-tailed)	,016
	N	105
Q57	Pearson Correlation	,252**
	Sig. (2-tailed)	,010
	N	105
Q58	Pearson Correlation	,379**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q59	Pearson Correlation	,741**
Q60	Pearson Correlation	,670**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q61	Pearson Correlation	,614**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q62	Pearson Correlation	,516**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q63	Pearson Correlation	,214*
	Sig. (2-tailed)	,029
	N	105
Q64	Pearson Correlation	,369**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q65	Pearson Correlation	,337**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q66	Pearson Correlation	,438**
	Sig. (2-tailed)	,000

	N	105
Q67	Pearson Correlation	,459**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q68	Pearson Correlation	,367**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q69	Pearson Correlation	,482**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q70	Pearson Correlation	,549**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q71	Pearson Correlation	,645**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q72	Pearson Correlation	,518**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q73	Pearson Correlation	,475**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q74	Pearson Correlation	,604**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105
Q75	Pearson Correlation	,546**
	Sig. (2-tailed)	,000
	N	105

Reliability Statistics المحور الأول: المبادئ

Cronbach's Alpha	N of Items
,892	7

Reliability Statistics القسم الأول حوكمة الشركات

Cronbach's Alpha	N of Items
,840	3

Reliability Statistics القسم الثاني: جودة المعلومة المالية

Cronbach's Alpha	N of Items
,846	3

Reliability Statistics المحور الثاني: الركائز

Cronbach's Alpha	N of Items
,905	4

Reliability Statistics الإستبيان ككل

Cronbach's Alpha	N of Items
,750	71

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

المبادئ		المحور الأول
N		105
Normal Parameters[a,b]	Mean	3,5521
	Std. Deviation	,80035
Most Extreme Differences	Absolute	,078
	Positive	,054
	Negative	-,078
Test Statistic		,078
Asymp. Sig. (2-tailed)		,130[c]

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

c. Lilliefors Significance Correction.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

الركائز		المحور الثاني
N		105
Normal Parameters[a,b]	Mean	3,5583
	Std. Deviation	,89601
Most Extreme Differences	Absolute	,064
	Positive	,054
	Negative	-,064
Test Statistic		,064
Asymp. Sig. (2-tailed)		,200[c,d]

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

c. Lilliefors Significance Correction.

d. This is a lower bound of the true significance.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

جودةالمعلومة المالية

N		105
Normal Parameters[a,b]	Mean	6,9243
	Std. Deviation	1,31516
Most Extreme Differences	Absolute	,084
	Positive	,060
	Negative	-,084
Test Statistic		,084
Asymp. Sig. (2-tailed)		,063[c]

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

c. Lilliefors Significance Correction.

Frequencies

		Q6	Q7	Q8	Q9	Q10	Q11	Q12
N	Valid	105	105	105	105	105	105	105
	Missing	0	0	0	0	0	0	0
Mean		3,7905	3,7429	3,5810	3,5429	3,6667	3,8000	3,6667
Std. Deviation		1,23798	1,13535	1,15842	1,24830	1,21423	1,18808	1,31315

Q13	Q14	Q15	Q16	Q17	Q18	Q19	Q20	Q21
105	105	105	105	105	105	105	105	105
0	0	0	0	0	0	0	0	0
3,6190	3,6095	3,5714	3,3238	3,4095	3,4476	3,5429	3,2381	3,2286
1,34723	1,31920	1,29983	1,18885	1,33514	1,27838	1,25597	1,44464	1,22676

Q22	Q23	Q24	Q25	Q26	Q27	Q28	Q29	Q30
105	105	105	105	105	105	105	105	105
0	0	0	0	0	0	0	0	0
3,5524	3,5810	3,8000	3,7238	3,7048	3,6476	3,3905	3,5524	3,7048
1,23242	1,16669	1,30384	1,36223	1,29291	1,20879	1,32647	1,30812	1,21627

Q31	Q32	Q33	Q34	Q35	Q36	Q37	Q38	Q39
105	105	105	105	105	105	105	105	105
0	0	0	0	0	0	0	0	0
3,4571	3,4286	3,2667	3,5429	3,4000	3,3143	3,5238	3,5810	3,8190
1,23279	1,28495	1,26542	1,34471	1,33445	1,26578	1,33081	1,19116	1,25408

Q40	Q41	Q42	Q43	Q44	Q45	Q46
105	105	105	105	105	105	105
0	0	0	0	0	0	0
3,7429	3,6857	3,5429	3,6571	3,7810	3,6857	3,6190
1,12685	1,17926	1,28623	1,20758	1,20879	1,31057	1,34007

الملحق رقم 08: محاور الدراسة حسب إجابات عينة البحث المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، التكرار، اختبار T

Q47	Q48	Q49	Q50	Q51	Q52	Q53	Q54
105	105	105	105	105	105	105	105
0	0	0	0	0	0	0	0
3,6286	3,5429	3,3333	3,4000	3,4000	3,4952	3,2381	3,3619
1,31747	1,31580	1,17397	1,34164	1,28303	1,25670	1,45790	1,32378

Q55	Q56	Q57	Q58	Q59	Q60	Q61
105	105	105	105	105	105	105
0	0	0	0	0	0	0
3,2095	3,1429	3,3238	3,2571	3,3905	3,5429	3,0381
1,21446	1,36880	1,23643	1,32308	1,26715	1,24830	1,17607

Q46	Q47	Q48	Q49	Q50	Q51	Q52
105	105	105	105	105	105	105
0	0	0	0	0	0	0
3,6190	3,6286	3,5429	3,3333	3,4000	3,4000	3,4952
1,34007	1,31747	1,31580	1,17397	1,34164	1,28303	1,25670

Q53	Q54	Q55	Q56	Q57	Q58	Q59	Q60
105	105	105	105	105	105	105	105
0	0	0	0	0	0	0	0
3,2381	3,3619	3,2095	3,1429	3,3238	3,2571	3,3905	3,5429
1,45790	1,32378	1,21446	1,36880	1,23643	1,32308	1,26715	1,24830

Q61	Q62	Q63	Q64	Q65	Q66	Q67
105	105	105	105	105	105	105
0	0	0	0	0	0	0
3,0381	3,3714	2,9905	3,7810	3,8571	3,7714	3,5238
1,17607	1,18693	1,18074	1,37967	1,12171	1,12024	1,21762

Q68	Q69	Q70	Q71	Q72	Q73	Q74	Q75
105	105	105	105	105	105	105	105
0	0	0	0	0	0	0	0

3,6476	3,8762	3,3810	3,7905	3,9048	3,7714	3,5048	3,6667
1,19277	1,25342	1,17163	1,20651	1,22885	1,17880	1,21785	1,22213

Frequency Table

Q6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	5	4,8	4,8	4,8
	not agree	16	15,2	15,2	20,0
	Neutral	15	14,3	14,3	34,3
	Ok	29	27,6	27,6	61,9
	totally ok	40	38,1	38,1	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	2	1,9	1,9	1,9
	not agree	19	18,1	18,1	20,0
	Neutral	15	14,3	14,3	34,3
	Ok	37	35,2	35,2	69,5
	totally ok	32	30,5	30,5	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	5	4,8	4,8	4,8
	not agree	19	18,1	18,1	22,9
	Neutral	14	13,3	13,3	36,2
	Ok	44	41,9	41,9	78,1
	totally ok	23	21,9	21,9	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	8	7,6	7,6	7,6
	not agree	18	17,1	17,1	24,8
	Neutral	14	13,3	13,3	38,1
	Ok	39	37,1	37,1	75,2
	totally ok	26	24,8	24,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	6	5,7	5,7	5,7
	not agree	18	17,1	17,1	22,9
	Neutral	10	9,5	9,5	32,4
	Ok	42	40,0	40,0	72,4
	totally ok	29	27,6	27,6	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	6	5,7	5,7	5,7
	not agree	14	13,3	13,3	19,0
	Neutral	8	7,6	7,6	26,7
	Ok	44	41,9	41,9	68,6
	totally ok	33	31,4	31,4	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	7	6,7	6,7	6,7
	not agree	19	18,1	18,1	24,8
	Neutral	14	13,3	13,3	38,1

	Ok	27	25,7	25,7	63,8
	totally ok	38	36,2	36,2	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	11	10,5	10,5	10,5
	not agree	14	13,3	13,3	23,8
	Neutral	14	13,3	13,3	37,1
	Ok	31	29,5	29,5	66,7
	totally ok	35	33,3	33,3	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	9	8,6	8,6	8,6
	not agree	19	18,1	18,1	26,7
	Neutral	8	7,6	7,6	34,3
	Ok	37	35,2	35,2	69,5
	totally ok	32	30,5	30,5	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q15

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	10	9,5	9,5	9,5
	not agree	14	13,3	13,3	22,9
	Neutral	18	17,1	17,1	40,0
	Ok	32	30,5	30,5	70,5
	totally ok	31	29,5	29,5	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q16

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	6	5,7	5,7	5,7
	not agree	25	23,8	23,8	29,5
	Neutral	22	21,0	21,0	50,5
	Ok	33	31,4	31,4	81,9
	totally ok	19	18,1	18,1	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q17

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	13	12,4	12,4	12,4
	not agree	15	14,3	14,3	26,7
	Neutral	19	18,1	18,1	44,8
	Ok	32	30,5	30,5	75,2
	totally ok	26	24,8	24,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q18

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	9	8,6	8,6	8,6
	not agree	21	20,0	20,0	28,6
	Neutral	13	12,4	12,4	41,0
	Ok	38	36,2	36,2	77,1
	totally ok	24	22,9	22,9	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q19

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	10	9,5	9,5	9,5
	not agree	13	12,4	12,4	21,9
	Neutral	18	17,1	17,1	39,0

	Ok	38	36,2	36,2	75,2
	totally ok	26	24,8	24,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q20

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	18	17,1	17,1	17,1
	not agree	18	17,1	17,1	34,3
	Neutral	17	16,2	16,2	50,5
	Ok	25	23,8	23,8	74,3
	totally ok	27	25,7	25,7	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q21

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	8	7,6	7,6	7,6
	not agree	28	26,7	26,7	34,3
	Neutral	18	17,1	17,1	51,4
	Ok	34	32,4	32,4	83,8
	totally ok	17	16,2	16,2	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q22

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	7	6,7	6,7	6,7
	not agree	18	17,1	17,1	23,8
	Neutral	17	16,2	16,2	40,0
	Ok	36	34,3	34,3	74,3
	totally ok	27	25,7	25,7	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q23

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	5	4,8	4,8	4,8
	not agree	18	17,1	17,1	21,9
	Neutral	18	17,1	17,1	39,0
	Ok	39	37,1	37,1	76,2
	totally ok	25	23,8	23,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q24

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	8	7,6	7,6	7,6
	not agree	16	15,2	15,2	22,9
	neutral	5	4,8	4,8	27,6
	ok	36	34,3	34,3	61,9
	totally ok	40	38,1	38,1	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q25

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	10	9,5	9,5	9,5
	not agree	16	15,2	15,2	24,8
	neutral	7	6,7	6,7	31,4
	ok	32	30,5	30,5	61,9
	totally ok	40	38,1	38,1	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q26

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	11	10,5	10,5	10,5
	not agree	9	8,6	8,6	19,0
	neutral	14	13,3	13,3	32,4

	ok	37	35,2	35,2	67,6
	totally ok	34	32,4	32,4	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q27

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	5	4,8	4,8	4,8
	not agree	20	19,0	19,0	23,8
	neutral	11	10,5	10,5	34,3
	ok	40	38,1	38,1	72,4
	totally ok	29	27,6	27,6	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q28

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	13	12,4	12,4	12,4
	not agree	15	14,3	14,3	26,7
	neutral	20	19,0	19,0	45,7
	ok	32	30,5	30,5	76,2
	totally ok	25	23,8	23,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q29

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	9	8,6	8,6	8,6
	not agree	19	18,1	18,1	26,7
	neutral	12	11,4	11,4	38,1
	ok	35	33,3	33,3	71,4
	totally ok	30	28,6	28,6	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q30

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	4	3,8	3,8	3,8
	not agree	20	19,0	19,0	22,9
	neutral	13	12,4	12,4	35,2
	ok	34	32,4	32,4	67,6
	totally ok	34	32,4	32,4	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q31

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	6	5,7	5,7	5,7
	not agree	23	21,9	21,9	27,6
	neutral	18	17,1	17,1	44,8
	ok	33	31,4	31,4	76,2
	totally ok	25	23,8	23,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q32

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	10	9,5	9,5	9,5
	not agree	19	18,1	18,1	27,6
	neutral	16	15,2	15,2	42,9
	ok	36	34,3	34,3	77,1
	totally ok	24	22,9	22,9	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q33

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	12	11,4	11,4	11,4
	not agree	19	18,1	18,1	29,5
	neutral	21	20,0	20,0	49,5

	ok	35	33,3	33,3	82,9
	totally ok	18	17,1	17,1	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q34

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	11	10,5	10,5	10,5
	not agree	18	17,1	17,1	27,6
	neutral	9	8,6	8,6	36,2
	ok	37	35,2	35,2	71,4
	totally ok	30	28,6	28,6	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q35

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	14	13,3	13,3	13,3
	not agree	12	11,4	11,4	24,8
	neutral	23	21,9	21,9	46,7
	ok	30	28,6	28,6	75,2
	totally ok	26	24,8	24,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q36

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	14	13,3	13,3	13,3
	not agree	12	11,4	11,4	24,8
	neutral	24	22,9	22,9	47,6
	ok	37	35,2	35,2	82,9
	totally ok	18	17,1	17,1	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q37

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	9	8,6	8,6	8,6
	not agree	22	21,0	21,0	29,5
	neutral	9	8,6	8,6	38,1
	ok	35	33,3	33,3	71,4
	totally ok	30	28,6	28,6	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q38

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	8	7,6	7,6	7,6
	not agree	14	13,3	13,3	21,0
	neutral	15	14,3	14,3	35,2
	ok	45	42,9	42,9	78,1
	totally ok	23	21,9	21,9	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q39

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	5	4,8	4,8	4,8
	not agree	16	15,2	15,2	20,0
	neutral	15	14,3	14,3	34,3
	ok	26	24,8	24,8	59,0
	totally ok	43	41,0	41,0	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q40

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	2	1,9	1,9	1,9
	not agree	19	18,1	18,1	20,0
	neutral	14	13,3	13,3	33,3

	ok	39	37,1	37,1	70,5
	totally ok	31	29,5	29,5	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q41

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	5	4,8	4,8	4,8
	not agree	17	16,2	16,2	21,0
	neutral	13	12,4	12,4	33,3
	ok	41	39,0	39,0	72,4
	totally ok	29	27,6	27,6	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q42

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	10	9,5	9,5	9,5
	not agree	16	15,2	15,2	24,8
	neutral	13	12,4	12,4	37,1
	ok	39	37,1	37,1	74,3
	totally ok	27	25,7	25,7	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q43

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	6	5,7	5,7	5,7
	not agree	17	16,2	16,2	21,9
	neutral	13	12,4	12,4	34,3
	ok	40	38,1	38,1	72,4
	totally ok	29	27,6	27,6	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q44

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	6	5,7	5,7	5,7
	not agree	15	14,3	14,3	20,0
	neutral	9	8,6	8,6	28,6
	ok	41	39,0	39,0	67,6
	totally ok	34	32,4	32,4	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q45

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	7	6,7	6,7	6,7
	not agree	18	17,1	17,1	23,8
	neutral	15	14,3	14,3	38,1
	ok	26	24,8	24,8	62,9
	totally ok	39	37,1	37,1	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q46

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	11	10,5	10,5	10,5
	not agree	14	13,3	13,3	23,8
	neutral	13	12,4	12,4	36,2
	ok	33	31,4	31,4	67,6
	totally ok	34	32,4	32,4	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q47

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	8	7,6	7,6	7,6
	not agree	20	19,0	19,0	26,7
	neutral	9	8,6	8,6	35,2

	ok	34	32,4	32,4	67,6
	totally ok	34	32,4	32,4	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q48

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	10	9,5	9,5	9,5
	not agree	16	15,2	15,2	24,8
	neutral	17	16,2	16,2	41,0
	ok	31	29,5	29,5	70,5
	totally ok	31	29,5	29,5	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q49

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	5	4,8	4,8	4,8
	not agree	26	24,8	24,8	29,5
	neutral	22	21,0	21,0	50,5
	ok	33	31,4	31,4	81,9
	totally ok	19	18,1	18,1	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q50

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	13	12,4	12,4	12,4
	not agree	16	15,2	15,2	27,6
	neutral	18	17,1	17,1	44,8
	ok	32	30,5	30,5	75,2
	totally ok	26	24,8	24,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q51

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	9	8,6	8,6	8,6
	not agree	23	21,9	21,9	30,5
	neutral	13	12,4	12,4	42,9
	ok	37	35,2	35,2	78,1
	totally ok	23	21,9	21,9	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q52

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	10	9,5	9,5	9,5
	not agree	14	13,3	13,3	22,9
	neutral	20	19,0	19,0	41,9
	ok	36	34,3	34,3	76,2
	totally ok	25	23,8	23,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q53

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	18	17,1	17,1	17,1
	not agree	19	18,1	18,1	35,2
	neutral	16	15,2	15,2	50,5
	ok	24	22,9	22,9	73,3
	totally ok	28	26,7	26,7	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q54

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	10	9,5	9,5	9,5
	not agree	25	23,8	23,8	33,3
	neutral	11	10,5	10,5	43,8

	ok	35	33,3	33,3	77,1
	totally ok	24	22,9	22,9	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q55

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	11	10,5	10,5	10,5
	not agree	24	22,9	22,9	33,3
	neutral	13	12,4	12,4	45,7
	ok	46	43,8	43,8	89,5
	totally ok	11	10,5	10,5	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q56

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	15	14,3	14,3	14,3
	not agree	25	23,8	23,8	38,1
	neutral	16	15,2	15,2	53,3
	ok	28	26,7	26,7	80,0
	totally ok	21	20,0	20,0	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q57

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	12	11,4	11,4	11,4
	not agree	15	14,3	14,3	25,7
	neutral	22	21,0	21,0	46,7
	ok	39	37,1	37,1	83,8
	totally ok	17	16,2	16,2	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q58

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	,00	1	1,0	1,0	1,0
	Totally disagree	10	9,5	9,5	10,5
	not agree	25	23,8	23,8	34,3
	neutral	14	13,3	13,3	47,6
	ok	35	33,3	33,3	81,0
	totally ok	20	19,0	19,0	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q59

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	9	8,6	8,6	8,6
	not agree	23	21,9	21,9	30,5
	neutral	12	11,4	11,4	41,9
	ok	40	38,1	38,1	80,0
	totally ok	21	20,0	20,0	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q60

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	8	7,6	7,6	7,6
	not agree	19	18,1	18,1	25,7
	neutral	11	10,5	10,5	36,2
	ok	42	40,0	40,0	76,2
	totally ok	25	23,8	23,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q61

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	11	10,5	10,5	10,5
	not agree	26	24,8	24,8	35,2

	neutral	27	25,7	25,7	61,0
	ok	30	28,6	28,6	89,5
	totally ok	11	10,5	10,5	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q62

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	7	6,7	6,7	6,7
	not agree	21	20,0	20,0	26,7
	neutral	22	21,0	21,0	47,6
	ok	36	34,3	34,3	81,9
	totally ok	19	18,1	18,1	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q63

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	10	9,5	9,5	9,5
	not agree	32	30,5	30,5	40,0
	neutral	23	21,9	21,9	61,9
	ok	29	27,6	27,6	89,5
	totally ok	11	10,5	10,5	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q64

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	8	7,6	7,6	7,6
	not agree	18	17,1	17,1	24,8
	neutral	11	10,5	10,5	35,2
	ok	20	19,0	19,0	54,3
	totally ok	48	45,7	45,7	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q65

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	2	1,9	1,9	1,9
	not agree	16	15,2	15,2	17,1
	neutral	14	13,3	13,3	30,5
	ok	36	34,3	34,3	64,8
	totally ok	37	35,2	35,2	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q66

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	4	3,8	3,8	3,8
	not agree	15	14,3	14,3	18,1
	neutral	11	10,5	10,5	28,6
	ok	46	43,8	43,8	72,4
	totally ok	29	27,6	27,6	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q67

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	8	7,6	7,6	7,6
	not agree	16	15,2	15,2	22,9
	neutral	18	17,1	17,1	40,0
	ok	39	37,1	37,1	77,1
	totally ok	24	22,9	22,9	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q68

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	6	5,7	5,7	5,7
	not agree	16	15,2	15,2	21,0

	neutral	15	14,3	14,3	35,2
	ok	40	38,1	38,1	73,3
	totally ok	28	26,7	26,7	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q69

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	5	4,8	4,8	4,8
	not agree	19	18,1	18,1	22,9
	neutral	2	1,9	1,9	24,8
	ok	37	35,2	35,2	60,0
	totally ok	42	40,0	40,0	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q70

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	9	8,6	8,6	8,6
	not agree	15	14,3	14,3	22,9
	neutral	25	23,8	23,8	46,7
	ok	39	37,1	37,1	83,8
	totally ok	17	16,2	16,2	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q71

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	6	5,7	5,7	5,7
	not agree	15	14,3	14,3	20,0
	neutral	8	7,6	7,6	27,6
	ok	42	40,0	40,0	67,6
	totally ok	34	32,4	32,4	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q72

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	5	4,8	4,8	4,8
	not agree	13	12,4	12,4	17,1
	neutral	15	14,3	14,3	31,4
	ok	26	24,8	24,8	56,2
	totally ok	46	43,8	43,8	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q73

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	3	2,9	2,9	2,9
	not agree	21	20,0	20,0	22,9
	neutral	6	5,7	5,7	28,6
	ok	42	40,0	40,0	68,6
	totally ok	33	31,4	31,4	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q74

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	7	6,7	6,7	6,7
	not agree	20	19,0	19,0	25,7
	neutral	14	13,3	13,3	39,0
	ok	41	39,0	39,0	78,1
	totally ok	23	21,9	21,9	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

Q75

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Totally disagree	9	8,6	8,6	8,6
	not agree	12	11,4	11,4	20,0

	neutral	11	10,5	10,5	30,5
	ok	46	43,8	43,8	74,3
	totally ok	27	25,7	25,7	100,0
	Total	105	100,0	100,0	

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المبادئ	105	3,5521	,80035	,07811

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
المبادئ	45,478	104	,000	3,55210	3,3972	3,7070

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الركائز1	105	3,5583	,89601	,08744

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الركائز1	40,694	104	,000	3,55833	3,3849	3,7317

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الحوكمة	105	3,5543	1,66482	,16247

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الحوكمة	43,765	104	,000	7,11043	6,7883	7,4326

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الجودة1	105	4,9243	1,31516	,12835

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الجودة1	53,951	104	,000	6,92434	6,6698	7,1789

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المبادئ	105	3,5521	,80035	,07811

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
المبادئ	45,478	104	,000	3,55210	3,3972	3,7070

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الركائز1	105	3,5583	,89601	,08744

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الركائز1	40,694	104	,000	3,55833	3,3849	3,7317

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الحوكمة	105	3,5543	1,66482	,16247

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الحوكمة	43,765	104	,000	7,11043	6,7883	7,4326

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الجودة1	105	4,9243	1,31516	,12835

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الجودة1	53,951	104	,000	6,92434	6,6698	7,1789

T-Test

Group Statistics

	six	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الدرجةالكلية	M	55	248,8182	50,32159	6,78536
	W	50	246,3200	52,73129	7,45733

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
		F	Sig.	t	df
الدرجةالكلية	Equal variances assumed	1,173	,733	2,483	103
	Equal variances not assumed			2,478	100,940

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
		Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
الدرجةالكلية	Equal variances assumed	,040	2,49818	10,05967
	Equal variances not assumed	,040	2,49818	10,08231

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means	
		95% Confidence Interval of the Difference	
		Lower	Upper
الدرجةالكلية	Equal variances assumed	-17,45281	22,44917
	Equal variances not assumed	-17,50255	22,49891

ANOVA

الدرجةالكلية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	9937,756	4	2484,439	,944	,442
Within Groups	263216,759	100	2632,168		
Total	273154,514	104			

```
ONEWAY BY Specialization الدرجة الكلية
  /MISSING ANALYSIS.
```

ANOVA

الدرجةالكلية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	26327,670	2	13163,835	5,440	,006
Within Groups	246826,844	102	2419,871		
Total	273154,514	104			

```
ONEWAY BY Experience الدرجة الكلية
  /MISSING ANALYSIS
```

ANOVA

الدرجةالكلية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	929,347	2	464,673	,174	,840
Within Groups	272225,168	102	2668,874		
Total	273154,514	104			

```
ONEWAY BY Position الدرجة الكلية
  /MISSING ANALYSIS.
```

ANOVA

الدرجةالكلية

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	7929,201	2	3964,600	1,525	,223
Within Groups	265225,314	102	2600,248		
Total	273154,514	104			

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المبدأ06, المبدأ04, مبدأ1, مبدأ3, المبدأ05, مبدأ2[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الجودة1

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,849[a]	,721	,704	,71570

a. Predictors: (Constant), المبدأ06, المبدأ04, مبدأ1, مبدأ2, المبدأ05, مبدأ3

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	129,683	6	21,614	42,195	,000[b]
	Residual	50,199	98	,512		
	Total	179,882	104			

a. Dependent Variable: الجودة1

b. Predictors: (Constant), المبدأ06, المبدأ04, مبدأ1, مبدأ2, المبدأ05, مبدأ3

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1,124	,404		2,780	,007
	مبدأ1	,129	,108	,079	1,196	,234
	مبدأ2	,315	,132	,177	2,395	,019
	مبدأ3	-,161	,143	-,102	-1,125	,263
	المبدأ04	,728	,094	,501	7,774	,000
	المبدأ05	,161	,128	,113	1,265	,209
	المبدأ06	,493	,112	,322	4,391	,000

a. Dependent Variable: الجودة1

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المبادئ[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الجودة1

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,710[a]	,504	,499	,93079

a. Predictors: (Constant), المبادئ

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	90,646	1	90,646	104,628	,000[b]
	Residual	89,236	103	,866		
	Total	179,882	104			

a. Dependent Variable: الجودة1

b. Predictors: (Constant), المبادئ

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	2,781	,415		6,699	,000
	المباااادئ	1,166	,114	,710	10,229	,000

a. Dependent Variable: الجودة1

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT خ أساسية
  /METHOD=ENTER المبادئ.
```

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المبادئ[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: خ أساسية

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,528[a]	,279	,272	,69723

a. Predictors: (Constant), المبادئ

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	19,335	1	19,335	39,773	,000[b]
	Residual	50,071	103	,486		
	Total	69,406	104			

a. Dependent Variable: خ أساسية

b. Predictors: (Constant), المبادئ

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1,304	,311		4,195	,000
	المبادئ	,539	,085	,528	6,307	,000

a. Dependent Variable: خ أساسية

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المبادئ[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الملائمة

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,267[a]	,071	,062	,98155

a. Predictors: (Constant), المبادئ

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7,612	1	7,612	7,901	,006[b]
	Residual	99,235	103	,963		
	Total	106,848	104			

a. Dependent Variable: الملائمة

b. Predictors: (Constant), المبادئ

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	2,004	,438		4,578	,000
	المبادئ	,338	,120	,267	2,811	,006

a. Dependent Variable: الملائمة

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT الموثوية
  /METHOD=ENTER المبادئ.
```

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المبادئ[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الموثوية

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate

1	,584[a]	,341	,335	,78195

a. Predictors: (Constant), المبادئ

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	32,576	1	32,576	53,278	,000[b]
	Residual	62,978	103	,611		
	Total	95,554	104			

a. Dependent Variable: الموثوية

b. Predictors: (Constant), المبادئ

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	,745	,349		2,135	,035
	المبادئ	,699	,096	,584	7,299	,000

a. Dependent Variable: الموثوية

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT ثـــانـويـة
  /METHOD=ENTER .الـمـبـادئ
```

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المبادئ[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: ثانوية

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,639[a]	,408	,402	,60817

a. Predictors: (Constant), المبادئ

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	26,252	1	26,252	70,978	,000[b]
	Residual	38,096	103	,370		
	Total	64,349	104			

a. Dependent Variable: ثانوية

b. Predictors: (Constant), المبادئ

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1,477	,271		5,443	,000
	المادئ	,628	,075	,639	8,425	,000

a. Dependent Variable: ثانوية

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT الـثبـات
  /METHOD=ENTER .الـمبـادئ
```

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المبدئ[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الثبات

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,410[a]	,168	,160	,86677

a. Predictors: (Constant), المبادئ

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	15,651	1	15,651	20,832	,000[b]
	Residual	77,383	103	,751		
	Total	93,033	104			

a. Dependent Variable: الثبات

b. Predictors: (Constant), المبادئ

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	2,012	,387		5,204	,000
	المبادئ	,485	,106	,410	4,564	,000

a. Dependent Variable: الثبات

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT الدقة
  /METHOD=ENTER المبادئ.
```

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المبدئ[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الدقة

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,633[a]	,401	,395	,65579

a. Predictors: (Constant), المباااادئ

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	29,595	1	29,595	68,816	,000[b]
	Residual	44,296	103	,430		
	Total	73,890	104			

a. Dependent Variable: الدقة

b. Predictors: (Constant), المبادئ

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1,306	,292		4,466	,000
	المبادئ	,667	,080	,633	8,296	,000

a. Dependent Variable: الدقة

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT مقارنة
  /METHOD=ENTER المبادئ.
```

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	المبادئ[b]	.	Enter

a. Dependent Variable:مقارنة

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,615[a]	,378	,372	,75458

a. Predictors: (Constant), المبادئ

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	35,700	1	35,700	62,697	,000[b]
	Residual	58,648	103	,569		
	Total	94,348	104			

a. Dependent Variable: مقارنة

b. Predictors: (Constant), المبادئ

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1,112	,337		3,303	,001
	المبادئ	,732	,092	,615	7,918	,000

a. Dependent Variable: مقارنة

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ركيزة3, ركيزة1, ركيزة2[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الجودة1

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,709[a]	,502	,488	,94141

a. Predictors: (Constant), ركيزة3, ركيزة1, ركيزة2

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	90,371	3	30,124	33,990	,000[b]
	Residual	89,511	101	,886		
	Total	179,882	104			

a. Dependent Variable: الجودة1

b. Predictors: (Constant), ركيزة3, ركيزة1, ركيزة2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	3,398	,373		9,107	,000
	ركيزة1	,151	,121	,119	1,242	,217
	ركيزة2	,535	,121	,436	4,431	,000
	ركيزة3	,288	,111	,248	2,591	,011

a. Dependent Variable: الجودة1

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الركائز 1[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: خ أساسية

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,537[a]	,289	,282	,69228

a. Predictors: (Constant), الركائز 1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	20,043	1	20,043	41,821	,000[b]
	Residual	49,363	103	,479		
	Total	69,406	104			

a. Dependent Variable: خ أساسية

b. Predictors: (Constant), الركائز 1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1,475	,278		5,306	,000
	الركائز 1	,490	,076	,537	6,467	,000

a. Dependent Variable: خ أساسية

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الركائز 1[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الملائمة

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,297[a]	,088	,079	,97253

a. Predictors: (Constant), الركائز1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9,429	1	9,429	9,969	,002[b]
	Residual	97,419	103	,946		
	Total	106,848	104			

a. Dependent Variable: الملائمة

b. Predictors: (Constant), الركائز1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	2,009	,390		5,146	,000
	الركائز1	,336	,106	,297	3,157	,002

a. Dependent Variable: الملائمة

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الركائز1[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الموثوية

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,573[a]	,328	,322	,78933

a. Predictors: (Constant), الركائز1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	31,381	1	31,381	50,368	,000[b]
	Residual	64,173	103	,623		
	Total	95,554	104			

a. Dependent Variable: الموثوية

b. Predictors: (Constant), الركائز 1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,047	,317		3,304	,001
	الركائز 1	,613	,086	,573	7,097	,000

a. Dependent Variable: الموثوية

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الركائز 1[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: ثاانوية

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,622[a]	,387	,381	,61892

a. Predictors: (Constant), الركائز 1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	24,894	1	24,894	64,987	,000[b]
	Residual	39,455	103	,383		
	Total	64,349	104			

a. Dependent Variable: ثاانوية

b. Predictors: (Constant), الركائز 1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1,763	,248		7,097	,000
	الركائز1	,546	,068	,622	8,061	,000

a. Dependent Variable: ثاانوية

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الركائز1[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الثبات

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,426[a]	,182	,174	,85963

a. Predictors: (Constant), الركائز1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16,920	1	16,920	22,897	,000[b]
	Residual	76,113	103	,739		
	Total	93,033	104			

a. Dependent Variable: الثبات

b. Predictors: (Constant), الركائز1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	2,131	,345		6,176	,000
	الركائز1	,450	,094	,426	4,785	,000

a. Dependent Variable: الثبات

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الركائز1[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الدقة

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,619[a]	,384	,378	,66492

a. Predictors: (Constant), الركائز 1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	28,352	1	28,352	64,127	,000[b]
	Residual	45,538	103	,442		
	Total	73,890	104			

a. Dependent Variable: الدقة

b. Predictors: (Constant), الركائز 1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1,600	,267		5,995	,000
	الركائز 1	,583	,073	,619	8,008	,000

a. Dependent Variable: الدقة

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الركائز1[b]	.	Enter

a. Dependent Variableمقارنة

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,569[a]	,324	,318	,78683

a. Predictors: (Constant), الركائز 1

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	30,581	1	30,581	49,395	,000[b]
	Residual	63,767	103	,619		
	Total	94,348	104			

a. Dependent Variable: مقارنة

b. Predictors: (Constant), الركائز 1

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1,558	,316		4,934	,000
	الركائز 1	,605	,086	,569	7,028	,000

a. Dependent Variable: مقارنة